وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر رقابة البنك المركزي
في صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
- دراسة حالة بنكي البركة والسلام الجزائريين-

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث

في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك.

من إعداد الطالب:

لغرور عز الدين.

تحت إشراف:

أ. د. سماي علي.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د . فلاق علي	جامعة المدية	رئيساً
أ. د . سماي علي	جامعة المدية	مشرفا ومقرراً
أ. د . بن قيدة مروان	جامعة المدية	عضواً ممتحنا
أ. د . العثماني مصطفى	المركز الجامعي تيبازة	عضواً ممتحنا
أ. د . العقريب كمال	المركز الجامعي تيبازة	عضواً ممتحنا
د . كون فتيحة	جامعة المدية	عضواً ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر رقابة البنك المركزي
في صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
- دراسة حالة بنكي البركة والسلام الجزائريين-

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث

في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك.

من إعداد الطالب:

لغرور عز الدين.

تحت إشراف:

أ. د. سماي علي.

أ. د . فلاق علي	جامعة المدية	رئيساً
أ. د . سماي علي	جامعة المدية	مشرفا ومقرراً
أ. د . بن قيدة مروان	جامعة المدية	عضواً ممتحنا
أ. د . العثماني مصطفى	المركز الجامعي تيبازة	عضواً ممتحنا
أ. د . العقريب كمال	المركز الجامعي تيبازة	عضواً ممتحنا
د . كون فتيحة	جامعة المدية	عضواً ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025



﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

سورة هود: الآية 88.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضاً لطالب العلم، وإن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض حتى الحيتان في الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر)

رواه أحمد وابن حبان عن أبي الدرداء.

شـــكر وعرفـــــــان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور سماي علي لقبوله، بصدر رحب، الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما أسداه من توجيهات وملاحظات قيمة أفضت إلى تقديم هذا العمل على الوجه الذي هو عليه اليوم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقديم ملاحظاتهم وإسداء توجيهاتهم التي ستكون لي عونا خلال هذا المسار العلمي، الذي أدع الله أن يكون في خدمة الوطن.

الشكر موصول لكل أساتذتي وزملائي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية.

كما اشكر كل من قدم لي يد المساعدة لأجل إتمام هذا البحث.

إهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا،

إلى اعز الناس إلى قلبي

إلى روح أمي الطاهرة... إلى روح أبي الطاهرة

رحمة الله عليهما

إلى الزوجة والأولاد، الذين أمدوني بالقوة والعزيمة، لمواصلة الدرب، فكانوا سببا في تحفيزي على العودة إلى مقاعد العلم والدراسة بعد طول عمر،

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله عز وجل،

إلى كل من آزرني،

إلى أستاذي الفاضل سماي علي

وكل

أساتذتي الذين أناروا دربي.

مستخلص:

ركزت هذه الدراسة على تحليل وتقييم الدور الرقابي للبنك المركزي وعلاقته بنشاط التمويل في البنوك الإسلامية، انطلاقا من دراسة فاعلية مختلف الأدوات والأساليب الرقابية، التي يستخدمها كسلطة رقابية وإشرافية لتوجيه نشاط الجهاز المصرفي، في التأثير على نتائج أعمال البنوك الإسلامية، حيث تبين أنه لا مجال للتعامل بالأدوات والمعايير المرتبطة بسعر الفائدة في البنوك الإسلامية، لذلك فهي لا تؤثر في صيغ التمويل والاستثمار لديها، أما الأدوات الرقابية المباشرة التي لا تعتمد على سعر الفائدة والمتوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية فإن البنوك الإسلامية تبدي تجاوبا ايجابيا، وفي ظل نظام مصرفي تقليدي أو مزدوج، بقيت تعاني من التأثير السلبي لبعض الأدوات والأساليب الرقابية النوعية، خاصة في غياب سوق مالي إسلامي، أما للأدوات الكمية التي لا تعتمد سعر الفائدة، فإن نشاط البنك الإسلامي يتأثر سلبا وإيجابا بارتفاع وانخفاض نسبها.

أما البنوك الإسلامية العاملة ضمن النظام المصرفي الجزائري، فإن نشاطها لا يتأثر بالأساليب والأدوات التي تعتمد سعر الفائدة، غير أنه يتأثر إيجابا بالأدوات المباشرة والكيفية الغير متعارضة مع الشريعة، أما الأدوات الكمية التي لا ترتبط بأسعار الفائدة، فتؤثر إيجابا أو سلبا في نتائج نشاط بنك السلام وبنك البركة الجزائريين.

الكلمات المفتاحية: بنك مركزي، بنوك إسلامية، أدوات رقابية، صيغ تمويل إسلامي.

Abstract:

Considering the different regulatory tools used by the Central Bank's regulatory authority to guide the banking system, the study aims to analyze and evaluate their relationship and impact on the financing activity of Islamic banks. The results of the study showed that regulatory tools (quantitative and qualitative), whether operating within the conventional or dual banking system, affect the activity of Islamic banks. However, considering the direct and interest-free quantitative regulatory tools, they can reflect both a negative and positive impact. As for Islamic banks within the Algerian banking system, they are outside the scope of the regulatory tools related to the interest rate. Their activity may be positively affecting by the direct and qualitative tools compatible with their Islamic framework. Moreover, the results of the sample of Bank Al Salam Algeria and Bank Al Baraka Algeria concluded that the quantitative and interest-free tools used in whole or in part affect their activity negatively and positively;

Key Words: Central Bank, Islamic Banks, supervisory tools, Islamic Funding Formulas.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان.....	II
الإهداء.....	III
المستخلص	IV
فهرس المحتويات.....	VI
قائمة لأشكال.....	X
قائمة الجداول.....	XII
قائمة الرموز والمختصرات.....	VI
مقدمة عامة.....	**أ–و**
الفصل الأول: رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي.	31-2
تمهيد:	2
المبحث الأول: مكانة البنك المركزي في الجهاز المصرفي.	9-3
المطلب الأول: مفهوم الجهاز المصرفي.	4-3
المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي.	6-4
المطلب الثالث: دور البنك المركزي في إدارة الجهاز المصرفي.	9-6
المبحث الثاني: الإطار العام لرقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي.	22-9
المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية للبنك المركزي على الجهاز المصرفي.	14-9

المطلب الثاني: أدوات وأساليب الرقابة المصرفية.	21-14
المطلب الثالث: فعالية الرقابة المصرفية وعلاقتها بالسياسة النقدية.	22-21
المبحث الثالث: رقابة البنك المركزي على النشاط المصرفي في إطار نظام مصرفي تقليدي.	30-22
المطلب الأول: الرقابة على الودائع في البنوك العاملة.	24-22
المطلب الثاني: الرقابة على الائتمان في البنوك العاملة.	27-24
المطلب الثالث: تأثير رقابة البنك المركزي في سيولة وربحية البنوك العاملة.	30-27
خلاصة الفصل الأول.	31
الفصل الثاني: تأثير رقابة البنك المركزي في نشاط البنوك الإسلامية.	87-34
تمهيد:.....	34
المبحث الأول: البنوك الإسلامية.	55-34
المطلب الأول: البنك الإسلامي النشأة والمفهوم.	43-34
المطلب الثاني: العمليات والخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية.	53-43
المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	55-54
المبحث الثاني: رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك الإسلامية في إطار نظام مصرفي تقليدي.	81-55
المطلب الأول: رقابة البنك المركزي على تعبئة الودائع وتقديم الائتمان في البنوك الإسلامية في إطار نظام مصرفي تقليدي.	61-55

المطلب الثاني: تأثير رقابة البنك المركزي في نشاط البنك الإسلامي في إطار نظام مصرفي تقليدي.	77-61
المطلب الثالث: تأثير رقابة البنك المركزي في سيولة وربحية البنك الإسلامي في إطار نظام مصرفي تقليدي.	81-78
المبحث الثالث: رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك الإسلامية في إطار نظام مصرفي مزدوج (مختلط).	87-81
المطلب الأول: استجابة البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج.	83-82
المطلب الثاني: مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة الكمية للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج.	86-83
المطلب الثالث: مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة الكيفية (النوعية) للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج.	87-86
المطلب الرابع: مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة المباشرة للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج.	87
خلاصة الفصل الثاني.	88
الفصل الثالث: دراسة أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك السلام والبركة الجزائريين.	230-92
تمهيد:	92
المبحث الأول: رقابة بنك الجزائر على الجهاز المصرفي.	133-93
المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري والوساطة المصرفية.	109-93

المطلب الثاني: أدوات وأساليب الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الجزائري.	123-109
المطلب الثالث: استجابة البنوك الإسلامية العاملة لرقابة بنك الجزائر.	133-123
المبحث الثاني: أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك السلام الجزائر.	183-133
المطلب الأول: رقابة بنك الجزائر على نشاط بنك السلام الجزائر.	158-134
المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات الرقابة الكمية لبنك الجزائر في نشاط بنك السلام الجزائر.	180-158
المطلب الثالث: دراسة وتحليل نتائج الدراسة.	183-180
المبحث الثالث: أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك البركة الجزائري.	229-183
المطلب الأول: رقابة بنك الجزائر على نشاط بنك البركة الجزائري.	202-183
المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات الرقابة الكمية لبنك الجزائر في نشاط بنك البركة الجزائري	227-202
المطلب الثالث: دراسة وتحليل نتائج الدراسة.	229-227
خلاصة الفصل الثالث	230
خاتمة:.....	232
قائمة المراجع:.....	237
ملاحق:.....	251

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01-03	حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2018-2022.	98
02-03	حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض المقدمة للقطاعين العمومي والخاص خلال الفترة 2018-2022.	102
03-03	تنظيم ومهام الرقابة المصرفية في بنك الجزائر.	123
04-03	تطور نسب صيغ التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي للفترة 2018-2022	130
05-03	العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في بنك السلام الجزائر حسب النظام رقم 20-02.	137
06-03	تطور حجم إجمالي ودائع بنك السلام في هيكل ودائع القطاع المصرفي للفترة 2018-2022	139
07-03	تطور نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائعه للفترة 2018-2022.	140
08-03	تطور حجم التمويل المقدم من بنك السلام في هيكل التمويل الإسلامي للقطاع المصرفي للفترة 2018-2022.	142
09-03	مدى التزام بنك السلام بتشكيل الاحتياطي الإجباري للفترة 2018-2022.	145
10-03	تطور نسب السيولة في بنك السلام للفترة 2018-2022.	147
11-03	تطور معامل الحد الأدنى للسيولة في بنك السلام للفترة 2018-2022.	148
12-03	تطور نسب الملاءة لبنك السلام والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.	149
13-03	تطور معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك السلام للفترة 2018-2022.	150
14-03	تطور نسب المردودية لبنك السلام الجزائر للفترة 2018-2022.	152
15-03	مردودية رأس مال بنك السلام في هيكل القطاع المصرفي 2018-2022.	153
16-03	مردودية أصول بنك السلام في هيكل القطاع المصرفي 2018-2022.	153
17-03	تطور الهامش المصرفي لبنك السلام والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.	155
18-03	تطور هامش الربح لبنك السلام والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.	155
19-03	تطور حجم إجمالي ودائع بنك البركة الجزائري في هيكل ودائع القطاع المصرفي للفترة 2018-2022	186

20-03	تطور حجم التمويل المقدم من بنك البركة الجزائري في هيكل التمويل الإسلامي للقطاع المصرفي للفترة 2018-2022	188
21-03	تطور نسب السيولة في بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022	192
22-03	تطور معامل الحد الأدنى للسيولة في بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022	192
23-03	تطور نسب الملاءة لبنك البركة الجزائري والبنوك العاملة للفترة 2018-2022	194
24-03	تطور معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022	195
25-03	تطور نسب المردودية لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022	196
26-03	مردودية رأس مال بنك البركة الجزائري في هيكل القطاع المصرفي 2018-2022.	197
27-03	مردودية أصول بنك البركة الجزائري في هيكل القطاع المصرفي 2018-2022.	197
28-03	تطور الهامش المصرفي لبنك البركة الجزائري والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.	199
29-03	تطور هامش الربح لبنك البركة الجزائري والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.	199

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01-01	عناصر الأصول والخصوم المكونة لنسبة السيولة في البنك التقليدي.	28
02-01	تأثير أدوات الرقابة الكمية في نشاط البنوك التقليدية.	30
01-02	مراحل ظهور البنوك الإسلامية.	37
02-02	الأهداف الرئيسية للبنوك الإسلامية والاستراتيجيات المتبعة لتحقيقها.	43
03-02	التمويلات الاجتماعية في البنك الإسلامي.	55
04-02	مصادر الأموال في البنك الإسلامي واستخداماتها.	60
05-02	تأثير الأدوات الرقابية الكمية في نشاط البنوك العاملة في إطار نظام مصرفي تقليدي.	70
06-02	تأثير الأدوات الرقابية الكيفية (النوعية) في نشاط البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في إطار نظام مصرفي تقليدي.	75
01-03	تطور عدد فروع ووكالات القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2018-2022	95
02-03	تطور نشاط تعبئة الودائع لدى القطاع المصرفي الجزائري للفترة 2018-2022.	96
03-03	تطور حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في البنوك العمومية والخاصة للفترة 2018-2022.	98
04-03	معدل نمو الودائع في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2018 – 2022.	100
05-03	تطور حجم النشاط التمويلي للبنوك الخاصة والعمومية للفترة 2018-2022.	101
06-03	نمو القروض في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2018 – 2022.	102
07-03	تطور أهم المعدلات في السوق النقدي خلال الفترة 2018-2022.	103
08-03	تطور مؤشرات السيولة للجهاز المصرفي الجزائري 2018-2022.	107
09-03	مؤشرات العائد على رأس المال وعلى أصول الجهاز المصرفي الجزائري 2018-2022.	108
10-03	مؤشرات الهامش المصرفي للجهاز المصرفي الجزائري 2018-2022.	108
11-03	أهداف مهام الرقابة والإشراف في بنك الجزائر.	122

12-03	تطور حجم الودائع المتعلقة بالصيرفة الإسلامية للفترة 2018-2022.	127
13-03	تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري للفترة 2018-2022.	128
14-03	تطور نسب التمويل وفق مختلف الصيغ الإسلامية في القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.	129
15-03	أهم البيانات المالية لبنك السلام خلال الفترة 2018-2022.	136
16-03	تطور حجم الودائع في بنك السلام الجزائر نسبة لهيكل ودائع الجهاز المصرفي للفترة 2018-2022.	138
17-03	تطور نسب الودائع تحت الطلب لبنك السلام في هيكل ودائع الجهاز المصرفي للفترة 2018-2022.	140
18-03	تطور حجم النشاط التمويلي في بنك السلام خلال الفترة 2018-2022.	141
19-03	تطور حجم الاحتياطي الإجباري لبنك السلام في القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.	143
20-03	تطور مؤشرات السيولة لبنك السلام للفترة 2018-2022.	146
21-03	تطور نسب الملاءة لبنك السلام والبنوك العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية للفترة 2018-2022.	148
22-03	تطور معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك السلام للفترة 2018-2022.	150
23-03	مؤشرات المردودية لبنك السلام للفترة 2018-2022.	151
24-03	مؤشرات الهامش المصرفي في بنك السلام الجزائر 2018-2022.	154
25-03	أهم الأرقام الخاصة بالرقابة الكمية ونشاط بنك السلام الجزائر للفترة 2018-2022.	156
26-03	متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.	159
27-03	قياس المتغيرات التابعة (نسب المردودية والهامش).	160
28-03	قياس المتغيرات المستقلة (الأدوات الرقابية الكمية).	160
29-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في ROE	161
30-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في ROE	162
31-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في ROE	163

32-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في ROE	164
33-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في ROE	165
34-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في ROA	166
35-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في ROA	166
36-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في ROA	167
37-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في ROA	168
38-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في ROA	168
39-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mb	169
40-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mb	170
41-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mb	171
42-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mb	171
43-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mb	172
44-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mp	173
45-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mp	174
46-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mp	174
47-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mp	175
48-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mp	176
49-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROE	176
50-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROA	177
51-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في mb	179
52-03	اختبار صلاحية النماذج المقدرة	180
53-03	أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك السلام (انحدار خطي بسيط)	181
54-03	أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك السلام (انحدار خطي متعدد)	182
55-03	أهم البيانات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2018-2022	183
56-03	تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائري نسبة لهيكل ودائع الجهاز المصرفي للفترة 2018-2022	185
57-03	حجم النشاط التمويلي في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2018-2022	187

58-03	تطور حجم الاحتياطي الإجباري لبنك البركة الجزائري في القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.	189
59-03	تطور مؤشرات السيولة لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.	190
60-03	تطور نسب الملاءة لبنك البركة الجزائري مقارنة بالبنوك العاملة للفترة 2018-2022	193
61-03	تطور معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022	194
62-03	مؤشرات المردودية لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022	196
63-03	مؤشرات الهامش المصرفي في بنك البركة الجزائري 2018-2022	198
64-03	أهم الأرقام الخاصة بالرقابة الكمية ونشاط بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022	200
65-03	متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.	203
66-03	قياس المتغيرات التابعة.	204
67-03	قياس المتغيرات المستقلة (الأدوات الرقابية الكمية).	204
68-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في ROE	205
69-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في ROE	206
70-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في ROE	207
71-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في ROE	208
72-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في ROE	209
73-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في ROA	209
74-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في ROA	210
75-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في ROA	211
76-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في ROA	212
77-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في ROA	212
78-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mb	213
79-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mb	214
80-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mb	215
81-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mb	215

82-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mb	216
83-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mp	217
84-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mp	217
85-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mp	218
86-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mp	219
87-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mp	220
88-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROE	220
89-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROA	221
90-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في mb	222
91-03	أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في mp	224
92-03	اختبار صلاحية النماذج المقدرة	225
93-03	نتائج النموذج المصحح لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROA	226
94-03	أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك البركة الجزائري(انحدار خطي بسيط)	227
95-03	أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك البركة الجزائري(انحدار خطي متعدد)	228

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز أو المصطلح	المعنى
SNB (Système de Notation Bancaire) or BRS (Bank Rating System)	نظام التنقيط البنكي
FPM (Financial Projection Model)	نموذج الإسقاط المالي
ST (Stress Testing)	تحمل الضغط
ROE (Return On Equity)	معدل العائد على حق الملكية
ROA (Return on Assets)	العائد على الأصول (الموجودات)
mb (margin _bank)	الهامش المصرفي

هامش الربح	mp (margin _profit)
الاحتياطي الإجباري	RO (reserve_ obligatory)
معامل السيولة	CL (coefficient _ liquidity)
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة	CF (coefficient _equity and per .funds)
معامل الملاءة (نسبة الملاءة)	RS (ratio_ solvency)
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع	TLRD (Total. loans and receivables/Total. deposits)

مقدمة

تعدُّ البنوك اللبنة الأساسية في هرم النظام المصرفي، ويأتي على قمة هذا النظام البنك المركزي الذي يسهر على تنظيم أنشطتها ورقابتها، حيث تعد رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك من أهم الأدوار المخولة له بقوة القانون كأحد أجهزة الدولة، وذلك سعيا منه إلى وضع سياسة نقدية ورقابية هدفها الحفاظ على حقوق المودعين وحمايتهم من جهة ومن جهة أخرى المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
وكجزء من النظام المصرفي ظهرت البنوك الإسلامية في العديد من الدول مطلع العقد السابع من القرن الماضي، وسرعان ما تشكلت بينها وبين البنك المركزي علاقة تميزت بالتزامها بالقوانين المسطرة من قبل هذا الأخير، خاصة ما تعلق منها بالرقابة المصرفية، فبالرغم من الخصوصية التي تميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية، سواء في منطلقاتها أو منهجية عملها، إلا أنها في اغلب الأحيان تعامل بنفس القوانين التي تعامل بها البنوك التجارية، وهو ما كان له الأثر الكبير في مسيرتها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
يستخدم البنك المركزي من خلال دوره الرقابي على النشاط المصرفي العديد من الأدوات والأساليب الرقابية، الكمية منها والكيفية (النوعية)، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، والغاية من ذلك تحقيق أهداف السياسة النقدية ومن ورائها أهداف السياسة الاقتصادية التي تعكس تطلعات وغايات المجتمع في كل الدول، وفي المقابل نجد أن أعمال البنوك الإسلامية تخضع في مجملها لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تتضارب في اغلب الأحيان مع العديد من تلك الأدوات والقوانين الرقابية التي تضعها البنوك المركزية.
ومن جهة أخرى، قد تتوافق أو تتعارض في بعض الأحيان أهداف البنك المركزي في إدارة النشاط المصرفي مع أهداف البنوك الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بهدف تنظيم تمويل عملية التنمية الاقتصادية عبر تعبئة المدخرات واستعمالها الاستعمال الأمثل.
من هذا المنطلق جاءت صياغة الإشكالية الرئيسية، التي سنقوم بدراستها، على الشكل التالي:

ما أثر رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك الاسلامية، وما انعكاس ذلك على بنكي السلام والبركة الجزائريين؟

قصد توضيح الإشكالية، يُمكنُ طرح مجموعة أسئلة تُمَثِل مجمل الاهتمامات التي تتطلبها هذه الدراسة وهي:

1- ما المقصود برقابة البنك المركزي على النظام المصرفي؟ وما هي أدواته وأساليبه؟

2- هل أعمال المصارف الإسلامية تتأثر بالأدوات الرقابية المستعملة من طرف البنك المركزي بحسب نوع النظام المصرفي القائم؟

3- هل هناك توافق بين مختلف الأساليب والأدوات الرقابية للبنك المركزي وأعمال البنوك الإسلامية؟

4-هل تتأثر أعمال بنكي السلام والبركة الجزائريين بمختلف الأدوات الرقابية للبنك المركزي؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة الأسئلة السابقة وتسهيل الدراسة، نقوم بوضعِ مجموعة فرضياتٍ على النحو التالي:

أولا– تعتمد البنوك المركزية في تأدية دورها الرقابي داخل مختلف الأنظمة المصرفية القائمة على مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب الرقابية، التي تمكنها من التحكم في نشاط البنوك وتوجيهه الوجهة المرغوبة؛

ثانيا– إن طبيعة ومنهجية نشاط البنوك الإسلامية تتأثر بمختلف تلك الأدوات والأساليب بحسب اختلاف الأنظمة المصرفية القائمة؛

ثالثا– إن السياسات الرقابية للبنوك المركزية لا تتلاءم في معظم الأحيان مع طبيعة وأهداف البنوك الإسلامية؛

رابعا– هناك أثر للأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في نشاط بنكي السلام والبركة الجزائريين خلال الفترة (2012-2022). وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى**: هناك أثر للأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في مردودية رأس مال كل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2012-2022)؛
- **الفرضية الفرعية الثانية**: هناك أثر للأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في مردودية أصول كل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2012-2022)؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة**: هناك أثر للأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في الهامش المصرفي لكل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2012-2022)؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة**: هناك أثر للأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في هامش ربح كل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر خلال الفترة (2012-2022).

أهمية البحث:

تشهد الساحة العالمية والوطنية عدة أزمات مالية كان للأجهزة المصرفية التقليدية الحظ الأوفر منها، في حين كانت أكثر البنوك الإسلامية في منأى عنها، وبالرغم من ذلك فإن أعمال هذه الأخيرة بقيت منحصرة في بعض الأنشطة التي نكاد أن نحصيها، ويرجع ذلك لتلك القوانين الرقابية التي تضعها البنوك المركزية على أعمال جميع البنوك العاملة، تقليدية كانت أو إسلامية، دون مراعاة لخصوصيات البنك الإسلامي.

من هذا الطرح يكتسي هذا البحث أهميته في فهم وتحليل العلاقة الرقابية التي تجمع بين البنك المركزي كسلطة رقابية وإشرافية من جهة والبنك الإسلامي من جهة أخرى.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1 – السعي إلى تحليل العلاقة القائمة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية والوقوف على مدى تأثر هذه العلاقة بالبيئة والنظام المصرفي القائم، وهو ما من شأنه أن يميط الغموض عن إشكالية العلاقة الرقابية للبنوك المركزية تجاه البنوك الإسلامية؛

2 – محاولة إيجاد صيغة توافقية بين الأهداف الرقابية التي تسعى إليها البنوك المركزية وما ترمي إليه البنوك الإسلامية من خلال ما تقدمه من منتجات مصرفية لعملائها؛

3 –محاولة الوقوف على أسباب فشل بعض السياسات الرقابية التي تتبناها البنوك المركزية والتي تحول دون بلوغ البنوك الإسلامية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

– أسباب اختيار موضوع البحث:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى عدة اعتبارات، أهمها:

1– الاهتمام المتزايد بالصيرفة الإسلامية من طرف العديد من الباحثين في المجال المالي والمصرفي، ومرد ذلك أن عمر الصيرفة الإسلامية منذ ظهورها لم يتجاوز بضعة عقود، فهي بالتالي لم تكشف عن كل بواطنها ومكنوناتها؛

2– ما نعيشه من إخفاقات للعديد من السياسات النقدية وما نشهده من أزمات مالية، قد يكون بعض أسبابها الصناعة المصرفية التقليدية، فمن الممكن أن تكون الصيرفة الإسلامية تنطوي على بعض البدائل خاصة وأن الواقع أثبت أنها لم تتأثر بتلك الأزمات كونها لا ترتبط بأعمال تلك البنوك التقليدية، فهي لا تتخذ من فرق سعر الفائدة أخذا أو عطاءً دافعا لوجودها واستمرارها؛

3– ما يتطلع إليه غالبية أفراد المجتمع الجزائري من تحقيق مطالبهم في إقامة صناعة مصرفية إسلامية حقيقية لا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية، يشرف على إدارتها كوادر مؤهلة سواء من الجانب الفقهي أو الجانب الإداري والمالي؛

4– الميول الشخصي لدراسة البنوك الإسلامية كظاهرة مالية ونقدية، ومحاولة الوصول لأفضل ما يمكن أن تقدمه كحلول للمشاكل المالية والنقدية التي تتخبط فيها مختلف السياسات النقدية والاقتصادية والاجتماعية.

– حدود الدراسة: من أجل معالجة الموضوع، والوصول إلى أهم مخرجات البحث التي تقدم إجابة للإشكالية المطروحة، فقد تم اختيار الساحة المصرفية الجزائرية كإطار مكاني يسمح بتوفير معطيات وتقارير عن أهم بنكين إسلاميين عاملين تمثلا في بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري نموذجي الدراسة التطبيقية، أما فيما يخص الإطار الزماني فقد ركزت الدراسة القياسية على الفترة الممتدة من سنة 2012م إلى نهاية سنة 2022م.

– المنهج المتّبع والأدوات المستخدمة في البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع المختار، ومن أجلِ الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة، سوفَ نتبع المنهج الوصفي عند استعراضنا للإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وهذا من خلال

تعرضنا لمختلف المفاهيم الخاصة بالجهاز المصرفي ومكوناته وعلى رأسها البنك المركزي، وماهية الرقابة المنوطة بهذا الأخير على نشاط البنوك العاملة داخل الجهاز المصرفي وذلك بالاستعانة بالكتب، والدوريات، والأطروحات، والتقارير والدراسات التي لها صلة ببحثنا. ونستعمل كذلك دراسة حالة في الدراسة التحليلية والقياسية، من خلال تحديد وجمع البيانات والمعلومات من مُختلف المصادر والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية، وكذا مختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر، بنك السلام والبركة الجزائريين. بالاضافة إلى الاستعانة ببرنامج الإكسل Excel في تبويب البيانات والمعطيات الإحصائية وتلخيصها بشكل يتيح إستغلالها بالإستعانة ببرمجية Eviews ومن ثَمَ تفسيرها وتحليلها بهدف معرفة أثر رقابة البنك المركزي على نشاط كل من بنكي البركة الجزائري وبنك السلام للفترة (2012-2022).

- الدراسات السابقة:

ما يزال موضوع الصيرفة الإسلامية يحتاج إلى الكثير من البحث والتطوير، ومما لا شك فيه أن البحث العلمي في موضوع الصيرفة الإسلامية أصبح احد الميادين التي جلبت إليها اهتمام العديد من الباحثين، حيث برزت إلى الوجود بعض الدراسات التي اهتمت بالموضوع ولكن من جوانب متعددة، فمنها على سبيل المثال لا الحصر بعض الدراسات التي اهتمت بدراسة البنوك الإسلامية دون التعرض للعلاقة القائمة بينها وبين البنك المركزي، أو بعض الدراسات التي اهتمت بشكل خاص ببعض منتجات الصيرفة الإسلامية، لكن ذلك لم يحجب ظهور بعض الدراسات التي اهتمت بالعلاقة القائمة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية، والتي نذكر من بينها:

1- دراسة لمحمد احمد علي أبو يوسف (2013م) بعنوان- العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية- وهي دراسة مقارنة في شكل بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر قسم الاقتصاد 2012م-2013م، وقد تعرضت الدراسة إلى إشكالية العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية من حيث المنهج والأساليب والأدوات الرقابية والتمويلية وكان التساؤل كالآتي: هل يصلح نفس المنهج وذات الأدوات التي يتبعها البنك المركزي في الرقابة على البنوك التقليدية للتطبيق على المصارف الإسلامية؟ وكانت الإجابة إن تطبيق الأدوات والأساليب التقليدية التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة على البنوك التقليدية تعد معوقا لعمل المصارف الإسلامية بما ينعكس على أدائها سلبا.

2- دراسة لعصام قريط (2011م) بعنوان -أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي- قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة دمشق، هدف فيها الباحث إلى دراسة أثر رقابة البنك المركزي السوري في نشاط بنك سورية الدولي الإسلامي كعينة عن البنوك الإسلامية وقد خلصت الدراسة إلى أن بعض أدوات الرقابة التي يمارسها البنك المركزي لا تتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

3- دراسة لجمال الدين حسين حجير بعنوان – أثر رقابة البنك المركزي الأردني على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن للفترة 1998م-2010م، وهي رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في التمويل والمصاريف في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة آل البيت، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر رقابة البنك المركزي الأردني على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن للفترة 1998م-2010م أين شملت عددا من العوامل، تمثلت في الاحتياطي النقدي الإلزامي، نسبة السيولة، ومعدل كفاية رأس المال، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لكل من الاحتياطي الإلزامي ومعدل كفاية رأس المال الذين يفرضهما البنك المركزي على ربحية البنوك الإسلامية، في حين لا يوجد أثر لنسبة السيولة المفروضة من البنك المركزي الأردني على ربحية البنوك الإسلامية.

4- دراسة لشودار حمزة بعنوان – علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية- دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري وهي رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، (2006م-2007م)، هدف من خلالها إلى إبراز التحديات والمشاكل التي تواجه تطور النشاط المصرفي الإسلامي والعلاقة التي تربط بين البنك المركزي وبنوك المشاركة، وقد أخذت هذه الدراسة من بنك البركة عينة، توصل خلالها الباحث إلى أن بنوك المشاركة لا تختلف عن البنوك التقليدية في ضرورة خضوعها في إطار نظام مصرفي تقليدي لنفس آليات الرقابة النقدية التي تستند إلى سعر الفائدة الذي يعارض مبادئ عملها، فيؤدي ذلك إلى انحرافها عن ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، إضعاف كفاءتها في تسيير سيولتها، وانخفاض قدرتها التنافسية مع البنوك التقليدية.

5- دراسة لسليمان ناصر (2006م) بعنوان علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة- مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر-، وهي أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة الجزائر، ثم صدرت فيما بعد في شكل كتاب عن مكتبة الريام بالجزائر، وقد تعرض الباحث إلى العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية وما يتعلق بالإشكالات الرقابية بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى محاولة الباحث وضع تصور لإمكانية إنشاء بنك مركزي إسلامي في بلدان العالم الإسلامي بهدف أسلمة أنظمتها المصرفية.

لقد اقتصرت معظم هذه الدراسات في اغلبها على دراسة متخصصة في العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية داخل نظام مصرفي وطني واحد، فمعظمها لم تبحث بشكل أدق العلاقة الموجودة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية من الناحية العملية والتطبيقية، أي في مدى تأثر الصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تميز النشاط التمويلي للبنوك الإسلامية بالأدوات والأساليب الرقابية المطبقة، مع العلم أن الواقع اثبت أن تلك الصيغ بدورها تؤثر بشكل إيجابي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ويختلف بحثنا عن هذه الدراسات في سعيه إلى الوصول إلى بيان أثر الأدوات الرقابية التي يستعملها البنك المركزي في التأثير على نشاط البنك الإسلامي بالإعتماد على أحد التطبيقات الإحصائية المستخدمة في تحليل

السلاسل الزمنية، والتي تعطي نتائج دقيقة، من خلال إستخدام برمجية Eviews في تقدير نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد كنماذج قياسية.

إن الوصول إلى التشخيص الصحيح لهته العلاقة قد يتيح الفرصة أمام السلطات النقدية لفهم ما ترمي إليه الصيرفة الإسلامية، وبالتالي إزاحة كل العراقيل أمامها بعدم تقييد روح الابتكار لديها وتمكينها من التوسع والتطور مما يعود على الفرد والمجتمع بالرفاهية والمنفعة وصولا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلع إليه غالبية أفراد المجتمع الجزائري.

– خطة البحث:

بهدف الإجابة عن إشكالية البحث والوصول إلى إثبات صحة فرضيات الدراسة أو نفيها، سنعمد إلى تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي.

سيخصص للجانب النظري والمفاهيمي، حيث سنتعرض فيه لماهية الجهاز المصرفي ومكوناته وإلى دور البنك المركزي في إدارة هذا الجهاز، وسنقوم خلال هذا الفصل بالتركيز على الجانب النظري لرقابة البنك المركزي على نشاط البنوك الإسلامية في إطار كل من النظام المصرفي التقليدي، ثم في إطار النظام المصرفي المزدوج الذي يجمع بين القوانين التقليدية المنظمة للعمل المصرفي وتلك القوانين المراعية لطبيعة ونشاط البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني: تأثير رقابة البنك المركزي في نشاط البنوك الإسلامية.

سنتناول خلال هذا الفصل مدى تأثر نشاط البنك الإسلامي بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية الكمية منها أو الكيفية أو المباشرة، التي يستخدمها البنك المركزي في إطار نظام مصرفي تقليدي للتأثير في أنشطة البنوك العاملة، وذلك بالتعرض للعلاقة الرقابية التي تربط البنك المركزي بالبنك الإسلامي داخل بيئة مصرفية تقليدية تعتمد سعر الفائدة معيارا أساسيا لتنظيم نشاطها وتعاملاتها، ثم سنتعرض خلال نفس الفصل إلى مدى تأثر نشاط البنك الإسلامي بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج.

الفصل الثالث: دراسة أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك السلام والبركة الجزائريين.

سنستعرض من خلال هذا الفصل، رقابة بنك الجزائر على أعمال الجهاز المصرفي بما فيها البنوك الإسلامية، مع دراسة تطبيقية لمدى تأثر نشاط بنكي السلام الجزائر والبركة الجزائري بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية المستخدمة، حيث سنستعين بمخرجات برمجية Eviews13 في دراسة تأثر نتائج نشاط بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري ببعض الأدوات الرقابية الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في الرقابة على الجهاز المصرفي.

الفصل الأول:

رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي

تمهيد:

تعد رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي إحدى أهم الوظائف الرئيسية التي يقوم بها في إطار مهامه كسلطة نقدية وإشرافية، يقع على عاتقها مهمة الحفاظ على استقرار وسلامة المراكز المالية للبنوك بما يضمن سلامة أموال المساهمين والمودعين، فالعمل المصرفي يتميز بالمخاطرة الشديدة نظرا لتعامله بأموال الغير مع مختلف المتعاملين من وحدات العجز من أفراد ومؤسسات تنتمي لقطاعات اقتصادية متشعبة، لذلك فان العملية الرقابية التي يقوم بها البنك المركزي تهدف إلى تدعيم وتقوية القطاع المصرفي وحمايته من الأزمات الداخلية والخارجية، التي كثيرا ما أدت إلى إفلاس العديد من البنوك في العديد من الدول، خاصة مع ارتباط الدول بعضها ببعض من خلال المعاملات المالية والاقتصادية التي تعتمد على الوساطة البنكية.

يعتمد البنك المركزي في إطار مهامه الرقابية والإشرافية على العديد من الأدوات والأساليب التي تؤثر في أنشطة وأعمال البنوك، خاصة ما تعلق بتوسعها في تقديم التسهيلات الائتمانية وما ينجر عنه من أزمات مالية واقتصادية قد تؤثر على الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

إن دور البنك المركزي في الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي ينبع أيضا من وظيفته كسلطة نقدية مسئولة عن تنظيم المعروض النقدي، لارتباطه بالعديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم الذي يعتبره العديد من الاقتصاديين والمصرفيين ظاهرة نقدية*، وأن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فان رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي هي إجراءات وقائية لتجنب انزلاق البنوك إلى اعتماد ممارسات مصرفية غير سليمة من شأنها أن تتسبب في انهيار النظام المصرفي ككل.

في إطار هذا الفصل سوف نتعرض بالدراسة إلى مكانة البنك المركزي داخل النظام المصرفي، ودوره في الرقابة على الجهاز المصرفي، واهم الأدوات والممارسات الرقابية التي يستخدمها، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مكانة البنك المركزي في الجهاز المصرفي.

المبحث الثاني: الإطار العام لرقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي.

المبحث الثالث: رقابة البنك المركزي على النشاط المصرفي في إطار نظام مصرفي تقليدي.

*ميلتون فريدمان، جون تايلور، بول ساموبلسون وغيرهم..

المبحث الأول: مكانة البنك المركزي في الجهاز المصرفي

تختلف النظم المصرفية من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف نظمها الاقتصادية، فالنظام المصرفي يشير إلى مجموعة المؤسسات المالية التي تتعامل بالائتمان، ومن ثم تكون وظيفة هذا النظام هي توفير الائتمان اللازم على الصعيدين الفردي والقومي[1]، والنظام المصرفي يتشكل من مجموعة من المؤسسات التي تعمل وفق آليات محددة تتيح لها إمكانيات تعبئة الأموال وتوظيفها من خلال إقراضها، وبالتالي تزويد الاقتصاد بأدوات الدفع التي تصدرها أو تلك التي يصدرها البنك المركزي.

من خلال هذا المبحث سنتعرف على المكانة التي يحتلها البنك المركزي داخل النظام المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم الجهاز المصرفي

1. تعريف الجهاز المصرفي

يحتل الجهاز المصرفي مركزا حيويا داخل النظم الاقتصادية والمالية لأي دولة، فهو الجهاز المسئول عن توفير الأدوات النقدية الداعمة لكافة الأنشطة الاقتصادية والممارسات التجارية بشكل رئيسي إلى جانب توفير الخدمات المالية للأفراد[2]، فهو المسئول عن تمويل المشاريع من خلال عمليات الإنشاء النقدي والتخصيص الكفء لتلك الأموال المتاحة، فتطور الجهاز المصرفي واستقراره يعد مؤشرا ومعيارا لقياس مدى تطور اقتصاد أي دولة، وقد اختلفت التعريفات بالنسبة للجهاز المصرفي، بحسب تشكيله ودوره، ويمكن ذكر بعضها في مايلي:

- ✓ يعرف الجهاز المصرفي لبلد ما "بأنه المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في ذلك البلد"[3].
- ✓ الجهاز المصرفي هو "منظومة المؤسسات المالية العاملة في الدولة، والتي بالإضافة إلى البنك المركزي تشمل المصارف التجارية والمتخصصة والأهلية والاستثمارية إضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى من أشباه المصارف"[4].

1 أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص158.

2 بوزيدي الياس، القانون البنكي الجزائري محاضرات مطبوعة لطلبة الماستر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص09.

3 زياد سليم رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2006، ص3.

4 محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا، 2010، ص56.

✓ الجهاز المصرفي عبارة عن "وحدة منظمة من العلاقات المتبادلة بين البنوك والبنك المركزي، والتي تعمل على توفير وسائل الدفع، وتلبية حاجات العملاء، فهي وسيط يتيح إمكانية استخدام الأموال المتوفرة لدى المدخرين بإقراضها للمستثمرين"[1].

نستخلص من التعريفات المذكورة التعريف الآتي: الجهاز المصرفي هو مجموعة البنوك المختلفة العاملة داخل الدولة تحت سلطة البنك المركزي بوصفه سلطة نقدية، كمنظومة تضطلع بتعبئة وتوفير الموارد النقدية والمالية من خلال تجميع المدخرات لتمويل الاستثمارات وإقراض المشروعات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي من المؤسسات التي تتخذ من الإقراض والاقتراض عملا دائما لها، غير انه يختلف في هيكله وتنظيمه باختلاف النظم الاقتصادية المتبعة داخل الدولة، فيمكن القول أن الجهاز المصرفي في معظم الدول يتكون من عدد من البنوك تختلف في أنواعها وتخصصاتها[2] ، بحيث تشمل:

1. البنك المركزي

هو المؤسسة التي تأتي على قمة الجهاز المصرفي، فهو بنك البنوك والمشرف على النشاط المصرفي في أي دولة، والموجّه لعمل البنوك بما يتناسب وأهداف السياسة الاقتصادية فضلا عن المسؤوليات والمهام الأخرى المنوطة به.

2. البنوك التجارية

تشكل المصارف التجارية في مجموعها الجهاز المصرفي لاقتصاد ما[3]، وهي مؤسسات مالية تلعب دور الوساطة بين مجموع المدخرين وأصحاب العجز من طالبي التمويل، فهي تتعامل عادة بالأموال المودعة لديها، لذلك يطلق عليها غالبا بنوك الودائع، فتقوم بتوظيفها من خلال إقراضها لمن يطلبها وفق شروط محددة، وتسعى من وراء ذلك إلى تحقيق اكبر ربح ممكن وبأقل تكلفة، ويتم لها ذلك من خلال الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة

1 Darlena Tartari, De la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire, Thèse présentée à la Faculté des sciences économiques et sociales de l'Université de Fribourg (Suisse), pour l'obtention du grade de docteur en Sciences Économiques et Sociales Acceptée par la Faculté des Sciences Économiques et Sociales, le 5 décembre 2002, p7.

2 محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص24.

3 عمر إيهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص40.

والمدينة، كما تقدم للجمهور العديد من الخدمات المالية والاستشارية، وهي تتميز بقدرتها الهائلة على إنشاء النقود انطلاقا من قبولها للودائع تحت الطلب، فلذلك تتيح البنوك التجارية فتح الحسابات الجارية كأوعية لاستقبال تلك الودائع.

3. البنوك المتخصصة

هي تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على مجال ونشاط اقتصادي معين، وما يميزها عن البنوك التجارية هو أنها لا تقبل الودائع تحت الطلب، وذلك أن توظيفاتها للأموال المودعة لديها تتمايز بين الائتمان المتوسط والطويل المدى، فهي تتلقى مختلف الودائع لأجل أو تلك الودائع بإشعار(ودائع بإخطار)، ومن بين هذه البنوك نجد [1]:

أ- بنوك صناعية: تهتم بتمويل القطاع الصناعي من منشآت صغيرة ومتوسطة وشركات كبيرة، أو الشركات المساهمة الصناعية وغيرها؛

ب- بنوك زراعية: وهي مؤسسات مالية تهتم بالإقراض الزراعي وتلقي الودائع بكافة أنواعها من الفلاحين وتقدم الخدمات بأشكال متعددة للمزارعين؛

ج- بنوك عقارية (بنوك الإسكان): وهي منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم القروض بضمان الأراضي أو العقارات المبنية، وتقديم القروض للجمعيات ومنشآت الإسكان وتساهم في تأسيس معظم هذه المنشآت.

4. بنوك الادخار

هي تلك المؤسسات المالية الوسيطة، مهمتها تجميع المدخرات في شكل ودائع بسيطة، ظهر هذا النوع من البنوك متأخرا عن البنوك التجارية[2]، وهي تهدف إلى خدمة اكبر عدد من العملاء من صغار المدخرين، فتقوم بإقراضهم في حدود الأرصدة المتاحة لديها جراء الودائع المجمعة، كما أنها توفر الأمان لأموال مودعيها، وتتميز عن باقي المصارف التجارية بكونها لا تقبل الودائع الجارية غير أنها توفر أوعية لتجميع الأموال من خلال حسابات التوفير المختلفة التي تتيحها لعملائها.

5. بنوك الاستثمار(مصارف الأعمال)

هي مؤسسات مالية متخصصة في الاستثمار في الأوراق المالية، حيث تقوم بدور الوسيط في الأسواق

1 علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص152.

2 محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص213.

المالية الأولية[1]، بين المستثمرين والمضاربين والشركات في الإصدار الأولي، كما تقدم التمويل للمستثمرين الذين يرغبون بالمضاربة وتحقيق الأرباح إضافة إلى الأعمال الأخرى في السوق[2]. وهي بخلاف البنوك التجارية وبنوك الادخار، لا تتلقى أية ودائع[3] .

6. بنوك شاملة

وهي البنوك التي تقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تقدمها مختلف البنوك التقليدية الأخرى، فهي تقوم بجميع الوظائف التقليدية وغير التقليدية في إطار منظومة واحدة، بحيث يمكنها تقديم كامل الأعمال المالية والمصرفية لتلبية الطلبات المختلفة لمختلف العملاء، ويمكن تعريفها[4] بأنها " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في منح الائتمان المصرفي لكافة القطاعات، وتقديم جميع الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة، فضلا عن أعمال التأمين، فهي تجمع بين وظائف البنوك التجارية والمتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال في آن واحد".

7. بنوك إسلامية

هي مؤسسات مالية نقدية تجارية تتعامل بالنقود[5]، وتسعى إلى تحقيق الربح، وتلتزم في جميع معاملاتها المصرفية والمالية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها التنموية اقتصاديا واجتماعيا من خلال الاستثمار في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، وترتكز أعمالها على مبدأ المشاركة في الأرباح وتقاسم الخسائر، بعكس المصارف التقليدية التي تعتمد سعر الفائدة معيارا لجميع تعاملاتها.

المطلب الثالث: دور البنك المركزي في إدارة الجهاز المصرفي

سعت معظم الدول إلى تنظيم النشاط المصرفي مع بداية انتشار البنوك التجارية وتطور أساليب عملها، فأسندت للبنك المركزي منذ نشأته مهمة تنظيم الجهاز المصرفي، من خلال التنظيم والإشراف على العمليات المصرفية.

1. هدف البنك المركزي من تنظيم النشاط المصرفي

1 صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية – مداخل وتطبيقات–، الأردن، 2018، ص9.

2 علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص159.

3 محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص216.

4 عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص19.

5 عبد الله الطاهر، موفق خليل، النقود والمصارف والأسواق المالية، مركز يزيد للنشر، عمان، 2004، ص254.

يلعب البنك المركزي بصفته سلطة نقدية دورا مهما داخل الجهاز المصرفي، حيث يسعى من خلال الأساليب والأدوات الرقابية إلى إدارة ومراقبة النشاط المصرفي، خاصة ما تعلق بحجم العرض النقدي وحجم الائتمان المصرفي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، فيصدر أوراق البنكنوت، ويحدد حجم المعروض منها، ويراقب أعمال البنوك التجارية[1]، كما يعمل البنك المركزي على رفع الكفاءة المالية للبنوك وذلك بالتحقق من قدرتها على تغطية التزاماتها تجاه دائنيها من المودعين، وتحقيق التوظيف الأمثل للأموال المتاحة لديها مما يحقق لها عوائد مجزية، كما يعمل البنك المركزي على توفير وتنظيم بيئة تنافسية بين البنوك نفسها من جهة، وبينها وبين باقي المؤسسات المالية الغير مصرفية من جهة أخرى. ومع مرور الوقت، تزايدت أهمية ودور البنوك المركزية داخل الجهاز المصرفي، فمع التطورات المالية والتكنولوجية وانتشار التجارة الالكترونية تعددت المؤسسات المالية وغير المالية، وأصبح التأثير في المعروض النقدي لا يقتصر على الجهاز المصرفي فقط، بل تعداه بظهور مؤسسات مالية غير مصرفية تنافس المصارف في أعمالها، من هنا أصبح الدور الأساسي للبنك المركزي داخل الجهاز المصرفي هو الهيمنة على شؤون النقد والائتمان من اجل الصالح الاقتصادي العام.

2. أهمية ومكانة البنك المركزي

يقف البنك المركزي على قمة النظام المصرفي، حيث يسعى إلى تطوير الأنظمة المصرفية والائتمانية[2]، فهو المسئول عن إدارة السيولة النقدية من خلال عمله كمحور ارتكاز للمصارف العاملة في حالة نقص السيولة لديها أو في حالة مواجهتها لازمات وضغوط مالية، فالبنك المركزي يستطيع أن يمد البنوك التجارية باحتياطيات إضافية وذلك عن طريق شراء السندات الحكومية أو منح قروض للبنوك[3]، فهو بذلك يعمل على استمرارها ومنع انهيارها، إذ يتيح لها القدرة على الحصول على السيولة اللازمة وبالتالي زيادة الثقة بنظام المدفوعات، كما يقوم بدور هام في عملية الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة من خلال عملية الرقابة والتوجيه[4]، بحيث يتم توجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية الاقتصادية وذات المعدل الأعلى للنمو، والتي يتحقق معها مستوى يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مما سبق يمكن القول إن دور البنك المركزي يتركز في توجيه الجهاز المصرفي ومراقبته بهدف حمايته والمحافظة على استقراره.

1 محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط2، 2007، ص 25.

2 أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط 1، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص200.

3 سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، القاهرة، 1994، ص1254.

4 عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر-، ط 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص153.

3. متطلبات تطوير أداء الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي مصدرا مهما للتمويل، إلى جانب الأسواق المالية التي توفر للاستثمار رؤوس أموال طويلة الأجل، ونظرا لطبيعة البنوك التجارية باعتبارها مؤسسات تسعى إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى، وهيمنتها على الجهاز المصرفي، فان معظم السياسات المصرفية تتجه ناحية الائتمان التجاري قصير الأجل أكثر من اتجاهها ناحية الائتمان الصناعي طويل الأجل، لذلك فان لتطوير الجهاز المصرفي دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي ومنه تعزيز النمو الاقتصادي للدولة.

تعمل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي على تطوير أداء الجهاز المصرفي، ويتطلب ذلك مايلي[1]:

- ✓ بلورة التكنولوجيا لإدارة المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي والتحكم فيها (المخاطر القانونية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف.... وغيرها)؛
- ✓ تطبيق قواعد الرقابة والمحاسبة طبقا للمعايير الدولية وتدعيم متطلبات رأس المال للحفاظ على معدلات مقبولة لكفاية رؤوس الأموال، بتطوير نظام رقابي وإشرافي فاعل؛
- ✓ تطبيق طرق التسوية الحديثة والفاعلة، وتوسيع مشاركة البنوك في الأسواق المالية؛
- ✓ تطبيق تقنيات العمل المصرفي الحديثة، خاصة على مستوى الخدمات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة في إطار صيرفة التجزئة؛
- ✓ توفير الإدارة المصرفية المؤهلة والكفؤة؛
- ✓ التحول نحو الصيرفة الشاملة؛
- ✓ تمويل المشروعات الاستثمارية من خلال القروض المصرفية المشتركة، أو من خلال صيغ تمويلية مبتكرة ومتطورة مثل أنظمة البناء والتشغيل والإعادة BOT؛
- ✓ الاهتمام بالمصارف المتخصصة والدفع بتطوير الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ فتح المجال أمام فروع البنوك الأجنبية، وتوفير بيئة شفافة وملائمة تسودها المنافسة العادلة؛
- ✓ تعديل القوانين والتشريعات وتحيين النظم والقواعد المؤطرة للعمل والنشاط المصرفي؛
- ✓ تحرير الوساطة المالية للبنوك وزيادة استقلاليتها الإدارية بالعمل على خصخصتها؛

1 أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، مرجع سابق، ص389

في هذا الاتجاه تسعى البنوك المركزية إلى تعزيز وتطوير النظام المصرفي إلى جانب النظام المالي، بكل الوسائل الممكنة، ولا يكون ذلك إلا في إطار حدود التدخل التي تمليها الحكمة والكفاءة والفعالية، لذلك فهي تعمل على تطوير الأسواق المصرفية إلى جانب تطوير أسواق رأس المال بما يخدم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار العام لرقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي

إن قيام البنوك بدور الوساطة بين وحدات الفائض من المودعين ووحدات العجز من المستثمرين، ونظرا لمكانتها الاستراتيجية داخل النظام المصرفي وما تتمتع به من إمكانية استقطاب المدخرات النقدية التي تتوقف عليها قدرتها في تمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارية، جعل من الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي كسلطة نقدية إلى جانب الجهات الرقابية الأخرى على نشاط البنوك بمثابة صمام الأمان لتلك الوساطة، والأداة القانونية التي من خلالها تحقق البنوك المركزية أهدافها في توجيه النشاط التمويلي والنقدي للبنوك لخدمة السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية للبنك المركزي على الجهاز المصرفي

غالبا ما تُسند مهمة الرقابة المصرفية للبنك المركزي بصفته سلطة نقدية ورقابية تشرف على السير الحسن لوحدات النظام المصرفي، وتحرص على مدى التزام تلك الوحدات بالتعليمات والقوانين المنظمة لنشاطها، وفي هذا الإطار لابد من توضيح ماهية الرقابة المصرفية وما أهميتها.

1. تعريف الرقابة المصرفية

تعرف الرقابة عموما بأنها " الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها الحق في التعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة، وللتأكد من مدى تحقيق المشروع لأهدافه بكفاية، وتحسين معدلات الأداء، والكشف عن المخالفات والانحرافات، وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلا"[1].

أما الرقابة المصرفية للسلطة النقدية فتعرف بأنها:

- ✓ "مجموعة القواعد والنظم التي تحكم وتقيد أعمال وعمليات المنظمات المصرفية وتنظم المهنة، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات للنمو الاقتصادي، وحرصا على سلامة المراكز المالية لهذه البنوك توصلا

1 عوف الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1983، ص17.

إلى جهاز مصرفي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية وأخيرا حمايةً لمصالح المدخرين والمستثمرين والمساهمين والمحافظة على حقوقهم"[1].

✓ وتعرف أيضا بأنها " العملية الإدارية التي تقوم على متابعة مدى التزام واحترام المصارف والمؤسسات المالية للقواعد والأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، من خلال إتباع مجموعة من القواعد والأساليب بغرض حماية مراكزها المالية والحفاظ عليها وتجنيبها لوقوعها في الأزمات، وتتولى هذه المهمة هيئات رقابية مصرفية"[2].

من التعريف يتضح لنا جليا أن الرقابة المصرفية هي إحدى الوظائف الهامة التي تسهر السلطة النقدية على أدائها، وغالبا ما يقوم البنك المركزي كسلطة عليا للجهاز المصرفي، على تنفيذها والإشراف عليها، ويستند في ذلك إلى مجموعة القواعد والنظم التي تنظم النشاط المصرفي وتكفل حماية وصلابة الجهاز المصرفي، وفق المعايير الدولية وبخاصة تلك الصادرة عن لجنة بازل للإشراف المصرفي، بما يحقق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، من خلال الأعمال التالية:

✓ الإشراف على كافة البنوك المعتمدة داخل الجهاز والنظام المصرفي؛

✓ فحص ومراجعة الكشوفات والحسابات الخاصة بنشاط البنوك العاملة، والتأكد من مدى سلامة مراكزها المالية؛

✓ تنظيم العمل المصرفي ووضعه داخل الإطار القانوني الخاص به؛

✓ العمل على توفير بيئة قانونية وتنظيمية آمنة، توفر الاستقرار والأمان والسلامة للجهاز المصرفي للعمل على تمويل الأفراد والمشروعات التي تحقق التنمية الاقتصادية؛

✓ حماية المودعين والمساهمين وضمان حقوقهم.

2. أهمية رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي

بالرغم من الأزمات المالية التي شهدتها الأجهزة المصرفية في العديد من دول العالم بداية من الكساد الكبير سنة 1929م، إلا أن موضوع الرقابة المصرفية لم يكن حتى الخمسينيات من القرن الماضي يحظى بأهمية كبيرة في

1 صلاح الدين محمد أمين الإمام، وصادق راشد الشمري تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام "CRAFTE"، مجلة الإدارة الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 90، 2011، ص 358.

2 ختير فريدة، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة جيلالي اليابس، سيدس بلعباس، الجزائر، ص20، 2018.

الأنظمة المصرفية، ولم تسن أية قوانين أو آليات منظمة لها، ومع تطور العمل المصرفي والتمويلي أصبح تطوير آليات وأساليب رقابية تسند إلى جهة مستقلة ضرورة ملحة، خاصة مع عودة ظهور بعض الأزمات المالية التي عصفت بالعديد من البنوك في العديد من الدول على غرار أزمة دول جنوب شرق آسيا سنة1997م، وأزمة الرهن العقاري التي ظهرت بداية منتصف سنة 2007م، وتفاقمت في سنة 2008م واستمرت كذلك خلال سنة 2009م، ولا تزال آثارها على البنوك والمؤسسات المالية قائمة إلى حد الساعة، وأزمة البنوك الأمريكية سيلفر غايت، سيغنتشر، و سيليكون فالي SVB لسنة 2023م.

إن عملية الكشف المسبق عن احتمال حدوث أزمات بنكية أصبح الشغل الشاغل لمؤسسات الرقابة والإشراف، والتي تعمل بشكل متواصل على متابعة عمليات ونشاط البنوك ومدى التزامها بقواعد العمل المصرفي، خاصة مع تزايد المخاطر الناجمة عن هذا النشاط المتشعب، والمرتبط بأغلب القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وتختلف الجهات الرقابية والإشرافية من بلد إلى آخر، ففي اغلب البلدان تقوم البنوك المركزية بهذه المهمة، ويتعلق نجاحها على مدى استقلاليتها عن السلطات الأخرى في القيام بوظائفها.

إن الدور الرقابي الذي يقوم به البنك المركزي، ينبع من أهمية تأثير البنوك العاملة في النشاط النقدي وبالتالي تأثيرها في النشاط الاقتصادي ككل[1]، ويمكن حصر أهمية الرقابة المصرفية بصفة عامة فيما يلي[2]:

- ✓ بناء نظام مصرفي كفء، يعمل إلى جانب النظام المالي لتحقيق نمو حقيقي في الناتج الداخلي الإجمالي؛
- ✓ تعزيز دور البنوك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى النشاطات الاستثمارية المرغوبة ضمن أهداف السياسة العامة؛
- ✓ تحقيق الاستقرار النقدي، والمحافظة على قيمة العملة، من خلال تحقيق التوازن بين كمية النقود في التداول وكمية السلع والخدمات داخل الاقتصاد، بعبارة أخرى إيجاد توازن بين الكتلة النقدية متمثلة في مجموع وسائل الدفع المتاحة من نقد وائتمان من جهة والإنتاج الوطني من سلع وخدمات في جميع القطاعات المنتجة، تجنبا لضغط التضخم[3]؛
- ✓ الوقاية من الأزمات المالية التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة ارتباط أعمالها بمختلف الأخطار؛

1 أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 13.

2 صلاح الدين محمد أمين الإمام، وصادق راشد الشمري تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام "CRAFTE"، مجلة الإدارة الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مرجع سابق، ص 358.

3 عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص118.

- ✓ توفير الحماية والأمان للأموال المودعة لدى البنوك وضمانها، إضافة إلى حماية حقوق المساهمين؛
- ✓ المحافظة على نزاهة وسلامة نظام المدفوعات، وضمان تقديم خدمات مصرفية متطورة؛

أما من الجانب النقدي فتكمن أهمية الرقابة في التحكم في حجم الكتلة النقدية من خلال مايلي:

- ✓ إجبار البنوك على الاحتفاظ بجزء من السيولة الكافية لتلبية طلبات السحب الفوري التي يقوم بها المودعون والمقترضون، ويعد ذلك حماية لقدرة البنوك على الوفاء، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي[1]؛
- ✓ توجيه استثمارات البنوك إلى الميادين والقطاعات الاقتصادية الأقل مخاطرة، حيث تفرض مبادئ الرقابة المصرفية على البنوك تطبيق الإجراءات الاحترازية للتقليل من المخاطرة؛
- ✓ التحكم في النشاط الائتماني وتوجيهه إلى القطاعات المستهدفة بالتنمية، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وزيادة القدرة الشرائية لفئات المجتمع[2]؛
- ✓ ضبط التوسع الائتماني والتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة، بكبح قدرة البنوك على إنشاء النقود من خلال عمليات منح الائتمان المصرفي بما يتماشى مع الخطة الاقتصادية العامة[3]؛

3. أهداف رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي

يقوم النظام المصرفي التقليدي على آلية سعر الفائدة أخذا وعطاءً، فهي الآلية التي تبنى على أساسها أنشطة البنوك التقليدية في إدارة الموارد المالية المتاحة لديها[4]، فتُحدد وفقها نتائج ذلك النشاط، من خلال الفرق بين الفوائد المستحقة على الودائع والفوائد المستحقة على التوظيفات، ويعمل البنك المركزي وفق ذلك على مراقبة نشاط الجهاز المصرفي بالاعتماد على عدد من الأدوات الرقابية التي تتنوع وتختلف حسب الأهداف والأساليب، فمنها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي، والهدف منها هو تأمين وضمان استقرار النظام المصرفي كونه احد الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي لأي بلد، وتخضع البنوك العاملة باختلافها وتنوعها لسلطة البنك المركزي الذي يعمل على سن وإصدار مختلف القوانين والتشريعات المنظمة لنشاطها، بدءًا من حصولها على اعتمادها، مرورا بتوجيه أنشطتها التمويلية، وصولا إلى تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية المسطرة.

1 إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، منشورات صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2010، ص10.

2 محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص227.

3 عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975، ص131.

4 محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص75.

إن موقع البنوك داخل النظام المصرفي يسمح لها بتجميع الأموال واستخدامها لتمويل كافة الأنشطة في مختلف المجالات لأجل تعظيم أرباحها، غير أن هذا النشاط يرافقه في الغالب عدد من المخاطر، لذلك يقوم البنك المركزي بصفته المسئول عن سلامة البنوك وسلامة تدفق الأموال وتوظيفها بوضع القوانين والنظم والتشريعات التي تحقق استقرار النظام المصرفي وتوفر له الحماية اللازمة، ويرتكز البنك المركزي في ذلك على بعض المبادئ والأسس المتعلقة بالرقابة والإشراف والتي يهدف من خلالها إلى[1]:

- ✓ دعم وحماية الجهاز المصرفي والعمل على استقراره بتعزيز الثقة فيه، وحماية حقوق المودعين والدائنين بالحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها؛
- ✓ توفير الحماية والضمان للأموال المودعة لدى البنوك؛
- ✓ توجيه الأموال المتاحة إلى تمويل استثمارات ومشاريع التنمية الاقتصادية؛
- ✓ مراقبة استثمارات البنوك والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها؛
- ✓ التأكد من سلامة ودقة العمليات وصحة قيدها، مع ضمان سلامة وجودة العمليات التي تقوم بها البنوك؛
- ✓ التأكد من مدى التزام البنوك بالقوانين والقواعد والنظم المحاسبية والتعليمات الصادرة وصحة البيانات ودقتها؛
- ✓ منع التركز الائتماني بأيدي فئة قليلة من المستثمرين، وفي أنشطة استثمارية محددة[2]؛
- ✓ تقييم كفاءة أداء البنوك في مراقبة وتحسين تسيير المخاطر المتعلقة بأعمالها وأنشطتها، وطرق مكافحتها.

إن حماية الجهاز المصرفي تعد إحدى أولويات الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على مختلف البنوك، وهو يسعى في ذلك إلى دعمها والحفاظ على سلامة مراكزها المالية والمحافظة على أصولها (موجوداتها)، لذلك نجد أن معظم قوانين البنوك المركزية تنص على خضوع البنوك لرقابة البنك المركزي والتي تتمثل في:

- ✓ الرقابة على منح التراخيص، فالبنك المركزي يقوم بفرض بعض الشروط التي تتيح للبنك ممارسة نشاطه في إطار القوانين التي يضعها؛
- ✓ إصدار التعليمات والمذكرات، والتأكد من مدى تقيد البنوك العاملة والالتزام بها؛

1 صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 307.

2 نفس المرجع السابق، ص 309.

- ✓ القيام بعمليات التفتيش والرقابة على البنوك، بالوقوف على مدى التزام البنوك بالأنظمة والقوانين التي تسير أنشطتها خاصة ما تعلق منها بالتسهيلات الائتمانية؛
- ✓ مراجعة وتحليل التقارير الدورية الواردة من البنوك العاملة، والتي تعكس نشاطها، فهي تعتبر الأساس الذي ترتكز عليه مهام مفتشي البنك المركزي.

4. دور التكنولوجيا في الرقابة المصرفية وتحسين الامتثال في المصارف[1]

تزامنا والتطورات التكنولوجية التي شهدها العالم في القرن الواحد والعشرين، كان للنشاط المصرفي الحظ الأوفر منها، حيث عملت البنوك على ابتكار وتطوير منتجاتها وخدماتها المصرفية تماشيا ومتطلبات العصرنة وتلبية لتطلعات زبائنها وكحتمية لما تشهده السوق المصرفية من حدة التنافس بين مختلف البنوك والمؤسسات العاملة بالساحة المصرفية.

إن التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي وما صاحبها من تحديث لأساليب العمل المصرفي، جعل من الضروري بما كان تبني البنوك المركزية لمخرجات التكنولوجيا المالية التي توفر لها المرونة اللازمة لتنفيذ سياساتها الرقابية على النظام المصرفي، وبخاصة في مجال الرقابة على أعمال وأنشطة البنوك التي أخذت تتسع وتتطور يوما بعد يوم تزامنا واتساع النشاط الاقتصادي وتشعبه، فالتخصيص الصحيح للموارد المتاحة يتطلب القدرة على استخدام التكنولوجيا والتحكم بها بالشكل الصحيح، والذي يهدف إلى الربط بين رؤوس الأموال ومختلف القطاعات الاقتصادية التي تركز عليها الخطة الاقتصادية في تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة لأجل بلوغ الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: أدوات وأساليب الرقابة المصرفية

تعتمد فعالية الرقابة والإشراف على البنوك على مدى نجاعة الآليات والأساليب المتبعة في عملية الرقابة المصرفية وكفاءة الأدوات المستخدمة في ذلك، ومن هذا المنطلق تعمل البنوك المركزية على تطوير نظام رقابي فعال يعطي صورة كاملة وواضحة عن البنوك التي تخضع لرقابتها، وبالتالي تسطِير الاستراتيجيات التي من شأنها حماية النظام المصرفي وضمان استقراره وكفاءته، بالإضافة إلى تعزيز قدرته وصلابته في مواجهة الأزمات التي قد يواجهها نظرا لتسارع التحولات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم وللتطورات التقنية والتكنولوجية وما أفرزته من بيئات جديدة متغيرة باستمرار، كما أن فعالية الرقابة المصرفية تتجسد من خلال قدرة الأدوات والأساليب المستخدمة

1 https://fastercapital.com/fr/contenu/Supervision-bancaire--le-role-essentiel-de-la-FDIC-dans-la-supervision-et-la-reglementation-des-banques.

في توجيه حجم الكتلة النقدية من خلال القنوات البنكية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[1] العامة للدولة، والملاحظ في هذا الإطار وجود نقطة اتفاق بين أدوات الرقابة المصرفية وأدوات تفعيل السياسة النقدية، وهو ما سنتعرض إليه بالتفصيل لاحقا.

تتعدد أدوات وأساليب الرقابة المصرفية التي تستخدمها البنوك المركزية بين الحديثة والتقليدية، والتي تختلف باختلاف الأنظمة المصرفية والأهداف المسطرة للبنوك المركزية، إلا انه يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. الأدوات الكمية والنوعية للرقابة المصرفية [2]

يرتكز النشاط الأساسي للبنوك على قبول الودائع وتقديم الائتمان، وبهدف مراقبة هذا النشاط يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات والوسائل والأساليب التي تمكنه من التحكم فيه وتوجيهه، وهي في نفس الوقت أدوات يتخذها لإدارة وتنفيذ سياسته النقدية[3]، وتتمثل هذه الأدوات في:

1.1 الأدوات الكمية

وهي الأدوات التي يهدف من خلالها البنك المركزي إلى التأثير المباشر في حجم وسعر الائتمان، وتعتبر هذه الأدوات من أقدم الأدوات التي لا زالت تستخدمها البنوك المركزية ومنها:

أ- الاحتياطي النقدي القانوني (الإجباري): ويطلق عليه أحيانا نسبة الاحتياطي المطلوب، أو الاحتياطي النقدي الإجباري، حيث يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك العاملة بالاحتفاظ برصيد دائن في شكل نقود قانونية سائلة في حساباتها الجارية لديه، يمثل هذا الرصيد نسبة محددة من مجموع أرصدة الودائع لديها، ويهدف البنك المركزي من خلال ذلك إلى الحفاظ على سيولة البنوك لمواجهة طلبات السحب المفاجئة، والتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك، ومنه التأثير في النشاط الاقتصادي، كما يهدف البنك المركزي من خلال أداة الاحتياطي القانوني إلى ضمان الودائع المجمعة لدى البنوك.

يرتبط معدل الاحتياطي الإجباري بطبيعة ونوع حسابات الودائع، حيث يفرض على حسابات الودائع الجارية معدلات أكبر من تلك المطبقة على الودائع الأخرى.

1 إبراهيم المصري، الاقتصاد النقدي – نقود- بنوك- بازل، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2014، ص98.

2 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص119.

3 يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص81.

بالنظر إلى فعالية تأثير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في نشاط البنوك العاملة، فقد اتخذها البنك المركزي كأداة من أدواته الكمية الفعالة لفرض رقابته المصرفية والائتمانية، وكذلك للتحكم في قدرة البنوك على تغيير عرض النقد[1].

أ-1 تأثير الاحتياطي النقدي القانوني في نشاط البنك التقليدي: إن استخدام الاحتياطي القانوني يُمكِّن للبنك المركزي التحكم في الاحتياطات الفائضة لدى البنوك، بمعنى آخر التأثير في المعروض النقدي وهو هدف السياسة النقدية، خاصة في حالات التضخم التي يصاحبها ارتفاع الطلب على القروض، ويكون ذلك من خلال مراقبة مدى التزام جميع البنوك العاملة بالمعدلات التي يفرضها لتشكيل ذلك الاحتياطي.

يشكل الاحتياطي النقدي القانوني، إضافة إلى أصول أخرى في شكل أرصدة قابلة للتحويل السريع إلى نقود، إحدى أهم العناصر اللازمة لاحتساب نسبة السيولة القانونية[2]، حيث يستخدم البنك المركزي معدل الاحتياطي القانوني للتحكم في سيولة البنوك العاملة والتأثير في حجمها، فيُلزم البنوك بالاحتفاظ لديه بنسب محددة من المبالغ المودعة لديها، وتختلف هذه النسب حسب نوع وطبيعة الوديعة، كما أن هذا الإجراء يتيح للبنك المركزي إمكانية التحكم في حجم القروض الممنوحة، وبالتالي التأثير في قدرة البنك التقليدي على توظيف واستثمار الأموال المتاحة، خاصة ما تعلق بمنح القروض وخلق الودائع[3].

إن رقابة البنك المركزي على نشاط الائتمان في البنوك التقليدية، من خلال رفع أو خفض نسب الاحتياطي القانوني يؤدي إلى التأثير في معدل ربحيتها، ففي حالة رفعه مثلا تزيد كلفة الاقتراض من البنك المركزي، فتعمد البنوك التقليدية إلى زيادة نسب الفائدة الدائنة على القروض والتسهيلات أو تخفيض نسب الفائدة المدينة على الودائع، لذلك فان نسب الاحتياطي القانوني تتغير حسب الحالة الاقتصادية وحسب توجهات وأهداف البنك المركزي.

ب- سعر إعادة الخصم: يطلق عليه أيضا معدل إعادة الخصم، وهو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية وبخاصة السندات الحكومية، التي تقدمها البنوك بغرض الحصول على قروض

1 يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، مرجع سابق، ص89.

2 محمد احمد الرزاز، اقتصاديات النقود والبنوك، ط 3، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1995، ص139.

3 عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر-، مرجع سابق، ص117.

في شكل احتياطات نقدية جديدة[1]، وسمي بسعر إعادة الخصم لأنه يتعلق بخصم أوراق مالية وتجارية تم خصمها مسبقا من طرف البنوك لصالح عملائها، وتتيح عملية إعادة الخصم دعم سيولة البنوك.

ب–1 تأثير سعر إعادة الخصم في نشاط البنك التقليدي: يستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للتحكم في عمليات الائتمان والتأثير في حجمه برفع أو خفض تكلفته، وهو ما يتيح له القدرة على رقابة النشاط الائتماني وتوجيهه إلى النشاط الاقتصادي المرغوب، كما يتيح له التأثير في حالات التضخم والانكماش بالضغط على أسعار الإقراض وزيادة تكلفته لدى البنوك، مما يجعلها ترفع من نسب الفائدة في حالة التضخم وتخفيضها في حالة الكساد، فزيادة معدلات إعادة الخصم ينتج عنها انخفاض حجم النقود في الاقتصاد وهو هدف السياسة النقدية.

كما تستخدم هذه الأداة لمراقبة السيولة لدى البنوك عند قيام البنك المركزي بوظيفته كملجأ أخير للإقراض لتلبية طلبات السيولة[2] عند عجز البنوك عن مواجهة مختلف السحوبات التي يقوم بها عملاؤها، فيقوم بإقراضها بضمان إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية وتجارية، وبالتالي إعادة تمويلها لحمايتها من الإفلاس وحماية أموال المساهمين والمودعين.

ج– عمليات السوق المفتوحة: وهي العملية التي من خلالها يقوم البنك المركزي بالتدخل مباشرة على مستوى السوق النقدي، بائعا أو مشتريا للأصول المالية وللأوراق المالية الحكومية بصفة خاصة (سندات عمومية وخاصة)، ويهدف البنك المركزي من وراء عملية السوق المفتوحة إلى مراقبة حجم السيولة والتحكم في العرض النقدي، سواء بطرح كميات إضافية من المعروض النقدي إذا كان مشتريا أو بسحب الزائد منها إذا كان بائعا، ويسعى البنك المركزي من خلال هذه العملية إلى مراقبة نشاط البنوك داخل السوق النقدي والمحافظة على توازن أرصدتها المالية، والتحكم في مقدرتها على منح الائتمان.

ج–1 تأثير عمليات السوق المفتوحة في نشاط البنك التقليدي: يؤدي استخدام البنك المركزي لهذه الأداة إلى مراقبة النشاط الائتماني للبنوك والتحكم في قدرتها على إنشاء الائتمان، كما يؤدي تدخل البنك المركزي في السوق المفتوح إلى التحكم في العرض النقدي وبالتالي في حجم السيولة المتاحة للبنوك، فيؤثر ذلك على توظيفاتها خاصة ما تعلق بالقروض والتسهيلات التي يتحقق معها زيادة أو انخفاض معدلات الأرباح.

1 عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999، ص397.

2 جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008، ص 182.

2.1 الأدوات الكيفية

وهي الأدوات التي يهدف من خلالها البنك المركزي إلى التأثير المباشر في النشاط الائتماني للبنوك العاملة، وتوجيهه إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويمكن للبنك المركزي استخدام بعض هذه الأدوات الكيفية كأدوات رقابية كمية، ومن هذه الأدوات النوعية نجد:

أ- هامش الضمان المطلوب: هو مقدار أو نسبة من الأموال تقدمها البنوك لعملائها المضاربين في شكل قرض، لتغطية جزء من مشترياتهم من الأوراق المالية، ويستطيع البنك المركزي أن يحدد معدل الهامش المطلوب في عمليات التمويل بالهامش، لمراقبة نشاط البنوك في منح هذا النوع من القروض، للحد من قدرتها على التوسع في منح الائتمان[1].

ب- الرقابة على الائتمان: يستخدم البنك المركزي في رقابته على الائتمان عدة أدوات نوعية، والتي يهدف من خلالها إلى مراقبة وتنظيم النشاط الائتماني للبنوك، حيث يلجأ إلى تحديد أسعار الفائدة وتغييرها على بعض أنواع القروض، من اجل توجيه الائتمان إلى مختلف النشاطات المستهدفة حسب الخطة الاقتصادية العامة، فيمكنه تخفيض سعر الفائدة لتشجيع بعض أنواع القروض، ورفعها بالنسبة للقروض الموجهة إلى نشاط قطاعات ذات أهمية أقل.

يمكن للبنك المركزي في إطار رقابته على الائتمان أن يضع سقوفا للمبالغ التي يمكن للبنوك إقراضها، وان يحدد الحصص الائتمانية المسموح بها حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية المراد تمويلها، كما يمكن ربط مبالغ العمليات الائتمانية بهدف مراقبتها وتوجيهها بنوع القروض وآجالها وأوجه استخدامها[2].

ج- نسبة السيولة: تستخدم أحيانا كأداة رقابية كمية، وتتناسب السيولة مع حجم الائتمان تناسبا عكسيا[3]، لذلك يقوم البنك المركزي ومن اجل مراقبة وتوجيه الائتمان في البنوك العاملة بمراقبة مستوى السيولة لديها، من خلال تحديد نسبة قانونية من الموجودات السائلة لديها منسوبة إلى مجموع المطلوبات السائلة وتسمى بنسبة السيولة، والتي تتحدد وفقها قدرة البنك العامل على مواجهة التزاماته تجاه المودعين وتقديم الائتمان لعملائه.

---

1 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مرجع سابق، ص 126.

2 عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر-، مرجع سابق، ص 127.

3 إسماعيل إبراهيم الطراد، سالم رحومة الحوتي، التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي، دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا، مقدمة للمؤتمر الثاني للخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، 27-2010/04/28.

د- تأطير القروض وانتقائها: يهدف البنك المركزي من خلال عمليات تأطير القروض وانتقائها إلى فرض رقابته المباشرة على التمويل، بتوجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للخطة الاقتصادية، والتي تمثل أهمية استراتيجية رئيسية، وذلك بالتأثير المباشر والنوعي (الكيفي) على حجم وتكلفة وآجال القروض التي تمنحها البنوك العاملة لبعض القطاعات والفئات الخاصة دون الأخرى، كما يسعى من خلال هذه الأداة إلى إيجاد توازن بين مستوى الإنتاج الوطني وحجم الكتلة النقدية المتداولة[1].

هـ- تسقيف الائتمان: يلجأ البنك المركزي إلى أداة تسقيف الائتمان لمراقبة النشاط الائتماني للبنوك، والحد من قدرتها على التوسع النقدي، وذلك بوضع سقف تمويلي لمجمل عمليات الائتمان المقدمة من طرف كل بنك، بحيث لا يمكن بأية حال من الأحوال تجاوزه، وإلا يتعرض البنك المتجاوز إلى عقوبات صارمة أو غرامات مالية قد تتخذ في حقه جراء ذلك، وغالبا ما يكون الحد المسموح به مرتبطا برأس مال البنك، وفي حالة ما إذا أراد البنك التوسع في منح الائتمان وجب عليه زيادة رأسماله، وهو أمر يصعب تحقيقه خاصة في المدى القصير[2].

2. الأساليب المباشرة للرقابة المصرفية

يعمل البنك المركزي من خلال التعليمات والأوامر التي يصدرها على التأثير مباشرة في نشاط البنوك العاملة، بهدف توجيهها لتحقيق أهداف سياساته الرقابية على الائتمان وتوظيف الأموال المتاحة، كما يمكن للبنك المركزي أن يتدخل مباشرة للتأثير في مختلف العمليات التي تقوم بها البنوك المنضوية تحت سلطته، ومن أهم هذه الأساليب والأدوات نجد[3]:

أ- الرقابة والتفتيش الدوري: يقوم البنك المركزي بعمليات مراقبة وتفتيش مباشرة لمختلف البنوك المرخصة والعاملة في الساحة المصرفية، ويقوم بذلك أعوانه المؤهلون، وتسمح التشريعات والقوانين التي تسنها البنوك المركزية، باعتبارها سلطة نقدية تتربع على قمة هرم الجهاز المصرفي ويناط بها رقابته والسهر على سلامته وحسن أدائه، بالاطلاع على سجلات البنوك وكشوفاتها للتأكد من مدى التزامها بالقوانين والتشريعات التي تنظم نشاطها،

1 عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، مرجع سابق، ص131.

2 فريجه محمد هشام، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 22، ديسمبر 2017، ص 143-174.

3 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مرجع سابق، ص 128.

ومدى ارتباط عملياتها بالتعليمات الموجهة إليها.

يقوم أعوان البنك المركزي في إطار مهام الرقابة المباشرة بـ:

أ-1 الرقابة المكتبية (المركزية): وهي إحدى أساليب الرقابة المصرفية الفعالة، وتتمثل في رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك، من خلال دراسة البيانات والإحصاءات والتقارير الدورية التي ترد إليه من البنوك أو من مصادر أخرى بغرض تحليلها ودراستها لاستباق المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها.

أ-2 الرقابة الميدانية: يتم مراقبة النشاط المصرفي للبنوك العاملة من خلال الزيارات الميدانية الفجائية والتي تتم بصفة دورية للوقوف على سلامة مراكزها المالية، حيث يضطلع أعوان البنك المركزي بجمع المعلومات والاطلاع على كافة الدفاتر والسجلات والحسابات والكشوف التي ترتبط بمختلف أنشطة البنك، ويقومون اثر ذلك بإعداد التقارير التفتيشية، التي تثبت مدى التزام هذا الأخير أو مخالفته للقوانين والنظم والتعليمات الموجّهة لعمله ونشاطه، كما يهدف البنك المركزي من خلال الرقابة الميدانية إلى الاطلاع الدائم والمستمر على المخاطر والمشاكل التطبيقية[1] التي تواجه البنوك العاملة.

ب- الإقناع الأدبي: وهي أن يتخذ البنك المركزي بصفته سلطة رقابية وإشرافية، بعض الخطوات والتوجيهات التي يمكنه من خلالها التأثير على البنوك لإقناعها بالانضمام إليه والعمل معه على بلوغ الأهداف التي يسطرها، وتتوقف فعالية هذه الأداة على مكانة وقوة البنك المركزي داخل النظام المصرفي[2]، وقدرته في إقناع البنوك على التعامل معه من خلال التوجيهات الغير ملزمة، والدور الذي يقوم به في إطار الخطة الاقتصادية العامة للدولة.

ج- التعليمات المباشرة: وهي قيام البنك المركزي بإصدار مجموعة من التعليمات والأوامر الملزمة للبنوك، وقد تكون موجهة للبنوك بصفة عامة أو قد توجه لبنك معين، ويهدف البنك المركزي من خلالها إلى[3]:

- ✓ تحديد نسبة رأس المال إلى الودائع أو إلى القروض؛
- ✓ تحديد نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها؛
- ✓ تحديد إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع؛
- ✓ الهوامش التي يجب تغطيتها في حالة الاعتماد المستندي وخطابات الضمان؛

1 صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، مرجع سابق، ص367.

2 عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر-، مرجع سابق، ص221.

3 سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، 2005، ص280.

✓ تحديد النشاطات الممنوعة من التمويل والإقراض...

3. أدوات أخرى للرقابة المصرفية

- ✓ نظام سقف الخصم؛
- ✓ الحد الأقصى لسعر الفائدة؛
- ✓ نظام الحد الأدنى للاكتتاب في السندات العمومية؛
- ✓ نظام المساهمات؛
- ✓ معامل النقدية (نسبة الرصيد النقدي)؛
- ✓ الإيداع المشروط في عمليات الاستيراد؛
- ✓ نظام المعدلات الاحترازية (قواعد الحيطة والحذر)؛
- ✓ الشفافية والإفصاح عن القوائم المالية (النشر والإعلان).

المطلب الثالث: فعالية الرقابة المصرفية وعلاقتها بالسياسة النقدية

يرتبط حجم العرض النقدي بعدة عوامل، من بينها قدرة البنوك العاملة على إنشاء النقود وزيادة المعروض النقدي المتداول من خلال أنشطتها الائتمانية، ويرتبط تحكم البنك المركزي في الكتلة النقدية المتداولة بمدى قدرته على إدارة وتنفيذ السياسة النقدية والتحكم في مختلف أدواتها وأساليبها، ويتطلب ذلك إخضاع الجهاز المصرفي لرقابة مصرفية حازمة ومستمرة عن طريق أدوات وأساليب رقابية فعالة، تمكنه من مراقبة نشاطها والتحكم في قدرتها على قبول الودائع ومنح الائتمان والتوسع فيه، وتمكن له تسيير السيولة داخل الجهاز المصرفي وتنظيمها بما يخدم النشاط الاقتصادي ويحقق النمو، لذلك فان البنك المركزي يعمل من خلال دوره الرقابي كمؤسسة نقدية على تطوير وتعديل أساليب العمل الرقابي بما يخدم السياسة النقدية المسطرة.

يجمع البنك المركزي في إطار ممارسته للرقابة المصرفية وإدارته للسياسة النقدية بين مجموعة متكاملة من الأدوار التي يهدف من خلالها إلى تنظيم تداول الكتلة النقدية والرقابة على أنشطة البنوك، وهو ما يتجلى في دور الرقابة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي عبر اتخاذه لمجموعة من التدابير والإجراءات التي تمكنه من التحكم في النقد، من خلال ما توفره وتتيحه أدوات ووسائل السياسة النقدية[1].

1 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 89.

تهدف الرقابة النقدية إلى التحكم في حجم الكتلة النقدية وتوجيهها وفق متطلبات الخطة الاقتصادية العامة، من خلال التأثير في القاعدة النقدية وهو هدف رقابة البنك المركزي على الاحتياطات المصرفية التي تؤثر في حجم السيولة المصرفية المرتبطة بقدرة البنوك العاملة على التوسع في تقديم الائتمان[1] (حجم القروض)، كذلك فان السياسة النقدية تهتم بإدارة وتنظيم عرض النقد والتحكم في مستواه وتوجيهه لتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: رقابة البنك المركزي على النشاط المصرفي في إطار نظام مصرفي تقليدي

يتمثل النشاط الأساسي للبنوك العاملة في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وتهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الربح لما له من أثر إيجابي في استمرار البنك وتوسع نشاطه، وبما يعود على المساهمين والمودعين من عوائد مجزية، إلا أن هذا النشاط يكون مرتبطا في الغالب بالعديد من المخاطر، لذلك يسعى البنك المركزي من خلال سياساته الرقابية والإشرافية إلى رسم صورة واضحة لهذا النشاط بهدف توفير الحماية والأمان للمودعين والمساهمين والبنك.

المطلب الأول: الرقابة على الودائع في البنوك العاملة

يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الأمان لأموال المودعين لدى الجهاز المصرفي، حيث يُلزم جميع البنوك العاملة بتشكيل نسبة محددة من مختلف الودائع لديها، تضعها في حساب خاص لديه ولا يجوز التصرف فيها، ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الودائع المصرفية باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب القانونية لضمان سلامة ودائع الجمهور لدى البنوك، كما يعمل من خلال تلك الأدوات والأساليب الرقابية على ضمان استرجاع المودعين لأموالهم عند الطلب، فلرقابة البنك المركزي على الودائع دور كبير في استقرار الجهاز المصرفي والحفاظ على مستوى الثقة الموجودة بينه وبين الجمهور.

1. دور الودائع في البنك التقليدي

تعتبر الودائع المصدر الأساسي للأموال في البنوك[2]، فوفقها يتحدد نشاط البنك وحجمه، لذلك تعمل البنوك على ابتكار وتسويق العديد من الأدوات والأساليب الادخارية ومكافئاتها (أسعار الفائدة المدينة) التي تشجع الشركات والأفراد على إيداع أموالهم ومدخراتهم في حسابات لدى هذه البنوك، مما يتيح لها الحصول على

1 Michel Cazals et Sophie Brana, la Monnaie, Paris ? Dunod, 1997, pp 20-21.

2 أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، كتب عربية، القاهرة، 1994، ص141، الموقع الالكتروني www.kotobarabia.com.

السيولة اللازمة لتوظيفها في مختلف العمليات المصرفية التي تعود عليها بأرباح وفوائد تسمح لها بمكافئة المودعين وتنمية ثروة المساهمين.

تلعب شبكة فروع البنك التقليدي ودرجة توزيعها، دورا هاما وأساسيا في تجميع المدخرات من خلال السياسات والاستراتيجيات التي تضعها الإدارة العليا للبنك، والتي تهدف من خلالها إلى مواجهة منافسيها من البنوك الأخرى ومن المؤسسات المالية داخل السوق النقدي والمالي.

وترتبط أهمية الودائع بالنسبة للبنوك التقليدية بحجم الأموال المودعة لديها وبآجال الإيداع، حيث تعتبر الودائع الآجلة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنشاط البنك، ويعود ذلك إلى مرونة استخدامها في مختلف عمليات التمويل خاصة المتوسطة والطويلة الأجل.

2. أهمية الرقابة على الودائع في البنك التقليدي

تكتسي رقابة البنك المركزي على الودائع أهمية كبيرة، انطلاقا من كون حجم الوديعة هو الأساس الذي يحدد قدرة البنوك على إنشاء نقود الودائع، فحجم الودائع المتولدة مرتبط بالوديعة الأصلية وبالاحتياطي النقدي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي، وهو ما نلاحظه من خلال العلاقة الرياضية التالية[1]:

حجم الودائع المتولدة = الوديعة الأصلية x مضاعف الودائع

حيث مضاعف الودائع = 1\نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

يعمل البنك المركزي في إطار الرقابة على الودائع على سلامة ودائع الجمهور وحمايتها، وضمان إعادتها إلى أصحابها، لذلك فالبنك المركزي يفرض رقابة مستمرة ودائمة على الودائع لدى البنوك وعلى أوجه استخدامها وتوظيفها، مستعينا في ذلك بمجموعة من الوسائل والأدوات النقدية.

كما أن رقابة البنك المركزي على حجم الودائع لدى كامل البنوك العاملة تمكنه من تنظيم وإدارة المعروض النقدي، نظرا لارتباط هذا الأخير بقدرة البنوك على التأثير فيه بالزيادة أو النقصان، من خلال قدرتها على إنشاء النقود انطلاقا من حجم الودائع لديها خاصة الجارية منها، وهو ما يتيح لها التوسع في أنشطتها الائتمانية.

3. أثر رقابة البنك المركزي على الودائع في البنك التقليدي

يقوم البنك المركزي بالتحكم في نشاط البنك التقليدي من خلال رقابته على قدرة البنك في توليد الودائع، ويستخدم البنك المركزي لذلك نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لتناسبها عكسيا مع قدرة البنك التقليدي على

1 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص 93.

اشتقاق نقود الودائع (النقود الكتابية)[1]، إضافة إلى تحديد نسبة السيولة القانونية، فمن خلال التغير في نسبة الاحتياطي القانوني(الإجباري) يؤثر البنك المركزي في حجم الأموال المودعة لدى البنك باعتبارها أهم الموارد لاستخداماته، وبالتالي يؤثر في قدرته على التوسع في منح الائتمان، فيعطل بذلك جزءا من الأموال المودعة في شكل سيولة نقدية، مما يؤدي إلى الحد من قدرة البنك على إنشاء نقود الودائع.

كما سبق الإشارة إليه، فان تغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، تؤثر في حجم الودائع المتولدة لدى البنك التقليدي وعلى قدرته على توظيف واستثمار الأموال المتاحة، خاصة ما تعلق بمنح القروض وخلق الودائع، وهو ما يبرز العلاقة العكسية الموجودة بين نسبة الاحتياطي القانوني وحجم الودائع، كما تبينه العلاقة التالية:

- $$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

المطلب الثاني: الرقابة على الائتمان في البنوك العاملة

1. مفهوم الائتمان في البنوك التقليدية

من بين التعريفات التي خُص بها الائتمان نجد مايلي:

✓ "الدَّيْن والائتمان هما الشيء نفسه، فالدَّيْن التزام بالدفع في المستقبل، والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل، وحجم الديون يساوي حجم الائتمان"[2].

✓ " الائتمان هو عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا، وهنالك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقترض، ويضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة"[3].

1 جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008، ص 175.

2 Lloyd Thomas, Money, Banking and Economic Activity, 3rd Edition, Prentice-Hall .Inc, New Jersey, 1986, P67.

3 أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، بيروت، لبنان، 1995، ص77.

من التعريفين السابقين نجد أن البنوك التقليدية تهدف من خلال تقديم الائتمان إلى زيادة إيراداتها بالحصول على مقابل والذي يتمثل في الفائدة.

2. دور الائتمان في البنك التقليدي

تعد البنوك إحدى القنوات الرسمية التي من خلالها تسعى السياسات الاقتصادية إلى بلوغ أهدافها، ويلعب الائتمان دورا فعالا في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث يسهم بشكل كبير في تخصيص واستخدام الموارد المالية المتاحة، ويتوقف الأثر الإيجابي للائتمان في الاقتصاد الوطني على عدة عوامل من بينها حجمه الإجمالي في الاقتصاد ودوره التمويلي، إلا أن أهمها يكمن في مدى كفاءة البنوك في مستوى أدائها الائتماني[1]، ويرجع ذلك إلى الارتباط الوثيق للنشاط الائتماني بالمخاطر الائتمانية، لذلك فان النشاط الائتماني للبنوك يخضع لمراقبة دائمة ومستمرة، سواء أكانت رقابة داخلية على مستوى البنك نفسه أو لرقابة خارجية والتي يعد البنك المركزي احد المهتمين بها.

3. أهمية الرقابة على نشاط الائتمان في البنك التقليدي

ترتبط قدرة البنوك على تقديم الائتمان بحجم الأموال المتاحة لديها، وتمثل القروض والودائع المجمعة لديها أهم الموارد من تلك الأموال المتاحة للتوظيف في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، وتسعى البنوك بصفتها مؤسسات تجارية إلى تحصيل اكبر قدر من الفوائد على تلك التوظيفات، غير أن هذا النشاط الائتماني يرتبط بالكثير من المخاطر، لذلك يسعى البنك المركزي في إطار وظيفته الرقابية إلى إخضاع العمليات الائتمانية التي تقوم بها البنوك لرقابته الدورية والمستمرة، ويهدف من خلال ذلك إلى حماية المودعين وضمان حقوقهم في استعادة أموالهم، فالرقابة على الائتمان المصرفي تعد من أهم الوظائف الأساسية للبنك المركزي وإحدى محاور اهتمام سياسته النقدية[2]، والعلاقة الرياضية التالية تبين كيفية ممارسة البنك المركزي لرقابته الغير مباشرة على الائتمان من خلال رفع أو خفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (هذا مع إهمال نسبة التسرب من الودائع التي لا تعود إلى البنوك والتي تقلل من قدرتها على إنشاء الائتمان).

حجم القروض الممنوحة = القرض الأولي x مضاعف الائتمان

حيث أن مضاعف الائتمان = 1\ نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

1 احمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الإسكندرية، مصر، 1997، ص639.

2 زكريا مطلك الدوري، يسرى مهدي السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص187.

تلعب البنوك التقليدية دورا هاما في التأثير في العرض النقدي، ويرجع ذلك إلى قدرتها على التوسع أو الانكماش في منح وقبول القروض الائتمانية[1]، لذلك فان عملية الرقابة على النشاط الائتماني في البنوك العاملة تكتسي درجة كبيرة من الأهمية لارتباطه بالنشاط الاقتصادي بشكل عام، وبشكل خاص بدرجة الخطورة المصاحبة للعمليات الائتمانية التي تقوم بها البنوك لصالح عملائها، والتي تعود آثارها على البنك نفسه وعلى المودعين والمساهمين.

4. تأثير رقابة البنك المركزي على الائتمان في البنك التقليدي

يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات وأساليب محددة من أجل السيطرة على قدرة البنوك في منح الائتمان والتحكم في حجمه ووجهته، فيؤثر ذلك على المشاريع والقطاعات الاقتصادية المستهدفة والتي تحصل على التمويلات اللازمة من البنوك العاملة، فيتحقق بذلك هدف البنك المركزي في تنظيم نشاط الجهاز المصرفي وتمويل النشاط الاقتصاد.

ومن أجل ضمان الأموال المودعة لدى البنوك، يفرض البنك المركزي على البنوك الاحتفاظ بنسب محددة من المبالغ المودعة لديه في شكل احتياطي إجباري، وتختلف هذه النسب حسب نوع الوديعة، كما أن هذا الإجراء يتيح للبنك المركزي إمكانية التحكم في حجم القروض الممنوحة، وبالتالي التأثير في قدرة البنك التقليدي على توظيف واستثمار الأموال المتاحة، خاصة ما تعلق بمنح القروض وإنشاء الودائع.

إن رقابة البنك المركزي على نشاط قبول الودائع وتقديم الائتمان في البنوك التقليدية، من خلال تغيير نسب الاحتياطي القانوني أو سعر إعادة الخصم أو من خلال عمليات السوق المفتوحة يؤدي إلى التأثير في حجم الأموال المتاحة للتوظيف لدى تلك البنوك، وهو ما يؤثر في ربحيتها، ففي حالة ما إذا زادت كلفة الإقراض، فإن هذه البنوك تعمد إلى زيادة نسب الفائدة الدائنة على القروض والتسهيلات أو تخفيض نسب الفائدة المدينة على الودائع، لذلك فان أثر الأدوات الرقابية المعتمدة من البنك المركزي تتغير حسب الحالة الاقتصادية وحسب توجهات وأهداف البنك المركزي.

المطلب الثالث: تأثير رقابة البنك المركزي في سيولة وربحية البنوك العاملة

يهدف البنك التقليدي إلى زيادة ربحيته من خلال توظيف اكبر قدر ممكن من الأموال المودعة لديه، وفي الوقت نفسه يسعى إلى الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة لمواجهة طلبات السحب العادية أو الطارئة، ويخضع

1 يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، مرجع سابق، ص85.

في ذلك إلى رقابة البنك المركزي الذي يفرض عليه الاحتفاظ بنسب محددة على مختلف الودائع المجمعة لديه، وهو ما يؤثر في حجم الأموال المتاحة للتوظيف، مما ينعكس على معدلات السيولة والربحية لديه، لذلك يسعى البنك التقليدي إلى إيجاد نوع من التوازن بين الربحية التي يهدف كمؤسسة تجارية إلى تحقيقها وبين السيولة التي يجب عليه أن يحتفظ بها، وهو ما يتحقق له من خلال التوفيق بين أصوله واستخداماته لاعتماد معاملاته على الاتجار في الديون[1] بيعا وشراء.

1. تأثير رقابة البنك المركزي في سيولة البنك التقليدي

يحدد البنك المركزي نسبة السيولة والعناصر المكونة لها (في البنوك التقليدية تتكون اغلب عناصر هذه النسبة من السندات الحكومية والأوراق التجارية المخصومة[2])، والتي يجب على البنك الاحتفاظ بها، وهي تؤثر على قدرة البنك على تقديم الائتمان والتسهيلات لعملائه، حيث أن تشكيل السيولة اللازمة لمواجهة الطلبات الطارئة ترتبط بالالتزامات المالية السائلة للبنك تجاه عملائه من المودعين والمقترضين، معنى ذلك أن نسبة السيولة تشتق من العلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم ذات الأجل القصير[3]، وتكون وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة= الأصول السائلة قصيرة الأجل \ الخصوم المستحقة قصيرة الأجل

يمكن توضيح عناصر الأصول السائلة قصيرة الأجل والخصوم المستحقة قصيرة الأجل من خلال الجدول التالي:

1 حسن ثابت فرحان، محمد طاهر خليفة، الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، العدد 3، 1997، ص133.

2 مداح عبد الباسط وعزوز منير، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر – دراسة حالة بنك السلام بالجزائر–، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد 5، 2016، ص118.

3 أيمن بن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2015، ص116.

جدول (01-01): عناصر الأصول والخصوم المكونة لنسبة السيولة في البنك التقليدي.

	عناصر الأصول السائلة قصيرة الأجل	عناصر الخصوم السائلة قصيرة الأجل
سيولة فورية	– أرصدة نقدية جاهزة. – أرصدة لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني...) – ودائع لدى البنوك الأخرى (مستحقات على البنوك) – أوراق مالية وتجارية تحت التحصيل (شيكات، كوبونات..)	– حسابات العملاء (الودائع) – دائنون – سندات الصندوق – تعهدات وضمانات مستحقة الدفع
سيولة شبه نقدية	– أذون الخزانة والسندات الحكومية المضمونة (عمومية) – أسهم وسندات خاصة.	

المصدر: إعداد الطالب بناء على نظام بنك الجزائر 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية.

يقوم البنك المركزي بالتحكم في حجم السيولة لدى البنك التقليدي، من خلال أدوات الرقابة المباشرة وغير المباشرة باختلاف أنواعها الكمية والنوعية، كما يمكن للبنك التقليدي في حالات نقص السيولة لديه أن يلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي بصفته المقرض الأخير للجهاز المصرفي، هذا الأخير الذي يقوم بتوفير السيولة اللازمة للبنوك التي تعاني عجزا عابرا، بمنحها التمويل المطلوب مقابل أسعار الفائدة التي يحددها مسبقا[1]، وهو ما يدعو إلى القول أن رقابة البنك المركزي على السيولة في البنك التقليدي تؤثر إيجابا على حجم السيولة اللازمة لاستمرار نشاطه، أما في حالة ارتفاع نسبة السيولة لديه فان البنك التقليدي لديه القدرة على استثمار تلك الفوائض في أصول شبه نقدية (تتحول بسرعة إلى سيولة نقدية) تحقق له التوفيق المطلوب بين السيولة والربحية.

يتضح مما سبق أن البنك المركزي يستطيع أن يؤثر في تكلفة التمويل الذي تقدمه البنوك التقليدية من خلال تحكمه في حجم السيولة المتوفرة لديها، حيث ترتبط تكلفة التمويل بعلاقة عكسية مع مستوى السيولة المصرفية[2].

2.تأثير رقابة البنك المركزي في ربحية البنك التقليدي

1 حمزة الحاج شوادر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص 305.

2 منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية – مدخل تحليلي معاصر-، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص40.

ترتبط ربحية البنك التقليدي بعلاقة طردية مع حجم السيولة المالية المتاحة لديه لتوظيفها وبالمخاطرة المصاحبة للعمل المصرفي، فكلما زاد حجم هذه السيولة وارتفع معدل المخاطرة لدى البنك كلما ارتفعت قدرته على توظيف واستخدام الأموال السائلة التي تدر عليه عوائد وأرباح مرتفعة، ويرتبط حجم السيولة في البنك التقليدي برقابة البنك المركزي الذي يسعى من خلال فرض نسب محددة للسيولة إلى التحكم في النشاط الائتماني للبنوك العاملة وتوجيهه، بالإضافة إلى هدف حماية أموال المودعين والمساهمين، ومن أجل ذلك يقوم البنك المركزي بوضع الشروط التالية:

- ✓ تحديد نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك؛
- ✓ تحديد معدل الاحتياطي الإجباري؛
- ✓ تسقيف الائتمان؛
- ✓ تحديد هامش الضمان المطلوب؛
- ✓ تحديد سعر الفائدة.

إن قيام البنك المركزي بمراقبة مدى التزام البنوك العاملة وتقيدها بالشروط التي يضعها يؤثر في ربحيتها، وفي قدرتها على توظيف واستخدام الأموال المتاحة لديها في الأوجه المختلفة في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية بهدف زيادة التدفقات المالية الداخلة التي ترفع من إيراداتها، فتحصل على جزء كبير من الأرباح والفوائد.

جدول (01-02): تأثير أدوات الرقابة الكمية في نشاط البنوك التقليدية.

الأداة	تأثيرها		
	في الائتمان	في السيولة	في الأرباح
معدل الاحتياطي النقدي القانوني	-التأثير في قدرة البنك التقليدي على إنشاء الائتمان، حيث كلما زادت نسبة الاحتياطي انخفضت قدرة المصرف على تقديم القروض (علاقة عكسية).	-زيادة معدل الاحتياطي تؤدي إلى زيادة نسبة السيولة الغير موظفة (سيولة الطوارئ).	-كلما زادت نسبة الاحتياطي زاد الاحتفاظ بمبالغ مالية عاطلة دون تشغيل، أي زيادة السيولة العاطلة وبالتالي انخفاض معدل الأرباح[1].
سعر إعادة الخصم	-التأثير في حجم الائتمان المصرفي وبالتالي في المعروض النقدي[2]، من خلال التأثير في تكلفة الائتمان.	-رفع سعر إعادة الخصم يؤثر سلبا في رغبة البنوك في الحصول على سيولة من اجل التوسع في تقديم الائتمان، والاكتفاء بحد معين من السيولة لمقابلة طلبات السحب.	-يؤدي ارتفاع سعر إعادة الخصم إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض برفع سعر الفائدة، فيؤثر ذلك سلبا على حجم الطلب على القروض، مما يؤثر على معدل الأرباح.
عمليات السوق المفتوحة	-تؤثر في حجم النقد المتداول، ومنه في قدرة البنوك على إنشاء الائتمان.	-التحكم في العرض النقدي وبالتالي في حجم السيولة المتاحة للبنوك.	-يؤثر ذلك على توظيفات البنوك خاصة ما تعلق بتقديم القروض والتسهيلات التي يتحقق معها زيادة أو انخفاض معدلات الأرباح.

المصدر: إعداد الطالب بناءا على ما تقدم في المبحث الثالث من الفصل الأول.

1 علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص195.

2 حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص16.

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل، من الجانب النظري، التعرف على مكونات ودور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي، ومن ثم تمكنا من تحديد مكانة البنك المركزي في النظام المصرفي والمالي ودوره في إدارة وتطوير الجهاز المصرفي بكل مكوناته، ومن الناحية الرقابية والإشرافية وبالنظر إلى كون العمل المصرفي ملازم للمخاطر فقد وجدنا أن دور البنك المركزي يتركز في توجيه الجهاز المصرفي ومراقبته بهدف حمايته والمحافظة على استقراره، وهو ما جعل معظم الدول تقوم بإسناد مهمة تنظيم وتوجيه النشاط المصرفي للبنك المركزي.

إن رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي هي إحدى أهم الوظائف الرئيسية المنوطة بأغلب البنوك المركزية كسلطة نقدية وإشرافية، حيث يقع على عاتقها مهمة الحفاظ على استقرار وسلامة المراكز المالية للبنوك بما يضمن سلامة أموال المساهمين والمودعين، فمن هذا المنطلق تم التعرض في هذا الفصل إلى ماهية الرقابة المصرفية للبنك المركزي على الجهاز المصرفي، ومختلف أهدافها، كما قمنا بعرض لمختلف الأدوات والآليات والأساليب المتبعة في عملية الرقابة المصرفية، محاولين الوصول إلى معرفة مدى كفاءة تلك الأدوات المستخدمة في التأثير على نشاط البنوك العاملة، وبيان علاقتها بالأهداف الأساسية للسياسة النقدية، حيث توصلنا إلى وجود تداخل كبير بين أهداف الرقابة المصرفية للبنك المركزي مع أهداف السياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها، ولذلك فإن وظيفة إدارة السياسة النقدية تعتبر من أهم الوظائف التي غالبا ما يفوض البنك المركزي المستقل عن الضغوطات السياسية بإدارتها[1]، حيث يوجد تقارب كبير بين الأدوات والأساليب التي يستخدمها البنك المركزي، سواء في تنفيذ وإدارة السياسة النقدية أو في إطار وظيفته الرقابية والإشرافية على نشاط مختلف البنوك العاملة.

يتمثل النشاط الأساسي للبنوك العاملة في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان بهدف تحقيق الربح، إلا أن هذا النشاط عادة ما يكون مرتبطا بالعديد من المخاطر، لذلك يعمل البنك المركزي على مراقبة هذا النشاط مستخدما جملة من الأدوات الكمية والكيفية وأخرى مباشرة تسمح له بالتأثير في تكلفة التمويل الذي تقدمه البنوك التقليدية من خلال تحكمه في حجم السيولة المتوفرة لديها، حيث ترتبط تكلفة التمويل بعلاقة عكسية مع مستوى السيولة المصرفية فتتأثر نتيجة لذلك قدرة البنوك على منح الائتمان والتوسع فيه، فتحديد نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها أو تغيير نسب الاحتياطي القانوني أو

1 Jean-Paul Betbèze, Christian Bordes, Jézabel Couppey-soubeyran Et Dominique Pilihon, banques centrales et stabilité financière, Direction de l'information légale et administrative. Paris 2011, p10.

سعر إعادة الخصم أو من خلال عمليات السوق المفتوحة يؤدي مباشرة إلى التأثير في حجم الأموال المتاحة للتوظيف لدى تلك البنوك، وهو ما يؤثر بالنتيجة في ربحيتها.

إن هدف البنك المركزي من استخدام الأدوات الرقابية ليس التأثير في مردودية وربح البنوك، فأثر الأدوات الرقابية المعتمدة تتغير حسب الحالة الاقتصادية وحسب توجهات وأهداف البنك المركزي.

الفصل الثاني:

تأثير رقابة البنك المركزي في نشاط البنوك الإسلامية

تمهيد

نشأت الصيرفة الإسلامية لتلبية حاجات المجتمعات الإسلامية إلى وساطة مالية تعمل في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وتلتزم بمبادئها وتهدف إلى تحقيق مقاصدها، وبالرغم من اختلاف البيئات التي نشأت فيها إلا أنها سعت إلى منافسة غيرها من البنوك التقليدية وحجز مكان لها داخل الأجهزة المصرفية، حيث أصبحت تعمل كجزء هام من هذه الأخيرة، فأثبتت قدرتها المتميزة على تعبئة الموارد الادخارية وتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية منها أو الاستهلاكية، كما ساعدت في كثير من الأحيان في تقديم حلول لأصحاب العجز في تمويل مشاريعهم وفق صيغ تمويل إسلامية بدون فوائد ربوية، وبالرغم من نشاط البنوك الإسلامية المتميز، سواء ما تعلق بقبول الودائع أو بتوظيف الأموال وفق مختلف الآليات والوسائل التي تلتزم بمبادئ المعاملات المالية التي تجيزها الشريعة الإسلامية، إلا أنها تتأثر في ذلك ببيئة ومبادئ النظام المصرفي الذي تعمل في إطاره وبمختلف الآليات والأساليب الرقابية التي تفرضها طبيعة ذلك النظام.

المبحث الأول: البنوك الإسلامية

يستخدم مصطلح البنوك الإسلامية أو بنوك المشاركة عادة للتفريق بين البنوك التقليدية التي تتخذ من سعر الفائدة أساسا لنشاطها ووجودها، وتلك البنوك التي تؤمن بأن سعر الفائدة هو الربا المحرم شرعا، فلا يجوز التعامل وفقه لا أخذا ولا عطاءً، بالإضافة إلى اعتماد نشاط البنك الإسلامي عموما على مبادئ المعاملات المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وبخاصة مبدأ تقاسم الأرباح والمشاركة في تحمل الخسائر، في حال حدوثها، مع عملائه ممن قام بتمويل مشاريعهم، في هذا المبحث سنتطرق إلى فهم ماهية البنوك الإسلامية وأسباب ظهورها، من خلال دراسة العناصر المتعلقة بنشأتها وخصائصها وأهدافها.

المطلب الأول: البنك الإسلامي النشأة والمفهوم

تعرضت البلاد العربية والإسلامية إلى موجات استعمارية*غربية، امتدت من منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، أين سادت خلالها عادات وأعراف مخالفة لعادات وتقاليد المجتمعات الإسلامية طالت جميع الميادين، السياسية منها والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وحتى المالية، فكانت معاملاتها المصرفية تتم وفق مبدأ الصيرفة الربوية التي تعتمد سعر الفائدة أساسا لنشاطها وتعاملاتها، فأُنشأتْ العديد من البنوك وفق ذلك المبدأ، وانتشرت إلى جانب العديد من فروع البنوك الأجنبية في كامل ربوع تلك الدول.

* يقول ناصر غريب أن مصطلح ((الاستعمار)) كان تعمية على جمهور المتكلمين والقارئين للعربية لعدم إدراك حقيقة هذه الحركة، وهي ترجمة خبيثة لأهداف ووسائل أخبث منها، فهي ((الاستخراب)) لهذه البلدان، وليس الاستعمار.

مع بداية الحركات التحررية واستقلال بعض الأقطار الإسلامية، بقيت المنظومة المصرفية محافظة على مبادئ الصيرفة التقليدية الربوية، وسرعان ما ظهرت بعض الأفكار المنادية بتغيير ذلك الوضع، فدعت إلى ضرورة تبني مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، التي حرمت التعامل بسعر الفائدة، ووضعته في خانة الربا المحرم شرعا[1]، وإحلال محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة التي هي أساس الاقتصاد الإسلامي، فبعكس سعر الفائدة الربوي في الاقتصاد الوضعي، سواء الرأسمالي أو الاشتراكي، تعتبر المشاركة في المخاطر روح الاقتصاد الإسلامي وقاعدة للمزج بين رأس المال والعمل بهدف تحقيق الثروة وإعادة توزيعها توزيعا عادلا تتحقق معه رفاهية وتنمية المجتمع.

إن حاجة المجتمعات الإسلامية إلى نظام جديد يدير وينظم تعاملاتها المالية ويكون بديلا لنظام سعر الفائدة، جعل من فكرة إقامة بنوك إسلامية تتجسد على أرض الواقع، وتنتشر بسرعة وتحقق نجاحات معتبرة، مما دعا إلى دراستها كظاهرة مالية فريدة من نوعها، فكيف نشأت البنوك الإسلامية وما مفهومها وما هي الخصائص التي ميزتها حتى تكون محط اهتمام العديد من الدراسات والبحوث.

1. نشأة البنك الإسلامي

بدأت فكرة المؤسسات المالية الإسلامية مع بداية خمسينيات القرن العشرين، وارتبطت في بدايتها بالبنوك الإسلامية، حين أخذت بعض أصوات العلماء الاقتصاديين المسلمين تنادي بضرورة إنشاء بنوك لا ربوية، وصياغة نظام مالي جديد بديلا للنظام المالي السائد، الذي لا يزال مهيمنا إلى يومنا هذا في اغلب الدول، والذي تسبب في ظهور العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، فكانت البداية لهذا النظام الجديد عبر وضع أُسس نظام المشاركة بين رأس المال والعمل، القائم على أساس المشاركة في نتائج المشروع، أرباحا أو خسائر، مما يستوجب تحمل نتائج المخاطرة لكل الأطراف المشاركة، فالغنمُ بالغرمِ، تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

2. عوامل نشأة البنوك الإسلامية

من بين الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشوء البنوك الإسلامية يمكن ذكر مايلي[2]:

- ✓ حركات التحرر والصحوة الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، التي سعت إلى البحث عن إنشاء مؤسسات مالية تقوم على هدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تكون بديلة للمؤسسات الموروثة عن العالم الغربي، ومن بينها البنوك الربوية؛

1 محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص24.

2 قادري محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص15.

- ✓ تزايد الاختلال في الأنشطة المالية للبنوك التقليدية، ورفض الكثير من أصحاب الأموال والتجار التعامل معها لوجود شبهة التعامل بالربا؛
- ✓ فشل النظام المالي القائم على أساس سعر الفائدة المسبق، واعتباره سببا في بعد نسب الادخار في الدول الإسلامية عن بلوغ مستوى الادخار اللازم للتنمية الاقتصادية؛
- ✓ ظهور العديد من البحوث والدراسات حول المصارف اللاربوية، وانعقاد العديد من المؤتمرات؛
- ✓ تزايد الطلب على استبدال المنتجات المالية التقليدية بمنتجات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ✓ تأكيد المؤتمر الإسلامي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد سنة 1965م بالقاهرة، حول المعاملات المصرفية، بحرمة التعامل بسعر الفائدة واعتباره ربا محرما؛
- ✓ موافقة المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية، المنعقد بجدة بالمملكة السعودية سنة 1974م، على توقيع اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

1.2 ظهور المصارف الإسلامية إلى الساحة المصرفية

أصبحت المصارف الإسلامية ظاهرة عالمية، فمنذ ظهورها سنة 1963م، كأول تجربة[1] في جمهورية مصر العربية، من خلال مصارف الادخار المحلية، والتي انتهت بالرغم من نجاحها سنة 1967م، أي بعد أربع سنوات من النشاط، وهي تجربة أنشأها احمد عبد العزيز النجار بمحافظة الدقهلية بدلتا النيل، وبالضبط بمدينة ميت غمر بمصر، تم من خلالها تبني فكرة المشاركة في الربح والخسارة.

خلال السبعينات من القرن الماضي، ارتقت فكرة البنوك الإسلامية لتصبح حقيقة فرضت نفسها على الساحة المصرفية، ملبية الحاجات الملحة لفئات كثيرة ممن يبحثون عن التعامل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وبعيدا عن المعاملات الربوية التي ميزت البنوك التقليدية، حيث تم في 3 ديسمبر سنة 1971م، إنشاء أول بنك بجمهورية مصر العربية لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاءً، وسمي بـ "مصرف ناصر الاجتماعي" والذي باشر أعماله مع بداية سنة 1973م[2]، ثم توالت عمليات فتح بنوك وفروع إسلامية في مختلف دول العالم العربي والإسلامي، خاصة كما ذكرنا سابقا بعد الاتفاق على إنشاء "البنك الإسلامي للتنمية" سنة 1974م بجدة في المملكة العربية السعودية، والذي بدأ نشاطه كأول بنك إسلامي دولي سنة 1975م، فكان بمثابة

1 Ahmed Alharbi, Development of the Islamic Banking System, Journal of Islamic Banking and Finance, 2015,Vol 3, N 01, Pp15

2 جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص46.

الانطلاقة للبنوك الإسلامية التي تتعامل في نشاطها وفق ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، حيث جاء في ميثاق تأسيسه في مادته الأولى مايلي "**إن هدف البنك الإسلامي هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة**"، وفي 12 مارس من سنة 1975م، تم إنشاء أول بنك إسلامي خاص، في شكل شركة مساهمة، سمي "بنك دبي الإسلامي" بالإمارات العربية المتحدة، والذي يعد في نظر بعض المتخصصين في القطاع المصرفي الإسلامي البداية الفعلية للعمل المصرفي الإسلامي[1]، وهو ما أدى إلى انتشار البنوك الإسلامية بشكل لافت بداية من سنة 1977م في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، إضافة إلى قيام العديد من البنوك التقليدية بالتحول إلى بنوك إسلامية بالكامل، وقيام أخرى بفتح العديد من الفروع والنوافذ التابعة لها مخصصة للمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، إلى جانب مؤسسات مالية إسلامية اختصت بالاستثمار والتمويل والتأمين التكافلي[2].

جدول (02-01): مراحل ظهور البنوك الإسلامية.

المرحلة	الدولة	اسم البنك الإسلامي	تاريخ التأسيس
المرحلة الأولى: قبل 1963 الدعوة إلى إنشاء بنوك لا تتعامل بالربا، من خلال كتابات: - أبو الأعلى المودودي 1937، - حسن البنا 1939، - حفظ الرحمان 1942، - محمد حميد الله 1944، - أنور إقبال قريشي 1946، - زعيم صديقي 1948، - مالك بن نبي 1950، - محمود أبو السعود 1955، - محمد عزيز 1955، - محمد حميد الله 1955، - احمد النجار 1961.	▪ باكستان ▪ مصر ▪ الهند ▪ الهند ▪ الهند ▪ باكستان ▪ الجزائر ▪ مصر	/	/

1 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، القاهرة، المجلد 6، 2004، ص ص79-82.

2 الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1997،1، ص40.

المرحلة الثانية: 1963-1976 ظهور البنوك الإسلامية بإنشاء بيوت الادخار المحلية 1963 كأول تجربة.	▪ مصر ▪ مصر ▪ المملكة العربية السعودية ▪ الإمارات العربية المتحدة	▪ بنوك الادخار المحلية ▪ مصرف ناصر الاجتماعي ▪ البنك الإسلامي للتنمية ▪ بنك دبي الإسلامي	1963 1971 1975(كبنك دولي) 1975
المرحلة الثالثة: ما بعد 1977 الانطلاق الفعلي لانتشار البنوك الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامي والغربي.	▪ الأردن ▪ قطر ▪ البحرين ▪ الدانمارك ▪ تركيا ▪ تونس ▪ ماليزيا ▪ الجزائر	▪ البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ▪ بنك قطر الإسلامي ▪ بنك فيصل الإسلامي ▪ البنك الإسلامي الدولي ▪ بنك البركة ▪ بنك التمويل السعودي التونسي ▪ البنك الإسلامي الماليزي ▪ بنك البركة الجزائري ▪ بنك السلام الجزائر	1978 1982 1983 1983 1985 1985 1987 1991 2008

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على موقع المجلة الإلكترونية الشاملة https://www.mecsj.com.

أكثر من ذلك، عملت بعض الدول على التحويل الكلي لأنظمتها المصرفية التقليدية إلى أنظمة مصرفية إسلامية[1]، على غرار باكستان سنة 1977م، إيران سنة 1979م، السودان سنة 1985م، أو الجزئي كماليزيا سنة 1983م، الإمارات العربية المتحدة سنة 1985م، البحرين سنة 1986م، اليمن سنة 1996م، وغيرها من الدول، وقد شجع على ذلك القرار الصادر عن مجلس محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الإسلامية، المنعقد في الخرطوم في دورته الرابعة في مارس 1981م، والذي قضى بضرورة تشجيع قيام البنوك الإسلامية وتنظيمها وفقا لنظامها الخاص.

بظهور الأزمات المالية العالمية تم تبني بعض أفكار الصيرفة الإسلامية في باقي دول العالم كألمانيا، فرنسا، هولندا، انجلترا وغيرها[2]، وقد بلغ إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم سنة 2019م حوالي 2,44 تريليون دولار، بمعدل نمو بلغ 11,4%، وبلغت 2,7 تريليون دولار في سنة 2020م،

1 شهاب احمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص 17.

2 محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 59

وفي نهاية سنة 2022م ارتفعت الأصول المالية للتمويل الإسلامي لتبلغ 4.5 تريليون دولار[1] بمعدل نمو بلغ 11%، منها 72% كأصول للمصارف الإسلامية من إجمالي التمويل الإسلامي العالمي.

3. مفهوم البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية تعمل في إطار مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، فهي لا تتعامل بسعر الفائدة أخذا أو عطاءً، وهي مؤسسات تلتزم في نشاطها بقواعد المعاملات المالية التي تحددها الشريعة الإسلامية، حيث تقوم بقبول الودائع وإدارة الموارد المالية واستثمارها في النشاطات التي تبيحها الشريعة الإسلامية بهدف خدمة المجتمع، وفق آلية المشاركة في الربح والخسارة، وقد أعطيت للبنك الإسلامي عدة تعريفات منها:

- ✓ البنك الإسلامي "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"[2].
- ✓ البنك الإسلامي "مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي المدخرين والمستثمرين في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والقاعدة الشرعية: الغنم بالغرم، وهو المؤسسة المالية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البيئة التي تعمل فيها، فضلا عن أدائها للخدمات المصرفية المنضبطة في إطار العقود الشرعية"[3].
- ✓ هو "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بممارسة الأعمال المصرفية بعيدا عن الربا ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والحياة الطيبة الكريمة للأفراد"[4].

من التعريفات السابقة يمكن القول بان البنك الإسلامي: هو مؤسسة مالية مصرفية تلتزم في جميع تعاملاتها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتسعى من خلال دورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم خدمات مصرفية وفق عقود شرعية تستند في ذلك إلى آلية المشاركة في الربح والخسارة.

---

1 تقرير تطوير التمويل الإسلامي 2023، الرابط https ://www.zawaya.com/en/islamic-economy/islamic-finance-reports/icd-Iseg-islamic-finance-development-report-2023-navigating-uncertainty-ifu57n9a

2 احمد النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24، ديسمبر، 1980.

3 محمد مصطفى إبراهيم، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة بالقاهرة، قسم الاقتصاد الإسلامي، 2012، ص5.

4 محمد عودة العمايدة، المقرض الأخير.. في العلاقة ما بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، شبكة الألوكة الثقافية، 2013، ص2، https://www.alukah.net/culture/0/64434

4. خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بعدد من الخصائص الأساسية وهي[1]:

✓ **استبعاد التعامل بالربا:** أي اجتناب الربا، حيث يقوم البنك الإسلامي على أسس عقائدية، يسعى من ورائها إلى رفع الحرج عن المسلمين والتيسير عليهم، حيث يرى في سعر الفائدة ربا محرما بنصوص القرآن والسنة المطهرة، فيحرم التعامل وفقها أخذا وعطاءً، إيداعا أو توظيفا، قبولا أو خصما، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ثابتة كانت أو متغيرة[2]، حيث جاء في قرار مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر سنة 1965م مايلي:" الفائدة المصرفية على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقروض الاستهلاكية أو ما يسمى بالقروض الإنتاجية، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين، وان كثير الربا قليله حرام، وان الإقراض بالربا محرَّم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرَّم كذلك، ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة، وكل امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته"[3].

✓ **لا تتاجر في الديون:** تعتمد البنوك الإسلامية في نشاطها على الاستثمار المباشر عن طريق إدارة مشاريعها الخاصة أو عن طريق المشاركة في المشاريع الحقيقية التي تبيحها الشريعة الإسلامية، كما أن أساس المعاملات في البنك الإسلامي هو المشاركة في الربح والخسارة، فهي ليست قائمة على أساس العلاقة دائن ومدين كما هو الحال في البنوك التقليدية.

✓ **توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات المشروعة:** ينتهج البنك الإسلامي أسلوبا خاصا لتوظيف الأموال في المشروعات الحلال، فجميع تعاملات البنك الإسلامي توافق أحكام الشريعة الإسلامية، فهي تخضع لقاعدة الحلال والحرام، سواء في تجميع الودائع أو توظيف الأموال المتاحة، فالمال ينمو باستثماره وفق التعاملات الشرعية، القائمة على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، فالبنك الإسلامي يركز في توظيفاته للأموال المتاحة لديه على الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، وعلى توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي[4]، والتي تحقق التنمية الحقيقية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

1 احمد النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مرجع سابق.

2 عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص192.

3 قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، القاهرة، 1965.

4 حسن سري، الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1999، ص292.

✓ **استناد نشاط البنك إلى عدد من القواعد الشرعية:** يستند البنك الإسلامي إلى مجموعة من القواعد التي تضبط معاملاته المالية والمتمثلة في:

– **الغنم بالغرم:** البنك الإسلامي يتحمل إلى جانب العميل نتائج المخاطرة من التجارة والاستثمار، فيتقاسم الربح ويشارك في الخسارة إن وجدت.

– **الخراج بالضمان:** من أهم القواعد الفقهية التي ترتكز عليها البنوك الإسلامية في تعاملاتها وتنظيم نشاطاتها المالية.

– **احل الله البيع وحرم الربا:** حرمة التعامل بالربا (سعر الفائدة) أخذا وعطاءً، فسعر الفائدة هو الربا المحرم شرعا، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ* ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾[2].

– **وجود هيئة رقابة شرعية:** تسند مهمة النظر في جميع معاملات ونشاطات البنك الإسلامي إلى مرجعية شرعية، فوجود هيئة شرعية تُعهد إليها مهمة مراقبة وإبداء الرأي القائم على العلم والدراية[3] بجميع عمليات وأنشطة البنك الإسلامي يعد أمرا ضروريا بما كان، وتظم هذه الهيئة مجموعة من المراقبين الشرعيين المؤهلين تأهيلا شرعيا وعلميا، تعهد إليهم مهمة الرقابة الشرعية على مختلف المنتجات المالية والمصرفية التي يتعامل وفقها البنك الإسلامي.

✓ **تلتزم بالرقابة الشرعية ورقابة السلطات النقدية:** يخضع البنك الإسلامي للرقابة الإدارية والمالية، بالإضافة إلى الرقابة المصرفية للسلطات النقدية المتمثلة غالبا في البنك المركزي، كما تخضع جميع منتجات ومعاملات وعقود البنك الإسلامي سواء القائمة أو الجديدة للرقابة الشرعية الداخلية وموافقة السلطة النقدية، فالبنوك الإسلامية تتميز عن غيرها من البنوك التقليدية الأخرى بخضوعها لهيئة شرعية مؤهلة تراقب كامل عملياتها وأنشطتها التي يجب ألا تتعارض مع أي محظور شرعي.

1 القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 278 و279.

2 القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 130.

3 احمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص17.

✓ **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** يسعى البنك الإسلامي في نشاطه إلى زرع مبادئ وأخلاق الشريعة الإسلامية في المجتمع، والنهوض به ماديا ومعنويا، فحقيقة تعاملاته تتمثل في ربط التمويل بالتنمية الحقيقية للمجتمع، فالبنك الإسلامي يهدف إلى تنمية المجتمع[1] من خلال توجيه رؤوس الأموال إلى خدمة وتلبية حاجيات أفراد ومؤسسات المجتمع، مراعيا في ذلك ترتيب الأولويات خدمة للصالح العام للمجتمع.

✓ **إحياء فريضة الزكاة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة:** تحقيقا للتكافل الاجتماعي من خلال إدارة صندوق الزكاة، حيث يمكن أن توكل إليه مهمة إخراج الزكاة نيابة عن أصحاب الأموال المودعة لديه.

5. أهداف البنوك الإسلامية

يمكن حصر أهم أهداف البنوك الإسلامية في الجدول التالي:

1 عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي، الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة، دار طيبة، المجلد الثاني، الرياض، 2000، ص1023-1024.

جدول (02-02): الأهداف الرئيسية للبنوك الإسلامية والاستراتيجيات المتبعة لتحقيقها.

	الأهداف الرئيسة	الاستراتيجية المتبعة
البنوك الإسلامية	- تقديم خدمات مصرفية واستثمارية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية[1]. - النمو والانتشار، وزرع مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي عبر التوسع الجغرافي بهدف إيصال خدماتها إلى جميع فئات المجتمع. - ربط عمليات التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. - تجسيد مقاصد الشريعة الإسلامية. - كغيرها من المؤسسات المالية والتجارية تسعى إلى تحقيق الربح من اجل الاستمرار والنمو. - نشر الوعي الاستثماري والادخاري بين أفراد المجتمع وفي القطاع المؤسساتي العام والخاص. - تنمية المجتمع المسلم والنهوض به من خلال التوزيع العادل للثروة وتمويل مختلف الاستثمارات مراعية ترتيب الأولويات[2].	- عدم تعطيل المال، بجذب وتنمية الودائع واستثمارها، أي تدوير المال وتحريكه من خلال استثماره في كل النشاطات التي تبيحها الشريعة الإسلامية. - ابتكار وتوفير صيغ تمويل إسلامية وخدمات مصرفية تلبي تطلعات المتعاملين الذين لا يرغبون في التعامل بالربا بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. - الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة. - تقديم تمويل "عيني" موجه مباشرة إلى الأنشطة الاقتصادية الحقيقية[3] - مواكبة التطور التكنولوجي في المجال المصرفي والخدمات المالية.

المصدر: إعداد الطالب بناء على المواقع https://www.arabnak.com و http://ar.financialislam.com.

المطلب الثاني: العمليات والخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية.

تتعدد العمليات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية لعملائها، بين عمليات تقليدية وأخرى حديثة تلتزم في مجملها بأحكام ومبادئ المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، فهي تختلف عن العمليات التي تجريها البنوك التقليدية، كونها تستند إلى المبادئ الأساسية والمفاهيم الفقهية التي تحدد المعاملات الشرعية

1 عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني، Kie University Publications، 2018، ص157.

2 مداح عبد الباسط وعزوز منير، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر – دراسة حالة بنك السلام بالجزائر–، مرجع سابق، ص115.

3 شهاب احمد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفيس للنشر والتوزيع، الأردن، الإصدار 1، 2011، ص22.

لاستخدامات الأموال وفق المنهج الإسلامي في الاقتصاد، باعتبار أن العمل المصرفي الإسلامي يستمد خصائصه من مبادئ وخصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، ومن أهم هذه العمليات التي توفرها البنوك الإسلامية نجد:

1. قبول الودائع في البنوك الإسلامية

لا تختلف البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك في قبول الودائع، فهي تعد احد أهم مصادر أموالها التي تحدد معالم عمليات التمويل واستخدامات الموارد المالية المجمعة لديها، وإنما الاختلاف يتمثل في مفهوم وطبيعة الوديعة في البنك الإسلامي عنه في البنك التقليدي، فالوديعة كما سبق ذكره في البنوك التقليدية تستند إلى العلاقة القائمة بين البنك والمودع وفق آلية سعر الفائدة التي تحكم مختلف المعاملات القائمة بين الطرفين، فتعتبر الوديعة كقرض من المودع لصالح البنك تستحق وفقه فائدة، أما في البنوك الإسلامية فتعتبر الوديعة رأس مال العملية الاستثمارية (باستثناء الودائع تحت الطلب وجزء من ودائع الادخار التي تعتبر أمانة لدى البنك الإسلامي) ، فمفهومها في البنوك الإسلامية هو كالتالي:

1.1 مفهوم الوديعة في البنك الإسلامي

تعرف الودائع في المصرف الإسلامي بأنها:

✓ ما يضعه صاحبه (الأموال) لدى احد بيوت المال (البنوك)، إما بصفة أمانة محضة، أو من اجل استثماره والاستفادة من ريعه[1].

ويرتبط البنك بعملائه المودعين وفق علاقة:

✓ المضارب بأموال المودعين أرباب المال، حيث أن أموال المودعين هي أموال المضاربة ومعظمها من الودائع الاستثمارية[2]، في حين يقوم البنك الإسلامي بعملية المضاربة المطلقة وفق هذه العلاقة، التي تسمح له باستثمار الودائع في الأوجه المختلفة للاستثمارات التي تبيحها الشريعة الإسلامية، فالبنك مضارب بأموال المودعين ويشترك معهم فيما تحقق من ربح أو خسارة.

✓ مفوض أو وكيل عن المودعين في توظيف ودائعهم مقابل عمولات متفق عليها مسبقا وفق عقود الوكالة المبرمة بين الطرفين، بحيث يرتبط عائد استثمار هذه الودائع بنتائج نشاط البنك الإسلامي خلال الآجال المتفق عليها[3].

1 وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002، ص458.

2 مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2011، ص265.

3 محمد علي القري، حسابات الودائع المصرفية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 9، 1997، ص533.

من هذا المنطلق فالبنك الإسلامي يعتمد عقد المضاربة في تعبئة الودائع التي يستخدمها في عملياته التمويلية، حيث يعد وكيلا ومضاربا بأموال المودعين أصحاب رؤوس أموال المضاربة، باستثناء الودائع تحت الطلب.

2.1 طبيعة الوديعة في البنك الإسلامي

أ- بالنسبة للودائع الجارية (تحت الطلب): فهي تعامل في البنك الإسلامي كقرض "حسن"[1] يضمن إعادتها عند الطلب دون زيادة أو عائد، ومثلها في البنوك التقليدية الودائع الجارية، فالبنك الإسلامي قد يحصل على تفويض[2]من المودعين عند فتح حساباتهم لديه باستخدام أرصدتهم ودمجها مع أمواله، خاصة في العمليات التجارية قصيرة الأجل، مع التزامه بالوفاء بها عند الطلب، فالربح والخسارة يتحملهما البنك لوحده وفق قاعدة الخراج بالضمان.

ب- بالنسبة للودائع لأجل (الودائع الاستثمارية): والتي تشكل الجانب الأكبر والاهم من موارد البنك الإسلامي، لما لها من أهمية كبيرة في تشكيل السيولة أو توفير الأموال اللازمة لعمليات الاستثمار[3]، فهي في مجملها ودائع استثمارية وفق عقد المضاربة، تشارك المصرف في المخاطر التي قد يتعرض لها بسبب استثمارها، فلا يضمنها البنك إلا إذا ثبت تقصيره أو تعديه[4]، كما أن البنك الإسلامي لا يلتزم بدفع عوائد محددة مسبقا على هذه الودائع، فهي تمثل حسابات مشتركة[5] تأخذ شكل وعاء يستقبل أموال أرباب المال من المودعين الذين يبحثون عن استثمار وتنمية مدخراتهم، وفق ما يعرضه البنك الإسلامي بصفته مضاربا من صيغ استثمارية تربط بين الادخار والاستثمار، وفق قواعد وأسس نظام المشاركة التالية[6]:

- ✓ **قاعدة الغنم بالغرم**: وتمثل أحد معايير العدالة في توزيع الأرباح والخسائر الناتجة عن عملية الاستثمار بالمشاركة، كما تعد مفتاحا لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الادخار والاستثمار.

1 شهاب احمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص23.

2 هاشم عبد الرحيم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية، دار الشرق، الدوحة، قطر، 2008، ص 145.

3 شهاب احمد سعيد العزعزي، مرجع سابق، ص 20.

4 مجمع الفقه الإسلامي، القرار الثالث، بشأن الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، الدورة السادسة، مكة المكرمة، المنعقد بتاريخ 5-2002/01/10.

5 هاشم عبد الرحيم السيد، مرجع سابق، ص 147.

6 حمزة الحاج شوادر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص ص138-139.

✓ **قاعدة الخراج بالضمان:** فالمنفعة (الخراج) تتحقق بقدر زيادة تحمل مخاطر العملية الاستثمارية، التي يُحتمل أن ينتج عنها ربح أو خسارة، فقد تتحقق الخسارة لطرفي العملية في رأس المال أو في الجهد المبذول، لذلك كان من حق من يضمن أصل الشيء أن ينتفع بما يجره أو يتولد من استثماره من ربح وأن يتحمل ما ينتج عنه من خسارة.

تنقسم الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى:

ب.1 الودائع الاستثمارية ذات التفويض المطلق (العام): يقوم أصحاب الودائع بتفويض البنك الإسلامي لاستثمار أموالهم على الوجه الذي يراه مناسبا، وفق الصيغ الاستثمارية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، سواء على أساس المشاركة أو المضاربة أو حسب ما يتفق مع توجه المصرف في مجال الاستثمار، وفي هذه الحالة يتشارك كل من البنك وأصحاب هذا النوع من الودائع في نتائج استثماراتهم وفق نسب محددة، وقد يُصدر البنك الإسلامي مقابل الأموال المودعة إيصالات أو شهادات ودائع الاستثمار وفق شروط يحددها مسبقا مثل الحد الأدنى للمبالغ المودعة وآجالها.

ب.2 الودائع الاستثمارية ذات التفويض المقيد (المخصصة): يحصل البنك الإسلامي على تفويض مشروط من طرف أصحاب الودائع الاستثمارية، بحيث تحدد للبنك المشاريع الاستثمارية أو التجارية التي يمكنه وفق الاتفاق المبرم مع المودعين أن يستثمر أموالهم فيها، وفي هذه الحالة لا يتحمل البنك مخاطر الاستثمار، فللمودعين وحدهم ما ينتج من أرباح أو خسائر، فالبنك في هذه الحالة مجرد وسيط يتقاضى أجرا لقاء إدارته لتلك الأموال.

ج- بالنسبة للودائع الادخارية: يسعى البنك الإسلامي من خلال هذا النوع من الودائع إلى تشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمار أموالهم في مختلف الأدوات والصيغ الاستثمارية التي تجيزها الشريعة الإسلامية والتي تتيح لهم فرص تنمية أموالهم، إما عن طريق تفويض البنك تفويضا مطلقا أو مقيدا.

يتضح مما سبق أن الودائع في البنك الإسلامي (من غير الودائع الجارية) تتميز بما يلي:

✓ أموال شراكة بين المودع والبنك، توظف وفق عقود المشاركة التي يتقاسم فيها كل من البنك والمودع (المستثمر) ما يتحقق من ربح ويتحمل فيها كل منهما ما ينتج من خسارة، فالمشاركة بين رأس المال والعمل هي أحد الأسس التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في الإسلام؛

✓ أموال يبحث أصحابها عن تحقيق الأرباح من خلال استثمارها في مشروعات متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فقد يوكل أصحابها البنك باستثمارها كيفما شاء أو قد يضعون له شروط مسبقة، وفي هذه الحالة فالبنك غير مسئول عن نتائج قراراتهم؛

✓ البنك الإسلامي ليس ضامنا للودائع الاستثمارية لديه، فوحدهم المودعون هم من يتحمل نتائج استثماراتهم، أما بالنسبة للودائع الجارية أو الودائع الادخارية التي لم يحصل البنك على تفويض باستخدامها، فالبنك مسئول عن ضمان ردها إلى أصحابها عند طلب سحبها وبدون أي إشعار مسبق.

2. عمليات التمويل في البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية في مجال نشاطها المصرفي على الاستخدام الأمثل لمواردها المالية، حيث توفر مجموعة من الصيغ والأساليب التمويلية المختلفة والمتنوعة والتي تأخذ شكل مداينات، ومشاركات، وتبرعات[1]:

1.2 عقود المداينات

في هذه الحالة يكون البنك الإسلامي تاجرا في عملياته، حيث يقوم مباشرة بشراء الأصول والسلع والخدمات ثم يعيد بيعها أو بيع منافعها لعملائه وفق صيغ يكون فيها العائد ثابتا ورأس المال مضمون، فالبنك يحصل على هامش ربح معلوم مسبقا عند بيع الأصول والسلع والخدمات، ومن أهم الصيغ التمويلية التي يقوم بها البنك تحت بند المداينات نجد:

1.1.2 البيع الآجل: وفق هذه الصيغة، يقوم البنك بشراء الأصل أو البضاعة أو الخدمة بناءا على طلب العميل ويعجل في تقديمها له، هذا الأخير الذي يستفيد من تأجيل تسديد ثمنها كاملا أو جزءا منه خلال فترة محددة، وفق عقد البيع بالثمن الآجل المبرم بين الطرفين، ومثله البيع نقدا أو بالتقسيط.

2.1.2 بيع المرابحة للآمر بالشراء: هي صيغة حديثة للمرابحة يستخدمها البنك الإسلامي، بعد أن يتفق مسبقا وفق وعد بالشراء مع عميله، في شراء الأصل المنقول أو غير المنقول حسب المواصفات التي يطلبها العميل ويسلمها إياه وفق عقد بيع المرابحة حيث يحصل البنك على هامش ربح، وقد يتيح البنك لعميله صيغة مشتركة يجمع فيها بين صيغتي البيع بالمرابحة للآمر بالشراء والبيع بالثمن الآجل.

تعتمد البنوك الإسلامية بشكل كبير على صيغتي البيع بالمرابحة والبيع الآجل في عملياتها التمويلية، وذلك لسهولة التعامل بها وانخفاض مخاطرها (رهن المبيع).

1 محمد عثمان شبير، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، دار النفائس، عمان، 2010، ص ص 44-56.

3.1.2 بيع السلم: هو عقد يقوم على مبادلة عوضين أولهما حاضر وهو الثمن، والآخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه[1]، ويطبق عقد السلم في البنك الإسلامي من خلال عقد بيع يتأخر فيه تسليم البضاعة أو الأصل بحسب المواصفات ومدة التسليم المتفق عليهما ويعجل فيه دفع الثمن، فهو بعكس عقد البيع بالثمن الآجل، فالبنك الإسلامي يتيح من خلال بيع السلم توفير التمويل لمختلف عمليات الأعوان الاقتصاديين وبحسب القطاعات التي ينشطون بها، وعملية السلم في البنك تعتمد عقدين منفصلين:

- ✓ **عقد بيع السلم:** حيث يشتري البنك السلع أو البضائع من البائع سلما.
- ✓ **عقد التوكيل بالبيع:** يوكل البنك للبائع من خلال هذا العقد بيع السلع والبضائع التي اشتراها منه مسبقا.

4.1.2 الإستصناع: هو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده وبأوصاف مخصوصة وبثمن محدد[2]، فعقد الإستصناع هو عقد بيع موضوعه سلعة مصنوعة موصوفة في الذمة، ويكون بين البائع وهو الصانع والمشتري ويسمى المستصنع، وفيه يدفع الثمن في مجلس العقد فيكون سلما أو يؤجل دفعه أو يسدد على أقساط، ويطبق عقد التمويل عن طريق الإستصناع والإستصناع الموازي في البنك الإسلامي لتمويل الصناعات بمختلف أحجامها ومجالاتها، أو لإنجاز مشاريع معينة وذات جدوى، فكثيرا ما يكون البنك ممولا للاستثمارات الصناعية، وفق صيغة الإستصناع التمويلي، إذ يمكن للبنك أن يكون مستصنعا فيقدم الثمن حالا للصانع مقابل أن يحصل في الموعد المحدد على المصنوع، سواء أكان عينا موصوفة أو أصلا بمواصفات معينة، ثم من خلال عقد منفصل عن العقد الأول يمكن للبنك أن يبيع تلك العين أو الأصل المصنوع لعميله مع تأجيل دفع الثمن أو وفق أقساط محددة.

تكمن أهمية الإستصناع التمويلي في حصول البنك على ربح، في حين يستفيد كل من العميل الأول والثاني من التمويل الذي يوفره البنك وفق هذه الصيغة التمويلية.

كثيرا ما تعتمد معظم البنوك الإسلامية في إطار التمويل عن طريق الإستصناع والإستصناع الموازي على صيغتين تمويليتين وهما:

- ✓ صيغة الإستصناع والإستصناع الموازي في المباني.
- ✓ صيغة الإستصناع والإستصناع الموازي في غير المباني.

1 عثمان بابكر أحمد، التجربة السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1418هـ، ص16.

2 مصطفى احمد الزرقا، عقد الإستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1420هـ، ص20.

5.1.2 الإجارة: هي عقد على منفعة مباحة معلومة، لمدة معلومة من عين معلومة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم[1]، وعقد الإجارة عقد بين المؤجِّر وهو البنك مالك الأصل الرأسمالي المؤجَر والمستأجر الذي ينتفع بالأصل ويستخدمه في حاجاته المباحة شرعا، مقابل دفع مبلغ الإيجار المعلوم للبنك عند حلول الوقت المتفق عليه للسداد، ويمكن أن تكون الإجارة على النحو التالي:

✓ **الإجارة التشغيلية:** يؤجر وفقها البنك مالك الأصل محل الإجارة (العين المؤجرة) للمستأجر الذي ينتفع باستخدامه لفترة معينة بأقساط محددة، مع ضمان البنك لتلف الأصل أو المخاطر التي تلحق به فيتحمل تكاليف صيانته، ما لم يثبت تقصير من طرف المستأجر، ثم يقوم البنك بإعادة تأجير الأصل عند استرداده في نهاية مدة التأجير وهو سبب بقاء البنك مالكا له.

✓ **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تختلف الإجارة وفق هذه الصيغة عن الإجارة التشغيلية، حيث تنتقل ملكية الأصل المأجور إلى المستأجر عند نهاية مدة الإجارة المتفق عليها مع البنك، وعند استيفاء المبلغ المتفق عليه، وفق عقد بيع يتملك من خلاله المستأجر الأصل محل الإجارة.

يمكن للبنك من خلال صيغة التمويل بالإجارة، أن يستأجر أصل معين ويعيد تأجيره لعميله مقابل الاستفادة من فارق الثمن الذي يحصل عليه من عميله والثمن الذي يدفعه لمالك الأصل.

2.2 عقود المشاركات

ما يميز العمليات التمويلية في البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك هو اعتمادها على نظام المشاركة بين عنصري رأس المال والعمل، مع الاشتراك في الربح المتوقع أو الخسارة، مما جعلها تنفرد بنظام متميز يتيح لها المرونة في استخدام مواردها المالية، وتوجيهها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية تلبية لطلبات وحدات العجز المختلفة، ومن أهم الصيغ التمويلية التي يقدمها البنك تحت بند المشاركات نجد:

1.2.2 المضاربة: هي عقد مشاركة بين طرفين احدهما رب المال الذي يدفع المال نقدا معلوما والآخر رب العمل (المضارب) الذي يعمل في المال كوكيل عن رب المال في إدارة المال وتشغيله، على أن يكون الربح الناتج بينهما حصة شائعة ومعلومة متفق عليها مسبقا، وعلى أن لا يكون رب العمل ضامنا للمال إلا إذا ثبت تفريطه

1 عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1420هـ، ص22.

وتقصيره، وفي حالة الخسارة فان رب المال يتحملها وحده في حين أن رب العمل يخسر جهده، فالغنم بالغرم، والمضاربة نوعان[1]:

- ✓ **المضاربة المطلقة:** هي المضاربة التي لم تحدد بشروط، كالمكان أو المجال، فرب المال يفوض المضارب بإدارة عمليات المضاربة دون قيد ولا شرط، فهي مضاربة يعمل وفقها المضارب بما يراه مناسبا لإنجاحها.
- ✓ **المضاربة المقيدة:** وفقها يلتزم المضارب بكل الشروط المقيدة للمضاربة، وهو ضامن إذا خالف أحد الشروط المتفق عليها بخصوص المضاربة.

ومن أكثر أنواع المضاربة الملائمة للعمل المصرفي الإسلامي، المضاربة الجماعية (أو المختلطة) والتي تتيح مرونة كبيرة للبنك في تجميع المدخرات في حساب الودائع الاستثمارية وتوظيفها بشكل كفء، فعلاقة البنك بالمودعين، خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية، هي علاقة أُنشأت على أساس عقد المضاربة، يكون فيها البنك مضاربا فتوكل إليه مهمة إدارة العملية الاستثمارية، وتكون الأموال المودعة في حسابات الاستثمار هي رأسمال المضاربة لأصحابها أرباب المال.

كما يستخدم البنك صيغة المضاربة لتقديم التمويل اللازم للمستثمرين وأصحاب العجز المضاربين، كشريك بصفته رب المال، على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب التي يتفقان عليها، غير أن هذه العملية تنطوي على الكثير من المخاطر.

2.2.2 المشاركة: هي عقد يشترك بموجبه طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق مسبقا عن كيفية تقاسم الأرباح، أما الخسارة فيتحملها أصحابها حسب نسب مشاركة كل منهم في رأس المال[2]. ويكون تطبيق التمويل بالمشاركة في البنك الإسلامي من خلال تقديم حصة من إجمالي تمويل المشروع أو العملية المراد تمويلها، في حين يقوم العميل طالب التمويل بتقديم الحصة المتبقية، وفي هذه الحالة من المشاركة يتقاضى كل من الطرفين حصة من الأرباح المحققة حسب نسبة مشاركة كل منهما في رأس المال بعد خصم مستحقات إدارة العملية لصالح من أوكلت إليه مهمة العمل والإدارة، أما في حالة تحقق خسائر فيتحمل كل منهما نسبة منها بحسب حصته في التمويل.

1 الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سابق، ص149.

2 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مرجع سابق، ص 175.

ترتبط صيغ التمويل بالمشاركة في البنك الإسلامي بطبيعة التمويل وآجاله واستمرار مشاركة البنك، ومن أنواع التمويل بالمشاركة نجد:

- ✓ **مشاركة ثابتة مستمرة:** ويكون فيها البنك مساهما في رأسمال الشركة، فيكون له حق في الإدارة والمتابعة، أو قد يفوض عميله الشريك لإدارة المشروع، ويبقى هو محتفظ بحقه في الرقابة والمتابعة، وفي كل الحالات فان مشاركة البنك تكون دائمة ولا تنتهي إلا بنهاية المشروع.
- ✓ **مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك:** بخلاف المشاركة المستمرة، يكون البنك شريكا له كامل الحقوق التي يتمتع بها شريكه وعليه نفس الالتزامات، غير انه يتفق مع شريكه على التنازل عن حصته في الشركة تدريجيا أو دفعة واحدة، ليصبح الشريك مالكا للمشروع، وقد يتفق الطرفان على تمويل مشروع قد يكون صفقة أو عملية أو دورة نشاط معين، بحيث تنتهي هذه المشاركة بمجرد تنازل البنك عن حصته.

3.2.2 المزارعة: من الصيغ التي يستعملها البنك الإسلامي في تمويل المشاريع والاستثمارات الفلاحية، وهي عقد مشاركة بين من يملك العقار الفلاحي ومن لديه الخبرة في مجال الزراعة، ويقوم البنك في هذه الحالة بتقديم التمويل اللازم، والهدف منها تحقيق إيرادات مجزية لكل الأطراف.

4.2.2 المساقاة: من الصيغ التمويلية في البنك الإسلامي، وهي عقد على خدمة شجر ونخل وزرع ونحو ذلك من الشجر المثمر مقابل جزء معلوم ومشاع من الثمر أو المحصول[1]، ويقوم البنك بتقديم التمويل اللازم للمتعامل معه، مقابل الحصول على جزء مشاع من الغلة أو المنتج.

3.2 الاستثمار المباشر

بصفته بنك استثمار، يقوم البنك الإسلامي مباشرة بإنشاء مشاريع واستثمارات خاصة به، فيتحمل لوحده المخاطرة بهدف الاستفادة مما يتحقق من أرباح ومكاسب تعود بالفائدة على المساهمين والمودعين، وهو ما يتيح الفرص أمام البنك لتعبئة المدخرات وتوجيهها إلى تمويل مختلف المشاريع التي يديرها بحسب خبرته، حيث يقوم البنك بإدارة نشاطه الاستثماري حسب الحالات التالية:

- ✓ المتاجرة مباشرة بشراء السلع والخدمات وتملكها ثم إعادة بيعها وفق الصيغ التي يتيحها لعملائه.
- ✓ إدارة المشاريع بإقامتها بأمواله الخاصة أو التشارك في إقامتها أو شراء أسهم الشركات وتملكها من أجل تحقيق الأرباح وتنمية أموال المساهمين والمودعين.

1 الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سابق، ص181.

4.2 عقود التبرع والتمويل الخيري

يقوم البنك الإسلامي بتوجيه بعض عملياته التمويلية إلى ضعاف المجتمع من الفقراء والمحوجين، من خلال ما تجمع لديه من أموال الزكاة التي يخرجها عن أمواله الخاصة، أو عن أموال أصحاب الحسابات لديه والتي وجبت تزكيتها، وكذلك يقوم البنك بتجميع أموال الصدقات والتبرعات التي تُوكل إليه مهمة توزيعها أو إدارتها وتنميتها لصالح قطاع واسع من المجتمع من خلال المشروعات الخيرية، ويعد هذا النوع من التمويل القائم على التكافل والتآزر والبر والإحسان من قبيل عقود التبرعات التي تهدف إلى تلبية حاجات الضعفاء من أبناء المجتمع، وإذابة الفوارق الاجتماعية، وإقامة العدل وترسيخ مبادئ الشريعة الإسلامية الهادفة إلى تقوية الروابط بين جميع مكونات المجتمع المسلم.

3. تقديم الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية

بالإضافة إلى قبول الودائع بمختلف أنواعها وتقديم التمويل اللازم للعملاء، وفق مختلف الصيغ التمويلية، تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية لعملائها تتوافق وضوابط المعاملات المصرفية الإسلامية، في مقابل حصولها على أجر أو عمولة.

1.3 أنواع الخدمات المصرفية

تتعدد الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية، وتختلف حسب احتياجات العملاء وشروط البنك ذاته، فهي تعمل على تطويرها وابتكار أحسنها، بما يتيح لها فرص منافسة البنوك الأخرى للمحافظة على عملائها وجذب عملاء جدد، لكن بشكل عام فإن أهم تلك الخدمات تكمن في:

- ✓ فتح حسابات الودائع بمختلف أنواعها، وإدارة العمليات المصرفية المتعلقة بها (سحب، إيداع، تحويل، اقتطاع..)؛
- ✓ إصدار خطابات الضمان، والكفالات البنكية؛
- ✓ فتح الاعتمادات المستندية؛
- ✓ عمليات الصرف من بيع وشراء العملات؛
- ✓ الحوالات المصرفية، التحويلات البنكية الداخلية والخارجية؛
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية؛
- ✓ إدارة محفظة الأوراق المالية (الأسهم، الصكوك، شهادات الاستثمار..)؛
- ✓ إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات؛

- ✓ إدارة الصناديق الخيرية وصناديق الرعاية الاجتماعية؛
- ✓ إدارة صناديق التأمين التكافلي؛
- ✓ إدارة الاكتتاب للشركات؛
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية، كأدوات الوفاء الشيكات والكمبيالات؛
- ✓ توفير وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف العملاء؛
- ✓ الصيرفة الالكترونية عبر الانترنت وتطبيقات الجوال (التحويلات البنكية، الاقتطاعات، تتبع حركة الحساب والاستعلام عن الرصيد، طلب دفتر الشيكات، دفع الفواتير، تداول الأوراق المالية عبر الولوج إلى حسابات التداول..).

تلبي العمليات التمويلية التي تندرج في إطار عقود المداينات، والمشاركات، والتبرعات جميع حاجيات الأفراد والمؤسسات، وهي تعمل بعضها مع بعض وفق نظام تمويل متكامل يغطي متطلبات وحدات العجز في جميع القطاعات والأنشطة المختلفة، فهي أساس الاستقرار الاقتصادي ونموه، ولصيغ التمويل بالمشاركات دور كبير في التنمية الاقتصادية، فهي تشمل مختلف القطاعات من صناعة وزراعة وخدمات..

تعد هذه الصيغ والأساليب التمويلية في البنوك الإسلامية أدوات تنمية الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع، تحقيقا لمقاصد الاستثمار في الشريعة الإسلامية والتي تتمثل في[1]:

- ✓ تنمية المال والمحافظة عليه؛
- ✓ تداول الثروة؛
- ✓ التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ العدل.

فالبنوك الإسلامية تلعب دورا كبيرا في توزيع الدخل والثروة من خلال تدوير المال وعدم تعطيله، باستثمار الموارد المالية المتاحة لها عبر قنوات تمويلية توفرها وتتيحها لجميع أنشطة أفراد ومؤسسات الدولة بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على البطالة وتوفير البيئة المعيشية التي ترفع من قدرة المجتمع على الوصول إلى تحقيق الرقي والتقدم.

1 أشرف محمد دوابه، الاستثمار في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة،2008، 43.

المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1. مقصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعمل البنوك الإسلامية بالتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية على توفير الأوعية الادخارية لتعبئة المدخرات لدى الأفراد والمؤسسات، وإعادة توظيفها وفق مجموعة من الصيغ التمويلية بهدف تنمية الاقتصاد والمجتمع.

1.1 مقصد التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية أساس إعمار الأرض وتوفير أسباب العيش الكريم للإنسان، فالشريعة الإسلامية تحث على تخصيص الموارد وتوظيفها بكفاءة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ويكون ذلك بالاستخدام الأمثل لطاقات المجتمع وموارده المادية والمالية والبشرية لتحقيق أفضل مستويات النمو الاقتصادي والمحافظة عليها، وتوفير مناصب عمل وضمان استمرار زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فهي تستهدف رفع مستوى حياة الإنسان وتلبية حاجاته الأساسية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

2.1 مقصد التنمية الاجتماعية

ترتبط التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية، فهي تعني توليد المنافع للفرد والمجتمع، برفع كفايتهم وإشباع حاجاتهم، وتضييق الفجوة بين طبقات المجتمع، وتوفير الشغل والسكن والأمن والغذاء والتعليم ووسائل الصحة، فمعظم المفكرين الإسلاميين لا يفصلون بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يرون أن:

((التنمية عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة، وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع، ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة، مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي))[1].

2. دور البنك الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية

تلعب البنوك الإسلامية دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وتوظيفها في شتى المجالات والنشاطات الاقتصادية الحقيقية التي تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي، فالبنوك الإسلامية تعمل من خلال الوساطة المالية على تجميع وتوفير رؤوس الأموال وإعادة استثمارها من خلال مجموعة الصيغ والأدوات الاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، التي تعمل على أساس المشاركة والمضاربة مما يجعلها جزءا فاعلا في عمليات التنمية، فبصفتها شريكا في المشروعات فهي تقوم بدورها الإداري والاستشاري والإشرافي

1 علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، كتاب التنمية العربية "الواقع الراهن والمستقبل"، سلسلة كتاب المستقبل العربي، جزء 6، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص70.

والرقابي لمختلف العمليات الاستثمارية بما يضمن نجاحها، كما تعمل البنوك الإسلامية على دراسة واختيار المشاريع والاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تحقق عوائد وأرباح وفي نفس الوقت تدفع بالتنمية إلى ابعد حدودها.

إن عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك الإسلامية ترتبط بتدفقات حقيقية للسلع والخدمات[1]، وبحجم المدخرات المحلية التي تعمل على استقطابها من خلال مختلف الوسائل الكفيلة بحشدها وتعبئتها، مما يجعل لها تأثيرا إيجابيا على الاقتصاد الحقيقي وتحسين أدائه وتطويره بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالبنوك الإسلامية تعتبر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفا أساسيا لها، لذلك فهي تسعى إلى جانب مؤسسات الدولة إلى توفير مستلزمات تلك التنمية، حيث يقتصر دورها الأساسي على توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الحقيقية في مختلف القطاعات الإنتاجية والصناعية والتجارية والزراعية والخدمية.

3. دور البنك الإسلامي في تحقيق التنمية الاجتماعية

تعمل البنوك الإسلامية على ترسيخ دورها في إتاحة الفرص بشكل متكافئ أمام جميع أفراد المجتمع، من خلال أنشطتها التمويلية القائمة على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، حيث أن مختلف الصيغ التمويلية والاستثمارية التي تندرج تحت المضاربة والمشاركة تسعى إلى محاربة الآفات الاجتماعية خاصة ما تعلق بمحاربة الفقر، وهو ما يميز دورها في تحقيق النمو الاجتماعي إلى جانب سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي.

في اغلب الدراسات التي اهتمت بالمسئولية الاجتماعية للبنك الإسلامي، نجد العديد من المفكرين يؤكدون على الدور الاجتماعي للبنك الإسلامي في تجميع الزكاة وتوزيعها، حيث يؤكدون على ضرورة إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية وأن يعنى بالمناطق الريفية[2]، كما أن دور البنوك الإسلامية نجده يتجسد من خلال التمويلات الاجتماعية التي تقوم من خلالها بتجميع الموارد المالية المتراكمة لديها والتي تقدمها في شكل قروض حسنة ومساعدات اجتماعية، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول (02-03): التمويلات الاجتماعية في البنك الإسلامي.

مصادر التمويلات الاجتماعية	أوجه توزيع التمويلات الاجتماعية
▪ زكاة البنك لأمواله الخاصة. ▪ زكاة الأفراد وعملاء البنك وغيرهم. ▪ الهبات، التبرعات والصدقات. ▪ جزء من عائدات نشاط البنك وأرباحه.	▪ المساعدات الاجتماعية للفقراء والمعوزين. ▪ المشاريع الاجتماعية والتكافلية. ▪ القروض الحسنة.

المصدر: إعداد الطالب بناءا على مجموعة مقالات منشورة على الموقع https://journal.inceif.edu.my/ .

1 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص 297.

2 عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، حماه، سوريا، 2014، ص55.

4. تمويل عجز الميزانية العامة من خلال صيغ التمويل الإسلامية

تشهد معظم اقتصاديات الدول النامية خاصة الإسلامية منها عجزا دائما ومستمرا في ميزانياتها العامة[1]، نتج عن تبني سياسات مالية توسعية اعتمدت زيادة الإنفاق العام على حساب الإيرادات العامة المتاحة، ولمعالجة هذا العجز لجأت العديد منها إلى زيادة إيراداتها وتدنية نفقاتها بالزيادة المفرطة في الضرائب أو توسيع الوعاء الضريبي على حساب المكلفين فأدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، وفي بعض الأحيان لجأت إلى البنك المركزي لإصدار نقدي جديد (النقود السهلة)، نتج عنه ضغوط تضخمية قوية (التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز)، كما أن اللجوء إلى الاقتراض العام قد يقوض حرية الدولة ويعيق سعيها نحو تحقيق التنمية، في هذا الإطار وللتخفيف من وطأ هذا العجز، تُقدم الصيرفة الإسلامية لحكومات هاته الدول البديل الاقتصادي والمالي الذي يحفظ لها حرية قراراتها السيادية، ويضمن لها تقدمها الاقتصادي والاجتماعي من خلال مجموعة متكاملة من أدوات ومنتجات مصرفية تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، والرامية إلى تحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية، من خلال قدرتها على تعبئة الموارد بمختلف أشكالها وترشيد وتخصيص استخدامها لمواءمة متطلبات التنمية المستدامة، بعيدا عن أي تدخل قد يضر بسيادة الدولة بمختلف مكوناتها أو قد يرهن مستقبل أبنائها، فالبدائل التي تتيحها صيغ التمويل الإسلامية والمتمثلة في مختلف المنتجات والأدوات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، من شأنها أن تساهم في التقليل من حجم العجز وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للميزانية العامة حيث:

- ✓ يمكن لصيغ التمويل الإسلامي أن تقلص من العجز المسجل في الميزانية العامة، من خلال قدرتها الهائلة على تعبئة الموارد وتخفيض النفقات، نظرا لما تتمتع به من ثقة بين المتعاملين وشفافية في التعامل؛
- ✓ تتيح هذه الصيغ إمكانية عقد شراكة بين القطاع العام والخاص من اجل توفير السلع والخدمات العامة التي تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، وبالتالي تحقيق الأهداف الاستراتيجية للميزانية العامة المتعلقة خاصة بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي؛ إضافة إلى الأهداف الرقابية والإدارية والتخطيطية؛

1 محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص174.

✓ بهدف توفير السيولة والحصول على التمويل اللازم لإنجاز المشاريع العامة، وفي ظل وجود سوق مالي نشط، يمكن من خلال المصارف الإسلامية إصدار حزمة متنوعة من الصكوك المرتبطة بمختلف صيغ التمويل الإسلامية، تكون مصدرا بديلا لتمويل البنية التحتية، والمشاريع العامة.

المبحث الثاني: رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك الإسلامية في إطار نظام مصرفي تقليدي

ذكرنا سابقا أنه في إطار النظام المصرفي التقليدي، فإن جميع البنوك العاملة بما فيها البنوك الإسلامية تخضع إلى نفس القوانين والأساليب الرقابية التي تضعها البنوك المركزية، والتي تسعى من خلالها إلى تنظيم العمل المصرفي بهدف المحافظة على صلابة وسلامة الجهاز المصرفي ككل، وبما يضمن حقوق المودعين والمساهمين، وفي إطار هذا النظام تعمل البنوك الإسلامية على التكيف مع البيئة التشريعية والقانونية التي تنظم النشاط المصرفي والتي تعتمد سعر الفائدة معيارا أساسيا لتنظيم نشاطها وتعاملاتها، وهو ما يتعارض مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي الذي يرى في سعر الفائدة ربا محرما.

يستخدم البنك المركزي في إطار وظيفته الرقابية والإشرافية مجموعة متنوعة من الأدوات والآليات الرقابية، منها ما يتعارض مع خصوصية البنك الإسلامي ومنها ما يتفق مع هذه الخصوصية، وهو ما سنبينه لاحقا.

المطلب الأول: رقابة البنك المركزي على تعبئة الودائع وتقديم الائتمان في البنوك الإسلامية في إطار نظام مصرفي تقليدي

بالرغم من الاختلاف في طبيعة الودائع لدى البنك الإسلامي عنها لدى البنك التقليدي، إلا أن البنك المركزي يقوم بتطبيق نفس الأدوات والأساليب الرقابية على كل من البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

1. رقابة البنك المركزي على تعبئة الودائع في البنوك الإسلامية في إطار نظام مصرفي تقليدي

1.1 دور الوديعة في البنوك الإسلامية

يختلف دور الودائع لدى البنك الإسلامي عنه لدى البنك التقليدي، ففي حين أن معظم ودائع هذا الأخير هي ودائع جارية فإنها في البنك الإسلامي تمثل ودائع استثمارية، فهي أموال مستثمرين وليست أموال مودعين، وهذا ما يعطي الخصوصية للنشاط الاستثماري والتمويلي للبنك الإسلامي الذي يعمل من خلال حسابات الاستثمار لديه وفق قاعدة الغنم بالغرم[1]، أما بالنسبة للودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) فهي تُعامل

1 حسن ثابت فرحان، محمد طاهر خليفة، الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص99.

وفق قاعدة الخراج بالضمان، فلتجاوز مشكلة تعطيل الأموال، يحق للبنك الإسلامي التصرف فيها والاستفادة منها، وفق عقد المضاربة الذي يبقي على ملكية الأموال المودعة للمودعين وواجب ضمانها من قبل البنك الإسلامي وردها لأصحابها عند الطلب[1].

2.1 أهمية الرقابة على الودائع في البنوك الإسلامية

تخضع الودائع المجمعة لدى البنك الإسلامي لنفس المعايير الرقابية التي يضعها البنك المركزي على ودائع الجهاز المصرفي، والتي يهدف من خلالها إلى حماية أموال المودعين وضمان استرجاعها عند الطلب أو عند استحقاقها، بضمان وفاء البنوك بالتزاماتها تجاههم، كما يهدف من وراء ذلك إلى تنفيذ سياساته النقدية وتنظيم تداول النقود وتحقيق تنمية المجتمع ورخائه من خلال مراقبة وتنظيم نشاط جمع المدخرات وتوظيفها في المجالات المستهدفة، كما أن لرقابة البنك المركزي على الودائع في البنك الإسلامي أهمية كبيرة في التأكيد على سلامة أعمال البنك وعدم زعزعة ثقة عملائه به أو بالنظام المصرفي الذي هو جزء منه، وهذا ما يضمن المحافظة على استقرار النظام الاقتصادي.

2. رقابة البنك المركزي على الائتمان في البنوك الإسلامية في إطار نظام مصرفي تقليدي

يلعب الائتمان المصرفي دورا محوريا في نشاط الجهاز المصرفي، فهو أساس استمرار وتوسع نشاط البنوك نظرا لما يعود به من إيرادات عليها، ويرى العديد من الاقتصاديين والماليين بأن للائتمان دورا فاعلا في تنشيط الاقتصاد لكونه القناة التي من خلالها يتحصل الأفراد والمشروعات على الأموال اللازمة، فالبنوك تقوم بتوظيف الأموال المتراكمة لديها من خلال تقديم الائتمان لأصحاب العجز المالي مقابل الحصول مستقبلا على فوائد وأرباح مضافة إلى قيمة الأموال المقرَضة.

إن العمليات الائتمانية تختلف في مفهومها بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ولفهم ذلك لا بد من التطرق إلى تعريف الائتمان في البنك التقليدي والبنك الإسلامي.

1.2 مفهوم الائتمان في البنوك الإسلامية

تعد الفائدة "ربا" محرما ومخالفا لأحكام ومبادئ المعاملات في الشريعة الإسلامية التي تحكم وتنظم نشاط البنوك الإسلامية، لذلك فهي تسعى إلى تطوير نشاطها الائتماني بما يتوافق مع خصائص توظيف الأموال

1 رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2، 2009، ص19.

واستثمارها وفق مبادئ الشرع الحنيف[1]، حيث يتم لها ذلك بما يتماشى مع مختلف صيغ التمويل والاستثمارات الإسلامية التي ترتكز على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ومنها ما يرتكز على أساس المعاملات الآجلة المشروعة[2]، سواء أكانت بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ويتم تطبيقها وفق أحد العقود التي تبيحها الشريعة الإسلامية كالوكالة، الكفالة، المشاركة، المرابحة، الإجارة، السلم أو الإستصناع وغيرها من العقود، فالبنك الإسلامي يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية والمصرفية في إطار عمله كوسيط، منها ما يندرج تحت مفهوم الائتمان ومنها ما لا يندرج تحت هذا المفهوم، لذلك نجد أن البنك الإسلامي يعتمد على الاستثمار المصرفي الذي يتوافق ومبادئ المعاملات في الشريعة الإسلامية ويحقق مقاصدها، بعكس البنوك الأخرى التي تعتمد على سعر الفائدة مرتكزا لنشاطها (تقديم القروض)، فالبنك الإسلامي يقوم بتوظيف جزء من أمواله الخاصة أو الأموال المودعة لديه في مختلف العمليات الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، سواء أكانت هذه العمليات ترتبط بقطاعات صناعية، تجارية، زراعية، خدمية أو غيرها من العمليات التي تبيحها الشريعة الإسلامية.

إن مفهوم الائتمان لدى البنك الإسلامي ينطلق من حرصه على توفير الأموال اللازمة لعملائه، بتمويل عملياتهم الاستثمارية وتلبية حاجاتهم إلى النقود من خلال مختلف العمليات والصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمتعلقة خاصة بعقود المداينات أو المشاركات، والتي تؤدي إلى توليد الائتمان.

مما سبق نجد أن مفهوم الائتمان لدى البنك الإسلامي، يتمثل في تلك الثقة التي يمنحها لعملائه من خلال تمويل عملياتهم الاستثمارية التي تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية وتتميز بالجدوى الاقتصادية، ويكون ذلك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية.

2.2 عوامل توليد الائتمان في البنك الإسلامي

تؤدي مختلف العمليات التمويلية والاستثمارية التي يقوم بها الجهاز المصرفي إلى توليد الائتمان، وباعتبارها جزء من هذا الجهاز، تقدم البنوك الإسلامية بدورها التمويل اللازم لعملائها وفق مجموعة من الصيغ التمويلية

1 الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سابق، ص101.

2 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2000، الموقع الالكتروني http//:www.aaoif.com تاريخ الاطلاع 2023/09/07.

والاستثمارية وذلك انطلاقا من حجم ونوع الأموال المتاحة لديها، حيث يرتبط النشاط الائتماني للبنك الإسلامي بعدة عوامل أهمها[1]:

- ✓ هيكل الودائع، أي حجم ونوع وآجال الأموال المودعة لدى البنك؛
- ✓ نسبة الاحتياطي القانوني (الإجباري) المفروض على مختلف ودائع البنك؛
- ✓ حجم السيولة المتاحة، أي درجة سيولة أصول البنك؛
- ✓ درجة الوعي المصرفي، وسلوك عملاء البنك، خاصة ما تعلق بعمليات السحب والإيداع؛
- ✓ فرص توظيف الأموال المتاحة، ومدى مرونة الطلب على الائتمان.

والجدول التالي يبين لنا مصادر الأموال في البنك الإسلامي واستخداماتها:

جدول (02-04): مصادر الأموال في البنك الإسلامي واستخداماتها.

استخدامات الأموال (الموجودات)	مصادر الأموال (المطلوبات)
• **أصول نقدية** 1- نقدية في الصندوق 2- أرصدة لدى البنك المركزي 3- أرصدة لدى البنوك المحلية 4- أرصدة لدى البنوك المراسلة • **استثمارات وتمويلات** 1- **المداينات** ▪ البيع الآجل ▪ بيع المرابحة للآمر بالشراء ▪ بيع السلم ▪ الإستصناع ▪ الإجارة 2- **المشاركات** ▪ المضاربة	• **المصادر الداخلية** **موارد ذاتية (حقوق الملكية)** 1- رأس المال المدفوع 2- الاحتياطيات الإجبارية (القانونية) 3- الاحتياطات الاختيارية 4- المخصصات (غير الموزعة) 5- الأرباح المحتجزة (المرحلة) • **المصادر الخارجية** 1- **الودائع (الحسابات المصرفية)** ▪ **الودائع تحت الطلب (حسابات جارية)** – مضمونة الأصل – لا تدر عائدا ▪ **حسابات الودائع الثابتة لأجل محدد** – وديعة استثمارية (ربح) ▪ **الودائع الادخارية (حسابات التوفير)**

1 عبد الله محمد البدران، مفلح فيصل الجراح، توليد الائتمان في المصارف الإسلامية – المصادر والمحددات- مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المجلد 19، العدد 2، 2017، ص803-804.

■المشاركة ■المزارعة ■المساقاة 3- **القرض الحسن** ● **أصول أخرى** ■أصول ثابتة ■مخزون سلعي	– وديعة جارية (جائزة/ امتيازات) – وديعة استثمارية (ربح) – تفويض بالاستثمار (ربح) ■ **الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار ذات الآجال المختلفة)** – غير مضمونة الأصل – تستحق عائد في حالة تحقيق الربح 2- **دفاتر الادخار الإسلامية** 3- **صكوك الاستثمار** 4- **صكوك المقارضة** 5- **شهادات الايداع والادخار** 6- **صناديق الاستثمار** ● **موارد أخرى** 1- مخصصات أخرى (مخاطر الاستثمار وغيره) 2- تأمينات الاعتمادات وخطابات الضمان 3- أموال الزكاة (حسابات تكافلية) ● **قروض حسنة من مؤسسات إسلامية وهيئات حكومية.**

المصدر: إعداد الطالب بناء على جامع الكتب الإسلامية https://ketabonline.com/.

من الجدول نلاحظ تعدد مصادر أموال البنوك الإسلامية وكذلك أوجه استخدامها وفق عقود المشاركة والمضاربة التي تنظمها أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل في مختلف صيغ التمويل والاستثمارات، حيث تهدف من خلالها إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لأفراد ومؤسسات المجتمع بما يتيح الوصول إلى تحقيق ودعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، ويعتبر توظيف الأموال في البنوك الإسلامية وفق مختلف الصيغ المصدر الأساسي لإيراداتها بعكس البنوك التقليدية التي يعتبر فيها نشاط الائتمان (الإقراض وفق سعر فائدة محدد) أهم مصادر إيراداتها، فالبنوك الإسلامية تقوم بالعديد من الأعمال التمويلية ذات الطابع الاستثماري والتي نذكر منها[2]:

1 عبد المنعم محمد مبارك، ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص173.

2 عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص113.

✓ تمويل مختلف أنواع المشاريع الصناعية والصفقات التي تلتزم بحدود الشريعة الإسلامية، بمختلف آجالها والقطاعات التي تنتمي إليها؛

✓ تمويل مختلف الأعمال التجارية وفق مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية؛

✓ تمويل عمليات التجارة الخارجية ومختلف الأنشطة المتعلقة بها؛

✓ الاستثمار المباشر بتمويل وإدارة مشاريع خاصة بها أو بالدخول في شراكة مع أصحاب المشاريع المختلفة.

كما تقوم بالعديد من العمليات التمويلية في مجال الوساطة المالية الاستثمارية أو مختلف عمليات التأمين والإصدارات الخاصة والعامة المتعلقة بمختلف المشاريع الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ينتج عن مختلف العمليات التمويلية والاستثمارية التي يقدمها البنك الإسلامي في إطار نشاطه الائتماني تحريك وتوظيف للأموال، بما لا يتعارض وأحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية، ويؤدي هذا النشاط التمويلي إلى زيادة العرض النقدي يقابله تحقيق نمو في الناتج الاقتصادي، فعمليات الائتمان في البنوك الإسلامية تستند إلى مرونة العلاقة بين زيادة كمية النقد ونمو الناتج الحقيقي للاقتصاد[1].

3.2 أهمية الرقابة على الائتمان في البنوك الإسلامية

يستخدم البنك المركزي أدواته الرقابية سواء الكمية منها أو النوعية من اجل تنظيم النشاط المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة[2]، وتنبع أهمية رقابة البنك المركزي على الائتمان في البنوك الإسلامية من سعيه إلى السيطرة على النشاط الائتماني للجهاز المصرفي، وكذا تنظيم عرض النقد والتحكم فيه، بالإضافة إلى تنشيط الاقتصاد وتحقيق التوظيف الكامل والكفء للموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي.

للبنوك الإسلامية القدرة على توليد النقود من خلال نشاطها الائتماني[3]، كما أن هذا النشاط ينطوي على العديد من المخاطر التي قد تسبب انهيار الجهاز المصرفي، أو قد تؤدي إلى زعزعة الثقة به، فالاستثمارات والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك بصفة عامة لعملائها لا تخلو من كونها عمليات مصاحبة للمخاطر، لذلك يقوم البنك المركزي بفرض رقابته الدقيقة والمتشددة على الائتمان الذي تقدمه البنوك لعملائها من خلال وضع

1 عبد الله محمد البدران، مفلح فيصل الجراح، توليد الائتمان في المصارف الإسلامية – المصادر والمحددات- مرجع سابق، ص803-8044.

2 سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982، ص544.

3 محمد عمر شبرا، نحو نظام مصرفي ونقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة 1987، ص126.

سياسات ائتمانية فعالة، يسهر على مراقبتها وحسن تنفيذها من خلال مختلف الأدوات والأساليب الرقابية التي تؤثر في كمية ونوعية الائتمان المصرفي، ومنه التأثير في مقدار عرض النقد.

المطلب الثاني: تأثير رقابة البنك المركزي في نشاط البنك الإسلامي في إطار نظام مصرفي تقليدي

تعمل البنوك الإسلامية جاهدة للتأقلم مع مختلف البيئات القانونية والأنظمة المصرفية، وتلتزم في إطار مهامها بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدر عن السلطات النقدية والمتمثلة في مؤسسة البنك المركزي، فكغيرها من البنوك فهي تهدف إلى الاستمرارية والتوسع بالإضافة إلى العمل على تحقيق أهداف الخطط الاقتصادية العامة التي تضعها حكومات الدول التي توجد بها، ففي نظام مصرفي تقليدي تتأثر أنشطة البنوك الإسلامية بمختلف الأدوات والأساليب التي يضعها البنك المركزي في إطار مهامه الرقابية والإشرافية، وفي إطار السياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها، حيث تُعامل من خلالها البنوك العاملة دون تمييز، فالبنوك الإسلامية بالرغم من خصوصية نشاطها فهي تخضع مثلها مثل البنوك التقليدية للرقابة المكتبية والرقابة الميدانية، وتمارس عليها نفس الأساليب التي تهدف إلى تنظيم العمل المصرفي بهدف المحافظة على صلابة وسلامة الجهاز المصرفي ككل، وبما يضمن حقوق المودعين والمساهمين.

في هذا المبحث سوف نقوم بدراسة مدى تأثر نشاط البنك الإسلامي بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي التقليدي للتأثير في أنشطة البنوك العاملة، وذلك بالتعرض للعلاقة الرقابية التي تربط البنك المركزي بالبنك الإسلامي داخل بيئة مصرفية تقليدية.

1. استجابة البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي في إطار نظام مصرفي تقليدي

في إطار نظام مصرفي تقليدي، يستخدم البنك المركزي مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب الرقابية والإشرافية لتنظيم ومراقبة النشاط البنكي، وتمتثل البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك العاملة في نشاطها إلى مختلف القوانين والتعليمات الصادرة عنه، كما تلتزم بالعمل في إطار النظام الرقابي والإشرافي الذي يضعه بصفته سلطة نقدية تقف على قمة النظام المصرفي، وتعود إلى البنوك مهمة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة بصفتها القناة النظامية التي من خلالها تنفذ السياسة النقدية، فتتأثر أنشطتها بتلك الوسائل والأساليب المستخدمة لبلوغ تلك الأهداف، ذلك أن بعض الوسائل والآليات المعتمدة من طرف البنك المركزي في وظيفته الرقابية، سواء الكمية أو الكيفية، لا تتماشى ونشاط البنك الإسلامي الذي تحكمه الضوابط الشرعية لاستنادها إلى سعر

الفائدة كوسيلة محورية فعالة، وهو ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تعتبر سعر الفائدة هو الربا المحرم شرعا، وتشمل هذه المجموعة مايلي[1]:

- ✓ تحديد أسعار الفائدة؛
- ✓ سعر إعادة الخصم؛
- ✓ عمليات السوق المفتوحة؛

أما بالنسبة لبعض الأدوات الرقابية والتي لا تتعارض مع الضوابط الشرعية التي تحكم أعمال البنوك الإسلامية فنجد:

- ✓ الاحتياطي النقدي القانوني (الإجباري)؛
- ✓ تأطير وتسقيف حجم الائتمان والتسليف (بشرط عدم ارتباطها بسعر الفائدة)؛
- ✓ هامش الضمان المطلوب؛
- ✓ الرقابة والتفتيش المباشر (التفتيش المباشر، الإقناع الأدبي، التعليمات المباشرة)؛
- ✓ نسبة السيولة؛
- ✓ نسبة الملاءة؛
- ✓ تحديد الحد الأدنى لرأس المال؛
- ✓ نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع؛
- ✓ نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي رأس المال.

بالرغم من التزام البنوك الإسلامية برقابة وتوجيه البنك المركزي التقليدي، إلا أنها مازالت تواجه العديد من التحديات والصعوبات المتعلقة بطبيعتها وتميز نشاطها، وهو ما يفرض عليها السعي لأجل التأقلم مع طبيعة النظام المصرفي التقليدي القائم على أسس ومبادئ الصيرفة التقليدية التي تعتبر سعر الفائدة المسبق وعلاقة الدائنية بالمديونية[2] هما معياران للعلاقة التي تنظم النشاط المصرفي، ومن أهم التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في إطار نشاطها في ظل نظام مصرفي تقليدي نجد[3]:

1 حمزة الحاج شوادر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص292.

2 عبد الحليم عمار غربي، قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماه، سوريا، 2013، ص501.

3 حمزة الحاج شوادر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص271.

- ✓ البيئة المصرفية التقليدية، وما يميزها من تحديات المنافسة مع البنوك التقليدية العاملة؛
- ✓ القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي التقليدي القائمة على سعر الفائدة والقروض الربوية، أين تواجه البنوك الإسلامية مفاضلة بين الالتزام التام بالشريعة الإسلامية وبين الممارسات التقليدية التي تهيمن على المبادئ والأساسيات الاقتصادية القائمة؛
- ✓ تأثير الرقابة النقدية التي يطبقها البنك المركزي من خلال مختلف الأدوات والأساليب النقدية المباشرة وغير المباشرة، بهدف التحكم في النشاط المصرفي، وتوجيهه لخدمة السياسة النقدية، تماشيا مع أهداف الخطة الاقتصادية العامة.

وحتى يتسنى لنا دراسة أثر الأدوات والأساليب الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي في أعمال البنوك الإسلامية، لا بد من معرفة ما إذا كان للبنوك الإسلامية دور في إنشاء النقود وزيادة العرض النقدي.

1.1 دور العمليات والخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية في التوسع النقدي

يرى معظم الاقتصاديين الإسلاميين بأن عمليات البنوك الإسلامية التمويلية لا ينتج عنها أي توسع نقدي[1]، ويرجع ذلك إلى كون البنك الإسلامي لا يتيح عمليات السحب على المكشوف للحسابات الجارية، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة حسابات التوفير والاستثمار لديها، فهي ودائع غير مضمونة من طرف البنك الإسلامي باعتبارها رؤوس أموال تبحث عن عوائد وأرباح من خلال عمليات الاستثمار عن طريق ما توفره عقود المشاركة والمضاربة، فلذلك نجد البنوك الإسلامية توفر توظيفات لتلك الأموال عن طريق صيغ تمويلية متعلقة بعمليات إنتاجية حقيقية.

يمكن للبنك الإسلامي التوسع في إنشاء النقود انطلاقا من حسابات الودائع تحت الطلب لديه، والتي تمثل جزءا بسيطا من إجمالي ودائعه، لذلك فإن قدرته على إنشاء النقود تكون منخفضة مقارنة بحجم تلك الودائع الجارية.

2.1 مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة الكمية للبنك المركزي

يهدف البنك المركزي في إطار نظام مصرفي تقليدي إلى التحكم في العرض النقدي لما له من تأثير في النشاط الاقتصادي، من خلال مراقبة النشاط الائتماني للبنوك العاملة وتوجيهه نحو الاستثمارات التي تتحقق عندها أهداف الخطة الاقتصادية العامة، بما في ذلك أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلال التأثير

1 عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، مرجع سابق، ص141.

في نشاط البنوك وقدرتها على إنشاء النقود وزيادة حجم المعروض منها، يستطيع البنك المركزي التأثير في نشاط الأفراد والمؤسسات.

والبنوك الإسلامية بصفتها إحدى المؤسسات العاملة داخل النظام المصرفي، تتأثر أعمالها بالبيئة المصرفية التي تعمل فيها، كما قد تتأثر ببعض الأدوات الرقابية الكمية التي يستخدمها البنك المركزي لتنظيم وتوجيه نشاطها لتحقيق الأهداف المرغوبة، خاصة تلك التي يستهدف بها التأثير في كمية النقد المتداول، من خلال أدوات الرقابة على الودائع والائتمان ومنها:

1.2.1 سعر إعادة الخصم: يفرض البنك المركزي على البنوك في إطار النظام المصرفي التقليدي سياسته القائمة على سعر الفائدة من أجل إعادة تمويلها وفق آلية سعر إعادة الخصم، في حالة الحاجة إلى موارد نقدية لاستمرار نشاطها الائتماني أو لتلبية طلبات السحب الغير متوقعة، وفي مقابل ذلك تقوم البنوك بتقديم ما لديها من أذونات الخزانة والأوراق المالية والتجارية التي بحوزتها لأجل إعادة خصمها لديه، ويهدف البنك المركزي من خلال هذه الآلية إلى فرض رقابته على النشاط الائتماني للبنوك، بالتأثير على سعر الفائدة الاسمي، سواء بالرفع أو بالتخفيض، حيث يؤثر رفع سعر الفائدة الاسمي على تخفيض الطلب على رأس المال من طرف الأفراد والمشروعات التي قد تحجم عن طلب الائتمان لأجل الاستثمار، وبالتالي قد تلجأ إلى عمليات الادخار، والعكس صحيح في حالة تخفيض البنك المركزي لسعر الفائدة الاسمي، هذا بافتراض ثبات معدل التضخم المتوقع[1].

يمثل سعر إعادة الخصم وسيلة وأداة مهمة بيد البنك المركزي تمكنه من فرض رقابته المباشرة على حجم القروض التي تقدمها البنوك التقليدية، من خلال التأثير في أسعار الفائدة على القروض البنكية مما يؤدي إلى رفع تكلفتها، وبالتالي التحكم في قدرة البنوك على التوسع الائتماني[2].

يعبر سعر إعادة الخصم عن سعر الفائدة الذي يتعامل به البنك المركزي في إطار نظام مصرفي تقليدي، وبالنسبة للبنوك الإسلامية، فإنها لا تتعامل بسعر الفائدة فهو الربا المنهي عن التعامل به، لذلك لا تلجأ أبدا إلى البنك المركزي، حتى كملجأ أخير للإقراض، من أجل طلبات السيولة في حالة حاجتها إليها وفق آلية سعر إعادة الخصم المرفوض في النظام الإسلامي[3]، كما أن البنوك الإسلامية لا تقوم بعمليات خصم الأوراق التجارية

1 سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مرجع سابق، ص1129.

2 سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص274.

3 جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 259.

لمخالفتها للأحكام الشرعية، وإنما تتوقف خدمتها على تحصيلها فقط لصالح عملائها، لذلك لا يمكن تطبيق أداة سعر إعادة الخصم على البنك الإسلامي لاستحالة تعامله بنظام الفائدة أخذا أو عطاء[1].

إن عدم تأثر حجم الائتمان أو صيغ التمويل في البنوك الإسلامية بهذه الأداة لا يساعد البنك المركزي على تنفيذ سياسته النقدية، ولا يهيئ له أسباب التحكم في سيولة البنك الإسلامي أو في نشاطه الائتماني، وبالتالي فان تطبيق سعر إعادة الخصم على البنوك الإسلامية لا يعطي المرونة اللازمة للتحكم في التوسع النقدي، ومن جهة أخرى لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة من التعامل وفق هذه الأداة.

2.2.1 نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري: بالإضافة إلى هدف المحافظة على ثبات الجهاز المصرفي، وحماية أموال المودعين والمساهمين من الأخطار التي تواجه العمل المصرفي، يهدف البنك المركزي من خلال فرض نسبة محددة على الودائع لدى البنوك في شكل احتياطي قانوني يودع لديه، إلى التحكم في حجم السيولة لدى هذه الأخيرة، وفي قدرتها على توليد نقود الودائع وبالتالي التوسع في منح القروض لوحدات العجز داخل النظام الاقتصادي، وهو ما يسمح للبنك المركزي من إيجاد نوع من التوازن بين حجم العرض النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي، كما أن البنوك العاملة قد تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي في حالة انخفاض مستوى الاحتياطي القانوني الواجب إيداعه لديه، عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية، حيث يقوم البنك المركزي بتسجيل تلك القروض المخصومة[2] في حساب احتياطيات البنوك لديه، وتعد نسبة الاحتياطي القانوني (الإجباري) من السياسات العريقة ذات التأثير المباشر والسريع[3] في قدرة البنوك على التوسع النقدي من خلال اشتقاق نقود الودائع.

بالنسبة للبنوك الإسلامية، فهي تخضع في إطار النظام المصرفي التقليدي كجميع البنوك إلى ضرورة الالتزام بتشكيل نسبة احتياطي قانوني، والواجب إيداعها في حساب خاص لدى البنك المركزي، وذلك بالرغم من اختلاف طبيعة الأموال المودعة لديها في شكل ودائع استثمارية يتحمل أصحابها نتائج استثماراتهم، دون أن يكون البنك الإسلامي ضامنا لها، إلا في حالة ثبوت تقصيره أو تعديه.

تشير العديد من الدراسات التي أجريت في هذا الخصوص إلى تأثر أنشطة وأعمال البنوك الإسلامية سلبا بنسب الاحتياطي الإجباري، التي تفرض على ودائع عملائها، بالرغم من الطبيعة الاستثمارية لمعظمها، فتطبيق

1 أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 212.

2 Shapiro, Edward, Macroeconomic Analysis, Fifth Edition. New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc, CH.10.

3 حمزة الحاج شوادر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص292.

هذه الأداة الرقابية يؤدي إلى اقتطاع جزء هام من المبالغ الموجهة إلى الاستثمار، وبالتالي يتم تعطيلها وتفويت مكاسب وأرباح على البنك وعلى أصحاب هذه الأموال من المستثمرين، لذلك يمكن القول انه بالرغم من كون نسبة الاحتياطي القانوني أداة هامة من أدوات البنك المركزي التي لها تأثير كبير ومباشر على قدرة البنوك التقليدية على منح وتوليد الائتمان، والتي يستهدف بها، إلى جانب تحقيق أهداف السيولة والأمان، التأثير في كمية النقد المتداول ومن ثم التأثير في حجم المعروض النقدي، إلا أن نشاط البنك الإسلامي يتأثر عكسيا بارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني[1]، خاصة أن معظم صيغ التمويل التي يعتمدها ترتبط بتدفقات حقيقية للسلع والخدمات، أي أن حجم التمويل مرتبط بالحاجات التمويلية الحقيقية، وبالتالي فان تأثيرها على المعروض النقدي يكون إيجابيا، أي تناسب التراكمات النقدية مع حاجات الإنتاج والتداول الفعلي[2].

3.2.1 عمليات السوق المفتوحة: وهي إحدى الأساليب الرقابية الكمية التي يعتمدها البنك المركزي للتأثير في نشاط البنوك العاملة، من خلال تحكمه في حجم الأموال المتداولة داخل النظام، حيث يقوم ببيع أو شراء الأوراق المالية، خاصة السندات الحكومية[3]، وأذون الخزينة والأوراق التجارية في السوق النقدية[4]، ويكون ذلك حسب حالة النشاط الاقتصادي وحاجته للسيولة، فيؤدي استخدام هذه الأداة إلى التأثير بالزيادة أو النقصان في حجم الودائع لدى البنوك، وبالتالي التأثير في كمية الأموال المتاحة لها للتوظيف، فعمليات السوق المفتوحة التي يجريها البنك المركزي تعد الأداة الأكثر تأثيرا في حجم الائتمان، فهي تؤثر بشكل مباشر وآني في كل من حجم النقود والائتمان بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على أسعار الفائدة[5].

بالنسبة للبنوك الإسلامية فإنها لا تتعامل بالسندات الحكومية أو بخصم الأوراق التجارية والتي تعتبر ديونا يترتب عنها دفع فوائد، فلا مجال لتطبيق أداة السوق المفتوحة في ظل غياب تداول الأصول المالية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، لاختلاف طبيعة ونوع مكونات أصولها السائلة، والتي لا يمكن تسييلها عن طريق بيعها للبنك المركزي.

4.2.1 نسبة السيولة: وتدعى أحيانا معامل السيولة، وتعرف السيولة البنكية حسب لجنة بازل بأنها القدرة على تمويل الزيادات في حجم موجودات البنك وفي نفس الوقت القدرة على الوفاء بالتزاماته عند حلول آجالها

1 عبد الله محمد البدران، مفلح فيصل الجراح، توليد الائتمان في المصارف الإسلامية – المصادر والمحددات- مرجع سابق، ص803-8044.

2 مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، مرجع سابق، ص447.

3 سامي خليل، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص625.

4 صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، 2001، ص42.

5 زكريا مطلك الدوري، يسرى مهدي السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص204.

دون تحمل خسائر غير مناسبة[1]، ويمكن للبنك المركزي من خلال هذه الأداة الرقابية الحفاظ على قدرة البنوك العاملة لمواجهة طلبات السحب المفاجئة لعملائها، خاصة أصحاب الحسابات الجارية، بالإضافة إلى التحكم في قدرتها على التوسع النقدي من خلال كبحها عن التوسع في توظيف السيولة المتاحة لديها في منح الائتمان[2]، كما تعد ضابطا من ضوابط الحيطة والحذر[3] التي تلازم العمل المصرفي.

في البنوك الإسلامية تتشكل السيولة من نسبة بين[4]:

موجودات البنك القابلة للتسييل الفوري من النقد في الخزينة وأرصدة في البنك المركزي والبنوك والهيئات المالية الأخرى مضافا إليها الأصول القابلة للتنضيض السريع من جهة، وبين التزاماته القصيرة الأجل وحجم الودائع من جهة أخرى، والملاحظ أن البنوك الإسلامية لا تتعامل ببعض الأصول المكونة لهذه النسبة لعدم اتفاقها مع النظم المحاسبية[5] والأحكام الشرعية، كأذون الخزينة والسندات الحكومية والأوراق التجارية.

إن التأثير السلبي لنسبة السيولة في أعمال البنك الإسلامي ينطلق من عدم توافق العناصر المشكلة لها مع الأصول السائلة التي يحوزها البنك الإسلامي، فعدم تعامل هذا الأخير بخصم الأوراق التجارية والسندات الحكومية وأذون الخزينة، يجعل من الصعب عليه الالتزام بتشكيل النسبة المطلوبة، وبالتالي قد يلجأ إلى تغطيتها من أصوله النقدية الجاهزة، فيترتب عن ذلك تضييع عوائد مجزية لارتباط نسبة السيولة بحجم الأموال المتاحة وبقدرة البنك الإسلامي على توظيفها، فكلما ارتفعت هذه النسبة انعكس ذلك سلبا على الربحية[6]، كما أن هذه النسبة نجدها تغطي السحوبات المفاجئة أو العادية لأصحاب الودائع الواجبة الأداء، في حين أن معظم الودائع في البنك الإسلامي هي حسابات استثمارية لا يمكن سحبها قبل حلول آجالها وغير مضمونة، فإدراجها ضمن نسبة السيولة ينعكس سلبا على البنك وأصحاب هذه الحسابات.

1 Basel Committee on Banking Supervision (september2OO8), Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Basel: Bank for International Settlements, p1.

2 محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص364.

3 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص299.

4 محمود حسن صوان، أساليب العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص ص234-235.

5 محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد2 ، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، 2013، ص ص512-523.

6 شوقي بورقبة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 2، 2011، ص ص158-171.

جدول (02-05): تأثير الأدوات الرقابية الكمية في نشاط البنوك العاملة في إطار نظام مصرفي تقليدي.

الأداة والأسلوب	هدف البنك المركزي	الآلية	الأثر في نشاط البنك التقليدي				الأثر في نشاط البنك الإسلامي				هدف السياسة النقدية
			حجم الودائع	حجم الائتمان	حجم السيولة	الربحية	حجم الودائع	حجم الائتمان	حجم السيولة	الربحية	
سعر إعادة الخصم (للأوراق المالية والتجارية التي تقدمها البنوك)	✓ الرقابة والتحكم المباشر في حجم الائتمان، تكلفته وتوجيهه ✓ إقراض البنوك التي تعاني عجز مؤقت في السيولة النقدية (الملجأ الأخير للإقراض)	رفع السعر	انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض	عدم التأثير	عدم التأثير لعدم تعامل البنك بالأوراق المخصومة.	عدم التأثير	عدم التأثير	-التأثير في سعر الفائدة -التأثير المباشر في كمية النقد المتداول في الاقتصاد.
		خفض السعر	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	
نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري (تفرض على مختلف الودائع)	✓ مراقبة حجم سيولة البنوك والحفاظ عليها للاستجابة الفورية لطلبات المودعين، ✓ التحكم في الائتمان بمنع التوسع أو التقلص في حجمه[2]	رفع النسبة	انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض	تأثير سلبي على ودائع الاستثمار	تأثير سلبي على توظيفات الأموال (انخفاض)	انخفاض	انخفاض	-التأثير في المعروض النقدي لإيجاد استقرار بين الكتلة النقدية وتطور حجم القروض للاقتصاد[1]. (إنشاء النقود) - التحكم في الكتلة النقدية المتداولة بالتحكم في إنشاء النقود الكتابية.
		خفض النسبة	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	تأثير سلبي على ودائع الاستثمار	تأثير سلبي على توظيفات الأموال (الاستثمار وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامي)	يبقى التأثير سلبي	انخفاض	
عمليات السوق المفتوحة (تدخل	✓ التحكم في حجم السيولة المتداولة (توفير السيولة للبنوك)	شراء برفع سعر الفائدة	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	عدم التأثير لعدم تعامل البنك بالسندات...	عدم التأثير لعدم تعامل البنك بالسندات لاقترانها بأسعار الفائدة.	عدم التأثير لعدم تعامل البنك بال..	عدم التأثير	-التأثير في سعر الفائدة. - التحكم المباشر في العرض النقدي(حجم النقد المتداول)

1 عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر-، ط 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص221.

2 دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1987، ص181.

البنك المركزي مشتريا أو بائعا للسندات العمومية والخاصة والأوراق التجارية[2] والعملات الأجنبية والذهب[3] بحسب حالة النشاط الاقتصادي)	✓ إحداث الاستقرار في سوق الائتمان بالتحكم في حجم الائتمان.	بيع بخفض سعر الفائدة	انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض	عدم التأثير لعدم تعامل البنك بالسندات ...	عدم التأثير لعدم تعامل البنك بالسندات لاقترانها بأسعار الفائدة.	عدم التأثير لعدم تعامل البنك بالسندات..	عدم التأثير	سياسة توسعية أو انكماشية.[1] – التأثير في معدلات الاستثمار المباشر.
نسبة السيولة	الحفاظ على سيولة الأصول وقدرة البنوك على مواجهة طلبات السحب ومنح التسهيلات الائتمانية (التوسع)	رفع النسبة	انخفاض	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	التأثير في المعروض النقدي بالتحكم في قدرة البنوك على إنشاء نقود الودائع (النقود الكتابية)
		خفض النسبة	ارتفاع	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	

المصدر: إعداد الطالب (انظر المطلب الثاني، المبحث الثاني من الفصل الثاني).

1 محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص168.

2 جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 171.

3 عبد المؤمن عفر، الاقتصاد السياسي، ج4، الاقتصاد الكلي، دار البيان العربي، جدة، 1979، ص356.

3.1 مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة النوعية للبنك المركزي

بالرغم من عدم مراعاة البنك المركزي في إطار نظام مصرفي تقليدي لخصوصية وطبيعة نشاط البنوك الإسلامية، خاصة ما تعلق بالرقابة المصرفية على البنوك العاملة داخل الجهاز المصرفي، إلا أن البنوك الإسلامية تجاوبت إلى حد بعيد مع معظم الأدوات والأساليب الرقابية سواء النوعية أو المباشرة، ويرجع ذلك إلى أهمية الرقابة المصرفية وضرورتها بالنسبة للجهاز المصرفي وللدور الذي تلعبه في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وحماية أموال المودعين[1]، وقد ذكرنا سابقا أن البنك المركزي في إطار الخطة الاقتصادية العامة، يسعى من خلال هذه الأدوات والأساليب إلى التحكم في العرض النقدي، وتنظيم النشاط المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة من خلال الرقابة على نشاط البنوك العاملة، بما فيها البنوك الإسلامية، وبالخصوص عمليات قبول الودائع وتقديم الائتمان عبر مختلف صيغ التمويل الإسلامية التي تطرحها هذه الأخيرة، ومن بين أدوات الرقابة النوعية التي يستهدف بها البنك المركزي التأثير في كمية النقد المتداول، عبر التأثير في نشاط البنوك العاملة والبنوك الإسلامية على حد سواء نجد:

1.3.1 تحديد أسعار الفائدة: تعتبر هذه الأداة جوهر عمل البنوك التقليدية[2]، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد وفرض:

- ✓ حد أعلى لمعدلات الفائدة المدينة على مختلف الودائع؛
- ✓ حد أدنى لمعدلات الفائدة الدائنة على مختلف القروض؛
- ✓ تحديد هامش الربح الناتج عن فروق المعدلات الدائنة والمدينة؛

تؤثر هذه الأداة النوعية مباشرة في حجم القروض والودائع المصرفية، وعلى قدرة البنوك العاملة التقليدية في جلب الودائع ومنح القروض، وقد يتعدى تأثيرها إلى انتقال رؤوس الأموال والتدفقات الائتمانية[3]، بحثا عن تعظيم الأرباح عن طريق المضاربات في مختلف الأسواق التي تميز الاقتصادات الرمزية.

أما في البنوك الإسلامية فإن تحديد أسعار الفائدة لا يؤثر في نشاطها الاستثماري أو التمويلي، ويرجع ذلك إلى كون صيغ التمويل التي تتعامل وفقها البنوك الإسلامية لا تتخذ من سعر الفائدة أساسا لها، بل تعتبره الربا المنهي عنه، فالتمويل في البنوك الإسلامية يرتبط بالاقتصاد الحقيقي من خلال ارتباط مختلف صيغه بتوفير

1 الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سابق، ص245.

2 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص112.

3 صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص32.

التمويل العيني والسلعي، فهو نظام تمويلي يربط بين التدفقات النقدية وحجم الإنتاج الحقيقي، فيُحدث التوازن بين العرض النقدي وحجم الإنتاج من السلع والخدمات[1].

2.3.1 تأطير وتحديد حجم الائتمان والتسليف (السقوف الائتمانية)[2]: يسعى البنك المركزي من خلال هذه الأداة إلى التحكم في حجم النشاط الائتماني للبنوك العاملة، فتمكنه مباشرة من مراقبة حجم ومستوى القروض التي تقدمها للاقتصاد[3]، حيث يعمل البنك المركزي على أن يكون تأثيرها سريع، وذلك بوضع معدلات سنوية أو نصف سنوية تكون ملزمة لنمو حجم النشاط الائتماني للبنوك العاملة، سواء التقليدية أو الإسلامية.

وبالنظر إلى طبيعة النشاط الاستثماري والتمويلي الذي تمارسه البنوك الإسلامية من خلال مختلف صيغ التمويل التي تشتمل على الائتمان باعتبارها عمليات تمويل استثمارية، فان إخضاع البنوك الإسلامية لأداة تسقيف حجم الائتمان يؤدي في اغلب الأحيان إلى تقييد قدرتها على توسيع استثماراتها[4]، والحد من نشاطها الاستثماري والتمويلي الذي يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتعارض مع أهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة التي تسعى في ذلك إلى تدعيم وتشجيع الاستثمار.

يمكن لأداة تأطير وتحديد حجم الائتمان التي يستخدمها البنك المركزي في رقابة وتوجيه نشاط الجهاز المصرفي أن تؤثر إيجابا أو سلبا في النشاط الاقتصادي ككل، لكن قد تكون لها آثار سلبية على جميع البنوك[5]، غير أنه بالنسبة للنشاط الاستثماري والتمويلي للبنك الإسلامي يكون لها أثرا سلبيا مضاعفا[6]، بحيث يؤدي إلى تفويت الفرص عن البنك الإسلامي في تحقيق مكاسب وأرباح مؤكدة، خاصة وأن حسابات الاستثمار لديه تمثل النسبة الغالبة من ودائعه، إضافة إلى خسارة الاقتصاد لرؤوس أموال جاهزة يمكن توجيهها إلى الاستثمار الحقيقي.

3.3.1 آلية انتقاء القروض وتوجيهها: تُمكن البنك المركزي من الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك العاملة، وتوجيه القروض إلى تطوير وتنمية النشاطات والقطاعات المستهدفة حسب الخطة الاقتصادية العامة بهدف

1 محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1985، ص 42

2 Marie de la place "Monnaies et Financement de l'économie", DUNOD, Paris, France, 3e édition, 2009. P126.

3 André chaineau, mécanismes et politiques monétaires, paris, édition PUF, 1990, p141.

4 فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص173.

5 محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، مرجع سابق، 2013، ص ص 512-523.

6 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص299.

الوصول إلى تنمية شاملة لمختلف القطاعات والنشاطات بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الكلي، ويتوقف تحقيق نجاح هذه الأداة على الاستخدام الفعلي والحقيقي لأموال تلك القروض في القطاعات والنشاطات التي حددت لها[1]، كما يمكن للبنك المركزي وفق هذه الأداة أن يعتمد أيضا على تغيير أسعار الفائدة في عملية توجيه القروض وانتقائها.

بالنسبة للبنوك الإسلامية فان هاته الآلية قد لا تحقق أهدافها الرامية إلى التأثير في حجم النشاط الائتماني، في حالة اعتمادها على تغيير سعر الفائدة فقط.

4.3.1 هامش الضمان المطلوب: باعتباره قرض يُقدم لعملاء البنوك من أجل المضاربة في أسواق الأوراق المالية مقابل حصولها على فوائد، تعمل البنوك التقليدية على التوسع في هذا النوع من النشاط الائتماني مما يؤدي إلى التأثير في العرض النقدي، لذلك يعمل البنك المركزي على التحكم في هذا النشاط من خلال رفع أو خفض نسبة هامش الضمان لمراقبة الائتمان الموجه إلى المضاربة في الأوراق المالية، والتحكم في حجمه وتوجيهه إلى القطاعات المستهدفة، لما له من آثار غير مرغوبة أحيانا على الاستقرار الاقتصادي[2].

بالنسبة للبنوك الإسلامية فان تأثير هذه الأداة على نشاطها، يعتمد على وجود سوق مالي كفء، وعلى نوع الأوراق المالية المراد المضاربة فيها (كالصكوك الإسلامية بمختلف صيغها، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، المغارسة، ...)، ومدى موافقتها وانضباطها بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

1 أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، مرجع سابق، ص159.

2 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مرجع سابق، ص 126.

جدول (02-06): تأثير الأدوات الرقابية الكيفية (النوعية) في نشاط البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في إطار نظام مصرفي تقليدي.

الأداة والأسلوب	هدف البنك المركزي	الآلية	الأثر في نشاط البنك التقليدي				الأثر في نشاط البنك الإسلامي				هدف السياسة النقدية*
			حجم الودائع	حجم الائتمان	حجم السيولة	الربحية	حجم الودائع	حجم الائتمان	حجم السيولة	الربحية	
تحديد أسعار الفائدة	التأثير المباشر في تكلفة وحجم القروض والودائع المصرفية	رفع الأسعار	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	التأثير المباشر في العرض النقدي برفع أو خفض تكلفة الإقراض
		خفض الأسعار	انخفاض	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	
تأطير الائتمان والسقوف الائتمانية	تأثير سريع ومباشر عبر التحكم في وجهة وحجم القروض وتأطيرها[1]	تحديد سقف القروض الممنوحة وتوجيهها إلى القطاعات الإنتاجية وفق الاستراتيجية الوطنية العامة	تأثير سلبي (علاقة طردية مع حجم الائتمان)	تأثير سلبي، سريع ومباشر بالزيادة أو الانخفاض	تأثير سلبي	انخفاض	تأثير سلبي	تأثير سلبي	تأثير سلبي	انخفاض	التأثير في المعروض النقدي بالتحكم في مصدر إنشاء النقود (التوسع في الإقراض) وصولا إلى توازن نقدي والمحافظة عليه.
انتقاء القروض وتوجيهها	التأثير على قرارات البنوك لتوجيه الائتمان إلى الأنشطة المستهدفة	-أسعار الفائدة -سعر إعادة الخصم	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	ارتفاع/ انخفاض	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	إيجاد تناسب بين التداول النقدي والإنتاج الحقيقي
	أدوات نوعية أخرى لا تعتمد سعري الفائدة وإعادة الخصم تهدف إلى التحكم في جانب من الائتمان.	- السقوف الائتمانية - تغيير الهوامش النقدية -أنواع الضمانات والرهن العقاري - الحيطة والحذر	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	ارتفاع/ انخفاض	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	تأثير مباشر بالزيادة أو الانخفاض	ارتفاع/ انخفاض	

1 جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 191.

هامش الضمان المطلوب (قرض للعملاء من اجل المضاربة في الأوراق المالية)[1]	تأثيرها وقتي ومحدود. التحكم في التوسع الائتماني للبنوك ومراقبته.	رفع الهامش	عدم التأثير	ارتفاع	عدم التأثير	ارتفاع	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	السيطرة على الائتمان الموجه للمضاربة في الأسواق المالية لأجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.
		خفض الهامش	عدم التأثير	انخفاض	عدم التأثير	انخفاض	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	عدم التأثير	

المصدر: من إعداد الطالب (انظر المطلب الثالث، المبحث الثاني من الفصل الثاني).

[1] جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 188.

4.1 مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب البنك المركزي للرقابة والتفتيش المباشر

بالإضافة إلى الأساليب الكمية والنوعية يستخدم البنك المركزي أدوات وأساليب رقابة مباشرة على نشاط البنوك العاملة، خاصة ما تعلق بتوجيه نشاطها الائتماني والتمويلي، وتعد هذه الأدوات المباشرة مقبولة عموما في نشاط البنك الإسلامي، باستثناء ما تعلق بسعر الفائدة[1]،ومن بين هذه الأدوات نجد:

1.4.1 التفتيش والتدقيق المباشر: تسمح هذه الأداة للبنك المركزي إمكانية رقابة النشاط المصرفي عبر التعامل المباشر مع البنوك العاملة، ويتم ذلك من خلال الزيارات الميدانية أو من خلال دراسة وتحليل البيانات والإحصاءات والتقارير الدورية والكشوف الواردة إليه من هذه البنوك الخاضعة لسلطته، كما يهدف من خلالها إلى التأثير المباشر في توجيه البنوك والاطلاع على مدى التزامها بالقوانين والتعليمات والأوامر الصادرة لها.

بالنسبة للبنوك الإسلامية، فان تأثير هذه الأداة يرتبط بمدى مراعاة نماذج الكشوف الدورية والمعلومات الواردة بها لخصوصية نشاط وعمل البنك الإسلامي ومدى مراعاتها للمعايير الشرعية.

2.4.1 التأثير والإقناع الأدبي: باعتباره السلطة النقدية، يعمل البنك المركزي من خلال هذه الأداة على تحفيز وتشجيع البنوك العاملة لإتباع سياسة ائتمانية وتمويلية محددة وموجهة، بأسلوب يهدف إلى جعل البنوك العاملة تأخذ طلباته وتوجيهاته كأوامر واجبة التنفيذ[2]، وقد يحمل هذا الأسلوب طابع التحذير أو طابع الطلب[3].

سبق وأن تمت الإشارة إلى أن نجاح وفعالية هذه الأداة يتوقف على مكانة وقوة تأثير البنك المركزي داخل النظام المصرفي، وقدرته على التأثير في السياسة الائتمانية للبنوك العاملة، بإقناعها كشريك في تنفيذ السياسة النقدية لتوجيه أنشطتها الائتمانية إلى القطاعات الاقتصادية المستهدفة في إطار الخطة الاقتصادية العامة للدولة، ففي هذا الإطار تلتقي أهداف البنوك الإسلامية مع أهداف البنك المركزي، فتتجاوب مع تلك الأداة بعكس البنوك التقليدية التي قد تفضل هدف الربح الذي أنشأت من أجله على التجاوب مع طلبات البنك المركزي فتصبح أداة الإقناع الأدبي غير مجدية خاصة ما تعلق بقدرة البنوك على التوسع في توليد النقود[4]، في حين أن البنوك الإسلامية تسعى إلى خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تحقيق الربح من أجل الاستمرار في نفس الوقت الذي تعمل على دفع عجلة التنمية إلى أبعد حدودها تحقيقا لمقاصد الشرع الحنيف، وهو ما يجعلها تتأثر

1 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص166.

2 حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص152.

3 زياد سليم رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2003، ص190.

4 أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص160.

إيجابا بتوجيهات البنك المركزي فتجعل من أداة الإقناع الأدبي أداة فعالة لتحقيق الأهداف المشتركة بين البنك المركزي والبنك الإسلامي، وإحدى الأدوات التي تسمح للبنك المركزي بالتأثير في النشاط الائتماني للبنك الإسلامي وتوجيهه لخدمة الاقتصاد، بدفعه إلى تعزيز مختلف الصيغ التمويلية القائمة على المشاركات والمضاربات مقارنة بالصيغ الأخرى التي ينتج عنها ديون في ذمة العملاء كصيغ المرابحة، والسلم...

3.4.1 التعليمات المباشرة: تعتبر هذه الأداة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير مباشرة في نشاط الجهاز المصرفي وبخاصة النشاط الائتماني للبنوك والتحكم فيه، بالاعتماد على أسلوب الأوامر والتعليمات المباشرة التي يفرض تطبيقها، سواء بشكل فردي أو جماعي[1]، وهي ذات فعالية كبيرة في التأثير على نشاط البنك الإسلامي، نظرا للطبيعة الخاصة لهذا الأخير والرامية إلى العمل مع السلطة النقدية لتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

2. أثر رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية

1.2 أثر رقابة البنك المركزي على الودائع في البنك الإسلامي

تمثل مختلف حسابات الودائع أهم مصادر الأموال في البنك الإسلامي، وهي تختلف في طبيعتها عن الودائع في البنوك التقليدية الأخرى (ما عدا الحسابات الجارية وجزء من حسابات التوفير)، لذلك فهي تتأثر برقابة البنك المركزي، خاصة ما تعلق بنسب الاحتياطي الإجباري التي يفرضها لحماية أموال المودعين، في حين أن هؤلاء يسعون إلى تحقيق الأرباح من خلال حسابات الاستثمار التي من المعروف أن طبيعتها أموال مخاطرة، تتحمل نتائج المشروعات التي تمولها سواء أكانت ربحا أو خسارة، فيكون بذلك البنك المركزي سببا في تعطيل جزء هام من أموال المستثمرين بحجة حماية المودعين، وتنظيم المعروض النقدي، فبالنسبة للبنك المركزي فإن التوسع في الأعمال المصرفية يحدث نتيجة استمرار تدفق الودائع الجديدة والتي تولد نقودا جديدة[2].

2.2 أثر رقابة البنك المركزي على الائتمان في البنك الإسلامي

يعتمد البنك المركزي في إطار النظام المصرفي التقليدي على عدد معتبر من الأدوات والآليات لمراقبة النشاط الائتماني للبنوك العاملة، وبهدف التأثير في حجمه وتوجيهه يعمل البنك المركزي على تنويع الأدوات والأساليب الرقابية التي تحقق ذلك وتقلل من مختلف المخاطر التي تصاحب العمليات الائتمانية، وتحافظ على سلامة الجهاز

1 محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، مرجع سابق، ص65.

2 أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 213.

المصرفي وتوفر الأمان للأموال المودعة، كما تتيح إمكانية توفير الأموال اللازمة للمشروعات التي تحقق النمو الاقتصادي، ويرتبط النشاط الائتماني في البنوك بحجم الأموال المتاحة لديها، أي بحجم رأسمالها وبالأموال المودعة لديها وكذلك بمدى قدرتها على توظيف تلك الأموال (الطلب على الائتمان)، كما أن هذا النشاط الذي تمارسه هذه البنوك قد ينتج عنه بعض الاختلالات بين العرض النقدي وبين الناتج القومي[1]، بمعنى آخر عدم التوازن بين العرض النقدي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يسعى البنك المركزي إلى تنظيم النشاط الائتماني المصرفي ومراقبته، سواء بالنسبة للبنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية، هذه الأخيرة التي تعمل على التأقلم مع مختلف الأدوات والوسائل الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي التقليدي لمراقبة قدرتها على توليد الائتمان والتحكم في حجمه، أي تحديد مقدرتها على القيام بعمليات ائتمانية ووضع حدود لتلك المقدرة[2].

يرتبط توليد الائتمان في البنوك الإسلامية بزيادة الإنتاج الحقيقي، وينتج عن ذلك زيادة في العرض النقدي، بشكل يتوافق مع النشاط الاقتصادي، فمجموعة الصيغ التي تعتمدها البنوك الإسلامية في عملياتها التمويلية والاستثمارية ترتبط بنشاط حقيقي يأخذ الأشكال التالية:

- ✓ **المتاجرة:** يقوم البنك الإسلامي بشراء السلع والخدمات وتملكها، ومن ثم إعادة بيعها أو تأجيرها لعملائه وفق مختلف الصيغ التي تتناسب مع عمليات البيوع.
- ✓ **المشاركة:** يقوم البنك الإسلامي من خلال صيغتي المضاربة والمشاركة بالدخول شريكا في مختلف المشروعات الحقيقية ذات الجدوى.
- ✓ **الاستثمار المباشر:** في هذه الحالة يكون البنك الإسلامي مستثمرا مستقلا بالمشروع، يمارس النشاط الاستثماري بمفرده.

1 شهاب احمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 85.

2 بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد – المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 24، 29 ماي 2020، ص6.

المطلب الثالث: تأثير رقابة البنك المركزي في سيولة وربحية البنك الإسلامي في إطار نظام مصرفي تقليدي

1. تأثير رقابة البنك المركزي في سيولة البنك الإسلامي

يعمل البنك المركزي من خلال وظيفته الرقابية على التحكم في سيولة النظام المصرفي، مستخدما مجموعة من الأساليب والأدوات الكمية والكيفية، ويسعى من خلال ذلك إلى الحد من التوسع الائتماني بتعطيل جزء من السيولة المتاحة للبنوك، فالتأثير على حجم الائتمان وتوجيهه هو أحد أهدافه الأساسية، كما أن رقابة البنك المركزي على سيولة البنوك تهدف إلى تعزيز قدرتها على الوفاء بطلبات عملائها من المودعين والمقترضين وتقوية ثقتهم في النظام المصرفي، من خلال إلزامها بالاحتفاظ بجزء من أصولها ذات السيولة العالية، والتي يمكن تسييلها وتحويلها إلى نقدية دون أية خسارة[1] عند الحاجة، أو بما يوفره لها من سيولة كمُقرض أخير في حالة نقص السيولة لديها.

وباعتبارها جزء من هذا النظام فان البنوك الإسلامية في إطار نظام مصرفي تقليدي تواجه العديد من المشاكل المتعلقة بحالات نقص السيولة لديها[2]، كونها لا تتعامل ببعض الأصول السائلة كالسندات وأذون الخزانة، فتعامل البنك المركزي بسعر الفائدة مع البنوك العاملة كمقرض أخير يحرم البنك الإسلامي من اللجوء إليه لتعارض ذلك مع مبادئ المعاملات المالية التي تحكمها الشريعة الإسلامية، والتي تحرم التعامل وفق سعر الفائدة باعتباره الربا المنهي عنه، كما أن الاقتراض من البنوك العاملة الأخرى في إطار السوق ما بين البنوك يتم وفق آلية سعر الفائدة، مما يحول دون حصول البنك الإسلامي على السيولة اللازمة، وهو ما يؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته وتلبية طلبات السحب الجاري لعملائه.

إن رقابة البنك المركزي على سيولة البنوك العاملة في إطار نظام مصرفي تقليدي، يؤثر سلبا على سيولة البنك الإسلامي لعدم قدرته على الاستفادة من التسهيلات والقروض التي يقدمها البنك المركزي أو السوق النقدي ما بين البنوك لاعتمادها آلية سعر الفائدة، لذلك فإنه يلجأ إلى الاحتفاظ بجزء من الأموال المودعة لديه في شكل احتياطي سائل لمواجهة حالات نقص السيولة التي قد يتعرض لها، معنى ذلك اضطراره للاحتفاظ

1 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص307.

2 احمد محمد سعيد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، العدد 3، 1997، ص ص61-62.

بكميات كبيرة من السيولة النقدية في خزائنه، فيفوت عليه ذلك فرص الاستثمار، وهو ما يؤثر سلبا على معدلات ربحيته بتعطيل جزء هام من سيولته وعدم توظيفه، والمتمثل في جزء من الودائع خاصة المتعلقة بحسابات الاستثمار التي تمثل أهم مورد للأموال المتاحة للبنك الإسلامي، كما يضعه هذا في موقف المخالف لمحظور شرعي يتمثل في تعطيل الأموال وعدم توظيفها.

أما في حالات وجود فائض في سيولة البنك الإسلامي(*)، الذي يعمل في إطار نظام مصرفي تقليدي يعتمد فيه البنك المركزي على آلية سعر الفائدة في مراقبته لنشاط البنوك العاملة، خاصة ما تعلق بسيولتها، فإن فرص استثمار تلك الفوائض تقل في السوق النقدي بين البنوك أو في الأسواق المالية، لاعتماد الإقراض وإصدار السندات والأوراق المالية خاصة الحكومية على سعر الفائدة.

مما سبق نجد أن لرقابة البنك المركزي التقليدي أثر سلبي على سيولة البنك الإسلامي، سواء في حالة وجود فائض أو عجز، مما ينعكس بالسلب على نشاط البنك الإسلامي وعلى توظيف أموال المودعين والمساهمين، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم توافق بعض الأدوات والأساليب الرقابية للبنك المركزي مع طبيعة وخصوصية نشاط البنك الإسلامي، الذي تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل وفق آلية سعر الفائدة التي يرتكز عليها النظام المصرفي التقليدي.

2. تأثير رقابة البنك المركزي في ربحية البنك الإسلامي

يعد الربح من بين الأهداف التي يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقها، لما له من أثر على نمو البنك واستمراره، ملتزما في جميع معاملاته المصرفية والمالية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما يعتبر الربح المعيار الذي يحكم تخصيص وتوفير الموارد المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات ذات الجدوى العالية[1]، فقلما يمنح البنك الإسلامي التمويل في شكل نقود لتلبية حاجات عملائه، باستثناء القرض الحسن، ولأجل ذلك يطرح جملة من الصيغ التمويلية التي تتيح لأصحابها الاستثمار في قطاعات النشاط الاقتصادي المشروعة[2]، سواء في إطار المشاركة في العمليات الاستثمارية أو بتوفير التمويل السلعي والخدمي، ويؤدي هذا النشاط إلى منح البنك الإسلامي

* تعاني البنوك الإسلامية من وجود فائض معتبر في سيولتها، وبخاصة في غياب سوق مالي، أو سوق مصرفي يشرف على تنظيمه البنك المركزي يسمح بتوظيف تلك الفوائض من خلال تبادل الودائع بين البنوك وفق أحكام المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية. (قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي- دراسة تحليلية مقارنة- بغداد، 2006، موقع شبكة الصيرفة الإسلامية)

1 عبد الحليم عمار غربي، قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص60.

2 لطف محمد عبد الله السرحي، مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1995، ص 13.

القدرة على التوسع النقدي بتوليد نقود جديدة تؤثر في حجم العرض النقدي[1]، كما أن الربح المحقق من توظيفاته واستثماراته يرتبط تأثيره بالعرض النقدي[2]، وبالنظر إلى قدرة البنك الإسلامي على توليد النقود ومدى تأثير ذلك في الاقتصاد، كان لزاما إخضاع نشاطه لرقابة السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي، وذلك بالرغم من الارتباط الوثيق للعمليات التمويلية للبنك الإسلامي بالإنتاج الحقيقي.

في إطار نظام مصرفي تقليدي، وفي إطار الدور الأساسي الذي يقوم به البنك المركزي كمنظم للعرض النقدي وللنشاط الائتماني، يعمل البنك المركزي على فرض رقابته على صيغ التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي، بتوجيه النشاط التمويلي والنقدي للبنك لخدمة السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فينتج عن ذلك كبح لقدرته على التوسع النقدي، من خلال تطبيق مجموعة من الأدوات والأساليب المباشرة وغير المباشرة، فيؤثر ذلك في كمية وكيفية التمويل الذي يقدمه البنك وتوجيهه حسب حاجة القطاعات الاقتصادية[3].

يؤدي هذا النشاط الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي إلى التأثير في حجم أرباح البنك الإسلامي لعدم توافق بعض تلك الأدوات والأساليب مع طبيعة ومبادئ العمل المصرفي الإسلامي، فنشاط التمويل في البنك الإسلامي يعتمد على مبدأ المشاركة وفق مختلف الصيغ التمويلية، أين ترتبط عناصر الإنتاج، خاصة عنصري العمل (الموارد البشرية) ورأس المال (الموارد المالية)[4]، هذا الأخير الذي يكون مصدره غالبا حسابات الودائع الاستثمارية التي تمثل نسبة كبيرة من مجموع الودائع لدى البنك الإسلامي، وبما أن البنك المركزي لا يراعي طبيعة هذه الودائع، فانه يفرض على البنك الإسلامي أن يضع نسبة محددة من مختلف ودائعه في حساب الاحتياطي النقدي القانوني، أو لأجل تشكيل نسبة السيولة المطلوبة، وبذلك يضيع على البنك الإسلامي فرص التوظيف، ويؤدي إلى تعطيل جزء من الأموال الموجهة إلى الاستثمار، متمثلا في جزء محدد من الحسابات الاستثمارية، فيفوت ذلك عن البنك الإسلامي فرص استثمارها والحصول على عوائد إضافية، مما يؤثر سلبا في معدل أرباح البنك الإسلامي، ويخفض من مقدار التوزيعات على مجمل حسابات الاستثمار.

بالرغم من عدم تدخل البنك المركزي في ظل النظام المصرفي التقليدي في تحديد عوائد الاستثمار في توظيفات البنك الإسلامي وفي كيفية توزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار، أو تحديد هوامش الربح في

1 محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، مرجع سابق، ص ص 52-67.

2 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مرجع سابق، ص 242.

3 حمزة الحاج شوادر، مرجع سابق، ص 277.

4 محمد فهيم خان، عناصر الإنتاج وأسواقها في إطار إسلامي، ترجمة فريد بشير طاهر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، المجلد 8، 1996، ص ص 23-49.

عمليات المرابحة، أو تحديد نسب توزيع الأرباح الناتجة عن مختلف صيغ التمويل وفق عقود المشاركة أو المضاربة[1]، إلا أن فرض البنك المركزي رقابته على كامل النشاط المصرفي للبنوك العاملة بما فيها البنوك الإسلامية، وفق مبدأ الفائدة الذي تتمحور حوله فعالية معظم الأدوات والأساليب الرقابية، خاصة الكمية منها كسعر الفائدة، معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة، أو بعض الأدوات والأساليب النوعية في حالة ارتباطها بطرق غير مباشرة بسعر الفائدة، كتأطير الائتمان وتسقيف حجمه، يؤدي إلى تفويت الفرص عن البنك الإسلامي في تحقيق مكاسب وأرباح مؤكدة في حالة وجود طلب لتمويل مشروعات ذات جدوى، نظرا لاستحالة التعامل وفق هذا المبدأ لعدم توافقه مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، وحتى في حالة عدم ارتباط تلك الأدوات بسعر الفائدة، فان من شأنها تقييد قدرة البنك الإسلامي على توسيع استثماراته، فتأطير الائتمان بتحديد حجمه في إطار السقوف الائتمانية، يؤثر سلبا على أرباح البنك الإسلامي المرتبطة بنتائج النشاط الائتماني الذي من المفترض أن يوجه إلى الاستثمارات المتوسطة والطويلة[2]، وهو ما يكون له تأثيرا ضعيفا على العرض النقدي، لذلك فان تسقيف الائتمان قد يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، بتعطيل جزء هام من الأموال المودعة للتوظيف والاستثمار وبالتالي ضياع فرص تحقيق أرباح عن البنك الإسلامي وعن المودعين.

المبحث الثالث: رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك الإسلامية في إطار نظام مصرفي مزدوج (مختلط)

ذكرنا فيما تقدم من المبحث السابق، أن البنوك الإسلامية تعمل بكل إمكاناتها للتأقلم مع مختلف البيئات القانونية والأنظمة المصرفية، فتلتزم بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدر عن السلطات النقدية والمتمثلة في مؤسسة البنك المركزي، خاصة ما تعلق بالرقابة على أنشطتها التمويلية، بهدف تنظيم العمل المصرفي والمحافظة على صلابة وسلامة الجهاز المصرفي، وبما يضمن حقوق المودعين والمساهمين، بالإضافة إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية التي يسهر على تنفيذها البنك المركزي، خاصة ما تعلق بإنشاء النقود والتحكم في زيادة المعروض النقدي بضبط حجمه من خلال التحكم في النشاط الائتماني للبنوك العاملة، باعتبارها كيانات لها قدرة كبيرة على اشتقاق نقود الودائع (النقود الكتابية)، وهي العملية التي من خلالها تستطيع التوسع في عمليات الائتمان التي تعتبر السمة الغالبة على نشاطها، وقد تطرقنا في نفس المبحث أيضا إلى مدى تأثر النشاط التمويلي للبنك

1 مداح عبد الباسط وعزوز منير، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر – دراسة حالة بنك السلام بالجزائر–، مرجع سابق، ص119.

2 أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، مرجع سابق، ص 211.

الإسلامي برقابة البنك المركزي في إطار نظام مصرفي تقليدي، أما في هذا المبحث فسوف نتطرق إلى مدى تأثر هذا النشاط بأدوات وأساليب الرقابة المصرفية في إطار نظام مصرفي مزدوج يضم بين جنباته كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ذلك أن البنوك الإسلامية العاملة في إطار نظام مصرفي إسلامي لا تجد أي صعوبة في التعامل مع القواعد والإجراءات الرقابية التي تصدر عن السلطات النقدية، باعتبار هذا النظام يمثل بيئتها الطبيعية.

المطلب الأول: استجابة البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج

حققت الدول العربية مطلع السبعينيات إيرادات معتبرة، نتجت عن تصديرها لكميات هائلة من النفط، مما أدى إلى ارتفاع أصولها المالية التي أصبحت تبحث عن كيفية استثمارها، وكان أن رافق ذلك ظهور البنوك الإسلامية[1]، التي استوعبت جزءا من تلك الإيرادات التي كانت سببا في نجاحها وتوسعها بشكل لافت[2]، في جميع دول العالم.

خلال هذه الفترة عملت بعض الدول على التحويل الكلي لأنظمتها المصرفية التقليدية إلى أنظمة مصرفية إسلامية، في حين عملت دول أخرى على التحويل الجزئي لأنظمتها المصرفية، مشجعةً بذلك قيام البنوك الإسلامية داخل بيئة مصرفية تزاوج بين نظام تقليدي وآخر يتعامل معها وفقا لنظامها الخاص، فسنت بعض هذه الدول بموجب ذلك قوانين خاصة بتأسيس بنوك إسلامية[3]، وفي أحيان أخرى لجأت إلى تأسيسها عن طريق مراسيم أو نظم، كما لجأت في بعض الأحيان إلى اعتماد معاملات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال ما يعرف بنظام الشبابيك داخل البنك التقليدي، كما تجدر الإشارة إلى أن بعض البنوك الإسلامية في هذه الدول قد استفادت من بعض المعاملات التفضيلية، خصت بالأساس الجوانب الضريبية، والتأمينات والرقابة على النقد(*).

في إطار هذه البيئة يعمل البنك المركزي على فرض رقابته المصرفية، لتنظيم النشاط المصرفي وتوجيهه لخدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار النقدي، من خلال بعض الأدوات والأساليب الرقابية التي تختلف أهميتها من

1 عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، مرجع سابق، ص22.

2 Adanela Musaraj, la finance islamique, nouveau levier du développement, European university Institute, 30 Novembre 2020.

3 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مرجع سابق، ص 232.

* للاطلاع أكثر راجع عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.

دولة إلى أخرى[1]، وباعتبارها إحدى البنوك العاملة داخل الجهاز المصرفي، تعمل البنوك الإسلامية انطلاقا من اعتمادها وحصولها على الترخيص بالممارسة، على التجاوب مع الأطر التنظيمية للعمليات الرقابية التي يقوم بها البنك المركزي، لذلك نجد أعمالها تتأثر بمختلف تلك الأدوات والسياسات المنتهجة.

المطلب الثاني: مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة الكمية للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج

يستخدم البنك المركزي في إطار مهامه الرقابية مجموعة من الأدوات الكمية التي تتيح له تنظيم وتوجيه العمل المصرفي، والتحكم في العرض النقدي تحقيقا لأهداف الخطة الاقتصادية العامة، فمن خلال التأثير في نشاط البنوك وقدرتها على إنشاء النقود وزيادة حجم المعروض منها، يستطيع البنك المركزي التأثير في نشاط الأفراد والمؤسسات، مما ينعكس على كامل النشاط الاقتصادي.

والبنوك الإسلامية بصفتها إحدى المؤسسات العاملة داخل النظام المصرفي مزدوج القوانين، تتأثر أعمالها بالبيئة المصرفية التي تعمل فيها، كما قد تتأثر ببعض الأدوات الرقابية الكمية التي يستخدمها البنك المركزي للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، وتنظيم وتوجيه نشاطها لتحقيق الأهداف المرغوبة، خاصة تلك التي يستهدف بها التأثير في نشاط قبول الودائع ومنح الائتمان، لما لهذا النشاط التمويلي من تأثير في كمية النقد المتداول، ومن بين هذه الأدوات نجد:

1. تحديد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي

في إطار خضوعها لنفس القيود الرقابية المفروضة على البنوك المرخصة، تخضع البنوك الإسلامية في بعض الدول التي تعتمد نظام مصرفي مزدوج إلى إلزامية تشكيل نفس نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التقليدية الأخرى، غير أن البنك المركزي لا يستخدم هذا الاحتياطي على أساس سعر الفائدة[2]، كما انه لا يراعي طبيعة الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي، والتي من أجلها وجب تخفيض تلك النسبة المفروضة على مجمل الودائع لدى البنك باستثناء الودائع تحت الطلب التي يجب تغطيتها بالكامل، حيث

1 جمال الدين عطية، في الاقتصاد الإسلامي: البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الأمة، العدد 57، 1985، ص65.

2 حسن ثابت فرحان، محمد طاهر خليفة، الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص121.

لا يزال يُفرض على البنوك الإسلامية تغطية نسبة محددة من الودائع لأجل (حسابات استثمارية وادخارية) ضمن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني[1].

أما في بعض الدول الأخرى، التي تعتمد نفس النظام المصرفي فنجدها غير ملزمة بنفس الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك الأخرى[2]، ويرجع ذلك إلى تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك الدول واختلافها من دولة إلى أخرى[3]، فبغرض حماية المودعين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، يقوم البنك المركزي بفرض تشكيل نسبة الاحتياطي القانوني على البنوك الإسلامية، في حين يقوم بإعفائها من تشكيل هذا الاحتياطي بالنسبة لحسابات الاستثمار المقيدة، وبالرغم من ذلك فان هذا الإجراء يؤثر سلبا على البنك الإسلامي وأصحاب الودائع الاستثمارية بتضييع فرص استثمارية وأرباح إضافية.

2.تحديد نسبة السيولة (معامل السيولة)

تفرض بعض البنوك المركزية على البنوك الإسلامية التقيد بنسبة السيولة نفسها والمطبقة على البنوك التقليدية العاملة إلى جنبها في إطار النظام المصرفي المزدوج، كما أن مكونات هذه السيولة تبقى نفسها بالنسبة لكامل البنوك العاملة[4]، أما في بعض الدول فان شروط تنظيم السيولة من معايير أو نسب فإنها تتميز بالمرونة مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى[5]، حيث قامت بعض البنوك المركزية بإصدار تعليمات خاصة باحتساب السيولة القانونية للبنوك الإسلامية، كما جاء في تعليمة السيولة القانونية رقم 2008/40 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 30 أفريل 2008م والخاصة بالبنوك الإسلامية، والتي وضحت عناصر البسط والمقام المكونة لنسبة السيولة، إلا أنها بالرغم من مرونتها نجدها لم تراعي طبيعة حسابات الاستثمار، حيث اعتبرتها دينا على البنك الإسلامي وجب تغطيته، وهو ما يبقي على جزء من الأموال المتاحة معطلة دون استثمارها، فتنخفض تبعا لذلك مردوديتها.

3. النسب والمعايير الكمية

1 إسماعيل إبراهيم الطراد، سالم رحومة الحوتي، مرجع سابق، 27-2010/04/28.

2 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مرجع سابق، ص 238.

3 عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، مرجع سابق، ص41.

4 لطف محمد عبد الله السرحي، تطوير علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي في اليمن، بحث مقدم إلى مؤتمر "دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية"، الشارقة، 2002.

5 عائشة الشرقاوي المالقي، مرجع سابق، ص128.

كما يقوم البنك المركزي بفرض بعض المعايير وتشكيل بعض النسب الكمية والتي من بينها مايلي:

✓ **كفاية رأس المال:** تخضع هذه العملية لمراجعة ورقابة البنك المركزي[1]، فالبنوك الإسلامية لا تتأثر بزيادة أو تخفيض رأس المال، إلا أنها تتأثر سلبا بالمعايير والضوابط الخاصة بكيفية حساب وتقييم كفاية رأس المال مقارنة بمستوى المخاطر التي تتعرض لها، أي بمكونات رأس المال ومكونات الأصول والأوزان الترجيحية[2]، ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة مصادر أموالها وبخاصة ودائع الاستثمار التي تعتبر أموال مضاربة، واختلاف صيغ توظيفاتها عنها في البنوك التقليدية، حيث يتم حساب معيار كفاية رأس المال بقسمة حقوق الملكية على الأصول الخطرة المرجحة بأوزانها.

✓ **نسبة الودائع إلى رأس المال:** وهي إحدى أدوات الرقابة اللاحقة[3]، التي يعتمدها البنك المركزي لرقابة نشاط البنوك، بتحديد حجم الودائع التي يمكن للبنك قبولها نسبة إلى رأسماله، وهي أداة تمكنه من التحكم في قدرة البنوك على منح الائتمان والتوسع فيه انطلاقا من قدرتها على اشتقاق الودائع المتراكمة لديها، فكلما زادت الودائع لديها زادت قدرتها على التوسع في الائتمان فيؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي، ولذلك تجد نفسها مضطرة إلى زيادة رأسمالها أو العزوف عن قبول ودائع تزيد عن الحد المسموح لها، ونظرا لطبيعة صيغ التمويل في البنوك الإسلامية المرتبطة بالاستثمارات الحقيقية والتي تشكل الودائع الاستثمارية أهم مواردها، فإن تأثيرها على العرض النقدي يكاد أن يكون معدوما، لذلك فان تحديد نسبة الودائع إلى رأسمال البنك ينعكس سلبا على النشاط التمويلي للبنك الإسلامي وعلى المودعين الجدد، ويضيع فرص نمو الاقتصاد الوطني.

تراقب البنوك المركزية عدم تجاوز البنوك العاملة لنسبة محددة من الودائع إلى رأسمالها بهدف حماية المودعين، غير أنه في البنوك الإسلامية تعتبر الودائع أموال مضاربة يتحمل أصحابها نتائج استثماراتهم، ففي حالة الخسارة لا يتحمل البنك تلك النتيجة إلا إذا ثبت تقصيره، وبالتالي يجب أن تعكس هذه النسبة قدرة الأموال الخاصة للبنك الإسلامي على مواجهة مخاطر الاستثمارات التي يمكن أن يتعرض لها جراء عمليات المشاركة في حالة تحقق خسائر، وفي عمليات المضاربة في حالة تحقق خسائر أيضا إذا كانت ناجمة عن سوء التسيير.

---

1 محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل I II III، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2011، ص163.

2 محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص177.

3 عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، مرجع سابق، ص123.

✓ **سقوف العملاء إلى حق الملكية:** تعد هذه الأداة من الأدوات الرقابية التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم وضبط قدرة البنوك التقليدية والإسلامية في منح الائتمان، ويهدف من خلال ذلك إلى وضع ضوابط للحد من المخاطر التي تصاحب عمليات التمويل ومنح الائتمان لعملاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية، لذلك فان هذه الأداة تتيح للبنك المركزي التحكم في سوق الائتمان بتحديد نسبة الائتمان الممنوح إلى حقوق المساهمين، وتستجيب البنوك الإسلامية لتوجيهات السلطة النقدية بعدم تجاوز الحدود القصوى لتركيز تمويلاتها والمجالات المسموح بتمويلها[1].

المطلب الثالث: مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة الكيفية (النوعية) للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج

بالإضافة إلى الأدوات الكمية يستخدم البنك المركزي بعض الأدوات الكيفية لمراقبة البنوك الإسلامية في إطار المهام الرقابية المنوطة به داخل إطار النظام المصرفي المزدوج، حيث نجد بين هذه الأدوات:

1. توجيه العمليات التمويلية والاستثمارية

تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص فريدة وقدرة كبيرة تمكنها من توجيه العمليات التمويلية وفق مختلف صيغ التمويل إلى الأنشطة المستهدفة، وهو ما يجعل منها شريكا استراتيجيا للبنك المركزي في تفعيل استراتيجيته لتنفيذ السياسة النقدية والمالية لبلوغ أهداف الخطة الاقتصادية العامة، لذلك فان عملية توجيه النشاط التمويلي للبنك الإسلامي لا تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية[2].

2. تأطير الائتمان والسقوف الائتمانية

باعتبارها أداة رقابية (كمية وكيفية) تحد من قدرة البنوك على تقديم التمويل، تجد البنوك الإسلامية نفسها مضطرة للاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأموال العاطلة في شكل سيولة فائضة تعجز عن توظيفها واستثمارها، وهو ما يؤثر سلبا عليها وعلى المودعين لديها، لذلك نجد البنوك الإسلامية ترفض قبول ودائع جديدة لما لذلك من تأثير سلبي في مستوى ربحيتها[3].

---

1 سمير الشاهد، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل II وإدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، أكتوبر، 2005، ص 40-42.

2 الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مرجع سابق، ص241.

3 جمال أنور محمد حنفي، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على السودان، تعليق على رسالة ماجستير، مجلة المال والاقتصاد، عدد 6، ديسمبر 1988، ص42.

يحدد البنك المركزي سقوفا معينة لحجم المبالغ التي تستطيع البنوك عامة تقديمها لعملائها في شكل تسهيلات ائتمانية وفق شروط معينة، قد تخص قطاعا معينا أو عميلا محددا، وفي أغلب الأحيان قد يربط البنك المركزي حجم تلك التسهيلات التي تقدمها البنوك بنسب محددة من مجموع رأسمالها المدفوع واحتياطياتها، ويهدف البنك المركزي من خلال هذه الأداة إلى كبح قدرة البنوك على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية بدون حدود، غير أن صيغ التمويل في البنك الإسلامي نادرا ما ترتبط بعمليات إقراضية (باستثناء القروض الحسنة)، وإنما هي مرتبطة بعمليات تمويلية من قبيل المشاركة والمضاربة أي بعمليات استثمارية مباشرة تعكس مشروعات اقتصادية ينتج عنها تدفقات سلعية وخدمية حقيقية، فالتمويلات التي تقدمها البنوك الإسلامية ليس لها تأثير سلبي في الكتلة النقدية لذلك فإن لأداة السقوف الائتمانية أثر سلبي على البنك الإسلامي وعلى نمو الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فإن لتدخل البنك المركزي في تأطير الائتمان وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة والمستهدفة بالخطة الاقتصادية العامة يبقى له أثره الإيجابي.

المطلب الرابع: مدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة المباشرة للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج

1. أثر التفتيش المباشر

تخضع البنوك الإسلامية داخل النظام المصرفي المزدوج إلى إجراءات الرقابة والتفتيش المباشر، حيث نصت مجمل القوانين الرقابية على حق البنك المركزي كسلطة نقدية في القيام بدوره الرقابي على البنوك العاملة بما فيها البنوك الإسلامية، والهدف من ذلك هو التأكد من مدى التزام هذه البنوك بالتعليمات والتوجيهات الصادرة إليها، حيث يمكن للبنك المركزي الاطلاع على حسابات البنوك الإسلامية ودفاترها من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها المفتشين، والهدف من ذلك التأكد من المعلومات المحاسبية والبيانات الإحصائية والتقارير الواردة إلى أجهزة البنك المركزي للرقابة المكتبية.

2. أثر الإقناع الأدبي

يعمل البنك المركزي من خلال هذه الأداة على تنظيم ومراقبة أعمال البنوك الإسلامية، وهي متوافقة تماما مع توجهاتها وأهدافها فلا يوجد لها موانع شرعية، لذلك فان البنك الإسلامي يتجاوب مع هذه الأداة.

خلاصة الفصل الثاني:

تختلف طبيعة البنوك الإسلامية عن طبيعة البنوك التقليدية من عدة جوانب، فمن جانب الموارد نجد رأسمالها أصغر مقارنة بالحجم الإجمالي لأصولها أو ودائعها، كما أن الودائع الجارية تكون أقل من ودائع التوفير والاستثمار، والتي تقوم البنوك الإسلامية بقبول أغلبها على أساس عقد المضاربة الشرعية، ومن حيث الاستخدامات فإن البنك الإسلامي بالاعتماد على مجموعة من القواعد التي تضبط معاملاته المالية، كعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءً، والتعامل وفق قاعدة "الغنم بالغرم" والخراج بالضمان، يقوم بتوظيف أمواله في استثمارات مباشرة، أو من خلال مختلف الصيغ والمعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كالمرابحة والمشاركة والمضاربة، إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع الشرع الحنيف.

تم في هذا الفصل تناول مدى تأثر نشاط البنك الإسلامي بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية الكمية منها أو الكيفية أو المباشرة، التي يستخدمها البنك المركزي في إطار نظام مصرفي تقليدي للتأثير في أنشطة البنوك العاملة، وذلك بالتعرض للعلاقة الرقابية التي تربط البنك المركزي بالبنك الإسلامي داخل بيئة مصرفية تقليدية تعتمد سعر الفائدة معيارا أساسيا لتنظيم نشاطها وتعاملاتها، حيث وجدنا أن توظيفات البنوك الإسلامية وفق صيغ التمويل الإسلامية تتأثر سلبا بنسب الاحتياطي النقدي الإجباري الذي يعطل جزءا مهما من ودائعها الاستثمارية، في حين أنها لا تتأثر بسعر إعادة الخصم وبعمليات السوق المفتوحة لاعتماد هذه الأدوات على سعر الفائدة الربوي، أما بالنسبة للأدوات الكيفية والمباشرة فإن تأثيرها في نشاط البنوك الإسلامية يعتمد على مدى موافقتها لطبيعة وخصوصية نشاط البنك الإسلامي، الذي تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل وفق آلية سعر الفائدة التي يرتكز عليها النظام المصرفي التقليدي.

أما في إطار نظام مصرفي مزدوج (مختلط)، فإن الدراسة توصلت إلى أن نشاط التمويل في البنك الإسلامي بقي يتأثر بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية للبنك المركزي، بالرغم من القوانين الخاصة بتأسيس بنوك إسلامية، حيث لا يزال يُفرض على البنوك الإسلامية تغطية نسبة محددة من الودائع لأجل (حسابات استثمارية) ضمن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، أما في بعض الدول الأخرى، والتي تعتمد نفس النظام المصرفي فنجدها غير ملزمة بنفس الاحتياطي الإلزامي، ويرجع ذلك إلى تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك الدول واختلافها من دولة إلى أخرى، فبغرض حماية المودعين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، يقوم البنك المركزي بفرض تشكيل نسبة الاحتياطي القانوني على البنوك الإسلامية، في حين يقوم بإعفائها من تشكيل هذا

الاحتياطي بالنسبة لحسابات الاستثمار المقيدة، وبالرغم من ذلك فإن هذا الإجراء يؤثر سلبا على البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع الاستثمارية المطلقة بتضييع فرص استثمارية وأرباح إضافية، وبالنسبة لشروط تنظيم وتشكيل نسب السيولة فإنها تتميز بالمرونة في بعض الدول، إلا أنها بالرغم من مرونتها نجدها لم تراعي طبيعة حسابات الاستثمار، حيث اعتبرتها دينا على البنوك الإسلامية وجب تغطيته، وهو ما يبقي على جزء من الأموال المتاحة معطلة دون استثمارها، فتنخفض تبعا لذلك مردوديتها، بالإضافة إلى ذلك فإن العناصر المشكلة لنسبة السيولة المطلوبة لا تتوافق مع الأصول السائلة التي تحوزها البنوك الإسلامية والتي تضطر لتغطيتها من أصولها النقدية الجاهزة، وبالنسبة لمدى تأثر أعمال البنوك الإسلامية بأدوات وأساليب الرقابة النوعية (الكيفية) للبنك المركزي في إطار نظام مصرفي مزدوج، فإن منها ما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية فلا يؤثر سلبا على أعمالها، كعملية توجيه النشاط التمويلي مثلا ، وبالنسبة لتأطير الائتمان والسقوف الائتمانية، باعتبارها أداة رقابية (كمية ونوعية) تحد من قدرة البنوك على تقديم التمويل تجد البنوك الإسلامية نفسها مضطرة للاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأموال العاطلة في شكل سيولة فائضة تعجز عن توظيفها واستثمارها، وهو ما يؤثر سلبا عليها وعلى المودعين لديها، فينتج عن ذلك تأثير سلبي في مستوى ربحيتها، أما بالنسبة للأدوات الرقابية المباشرة فان البنوك الإسلامية تبدي تجاوبا إيجابيا مع البنك المركزي، خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لالتقائها مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

إن ارتباط النشاط التمويلي للبنوك الإسلامية بمشروعات اقتصادية حقيقية، يجعل من تأثيرها على إنشاء النقود يكاد يكون معدوما، بعكس النشاط التمويلي في البنوك التقليدية الذي يرتبط بقدرتها على إنشاء النقود وزيادة العرض النقدي، وهو ما يجعل من رقابة البنك المركزي على نشاطها أمرا غاية في الأهمية.

الفصل الثالث:

دراسة أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك السلام والبركة الجزائريين

تمهيد:

يرتبط تطور الاقتصاد، وبخاصة في الدول النامية، بالاستقرار النقدي والمالي وبمدى تطور وسلامة النظام المصرفي، لذلك تهتم البنوك المركزية بسلامة الجهاز المصرفي من خلال الإشراف والرقابة على البنوك التي تقع تحت سلطتها والتي تخضع للقوانين التي تصدرها بهدف تنظيم نشاطها، فبوصفها السلطة النقدية في البلاد، فهي تضطلع بمهمة حماية المراكز المالية للبنوك بما يهيئ لها البيئة المناسبة لمزاولة نشاطها بشكل آمن وسليم، وبما يعزز من قدرتها على مقاومة الصدمات، كما تسعى البنوك المركزية إلى حماية العملاء من المودعين والمستثمرين، بهدف زيادة ثقتهم في الجهاز المصرفي.

من خلال تفعيل دورها الرقابي ترمي البنوك المركزية إلى إرساء الاستقرار النقدي على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك بالاستناد إلى عدد من المقاييس الدولية الخاصة بنشاط الإشراف المصرفي، والتي تصدرها لجنة بازل في شكل توصيات ومبادئ أساسية للرقابة الفعالة على المصارف، بحيث تتخذها السلطات النقدية كمرجع لتشريعاتها وتنظيماتها الخاصة بأجهزتها ومؤسساتها المصرفية.

في هذا الإطار يعمل بنك الجزائر على تكييف هذه المبادئ مع متطلبات مهمته الإشرافية والرقابية، أين شرع بداية من سنة 2003م في تعزيز عملياته الرقابية على البنوك والمؤسسات المالية، تماشيا مع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية التي أصدرتها لجنة بازل للإشراف المصرفي، وبالتعاون مع المؤسسات الدولية وبعض البنوك المركزية، حيث عمل بنك الجزائر على وضع آليات ونظم عملية لتعزيز الرقابة والإشراف على كامل الجهاز المصرفي.

في هذا الفصل سنستعرض رقابة بنك الجزائر على أعمال الجهاز المصرفي، مع التركيز على دراسة مدى تأثر نشاط بنكي السلام الجزائر والبركة الجزائري بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية المستخدمة وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: رقابة بنك الجزائر على الجهاز المصرفي.

المبحث الثاني: أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك السلام الجزائر.

المبحث الثالث: أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك البركة الجزائري.

المبحث الأول: رقابة بنك الجزائر على الجهاز المصرفي

يسعى بنك الجزائر إلى الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وتعزيز الثقة به، وحماية المودعين والمساهمين والمتعاملين من المخاطر التي قد تتعرض لها مصالحهم، ومن أجل ذلك يقوم برقابة دائمة ومستمرة على مختلف البنوك والمؤسسات المالية، حيث يضطلع من خلال جهاز تنظيمي تحت سلطة اللجنة المصرفية بعمليات الإشراف والرقابة التي تتم على أساس المستندات وكذلك بعين المكان، والتي يتولى تنفيذها أعوان بنك الجزائر[1].

من المهم جدا قبل التطرق إلى موضوع الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الجزائري، توضيح بعض النقاط الخاصة بالهيكل العام للجهاز المصرفي الجزائري ونشاطه من خلال:

المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري والوساطة المصرفية

شهد الجهاز المصرفي الجزائري عدة إصلاحات تماشيا ومختلف الأحداث والتطورات التي شهدها العالم والساحة الوطنية، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والمالية.

أولا. الهيكل العام للجهاز المصرفي الجزائري

يضم الجهاز المصرفي الجزائري كل من بنك الجزائر وعدد من البنوك العمومية والخاصة تعمل في الوساطة المالية، وقد بلغ إجمالي البنوك العاملة نهاية ديسمبر 2022م، (20) بنكا ناشطا[2] تتوزع على النحو التالي:

1. بنك الجزائر

حسب المادة 09 من الأمر 10-04 المعدل والمتمم لأحكام الأمر 03-11 فإن " **بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقته مع الغير**"[3]، انشأ البنك المركزي الجزائري، الخاص بالدولة الجزائرية المستقلة كمؤسسة عمومية، بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962م، وأوكلت له مهام تسيير الجهاز المصرفي، وامتياز الإصدار النقدي بالإضافة إلى مسؤوليته عن إدارة وتسيير السيولة وعمليات مراقبة وتوجيه القروض، في إطار السياسة الاقتصادية العامة والمالية للحكومة، والتي تهدف إلى نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

1 المادة 120 من القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023م، المتضمن القانون النقدي والمصرفي الجزائري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 2023/06/27.

2 التقرير السنوي لبنك الجزائر ديسمبر 2022، الموقع الرسمي لبنك الجزائر، http://www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع 2023/01/08.

3 بوبكر مصطفى، الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص10.

جاء القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990م ليعزز من دور البنك المركزي، والذي صار يدعى "**بنك الجزائر**"[1] ، في إدارة السياسة النقدية ومستقلا عن وزارة المالية، بالإضافة إلى تعزيز دوره كمؤسسة رقابية، حيث يعمل من خلال مختلف هيئاته على اعتماد البنوك والمؤسسات المالية المستوفية لشروط الممارسة التي يضعها والملتزمة بالقواعد التي تنظم أنشطتها، كما يعمل بنك الجزائر على ضمان سلامة الجهاز المصرفي بتدعيم وتحيين آليات وعمليات الإشراف والرقابة على البنوك تماشيا مع المعايير والمبادئ والأسس العالمية في هذا المجال.

2. البنوك العمومية

توجد بالساحة المصرفية سبعة (07) بنوك عمومية وهي:

- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط** CNEP تأسس في 10-08-1964 بموجب المرسوم 64-277.
- **البنك الوطني الجزائري** BNA تأسس في 13-06-1966 بموجب الأمر 66-178.
- **القرض الشعبي الجزائري** CPA تأسس في 29-12-1966 بموجب الأمر 66-366.
- **بنك الجزائر الخارجي** BEA تأسس سنة 01-10-1967 بموجب المرسوم 67-204.
- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** تأسس في 13-03-1982 بموجب الأمر 82-106.
- **بنك التنمية المحلية** BDL تأسس في 30-05-1985 بموجب المرسوم 85-85.
- **البنك الوطني للإسكان** BNH تأسس في 29-12-2022 بموجب المقرر رقم 02-22 الصادر بتاريخ 02 نوفمبر 2022 عن مجلس النقد والقرض.

3. البنوك الخاصة

يعمل بالساحة المصرفية ثلاثة (13) بنكا خاصا برأس مال أجنبي وهي:

- **الشركة العامة الفرنسية** la Société Générale Française تم اعتمادها سنة 1988م.
- **بنك البركة الجزائري** Al Baraka Bank Of Algeria اعتمد في 20 ماي 1991م.
- **الشركة البنكية العربية** Arab Banking Corporation Algeria. ABCA والتي تم اعتمادها بتاريخ 17 نوفمبر 1997م ومقرها الرئيسي بالبحرين.
- **سيتي بنك** Citibank التابع لمجموعة سيتي بنك الأمريكية، وتم اعتماده في 1998م.
- Trust Bank Algeria تم اعتماده سنة 1998م.

[1] المادة 12 من القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990م، والمتعلق بالنقد والقرض.

- **فرنسا بنك الجزائر** Fransabank تحصلت على اعتمادها بتاريخ 12 نوفمبر 1999م.
- **ناتيكسيس الجزائر** Natixis Algeria، والتي تحصلت على اعتمادها سنة 1999م.
- **البنك العربي الجزائري** Arab Bank Algeria، تأسس بتاريخ 15 أكتوبر 2001م.
- BNP Paribas الجزائر، والذي اعتمد في سنة 2002م.
- **بنك الخليج الجزائر** Arab Gulf Bank Algeria تم اعتماده سنة 2002م.
- **بنك السلام** Alsalam Bank تم اعتماده في سبتمبر من سنة 2008م، وهو بنك تابع لمجموعة السلام بنك الدولية، يقع مقرها الرئيسي بالبحرين منذ تأسيسها سنة 2006م.
- **HSBC** الجزائر تم اعتماده سنة 2008م.
- **بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر** Housing Bank Algeria HBTF، 2003م.

سنة 2022م، بلغ عدد فروع ووكالات البنوك المشكلة للجهاز المصرفي 1.626[1]، منها 1. 226 تابعة للبنوك العمومية و400 وكالة وفرع تابعة للبنوك الخاصة، أي وكالة أو فرع واحد لكل 28.660 شخص(*).

جدول (03–01): تطور عدد فروع ووكالات القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2018–2022.

		2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي	بنوك عمومية	6	6	6	6	7
	بنوك خاصة	14	14	14	13	13
إجمالي عدد فروع البنوك النشطة		**1.541**	**1.567**	**1.577**	**1.604**	**1.626**
فروع البنوك العمومية	صيرفة تقليدية	1.160	1.177	1.187	1.200	1.216
	صيرفة إسلامية	/	/	1	2	10
فروع البنوك الخاصة	صيرفة تقليدية	337	341	337	346	341
	صيرفة إسلامية	44	49	52	56	59
نسبة فروع البنوك العمومية إلى إجمالي الفروع النشطة	صيرفة تقليدية	%75,27	%75,11	%75,27	%74,81	%74,78
	صيرفة إسلامية	/	/	%00,06	%00,12	%00,61
نسبة فروع البنوك الخاصة إلى إجمالي فروع البنوك النشطة	صيرفة تقليدية	%21,87	%21,76	%21,37	%21,57	%20,97
	صيرفة إسلامية	%2,86	%3,13	%3,30	%3,49	%3,62

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2018 إلى 2022.

1 التقرير السنوي لبنك الجزائر ديسمبر 2022، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع 2023/11/30.

* بحسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء ONS لسنة 20233 فقد بلغ تعداد سكان الجزائر 45.262.858 نسمة.

يبين الجدول رقم (03-01) أن فروع البنوك العمومية العاملة ضمن إطار الجهاز المصرفي لا زالت تسيطر على الساحة المصرفية مقارنة بعدد فروع البنوك الخاصة، وهو ما أتاح للبنوك العمومية السيطرة على النشاط المصرفي، حيث فاقت حصتها 86% من السوق المصرفي، كما نلاحظ من نفس الجدول تطور شبكة فروع ووكالات المصارف العمومية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2018م و2022م، حيث ارتفعت من 1.160 إلى 1.226، أي بزيادة بلغت 66 فرع ووكالة خلال خمس سنوات، ما تمثل نسبته حوالي 6%، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد انتقل عدد فروعها ووكالاتها من 381 سنة 2018م إلى 400 سنة 2022م، أي بزيادة بلغت 19 فرعا ووكالة تمثل نسبة زيادة بحوالي 5 % من مجموع فروع ووكالات البنوك الخاصة خلال خمس سنوات، كما يمكن من خلال هذا الجدول ملاحظة الزيادة المعتبرة لنسبة شبابيك الصيرفة الإسلامية التي تعمل من خلال شبكة البنوك الخاصة مقارنة بالشبابيك الإسلامية التي تنشط من خلال فروع ووكالات البنوك العمومية.

من خلال النسب التي يقدمها الجدول أعلاه، نجد أن الصيرفة التقليدية في البنوك الخاصة أو في البنوك العمومية تتراجع نسبها ولو بشكل ضعيف من سنة إلى أخرى لصالح الصيرفة الإسلامية.

ثانيا: نشاط القطاع المصرفي الجزائري (النشاط المصرفي)

1. نشاط تعبئة الموارد المالية

تعمل البنوك العاملة في إطار النظام المصرفي الجزائري على ابتكار واستخدام مجموعات متنوعة من الأساليب والمنتجات المصرفية التي تمكن لها تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، ويعتبر حجم وطبيعة الموارد المالية التي تحوزها العنصر الأهم في رسم سياساتها التمويلية والاستثمارية، وتشهد الساحة المصرفية الجزائرية منافسة كبيرة بين البنوك العمومية والخاصة في تعبئة الودائع التي تعد أحد أهم مصادر مواردها المالية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول (03-02): تطور نشاط تعبئة الودائع لدى القطاع المصرفي الجزائري للفترة 2018-2022.

مليار دينار

الودائع	2018	2019	2020	2021	2022
الودائع تحت الطلب	4.880,5	4.313,1	4.159,1	5.216,3	6.216,7
الودائع لأجل	5.232,6	5.531,5	5.757,9	6.463,2	7.584,9
الودائع كضمان	809,6	795	839,1	805,4	728,8
إجمالي الودائع في البنوك العمومية	**9.419,7**	**9.077,5**	**9.111,6**	**10.563,0**	**12.569,6**

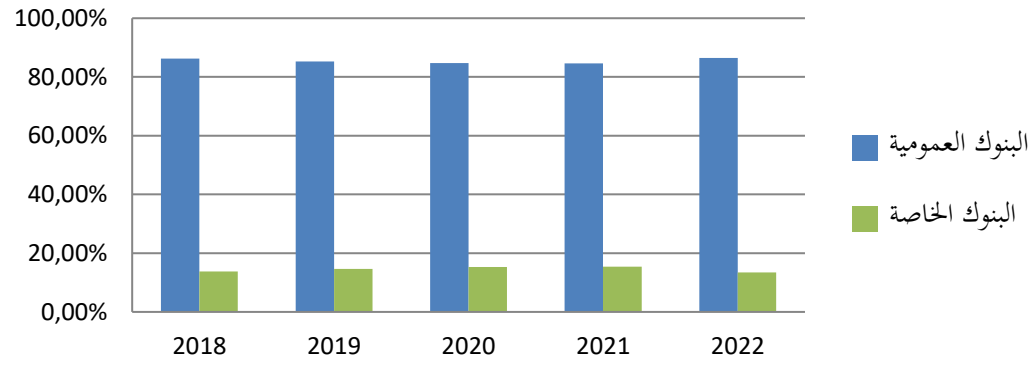
إجمالي الودائع في البنوك الخاصة	**1.503**	**1.562,2**	**1.644,5**	**1.921,9**	**1.960,8**
إجمالي ودائع القطاع المصرفي	**10.922,7**	**10.639,7**	**10.756,1**	**12.484,9**	**14.530,4**
حصة البنوك العمومية من إجمالي الودائع	%86,24	%85,32	%84,71	%84,61	%86,51
حصة البنوك الخاصة من إجمالي الودائع	%13,76	%14,68	%15,29	%15,39	%13,49

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022.

نلاحظ من خلال الجدول (03-02) تطور نشاط القطاع المصرفي في تعبئة الودائع بمختلف أنواعها، والتي تعد أهم الموارد بالنسبة للبنوك العاملة، سواء العمومية أو الخاصة، والتي يتحدد من خلال حجمها وآجالها مستوى النشاط الائتماني للبنوك، كما يلاحظ من هذا الجدول هيمنة البنوك العمومية على نشاط جمع الموارد من خلال ما توفره من أوعية ادخارية تتمثل في مختلف الحسابات (تحت الطلب ولأجل...)، حيث استقرت حصتها من مجموع ودائع القطاع المصرفي في حدود 86,24% خلال سنة 2018م، ثم شهدت بعض التراجع على مدى السنوات الثلاثة التالية لتعود وتستقر نهاية سنة 2022م عند نسبة 86,51%، أما حصة البنوك الخاصة من مجمل الودائع خلال نفس الفترة فقد كانت في حدود 13,76% سنة 2018م، لتبدأ في الارتفاع خلال الثلاث سنوات التالية لتبلغ أكبر قيمة لها بنسبة 15,39 % نهاية سنة 2021م، ثم تنخفض لتستقر عند نسبة 13,49 % نهاية سنة 2022م.

تجدر الإشارة هنا إلى أن نشاط تعبئة الودائع قد شهد خلال كامل الفترة نموا متزايدا بالنسبة للبنوك الخاصة، في حين أنه شهد تراجعا لدى البنوك العمومية خلال سنتي 2019م و2020م، ليعود ويأخذ منحى متصاعدا مع بداية سنة 2021م ويستمر كذلك خلال سنة 2022م، وهذا ما يفسر ارتفاع إجمالي ودائع القطاع المصرفي الجزائري الذي انتقل من 10.922,7 مليار دينار خلال سنة 2018م ليصل إلى 14.530,4 مليار دينار نهاية سنة 2022م، أي بزيادة بلغت 3.607,7 مليار دينار والتي تمثل نسبة 33 % من إجمالي ودائع القطاع المصرفي. والشكل التالي يوضح مدى تطور نشاط تعبئة الودائع من طرف البنوك العاملة في الساحة المصرفية، والذي يبين هيمنة البنوك العمومية على هذا النشاط:

شكل (03-01): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018- 2022)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022.

1.1 نمو الودائع

يعبر مؤشر نمو الودائع على قدرة البنوك على تجميع الموارد المالية من خلال تعبئة المدخرات لتمويل التنمية الاقتصادية، وهو يعكس تغير حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل الناتج عن نشاط البنوك من سنة إلى أخرى، والجدول (03-03) أدناه يبين لنا تطور حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى كل من البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة الممتدة من 2018م حتى نهاية 2022م، ويحسب معدل نمو الودائع السنوي Growth Rate of Depositsوفق العلاقة التالية:

معدل النمو السنوي= [(قيمة الفترة الحالية – قيمة الفترة السابقة)\قيمة الفترة السابقة] x 100

جدول (03-03): تطور حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2018-2022.

مليار دينار

الودائع	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي	4.880,5	4.313,1	4.159,1	5.216,3	6.216,7
	% 48,26	% 43,81	% 41,94	% 44,66	% 45,04
منها ودائع تحت الطلب في البنوك العمومية	4.054,7	3.456,3	3.270,4	4.152,2	5.104,8

ومنها ودائع تحت الطلب في البنوك الخاصة	825,8	856,8	888,7	1.064,1	1.111,9
إجمالي الودائع لأجل في القطاع المصرفي	**5.232,6**	**5.531,5**	**5.757,9**	**6.463,2**	**7.585,0**
	% 51,74	% 56,19	% 58,06	% 55,34	% 54,96
حجم الودائع لأجل في البنوك العمومية	4.738,3	4.986,0	5.150,6	5.775,3	6.855,4
حجم الودائع لأجل في البنوك الخاصة	494,3	545,5	607,3	687,9	729,6
إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل في القطاع المصرفي	**10.113,1**	**9.844,6**	**9.917,0**	**11.679,5**	**13.801,7**
نسبة تغير الودائع تحت الطلب في البنوك العمومية	/	%14,76 -	% 5,38 -	% 26,40	% 22,94
نسبة تغير الودائع تحت الطلب في البنوك الخاصة	/	% 3,75	% 3,72	% 19,74	% 4,49
نسبة تغير الودائع لأجل في البنوك العمومية	/	% 5,23	% 3,30	% 12,13	% 18,70
نسبة تغير الودائع لأجل في البنوك الخاصة	/	% 10,36	% 11,33	% 13,27	% 6,06

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022.

نلاحظ من الجدول رقم (03-03) أعلاه أن حجم الودائع تحت الطلب في المصارف العمومية شهد تذبذبا خلال السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة، حيث سجل نموا سالبا سنتي 2019م و2020م بانخفاض بلغت نسبته على التوالي (14,76%) و(5,38 %)، ليعود إلى تحقيق معدل نمو موجب خلال سنتي 2021م و2022م بلغ على الترتيب نسبة 26,40 % و 22,94 %، أما نشاط تعبئة الودائع تحت الطلب في البنوك الخاصة فقد حقق معدل نمو موجب بلغ اكبر قيمة له سنة 2021م بـ 19,74 % أين انتقل من 888,7 مليار دينار في سنة 2020م إلى 1.064,1 مليار دينار ليغلق على 1.111,9 مليار دينار سنة 2022م، أما بالنسبة للودائع لأجل فقد حققت نسبة التعبئة في البنوك العمومية نمو موجب خلال كامل فترة الدراسة، حيث سجلت أكبر قيمة لها سنة 2022م، أين بلغ حجمها 6.855,4 مليار دينار، أي بنسبة تفوق 90 % من إجمالي الودائع لأجل في القطاع المصرفي، أما في البنوك الخاصة فقد حققت نمو متزايد خلال كامل الفترة، حيث انتقلت من 494,3 مليار دينار خلال سنة 2018م لتبلغ 729,6 مليار دينار مع نهاية سنة 2022م.

مما سبق وباستخدام معطيات الجدول (03-03) يمكن حساب معدل نمو الودائع خلال فترة الدراسة لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة وفق المعادلة التالية:

معدل النمو (Growth Rate) **= [(قيمة الفترة الأخيرة \ قيمة الفترة الأولى)$^{1/n}$-1] x 100**

حيث: n عدد الفترات الزمنية n=4.

جدول (03-04): معدل نمو الودائع في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2018 – 2022.

الودائع	في البنوك العمومية	في البنوك الخاصة
معدل نمو الودائع تحت الطلب	%5,93	%7,72
معدل نمو الودائع لأجل	%9,67	%10,22

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (03-03).

نلاحظ من الجدول (03-04) أن معدل النمو لمختلف الودائع في البنوك الخاصة حقق ارتفاعا طفيفا مقارنة بمعدل نمو مختلف الودائع في البنوك العمومية، بالرغم من سيطرة هذه الأخيرة على نشاط تعبئة الموارد المتأتية من مختلف الودائع.

2. نشاط تخصيص الموارد المالية

تعمل البنوك العاملة في الساحة المصرفية الجزائرية على توفير التمويل اللازم للقطاعين العمومي والخاص، سواء للمنشآت أو الأفراد، من خلال تقديم وتوجيه القروض بحسب الخطة الاقتصادية العامة، حيث تسعى إلى توفير الموارد المالية التي تلبي حاجة القطاع الاقتصادي، فتتنافس كل من البنوك العمومية والخاصة على تقديم التمويل اللازم الذي يعد أهم أوجه التوظيف في القطاع المصرفي، لما له من أهمية نسبية في تحقيق إيراداتها، ويتوقف تنوع النشاط التمويلي للقطاع المصرفي على حجم الموارد المالية التي تتميز بالاستقرار النقدي[1]، الذي يعطي الأفضلية في تخصيص الموارد بحسب الآجال وطبيعة المشروعات.

تهيمن البنوك العمومية على الحصة الكبرى من القروض الموجهة إلى القطاعين العمومي والخاص في حين تسعى البنوك الخاصة إلى تغطية جزء هام من طلبات التمويل التي تردها من القطاعين الاقتصاديين العام والخاص، وهو ما يبينه الجدول التالي:

[1] مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، مرجع سابق، ص33.

جدول (03-05): تطور حجم النشاط التمويلي للبنوك الخاصة والعمومية للفترة 2018-2022.

مليار دينار

القروض	2018	2019	2020	2021	2022
قروض موجهة للقطاع العمومي	4.944,2	5.636,6	5.793,3	4.144,2	4.350,7
حصة البنوك العمومية من ق.م.ق.ع	%99,80	%99,83	%99,74	99,53	%99,37
حصة البنوك الخاصة من ق.م.ق.ع	%0,19	%0,17	%0,26	%0,47	%0,62
قروض موجهة للقطاع الخاص	5.029,9	5.219,1	5.386,9	5.647,9	5.761,6
حصة البنوك العمومية من ق.م.ق.خ	%73,59	%75,08	%75,99	%75,14	%75,16
حصة البنوك الخاصة من ق.م.ق.خ	%26,41	%24,92	%24,01	%24,86	%24,84
إجمالي القروض المقدمة للقطاعين	**9.974,1**	**10.855,7**	**11.180,2**	**9.792,1**	**10.112,3**
إجمالي القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية	8.636,1	9.545,8	9.872,1	8.368,5	8.653,9
إجمالي القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة	1.338,0	1.309,9	1.308,1	1.423,6	1.458,5
حصة البنوك العمومية من إجمالي القروض	%86,59	%87,93	%88,30	%85,46	%85,58
حصة البنوك الخاصة من إجمالي القروض	%13,41	%12,07	%11,70	%14,54	%14,42

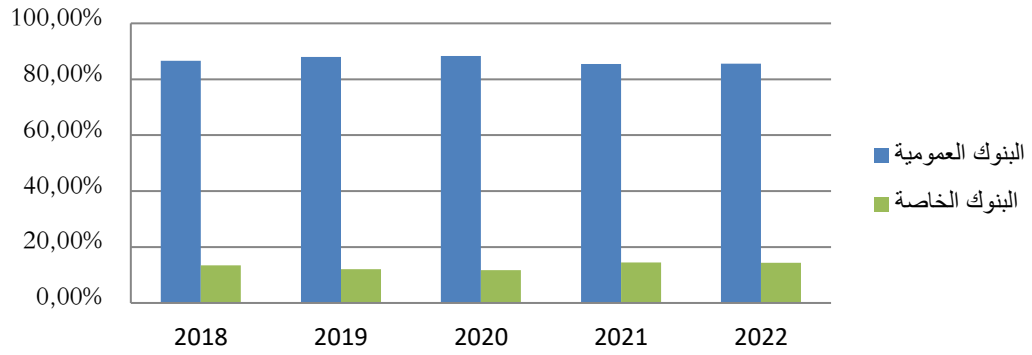
المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022.

نلاحظ من خلال الجدول (03-05) تطور نشاط القطاع المصرفي الخاص بتوظيف الموارد المتاحة، القائم على تقديم التمويل اللازم للقطاعين العمومي والخاص في شكل قروض، سواء من خلال الإقراض المباشر لتمويل مختلف المشروعات أو من خلال تقديم قروض لشراء السندات، ويلاحظ من هذا الجدول هيمنة البنوك العمومية على نشاط الإقراض سواء المقدم للقطاع العمومي أو للقطاع الخاص، حيث بلغ متوسط تمويل البنوك العمومية خلال الفترة الممتدة ما بين بداية سنة 2018م وحتى نهاية سنة 2022م أكثر من 86,78%، في حين كان

متوسط القروض التي قدمتها البنوك الخاصة للقطاعين معا خلال نفس الفترة حوالي 13,23% من إجمالي التمويل المقدم من طرف القطاع البنكي الجزائري.

والشكل التالي يوضح مدى تطور نشاط توظيف الموارد المالية وتخصيصها من طرف البنوك العاملة في الساحة المصرفية، والذي يبين بوضوح هيمنة البنوك العمومية على نشاط الإقراض:

شكل(03-02): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض المقدمة للقطاعين العمومي والخاص خلال الفترة (2018-2022)



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022.

1.2 القدرة على تقديم الائتمان (الإقراض).

يعبر مؤشر نمو القروض Growth Rate of Loans المقدمة من طرف البنوك عن قدرتها على توظيف الموارد المالية المتاحة وتلبية طلبات التمويل المقدمة من طرف القطاع العمومي والخاص، ويعكس هذا المؤشر أيضا تغير حجم نشاط الإقراض في القطاع المصرفي من سنة إلى أخرى، والجدول (03-06) أدناه يبين لنا معدل نمو القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية والخاصة للقطاعين العمومي والخاص خلال الفترة الممتدة من 2018م حتى نهاية 2022م، وبحساب معدل نمو القروض خلال فترة الدراسة وفق العلاقة السابقة نحصل على الجدول التالي:

جدول (03-06): نمو القروض في البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2018 – 2022.

القروض	من طرف البنوك العمومية	من طرف البنوك الخاصة
معدل نمو القروض المقدمة للقطاع العمومي	- %3,25	%30,20
معدل نمو القروض المقدمة للقطاع الخاص	%4,00	%1,88
معدل نمو القروض المقدمة للقطاعين	%0,05	%2,18

المصدر: إعداد الطالب اعتماد على معطيات الجدول (03-05) وعلى التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022.

نلاحظ من خلال الجدول (03-06) أن معدل نمو القروض المقدمة للقطاعين سواء العمومي أو الخاص من طرف البنوك العمومية أو الخاصة تميز بتباين كبير، ففي حين سجل معدل نمو القروض المقدمة للقطاع العمومي من طرف البنوك العمومية قيمة سالبة (**– 3,25%**) والتي تبين تراجع في حصة البنوك العمومية من إجمالي القروض الموجهة للقطاع العمومي خلال فترة الدراسة، سجل هذا المعدل أكبر قيمة له خلال نفس الفترة بلغت 30,20 **%** كقروض مقدمة من طرف البنوك الخاصة للقطاع العمومي، أما بالنسبة لمعدل نمو القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف البنوك العمومية فقد بلغ 4,00%مقارنة بحصة البنوك الخاصة من التمويل المقدم لنفس القطاع والذي بلغ معدل نموها 1,88% لنفس الفترة، وبالتالي يتضح أن معدل نمو القروض المقدمة للقطاعين من طرف البنوك الخاصة يفوق بكثير معدل نمو القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية.

تجدر الإشارة إلى أن معظم البنوك العاملة سواء الخاصة أو العمومية تعتمد في نشاطها التمويلي على تقديم القروض، لمختلف الفئات من مؤسسات عمومية، خاصة وأفراد، وتطبق عليها معدلات فائدة تختلف حسب طبيعة ووجهة القرض، وتستند البنوك في تحديد هذه المعدلات إلى المعدل التوجيهي لبنك الجزائر، وكذا معدلات الإقراض وإعادة الخصم في حالة لجوئها إلى هذا الأخير من أجل إعادة تمويلها، والتي يمكن إعطاء صورة عنها من خلال الجدول التالي:

جدول (03-07): تطور أهم المعدلات في السوق النقدي خلال الفترة 2018-2022.

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
معدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر %	3,50	3,50	3,00	3,00	3,00
معدل الإقراض بالهامش %	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
سعر إعادة الخصم %	3,75	3,75	3,75	3,75	3,75
مكافأة الاحتياطي الإلزامي %	0,50	0,50	0,50	0,50	0,50
معدل عقوبة عدم تشكيل الاحتياطي %	4,50	4,50	4,50	4,50	4,50

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التعليمات الدورية لبنك الجزائر للفترة 2018-2022.

يعبر المعدل التوجيهي عن معدل الفائدة المطبق من طرف بنك الجزائر كأساس في عمليات الإقراض وإعادة التمويل، حيث يتم وفقه تحديد معدلات الإقراض وإعادة الخصم لتمويل القطاع المصرفي، وبالنسبة للبنوك

الإسلامية العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية فإن معدل الفائدة هو الربا المحرم شرعا، لذلك لا يمكن التعامل وفقه، مما يحرمها من اللجوء إلى بنك الجزائر كملجأ أخير للإقراض أو إلى السوق المفتوحة في حالة الحاجة إلى السيولة.

ثالثا: أهم مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري.

1.المؤشرات المالية لأداء البنوك

تعتبر المؤشرات أو المقاييس النسبية للأداء، تلك الأدوات الإحصائية والقياسية، التي تظهر مستوى الأداء في البنوك، وهي تعكس درجة نجاحها في بلوغ أهدافها وأهداف السياسات المسطرة لها، ولتقييم أداء البنوك ومراقبتها يُعتمد عدد من المؤشرات كحجم البنك وجودة أصوله، وعدد فروعه وكثافة انتشارها وإنتاجيتها، وكفاية رأس ماله، وربحيته وسيولته إلى جانب العديد من المؤشرات الأخرى، وفي هذه الدراسة سوف نركز على عدد من المؤشرات المالية لما لها من مصداقية ودقة في إعطاء صورة واضحة عن نشاط البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أهميتها لهذه الدراسة، والتي يمكن إيجاز أهمها في المؤشرات التالية[1]:

1-1 مؤشرات حجم البنك

- إجمالي الأصول إلى إجمالي رأس المال.

1-2 مؤشرات كفاية رأس المال

- حقوق المساهمين إلى إجمالي مجموع الأصول.
- حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض.

1-3 مؤشرات الربحية والسيولة

تعبر نسب الربحية عن مدى كفاءة إدارة البنك في استثمار الأموال المتاحة وتحقيق عوائد (في البنك التقليدي تعكس هذه النسبة القدرة على تحقيق أكبر درجات الربح الناتج عن فروق سعر الفائدة الدائنة والمدينة)، بالإضافة إلى ما تحصل عليه لقاء الأنشطة والخدمات التي تقدمها للغير، كما تمثل نسب الربحية العائد على أموال المساهمين والمودعين، وارتفاع هذه النسبة يزيد من ثقة المتعاملين مع البنوك.

أما مؤشرات السيولة فتعكس قدرة وكفاءة البنك في إدارة الأموال التي يحتفظ بها لمواجهة طلبات السحوبات الطارئة أو الظروف التي تستدعي وجود سيولة جاهزة، فهي تعكس قدرة البنك على مواجهة التزاماته تجاه طلبات السحب الفوري للمودعين أو المقترضين، بمعنى آخر توضح مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند استحقاقها[2].

---

1 صلاح الدين حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص ص 364-365.

2 Lawence J.Gitman, Chad J.Zutter, Principles Of Managerial Finance, Global Edition- Pearson, 14th ed. N.Y, 2014, p119.

يعد مؤشري الربح والسيولة من أهم مؤشرات الأداء في البنوك، لذلك يجب على البنك الموازنة بين ما توفره السيولة من أمان وما توفره أصوله السائلة من أرباح.

1-3-1 مؤشرات الربحية

- العائد إلى الأصول (العائد على الموجودات) (Return on Assets) ROA .

$$\text{العائد إلى الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{معدل إجمالي الأصول}} \times 100$$

- معدل العائد إلى حقوق المساهمين (معدل العائد على حق الملكية)(Return On Equity) ROE .

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

- معدل العائد على الودائع (Return On Deposit) ROD.

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2-3-1 مؤشرات السيولة

- صافي القروض إلى إجمالي الودائع.
- الأصول السائلة (المتداولة) إلى إجمالي الأصول.
- الأصول السائلة (الموجودات المتداولة) إلى الخصوم قصيرة الأجل (إجمالي الالتزامات المتداولة).

- $\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة.}} \times 100$
- $\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي+النقد في الصندوق+أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$
- $\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$

- نسبة السيولة القانونية = (نقدية وذهب في خزائن البنك+ أرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى +أوراق تجارية ومالية واستثمارية قصيرة الأجل+ أذون الخزينة) / (إجمالي الودائع بالعملة المحلية+ المبالغ المقترضة من البنك المركزي+مستحقات البنوك صكوك وخطابات الضمان وحوالات مستحقة الدفع) x 100

1-4 مؤشرات القدرة على تعبئة المدخرات (الإيداع)

يعبر مؤشر نمو الودائع الادخارية على قدرة البنوك في تعبئة المدخرات القومية لتمويل التنمية الاقتصادية[1]، وتشمل ودائع المقيمين وودائع الحكومة وهي تعبر عن مجموع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل الناتجة عن نشاط البنوك من جمع الموارد.

1-5 مؤشرات القدرة على تقديم الائتمان

وتمثل كمية النقد الذي تضخه البنوك في الاقتصاد، والتي تعبر عن كفاءة وقدرة البنوك على تخصيص الموارد المجمعة لديها، سواء للقطاع العام أو للقطاع الخاص، وبحسب آجالها كتمويلات قصيرة الأجل أو متوسطة وطويلة الأجل.

1-6 مؤشرات تقييم مردودية البنوك

يستخدم البنك المركزي عدد من المؤشرات القياسية والإحصائية التي تتيح له تقييم المردودية المالية والاقتصادية للبنوك، وأهم هذه المؤشرات التي لها علاقة بتأثير القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي نجد:

1-6-1 مؤشرات مردودية المصارف

- مردودية رأس المال: النتيجة الصافية إلى متوسط الأموال الخاصة.
- مردودية الأصول: النتيجة الصافية إلى متوسط إجمالي الميزانية.
- الرافعة المالية: متوسط إجمالي الأصول إلى متوسط الأموال الخاصة.

1-6-2 الهامش المصرفي

- الهامش المصرفي: صافي الناتج المصرفي إلى متوسط إجمالي الأصول.
- هامش الربح: النتائج الصافية إلى إجمالي الناتج المصرفي (إجمالي الإيرادات).

2.مؤشرات سيولة الجهاز المصرفي الجزائري

سجل القطاع المصرفي الجزائري مستويات سيولة مقبولة خلال السنوات الأخيرة بالنظر إلى ظروف الأزمة الصحية لجائحة كورونا، إلا أن ما يحوزه القطاع من أصول سائلة معتبرة كان لها الدور الرئيسي في الرفع من قدرته على تلبية جميع التزاماته المرتبطة بطلبات المودعين والمقترضين، سواء الدورية أو الفجائية، وترتبط صلابة القطاع

1 صلاح الدين حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، مرجع سابق، ص362.

المصرفي بمدى كفاءة إدارة سيولته، والجدول التالي يعكس مستوى السيولة في البنوك العمومية والخاصة للفترة الممتدة بين سنتي 2018م و2022م.

جدول (03-08): تطور مؤشرات السيولة للجهاز المصرفي الجزائري 2018-2022.

نسب السيولة %		2018	2019	2020	2021	2022
البنوك الخاصة	الأصول السائلة\إجمالي الأصول	28,52	27,31	30,27	36,29	37,88
	الأصول السائلة\الخصوم ق.الأجل	52,61	52,45	59,46	68,90	73,80
البنوك العمومية	الأصول السائلة\إجمالي الأصول	18,43	14,21	10,30	35,95	40,54
	الأصول السائلة\الخصوم ق.الأجل	46,30	42,24	31,44	110,16	115,57
القطاع المصرفي	الأصول السائلة\إجمالي الأصول	19,84	15,97	13,07	35,98	40,22
	الأصول السائلة\الخصوم ق.الأجل	47,45	44,23	37,06	102,06	108,53

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2018-2022.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب السيولة في البنوك الخاصة والعمومية قد انخفضت عن الحدود التي فرضها بنك الجزائر(*) خلال السنوات 2018م، 2019م، و2020م إلا أن الملاحظ يجد أن مستويات هذه النسب قد عادت إلى الحدود المسطرة من طرف السلطة النقدية مع نهاية سنة 2020م، كما يمكن القول أن نسب السيولة في البنوك العمومية بلغت مستويات جد معتبرة فاقت نهاية سنتي 2021م و2022م مستوياتها قبل الجائحة، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد بدأت هذه النسب في التحسن بداية سنة 2021م واستمرت كذلك، إلا أن نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل لديها بقيت دون 100% (نسبة التغطية).

3.مؤشرات مردودية الجهاز المصرفي الجزائري

خلال سنة 2020م سجلت البنوك الخاصة أدنى نسبة لمردودية رأس المال ومردودية الأصول والتي كانت على التوالي 13,59 % و2,73 %، أما في البنوك العمومية فقد سجلت أدنى نسبة مردودية رأس مال خلال سنة 2020م أيضا بـ 7,34 % وأدنى قيمة في مردودية الأصول بـ 1,14 % مسببة بذلك انخفاض في مردودية رأس المال والأصول في القطاع المصرفي.

* قام بنك الجزائر بداية سنة 2020م بتخفيض نسبة الحد الأدنى للسيولة من 100 %إلى 60% .

يوضح الجدول (03-09) الموالي أن متوسطات نسب المردودية المسجلة في القطاع المصرفي خلال الفترة الممتدة بين سنة 2018م وحتى سنة 2022م كانت جد معتبرة، وأن البنوك العمومية والخاصة تحقق من خلال نشاطها نتائج صافية موجبة.

جدول(03-09): مؤشرات العائد على رأس المال وعلى أصول الجهاز المصرفي الجزائري 2018-2022.

نسب المردودية %		2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
البنوك الخاصة	مردودية رأس المال ROE	21,22	22,51	13,59	18,29	20,11	19,14
	مردودية الأصول ROA	3,38	3,16	2,73	2,90	3,06	3,05
البنوك العمومية	مردودية رأس المال ROE	22,72	12,31	7,34	13,47	11,47	13,46
	مردودية الأصول ROA	2,27	1,26	1,23	1,53	1,14	1,49
القطاع المصرفي	مردودية رأس المال ROE	22,41	14,08	8,31	14,35	13,47	14,52
	مردودية الأصول ROA	2,42	1,51	1,43	1,72	1,38	1,69

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2018-2022.

يبين الجدول رقم (03-10) الأرقام المسجلة لكل من الهامش المصرفي وهامش الربح في القطاع المصرفي خلال الفترة الممتدة من سنة 2018م إلى نهاية سنة 2022م.

جدول (03-10): مؤشرات الهامش المصرفي للجهاز المصرفي الجزائري 2018-2022.

الهامش %		2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
البنوك الخاصة	الهامش المصرفي	6,57	6,85	6,16	5,58	5,37	6,11
	هامش الربح	35	33	29	38	44	35,80
البنوك العمومية	الهامش المصرفي	3,96	3,39	3,33	3,02	3,27	3,39
	هامش الربح	43	27	22	40	36	33,60
القطاع المصرفي	الهامش المصرفي	4,32	3,85	3,70	3,37	5,36	4,12
	هامش الربح	41	29	23	39	38	34

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2018-2022.

نلاحظ من الجدول رقم (03-10) أن البنوك الخاصة حققت متوسط هامش مصرفي بلغ 6,11 %في حين أن البنوك العمومية حققت 3,39 % كمتوسط هامش مصرفي، مما يعكس الدور الهام للبنوك الخاصة في رفع متوسط هذا المؤشر في القطاع المصرفي، ونفس الشيء بالنسبة لمتوسط هامش الربح الذي بلغ في البنوك الخاصة 35,80 % في حين بلغ في البنوك العمومية 33,60 % ليبلغ 34 % في القطاع المصرفي ككل.

المطلب الثاني: أدوات وأساليب الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الجزائري

شهدت الساحة المالية والمصرفية الجزائرية عدة تحديات فيما يخص تطوير الأساليب الرقابية والإشرافية، حيث عمل بنك الجزائر على تحديث هياكله الرقابية والقانونية والتشريعية، لتتلاءم مع متطلبات الرقابة والإشراف التي جاءت بها مقررات بازل للرقابة المصرفية، سعيا منه إلى تطوير النظام المصرفي الوطني وحمايته من الصدمات التي قد تنشأ جراء المخاطر المصاحبة للعمل المصرفي، فجاء الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010م، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م والمتعلق بقانون النقد والقرض، ليؤكد على أن بنك الجزائر مكلف بالحرص على سلامة وصلابة الجهاز المصرفي.

أولا. أهم الإصلاحات القانونية والتشريعية المنظمة لوظيفة الرقابة والإشراف في بنك الجزائر

1. دور بنك الجزائر في الرقابة والإشراف المصرفي

لقد تجسدت أهم هذه الإصلاحات في النصوص التشريعية والقانونية التالية[1]:

- ✓ قانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض والذي صدر بتاريخ 19 أوت 1986م، أوكلت بموجبه مهمة الرقابة والإشراف على النظام البنكي للبنك المركزي حيث تم إنشاء لجنة مراقبة أعمال البنوك والتي حلت محل اللجنة التقنية للبنوك التي أنشأت سنة 1971م[2].
- ✓ قانون 88-06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م، المعدل والمتمم لقانون 86-12، حيث جاء لينسجم مع القانون 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية والذي صدر بنفس التاريخ، وقد جاء هذا القانون لتدعيم دور البنك المركزي في التحكم في شؤون النقد والائتمان من خلال تكليفه بتسيير السياسة النقدية.
- ✓ ثم قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990م، الذي أعطى حرية كبيرة للعمل المصرفي تماشيا وخطط الحكومة الجزائرية وعزمها على الدخول في اقتصاد السوق، فقد أوضح هذا القانون دور

1 أيمن بن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2015، ص65.

2 سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مرجع سابق، ص 195.

"**بنك الجزائر**" كسلطة نقدية، تتمتع بالاستقلالية في وضع السياسة النقدية وتنفيذها بالإضافة إلى أحقيتها القانونية في تطبيق الرقابة الكلية والنوعية على النظام المصرفي من خلال مختلف الأدوات والأساليب الرقابية[1]، حيث أصبح بنك الجزائر يمارس مهامه من خلال مجلس النقد والقرض الذي كلف بتسيير السياسة النقدية، وفي نفس الوقت تم فتح الساحة المصرفية والمالية أمام المؤسسات المالية والبنوك الأجنبية لفتح فروع لها، وهو ما أدى إلى رفع عدد البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة داخل النظام المصرفي، وصاحب ذلك إصدار تنظيمات ونصوص قانونية سمحت للقطاع المصرفي بأداء دور فعال داخل المنظومة الاقتصادية والمالية الوطنية.

✓ الأمر 03-11 المؤرخ في 26 آوت سنة 2003م، والذي ألغى وعوض القانون 90-10، حيث جاء لزيادة مهام وصلاحيات بنك الجزائر، من خلال الفصل بين مجلس إدارته ومجلس النقد والقرض، هذا الأخير الذي يتمتع بصفة السلطة النقدية، حيث أعطي مهام وصلاحيات إضافية تتيح له الاستقلالية في تفعيل أدوات وآليات السياسة النقدية التي يراها مناسبة لبلوغ الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى تدعيم صلاحيات ومهام اللجنة المصرفية كهيئة إشرافية ورقابية، توكل إليها مهمة المحافظة على استقرار المنظومة المصرفية من خلال عمليات الإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.

✓ الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010م، المعدل والمتمم للأمر 03-11، والذي نص في مادته رقم 35 أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية بالإضافة إلى توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها من أجل تحقيق نمو سريع للاقتصاد مع السهر على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، والمحافظة عليه، لذلك فإن بنك الجزائر مكلف بتنظيم الحركة النقدية، حيث يوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

✓ قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان سنة 2023م، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الذي يولي في مادته رقم 64 صلاحيات تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها إلى المجلس النقدي والمصرفي بصفته سلطة نقدية، وفي مادته رقم 116 صلاحيات الرقابة والإشراف إلى اللجنة المصرفية بصفتها سلطة إشراف.

1 عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر-، مرجع سابق، ص277.

أ. المجلس النقدي والمصرفي[1]:

أ.1 أعضاء المجلس: يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاثة أعضاء آخرين، اثنان منهم يختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية وفي مجال الصيرفة الإسلامية، وإطار من بنك الجزائر برتبة مدير عام على الأقل، يعين هؤلاء الثلاثة بمرسوم رئاسي. ينعقد المجلس بصفة دورية أربعة (4) مرات في السنة على الأقل، ويرأس المجلس محافظ بنك الجزائر، والذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله.

أ.2 صلاحيات ومهام المجلس[2]: يمارس المجلس سلطاته عن طريق الأنظمة، فبصفته سلطة نقدية يخول له في مجال الرقابة والإشراف مايلي:

- ✓ الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، تعديل قوانينها، وسحب الاعتماد منها؛
- ✓ وضع شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية والترخيص بإنشائها وتحديد الحد الأدنى من رأس مالها؛
- ✓ تحديد شروط إقامة شبكاتها عبر التراب الوطني؛
- ✓ وضع المعايير الاحترازية والقواعد المحاسبية المطبقة عليها؛
- ✓ وضع قواعد الحذر في السوق النقدية؛
- ✓ إعداد المعايير وضمان أمن وسلامة نظم الدفع وحسن سيرها؛
- ✓ تطبيق مختلف المعايير الرقابية والاحترازية على البنوك والمؤسسات المالية وكذا تطبيقها على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع.

ب. اللجنة المصرفية[3]:

ب.1 أعضاء اللجنة: تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، وقاضيين أحدهما من المحكمة العليا والآخر من مجلس الدولة، بالإضافة إلى ممثلين أحدهما عن مجلس المحاسبة وآخر عن وزارة المالية برتبة مدير على الأقل.

يعين أعضاء اللجنة المصرفية لمدة خمس (5) سنوات، بموجب مرسوم رئاسي.

ب.2 صلاحيات ومهام اللجنة: يوكل للجنة المصرفية مراقبة الخاضعين للقانون النقدي والمصرفي وأنظمته المتعلقة بالتعرض للمخاطر ويكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب اللجنة بواسطة أعوانه، وتتم هذه

1 المواد 61، 62 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان سنة 2023م.

2 المادة 64، من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان سنة 2023م.

3 المواد 116، 117 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان سنة 2023م.

الرقابة بناءا على الوثائق الواردة إلى المصالح الرقابية المكلفة والمتمثلة في مصالح المفتشية العامة التابعة لبنك الجزائر، أو في عين المكان بناءا على برنامج عمليات الرقابة الذي تحدده اللجنة[1].

تكلف اللجنة بمايلي:

- ✓ رقابة مدى احترام الخاضعين (البنوك والمؤسسات المالية والمستقلين، ومكاتب الصرف، ومزودي خدمات الدفع) للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم؛
- ✓ فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية والسهر على نوعية وضعياتها المالية؛

في حالة إخلال أحد الخاضعين بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطه أو في حالة عدم الإذعان للأوامر أو تجاهلها يمكن للجنة أن تقضي بإحدى العقوبات التالية:

- ✓ الإنذار؛
- ✓ التوبيخ؛
- ✓ المنع من ممارسة بعض العمليات؛
- ✓ التوقيف المؤقت أو النهائي لمسير أو أكثر مع إمكانية تعيين قائم بالإدارة؛
- ✓ سحب الاعتماد.

كما يمكن للجنة إضافة إلى ما سبق، القضاء بعقوبات أخرى أو تضيف إليها عقوبات مالية دون أن تتجاوز مبالغها رأس المال الأدنى للخاضع، وتقوم الخزينة العمومية بتحصيل هذه المبالغ.

2. عصرنة نظام الرقابة والإشراف المصرفي في بنك الجزائر

بغرض إرساء الاستقرار المالي والنقدي وكذلك تعزيز صلابة الجهاز المصرفي الجزائري، عمل بنك الجزائر على تطوير وعصرنة أدواته وأساليبه الرقابية بإعادة تكييفها مع تدابير الرقابة والإشراف المصرفي الصادرة عن لجنة بازل، تماشيا والتطورات العالمية في هذا الصدد[2]، خاصة ما تعلق بالمقاييس والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، والتي اعتمدت مناهج جديدة في الرقابة تقوم على أساس المخاطر الملازمة للعمل المصرفي، ركزت في مجملها على مايلي:

- ✓ صلاحيات ومسؤوليات السلطات الرقابية؛
- ✓ التنظيم المتعلق بشروط إنشاء المصارف؛

1 المواد 120، 121، 126 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان سنة 2023.

2 التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص129.

- ✓ الأنشطة المصرفية؛
- ✓ القواعد والنظم الاحترازية؛
- ✓ الرقابة الداخلية؛
- ✓ إقامة شبكة أمان كحماية نظامية، مع تعزيز قدراتها على مقاومة الأزمات والصعوبات الاقتصادية؛
- ✓ وضع أسس ومبادئ لتبادل المعلومات بين مختلف المكلفين بالإشراف على فروع البنوك الأجنبية العاملة في مختلف الدول.

1.2 تطوير الإطار التنظيمي للرقابة والإشراف: هدف بنك الجزائر في هذا الشأن إلى تطوير النصوص التنظيمية والإطار المؤسساتي من أجل الوصول إلى مستوى المقاييس الدولية للرقابة والإشراف المصرفي الفعال، وقد عمل بنك الجزائر على اتخاذ عدة تدابير لتعزيز الهيكل التنظيمي من خلال مايلي:

- ✓ تكييف الجهاز التنظيمي مع التطور النوعي للمعايير الدولية في مجال المراقبة المصرفية؛
- ✓ إصدار نصوص تنظيمية للمتطلبات الاحترازية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية متوافقة مع المقاييس التي جاءت بها لجنة بازل II وبازل III، حيث شهدت سنة 2014م إصلاحات جوهرية ضمن هذا الإطار؛
- ✓ تحديث وتعزيز القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية.

2.2 عصرنة أدوات وأساليب الرقابة والإشراف المصرفي: عمل بنك الجزائر خلال السنوات الأخيرة على عصرنة أدواته وأساليبه الرقابية والإشرافية الخاصة بمراقبة النشاط المصرفي وتعزيز صلابة وسلامة واستقرار القطاع المصرفي، وتركز النشاط الرقابي لبنك الجزائر على البنوك العاملة في النقاط التالية[1]:

- ✓ تعديل نسب الأموال الخاصة بإضافة وسادة أمان ضمن متطلبات رأس المال، خاصة ما تعلق بجودة الموارد عند حساب معامل الملاءة؛
- ✓ تم إنشاء نظام تنقيط مصرفي جزائري (SNB) يعتمد على تحليل مؤشرات الأداء، والذي شرع فيه بداية سنة 2011م في إطار المشروع المسمى « SYNOBA» المصادق عليه من طرف بنك الجزائر، حيث تم في هذا الصدد تبني نظام التنقيط البنكي المعروف بـ CAMELS في سنة 2013م، ويهدف هذا النظام إلى تقييم صلابة وملاءة النظام المصرفي مع الأخذ بعين الاعتبار الخطر النظامي (خطر العدوى)[2]، كما ركز هذا النظام

1 التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، 2014، 2015.

2 Sheldon, G., M., Maurer, 1998, Interbank lending and systemic risk: An empirical analysis for Switzerland, Swiss Journal of Economics and Statistics, p. 696, 1998,

على الاستغلال الآلي للتقارير المحاسبية والاحترازية والبيانات الواردة لمصالح بنك الجزائر، ويركز CAMELS على ستة (6) مؤشرات رئيسية:

- ✓ كفاية رأس المال (C)،Capital adequacy ؛
- ✓ نوعية الأصول (A)، Asset quality؛
- ✓ الإدارة (M)،Management ؛
- ✓ الربحية(E)،Earning ؛
- ✓ السيولة (L)،Liquidity ؛
- ✓ الحساسية لمخاطر السوق (S)،Sensitivity indicator to market risk .

يتم التنقيط وفق نظام CAMELS من خلال مهمة الرقابة بعين المكان بناءا على مخرجات عمليات تحليل المعطيات الكمية والتقييمات النوعية، وبداية من سنة 2014م أصبحت البنوك العاملة خاضعة لنظام التنقيط.

✓ تطوير نظام ديناميكي لاختبار القدرة على تحمل الضغوط (Stress Testing) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بداية سنة 2012م، ففي سنة 2015م وفي نفس الإطار تم تبني تطبيق يدعى "نموذج الإسقاط المالي" " FPM "، تم بنجاح إجراء تمارين اختبارات تحمل الضغط في البنوك العاملة، من خلال ثلاثة (3) سيناريوهات (منخفضة Baseline، معتدلة modéré وشديدة sévère)، وخلال سنة 2016م باشر بنك الجزائر العمل بهذا النظام كأداة للرقابة الاحترازية وتقييم كل من سيولة وملاءة البنوك؛

✓ العمل على تطوير عمليات الرقابة على أساس المستندات من خلال إنشاء نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير المحاسبية والاحترازية؛

✓ وضع قواعد التصنيف وتوزيع المخاطر وتكوين المؤونات لتغطية المخاطر وكيفيات التسجيل المحاسبي للمستحقات؛

✓ الرفع من الحد الأدنى لاحتياطات البنوك والمؤسسات المالية من أجل تعزيز صلابتها لمواجهة المخاطر، وذلك بإصدار النظام 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018م والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر؛

✓ إعادة إصلاح المخطط المحاسبي للبنوك وإنشاء نظام موحد للتقارير المحاسبية[1]؛

1 60eme Anniversaire de la Banque d'Algérie, « les Défis Futures des Banque Centrale », digitalisation des services financiers : cas de l'Algérie, El Aurassi, Alger, 26 Décembre 2022.

✓ مشروع إصلاح وتطوير نظام التنقيط CAMELS (2020م إلى 2022م)، الذي تم تبنيه في إطار الرقابة المستمرة للنشاط البنكي، بهدف ضمان تحيين عمليات التنقيط بشكل دائم ومستمر، والتي أصبحت تركز على عشرة (10) معايير للخطر.

وقد جاء القانون النقدي والمصرفي لتعزيز الإطار التنظيمي للرقابة والإشراف من خلال مايلي[1]:

✓ حيازة البنوك لمستويات سيولة دنيا في المدى القصير ولأجل، مع ضرورة احترام مقاييس التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء تجاه المودعين والغير وكذا توازن بنيتها المالية؛

✓ إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد حوكمة داخلية تتحدد وفقها سلطات ومسؤوليات الهيئة المداولة والهيئة المنفذة، مع التزام هذه البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية يسمح بالتعرف والقياس والتخفيف من مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها؛

✓ إلزام البنوك بوضع قواعد ومعايير تقييم ومتابعة للمخاطر، لا سيما مخاطر القرض، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق وقواعد إدارتها.

ثانيا: آليات الرقابة والإشراف المصرفي في بنك الجزائر

عمل بنك الجزائر على تطوير أدوات وأساليب رقابية وإشرافية تستند إلى المعايير الدولية الكمية والنوعية الخاصة بالرقابة المصرفية والتنظيمات الاحترازية، هدف من خلالها إلى تنظيم ومراقبة نشاط البنوك العاملة، العمومية منها والخاصة، والتي يهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، ومن هذه الأدوات نجد:

1. أهم الأدوات الرقابية لبنك الجزائر

✓ **تحديد معدلات الفائدة[2]**: بهدف تعزيز دور القروض المصرفية في تمويل الاقتصاد وتأطير هوامش الربح للمصارف والمؤسسات المالية، وكذا حماية المستهلكين بشكل أساسي تصدر المديرية العامة للقرض والتنظيم المصرفي التابعة لبنك الجزائر بصفة دورية تعليمة خاصة بتحديد عتبات الفائدة المفرطة الخاصة بكل أنواع القروض.

✓ **عمليات الخصم وإعادة الخصم والتسبيقات والقروض على السندات**: طبقا للنظام رقم 15-01 المؤرخ في 19 فيفري 2015م المتعلق بعمليات خصم وإعادة خصم السندات العمومية والخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، صدر عن بنك الجزائر التعليمة رقم 16-02 بتاريخ 24 مارس 2016م، والتي تحدد القواعد والإجراءات الكيفية لتطبيق عمليات الخصم وإعادة الخصم للسندات العمومية والخاصة لفائدة البنوك والمؤسسات المالية والتسبيقات والقروض للبنوك.

1 المواد 106، 107، 108 و109 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان سنة 2023م.

2 تعليمة رقم 01-2022 الصادرة بتاريخ 22 جوان 2022 عن بنك الجزائر، المديرية العامة للقرض والتنظيم المصرفي.

✓ **الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري:** انطلاقا من تاريخ 4 مارس 2004م قام بنك الجزائر من خلال النظام 04-02 بإعادة تحديد الإطار التنظيمي للاحتياطيات الإجبارية للبنوك العاملة، بوضع شروط لها وتحديد عناصر القاعدة التي تحسب عليها، حيث ألزم جميع البنوك من خلال التعليمة رقم 02-04 الصادرة بتاريخ 05/13/ 2004م والتي توضح تطبيق المادة 18 من النظام 04-02 أعلاه وشروط تشكيل الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري على أساس معدل شهري يمتد من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر الموالي، يُحتفظ بالمبالغ المتشكلة في حسابها لدى بنك الجزائر، ويمكن لبنك الجزائر مكافأة هذه المبالغ أو عدم مكافأتها كما يطبق عقوبات على عدم احترام شروط تكوين الاحتياطيات الإجبارية أو في حالة عدم تكوين الحد اللازم منها، كما يمكن لبنك الجزائر بموجب تعليمة إعادة تحديد الشروط الفعلية لتكوين الاحتياطيات الإجبارية، وقد جاء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023م في المادة 43 الفقرة (ج) ليؤكد على إلزام البنوك بتشكيل احتياطيات إلزامية لدى بنك الجزائر في شكل ودائع محصلة للفائدة بنسبة يحددها بنك الجزائر.

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** هي إحدى الأدوات النقدية التي تمكن لبنك الجزائر من جهة التنازل المؤقت أو النهائي عن السيولة وهو ما يعرف بضخ السيولة وفق آلية الإقراض أو إعادة التمويل، ومن جهة أخرى استرجاع السيولة الفائضة عن طريق المناقصات وهو ما يعرف بامتصاص السيولة، وتتم عمليات السوق المفتوحة بتدخل بنك الجزائر من خلال السوق النقدي بين البنوك لتنظيم السيولة سواء في حالة وجود فائض أو نقص وفق آلية سعر الفائدة، وتتم تسوية عمليات السوق المفتوحة المتعلقة سواء باستعادة أو تسهيلات إيداع السيولة من خلال حسابات التسوية عبر نظام آرتس (ARTS)[1].

بداية من شهر أفريل سنة 2002م، لجأ بنك الجزائر إلى استخدام أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة (7) أيام (التعليمة رقم 02-02 المؤرخة في 2002/04/11م).

وبداية من شهر أوت سنة 2005م، لجأ بنك الجزائر إلى استخدام أداة استرجاع السيولة لمدة ثلاثة (3) أشهر، أما أداة استرجاع السيولة لمدة ستة (6) أشهر فقد استخدمت في شهر جانفي سنة 2013م.

✓ **نسبة السيولة:** أو معامل السيولة ويسمى أيضا معامل المراقبة، حيث يقوم بنك الجزائر بشكل دائم ومستمر بمراقبة وقياس مستوى السيولة لدى البنوك العاملة وذلك من خلال التأكد من مدى التزامها بتشكيل النسب المحددة من أصولها السائلة لتغطية خصومها السائلة، إذ يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%، ويحدد بنك الجزائر عناصر هذه النسبة، ومن أجل الحفاظ على

1 المواد 41 و42 من النظام 09-02 المؤرخ في 26/ماي/2009 المتعلق بعمليات وأدوات السياسة النقدية، بنك الجزائر.

الاستقرار المالي يمكن لبنك الجزائر أن يقدم حسب تقديره، وكملاذ أخير، سيولة استعجالية لبنك ذي ملاءة، يواجه مشكلة سيولة مؤقتة[1]، وتكون هذه السيولة المقدمة مغطاة بالكامل بسندات ملائمة، أما في حالة عدم التأكد من ملاءة البنك أو عدم قدرته على تقديم ضمانات كافية، فإن الحصول على سيولة من بنك الجزائر يتطلب ضمان كامل من الدولة.

وحسب نظام بنك الجزائر رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011م، الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بتحديد، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة، وفق الحصص والعناصر التي تدخل في حساب بسط ومقام المعامل الأدنى للسيولة، يقدر الحد القانوني لهذه النسبة بـ 100%، وقد بينت التعليمة 07-11 المتعلقة بمعاملي السيولة للبنوك والمؤسسات المالية كيفية تطبيق أحكام المادتين 3 و4 من النظام رقم11-04.

✓ **نسبة الملاءة (معامل الملاءة):** بحسب النظام 14-01 المؤرخ في 2014/02/16م، هي نسبة تغطية المخاطر المرجحة (مخاطر القرض، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) بواسطة الأموال الخاصة القانونية (الصافية) التي يتم اللجوء إليها في حالة عدم القدرة على تغطيتها أو استيعابها بواسطة الأرباح العادية للبنك أو بالمؤونات المخصصة لذلك، ويحدد بنك الجزائر هذه النسبة وكذا القواعد الاحترازية عند تطبيق هذه النسبة من خلال تعليمة، وبحسب المادة 32 من النظام 14-01 يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز أموالا خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها.

جاءت نسبة الملاءة تطبيقا لمقررات بازلI ، ثم بازلII ، وتعرف هذه النسبة أيضا بكفاية رأس المال، تقدر هذه النسبة بـ 10.5% حسب بازلIII ، وبموجب المواد من 2 إلى 14 من النظام 14-01 أعلاه يتم حساب معامل الملاءة وفق الصيغة التالية:

$$\text{معامل الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية (رأس المال القاعدي+ رأس المال الحماية+ رأس المال التكميلي)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر التشغيل+ مخاطر القرض+ مخاطر السوق) } 12,5x} \geq 12\%$$

بحسب المادة 8 من النظام رقم 14-01 تتكون الأموال الخاصة القانونية من:

- **الأموال الخاصة القاعدية.**
- **الأموال الخاصة التكميلية.**

1 المادة 47 من القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023م، المتضمن القانون النقدي والمصرفي الجزائري.

وقد بينت المادة 9 و10 من النظام رقم 14-01 قائمة العناصر المكونة لكل منهما.

بالنسبة للأصول المرجحة بأوزان المخاطر فالبنوك العاملة والمؤسسات المالية تعتمد على الهيئات الخارجية (كستندار أند بورز أو ما يعادلها) في تنقيط مخاطر القرض (المستحقات) أو من خلال الترجيحات الجزافية[1] التي نصت عليها المادة 14 من النظام 14-01. ويتم تحديد ترجيحات خطر القرض داخل الميزانية بحسب طبيعة ونوعية الطرف المقابل، وبالنسبة للأصول الأخرى فيتم ترجيحها حسب سيولة القيم، وترجح السندات المقرضة أو المعطاة على سبيل الأمانة حسب نوعية المصدر.

أما تحديد ترجيحات الخطر للالتزامات خارج الميزانية فيكون بتصنيف الالتزامات خارج الميزانية وفقا لدرجة مخاطر القرض وذلك باستعمال معامل التحويل المقابل لكل صنف من الخطر (حسب درجة الخطر) حسب المادة 16 من النظام 14-01، ثم عملية الترجيح التي تتوقف على طبيعة الطرف الآخر (المدين) للحصول على المخاطر المرجحة خارج الميزانية.

يتم حساب نسبة الملاءة والتصريح بها من طرف البنوك والمؤسسات المالية كل ثلاثة أشهر للجنة المصرفية ولبنك الجزائر، كما يمكن للجنة المصرفية أن تطلب هذه التصريحات في تواريخ أقرب.

بالنسبة للخطر العملياتي أي التشغيلي المعرف في المادة 20 من النظام 14-01 فإن متطلب الأموال الخاصة القانونية اللازمة لتغطيته يجب أن تعادل 15 %من متوسط صافي النواتج البنكية السنوية الإيجابية للسنوات الثلاثة الأخيرة.

وبالنسبة لخطر السوق فهو مرتبط بتقلبات أسعار السوق (معدلات الفائدة عن سندات الملكية، وخطر سعر الصرف)، وقد حدد النظام 14-01 في مواده من 22 إلى 27 طرق تغطية الأموال الخاصة بموجب خطر السوق، خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف.

✓ **معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة:** أعتمد هذا المعامل بموجب النظام رقم 04-04 الصادر بتاريخ 2004/07/19م، والتعليمة رقم 07-04 المؤرخة في 2004/12/30م المتعلقة بالتصريح من طرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة بمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، حيث ألزمت به البنوك نهاية سنة 2004م. تلتزم البنوك بالتصريح قبل 31 مارس من كل سنة من خلال الملحقين 4001 المتعلق بـ الموارد الدائمة والملحق

1 بوبكر مصطفى، الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري، مرجع سابق، ص48.

4002 المتعلق بالاستخدامات الدائمة، ويهدف بنك الجزائر من وراء هذا المعامل إلى المحافظة على التوازن القائم بين الموارد المالية والتوظيفات على المدى المتوسط والطويل في البنوك والمؤسسات المالية[1].

2. أهم المعايير التنظيمية والاحترازية لبنك الجزائر

تركز أعمال الرقابة على تحليل التقارير والبيانات المحاسبية والإحصائية ومدى التزام البنوك العاملة وامتثالها للمعايير التنظيمية المتعلقة بالمتطلبات الاحترازية التي يجب عدم تجاوزها، والتي يمكن حصرها في مايلي[2]:

- ✓ معدل صافي الأصول؛
- ✓ معامل الملاءة؛
- ✓ معامل الأموال الخاصة القانونية؛
- ✓ وسادة الأمان؛
- ✓ معامل تقسيم المخاطر؛
- ✓ معامل التجارة الخارجية؛
- ✓ معامل الموارد الدائمة؛
- ✓ وضعية الصرف؛
- ✓ معامل السيولة قصيرة الأجل.

ثالثا: مهام وأهداف الرقابة والإشراف لبنك الجزائر على القطاع المصرفي[3]

في إطار المهام الرقابية والإشرافية المسندة إليها من طرف اللجنة المصرفية، تقوم المديرية العامة للمفتشية العامة خلال كل سنة بتنفيذ برنامج عمليات الرقابة المحدد مسبقا، حيث تقوم إثر ذلك مديرية الإشراف المصرفي التابعة لها بعدة مهام وزيارات على مستوى البنوك العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية، والتي تهدف من خلالها إلى التأكد من مدى احترام القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط المصرفي ومدى دقة المعلومات الواردة إلى المصالح الرقابية والإشرافية لبنك الجزائر، وذلك من أجل تحليل الوضع الاحترازي والمحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية، فعند

1 بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية- دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2014\2015)، ص287.

2 التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص114.

3 التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2013، 2014، 2016، و2022.

تسجيل حالات لعدم الامتثال ومخالفة التدابير القانونية والتنظيمية، تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة مختلف تلك التجاوزات والمخالفات.

وبهدف المتابعة الدائمة للنشاط المصرفي ومراقبته تقوم مصالح المديرية العامة للمفتشية العامة التابعة لبنك الجزائر بمايلي:

1. الرقابة على أساس المستندات (الرقابة المستمرة)

يركز نشاط الرقابة على أساس المستندات على التقارير والمعلومات الواردة من البنوك العاملة والمؤسسات المالية إلى مصالح الرقابة والإشراف لبنك الجزائر بشكل دوري، والتي تسمح برقابة فردية وعامة دائمة ومستمرة لوضعيات هذه المؤسسات الخاضعة، حيث تقوم مصالح بنك الجزائر وفقا لتلك المعطيات بتحليل احترازي جزئي وتحليل احترازي كلي والتي تهدف من خلالها إلى كشف نقاط الضعف التي قد تشكل تهديدا للبنوك والمؤسسات المالية بشكل فردي أو قد تؤثر في صلابة وسلامة النظام المصرفي ككل.

تقوم المفتشية العامة بإرسال تقاريرها الدورية إلى اللجنة المصرفية للمتابعة واتخاذ الإجراءات القانونية في حالة وجود مخالفات في التقارير والبيانات المصرح بها من قبل الخاضعين.

2. الرقابة بعين المكان

تعهد لأفراد المديرية العامة للمفتشية العامة عمليات الرقابة الميدانية التي يقومون بها بناءا على برنامج تضعه اللجنة المصرفية المكلفة بالرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية، وفق مهمات آنية أو دورية تخصص للعمليات الرقابية التالية:

1.2 الرقابة الكاملة: وهي مهمات رقابية ميدانية خاصة بتقييم الوضعية المالية وحوكمة البنوك والمؤسسات المالية من خلال فحص وتحليل الجوانب المتعلقة بكل من رأس المال، الأصول، السيولة والمردودية، فهي تركز على حجم الأموال الخاصة التنظيمية ونوعيتها (الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية) ومدى قدرتها على امتصاص الخسائر الممكنة، من خلال مراجعة نسب ملاءتها، أما بالنسبة للسيولة فهي تركز على مدى مطابقتها للشروط التنظيمية.

تتوج هذه المهام بأداة تنقيط تعرف بـ «Composite» التي تترجم درجة تعرض البنك للمخاطر ومستوى المراقبة والمتابعة اللازم بخصوصها.

2.2 الرقابة الخاصة بتقييم جودة القروض: في إطار مهام الرقابة بعين المكان، قد يكلف الأفراد المكلفين بمهمات التفتيش بعمليات معينة ومحددة، تخص جودة محفظة الالتزامات والقروض المشكلة من طرف البنوك، وتقييم المخاطر المرتبطة بها.

3.2 مهمات التحقيقات الخاصة: قد توفد اللجنة المصرفية مهمات خاصة ومحددة الأهداف، ترمي من خلالها إلى التحري حول وضعيات خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية بصفة منفردة، وقد ترتبط هذه المهمات بعمليات التجارة الخارجية، أو تبييض الأموال أو مخالفة التشريع الخاص بحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

3. أهداف الرقابة والإشراف

تقوم المصالح التابعة للمديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر، من خلال أعمال الرقابة على أساس المستندات والرقابة بعين المكان بتقييم الخاضعين لرقابتها وإشرافها من حيث:

- ✓ موثوقية حساباتها، ونوعية تسييرها للمخاطر، ومدى قدرتها على امتصاص الصدمات؛
- ✓ مدى الالتزام بالتصريحات الدورية المرسلة إلى الهيئات والمصالح الرقابية التابعة لبنك الجزائر؛
- ✓ مدى التزامها بتطبيق القوانين والتنظيمات، خاصة تلك المتعلقة بالرقابة على الصرف، حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (القانون رقم 23-01، الصادر بتاريخ 07 فيفري 2023 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01 الصادر بتاريخ 06-02-2005 المتعلق بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب)؛
- ✓ نوعية الرقابة الداخلية والإجراءات المتخذة لضمان أمن وسلامة أنظمة الدفع.

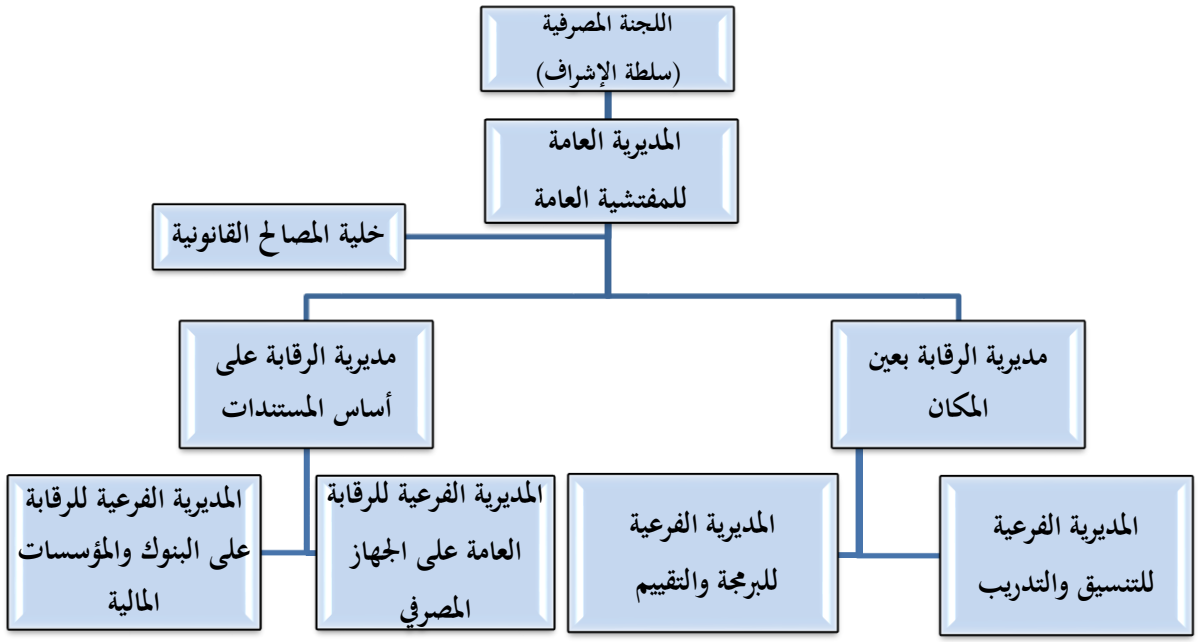
يمكن حصر أهداف الرقابة والإشراف في الجدول التالي:

جدول (03-11): أهداف مهام الرقابة والإشراف في بنك الجزائر.

الرقابة على أساس المستندات (الرقابة المستمرة)	الرقابة بعين المكان
✓ جمع ومعالجة وتحليل المعلومات المحاسبية والتقارير الرقابية الداخلية والخارجية الواردة. ✓ تحديد نقاط الضعف والمخاطر الخاصة بكل مصرف ومؤسسة مالية، ورفعه إلى الجنة المصرفية. ✓ تسجيل مدى احترام أو مخالفة المعايير القانونية والتنظيمية، خاصة المتعلقة بالمعدل الفردي لتقييم المخاطر، وبصافي الأصول التي لها علاقة برأس المال الأدنى، وحدود وضعيات الصرف، ومعامل السيولة. ✓ فعالية أنظمة الحيطة والرقابة الداخلية للمخاطر وطرق قياسها ومدى تطورها. ✓ تقييم نوعية وكفاءة أنظمة المعلومات المتعلقة بالنشاط وبالرقابة الداخلية.	✓ التأكد من مصداقية المعلومات المرسلة إلى مصالح بنك الجزائر والهيئات المشرفة، ✓ فحص جوانب النشاط والتسيير التي لا يمكن تقييمها عن طريق الرقابة على أساس المستندات. ✓ التنقيط المصرفي (طريقة التنقيط CAMELS). ✓ الرقابة على عمليات التجارة الخارجية. ✓ عمليات التفتيش الخاصة بملفات معينة، لتقييم محفظة التزامات البنوك ومستوى المؤونات والاحتياطات الملائمة. ✓ فحص نظم وأجهزة القياس والمراقبة والتحكم في مخاطر القرض الخاصة بكل بنك ومؤسسة مالية. ✓ تقييم جودة أنظمة الرقابة المستخدمة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات من 2005-2022.

شكل (03-03): تنظيم ومهام الرقابة المصرفية في بنك الجزائر.



المصدر: يوم دراسي حضوري حول "التحديات المستقبلية للبنوك المركزية"، الجزائر 2022.12.26.

المطلب الثالث: استجابة البنوك الإسلامية العاملة لرقابة بنك الجزائر.

أولا. الإطار التنظيمي والقانوني للصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة محطات تاريخية، كان أبرزها مرافقة التوجهات العامة للدخول في اقتصاد السوق[1]، والتي فرضت حزمة من الإصلاحات داخل المنظومة المصرفية عن طريق قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990م، وكذا الأمر 03-11 المتمم والمعدل بالأمر 10-04 المتعلق بالقرض والنقد الصادر في 26 آوت 2010م، حيث تم فتح الساحة المصرفية الوطنية أمام الخواص وفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وقد توالت التطورات إلى أن صدر عن بنك الجزائر النظام 13-01 المؤرخ في 08 أفريل 2013م، والذي منح

1 أيمن بن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، مرجع سابق، ص80.

نوع من الحرية في ابتكار الخدمات المصرفية[1]، ثم النظام 18-02 المؤرخ في4 نوفمبر 2018م الخاص بالصيرفة التشاركية، ليلغى فيما بعد ويعوض بالنظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020م المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

1. الصيرفة الإسلامية في الجزائر

بصدور قانون النقد والقرض 10/90 بتاريخ 1990/04/14م، قامت السلطات النقدية بفتح المجال أمام المصارف الخاصة، سواء الوطنية أو الأجنبية، مما سمح بإنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر بتاريخ 1991/05/20م، سمي ببنك البركة الجزائري، وهو بنك إسلامي مشترك بين بنكين أحدهما يتبع القطاع العام والأخر يتبع القطاع الخاص، وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري العمومي وشركة دلتا البركة القابضة الدولية، وهي شركة سعودية خاصة مقرها دولة البحرين، وبنك البركة الجزائري شركة مساهمة تقدم جميع الخدمات المصرفية في إطار التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية.

وبتاريخ 2008/10/20م، تم إنشاء ثاني بنك إسلامي في الجزائر سمي مصرف السلام الجزائر، وهو فرع من فروع مصرف السلام الإماراتي، شركة مساهمة بـ 22 مساهم أغلبهم من دولة الإمارات العربية المتحدة بينما ينتمي بقية المساهمين لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن ولبنان.

2.1 واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تهيمن المصارف التقليدية على القطاع المالي والمصرفي في الجزائر، وحسب تقارير بنك الجزائر فإن النظام المصرفي الجزائري بقي صلبا، رغم الأزمات العديدة التي شهدتها الأنظمة المصرفية العالمية، ويبقى السعي في بعث الصيرفة الإسلامية وتمكينها داخل هذا النظام منوط بالسلطة النقدية وبتطلعات البنوك العمومية والخاصة، وهو ما من شأنه تطوير مستوى الوساطة المصرفية وإخراجها عن إطارها التقليدي المتمثل في التركيز على القروض من أجل تمويل الاستثمار العمومي والخاص.

بدأ مشروع الصيرفة الإسلامية مرحلته الأولى من خلال إطلاق النظام رقم 18-02 الذي سمح بالممارسة القانونية للصيرفة التشاركية بصفة اختيارية، ثم جاء النظام 20-02 الذي ألغى النظام السابق وسمح أخيرا بتسويق المنتجات المصرفية الإسلامية المتكونة من أربعة عشرة منتجا، مطابقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة. ورغم أن قانون النقد والقرض لم يشر إلى المصارف الإسلامية صراحة، إلا أن التعديلات الخاصة التي جاء بها النظام

1 بوبكر مصطفى، الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري، مرجع سابق، ص33.

18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018م[1] والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، تعد الخطوة الأولى والحقيقية التي بدأت ترسم معالم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، لتليها خطوة أخرى في نفس الاتجاه وبنفس النسق من خلال إصدار النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية المؤرخ في 15 مارس 2020م، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والقواعد المطبقة عليها والذي سمح بإعطاء الصبغة القانونية لمنتجات المصارف الإسلامية، هذا النظام الذي ألغى أحكام النظام 18-02، نص صراحة في مادته الثانية على أنه تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، كما حدد نفس النظام في مادته الرابعة منتجات العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي: **المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار**، و قد خصص هذا النظام لكل منتج مادة تعرفه، ومواد أخرى توضح شروط ممارسة تلك العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وشرط إنشاء هيئة الرقابة الشرعية وعدد أعضائها الذين تعينهم الجمعية العامة وتحديد مهامها خاصة ما تعلق بإصدار شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار ولأجل تسريع عملية طرح منتجات الصيرفة الإسلامية في السوق تلبية لرغبة المواطن، سارع بنك الجزائر، من خلال المادة 17 من النظام 20-02، إلى اعتماد شباك الصيرفة الإسلامية، باعتباره هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية، مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ومستقلا ماليا وإداريا ومحاسبيا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ثم بصدور التعليمة 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020م تم تعريف المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وتم أيضا تحديد الإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

لكن بالرغم من التسهيلات المقدمة من طرف السلطات التي تسعى إلى امتصاص السيولة المتداولة خارج قنواتها الرسمية عن طريق عمليات الصيرفة الإسلامية، تبقى البنوك التقليدية مترددة في فتح شبابيك على مستوى وكالاتها المنتشرة عبر التراب الوطني، وبالرغم من الآفاق الواعدة للعمل المصرفي الإسلامي داخل السوق الجزائري إلا أن وتيرة انتشاره بين المتعاملين وزبائن البنوك تبقى ضعيفة، وهو ما يدعو إلى ضرورة إيجاد إطار تشريعي، قانوني وتنظيمي يرسم لمستقبل الصيرفة الإسلامية داخل الدولة.

2.1 الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية من خلال القانون النقدي والمصرفي

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 73 الصادرة في 09 ديسمبر 2018م.

سعيا منها إلى وضع وتطوير إطار تشريعي قانوني وتنظيمي للعمل المصرفي التقليدي والإسلامي، عملت السلطات العليا للبلاد على تكثيف مساعيها، فجاء القانون النقدي والمصرفي الصادر بتاريخ 27 جوان 2023م، لينظم العمل المصرفي ويعطي مزيدا من الصلاحيات لبنك الجزائر في إدارة النظام المصرفي وإدارة السياسة النقدية، ومنحه الاستقلالية في رقابة وتنظيم وتوجيه نشاط البنوك العاملة العمومية والخاصة، وفي هذا الإطار وفي الباب الخامس من القانون النقدي والمصرفي، والخاص بالتنظيم المصرفي، تم بيان مختلف المفاهيم الخاصة بالصيرفة الإسلامية[1]، حيث أعتبر هذا القانون أن العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية هي تلك العمليات التي تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية والتي يجب أن تكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وبحسب هذا القانون فإن العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يمكن أن تمارس من طرف بنك أو مؤسسة مالية معتمدة لممارسة هذه العمليات بصفتها مهنتها الاعتيادية، كما يمكن ممارسة هذه العمليات من خلال شباك داخل بنك أو مؤسسة مالية تقليدية يخصص حصريا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ويكون مستقلا من الناحية المالية والمحاسبية والإدارية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وقد أشترط هذا القانون حصول المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، قبل تسويقها، على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، تصدرها الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، بالإضافة إلى موافقة بنك الجزائر.

2. أهداف الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعول الجزائر كثيرا على الإصلاح المالي والمصرفي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تراهن في تحقيق ذلك على تبني الصيرفة الإسلامية من خلال تعميم تسويق منتجاتها، عبر شبكات البنوك العمومية والخاصة، المتواجدة عبر كامل التراب الوطني، بهدف الوصول إلى زيادة الشمول المالي وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتتمثل بعض هذه المنتجات في حسابات الاستثمار (ودائع الادخار) المخصصة لتمويل مشاريع الاستثمار الحقيقية واحتياجات الاستغلال وعمليات التصدير في جميع القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي والصناعات التحويلية، الأمر الذي من شأنه جذب السيولة المالية المتداولة في السوق الموازية أو تلك المكتنزة لدى العائلات، وتشغيلها لتنمية النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرص أمام الفكر المبدع والمبتكر، الذي يزخر به شباب المجتمع، لأجل تحقيق العوائد التي تتيح حياة كريمة للمواطن الجزائري.

[1] المواد 71، 72، 73، من القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023م، المتضمن القانون النقدي والمصرفي الجزائري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 2023/06/27.

ثانيا: نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1. نشاط تعبئة الموارد المالية في إطار الصيرفة الإسلامية

بصدور النظام 20-02 والتعليمة 20-03 أصبحت الصيرفة الإسلامية واقعا معاشا وحقيقة قائمة، حيث عكفت البنوك العمومية والخاصة على فتح شبابيك خاصة بالصيرفة الإسلامية داخل معظم فروعها، من أجل استقطاب المدخرات وتعبئة الموارد المالية، كما عمل كل من بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري، وهما البنكان الإسلاميان العاملان بالساحة المصرفية الجزائرية، على تطوير وتنمية الأوعية المستقبلة لودائع المؤسسات والأفراد.

بلغ حجم الودائع المتعلقة بالصيرفة الإسلامية نهاية 2022م ما مقداره 546,7 مليار دينار، والجدول التالي يبين تطور حجم الودائع المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري.

جدول (03-12): تطور حجم الودائع المتعلقة بالصيرفة الإسلامية للفترة 2018-2022.

مليار دينار

السنوات		2018	2019	2020	2021	2022
في القطاع المصرفي		309	317,5	340	442,1	546,7
في البنوك العمومية		-	-	-	20,4	64,5
في البنوك الخاصة		309	317,5	340	421,7	482.2
نسبة النمو السنوي	في القطاع المصرفي	-	% 2,75	%7,08	% 30	% 23,60
	في البنوك العمومية	-	-	-	-	% 216,00
	في البنوك الخاصة	-	% 2,75	%7,08	% 24	% 14,35

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

بلغ عدد فروع الصيرفة الإسلامية 69 فرع نهاية سنة 2022م(*)، وبحسب الجدول (03-12) فإن هذه الفروع تمكنت من تجميع 546.7 مليار دينار كودائع نهاية سنة 2022م، ما يعني نمو الودائع المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي بنحو 30 % نهاية سنة 2021م و23,6% سنة 2022م، أما في البنوك العمومية فقد عرفت نسبة هذه الودائع تطورا ملحوظا بنهاية سنة 2022م، حيث تضاعفت بأكثر من ثلاث

* راجع الجدول رقم (03-01) تطور عدد فروع ووكالات القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2018-2022.

مرات أين انتقلت من 20,4 مليار دينار سنة 2021م إلى 64,5 مليار دينار سنة 2022م ، وهو ما يمثل 11,80 % من إجمالي ودائع القطاع المصرفي المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد سيطرت على حوالي 95 % من ودائع القطاع المصرفي خلال سنة 2021م و88,20% خلال 2022م، وهذا ما يوضح سيطرة البنوك الخاصة على نشاط تعبئة الودائع المتعلقة بالصيرفة الإسلامية على مستوى الساحة المصرفية الوطنية، تجدر الإشارة إلى أن بنك البركة الجزائري وبنك السلام المتخصصين في الصيرفة الإسلامية يسيطران على حوالي 73,3 % من إجمالي الودائع لدى فروع الصيرفة الإسلامية، وهو ما يعادل حجمه 400,8 مليار دينار نهاية 2022م مقابل 371 مليار دينار سنة 2021م، كما يمكن أن نلاحظ سيطرة البنكين على مجمل الودائع المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من 2018م إلى غاية 2020م.

2. نشاط تخصيص الموارد المالية في إطار الصيرفة الإسلامية

أما فيما يخص استخدام الموارد المالية المتاحة، فقد تمكنت فروع الصيرفة الإسلامية من تسويق منتجاتها التمويلية وفق صيغ تمويل إسلامية بلغ حجمها 381,8 مليار دينار نهاية سنة 2022م بعد أن كانت سنة 2021م في حدود 358,2 مليار دينار، يستحوذ بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر على أكثر من 80 %من حجم التمويل المصرفي الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري.

يعكس الجدول الموالي مدى تطور ونمو التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي وذلك منذ صدور النظام 20-02 إلى نهاية سنة 2022م.

جدول (03-13): تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري للفترة 2018-2022.

مليار دينار

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
حجم التمويل في القطاع المصرفي	232,1	267,6	302,4	358,2	381,8
حصة البنوك العمومية	-	-	% 0,1	% 0,5	% 1,3
حصة البنوك الخاصة	% 100	% 100	% 99,9	% 99,5	% 98,7
نسبة النمو السنوي	% 24,78	% 15,3	% 13,00	% 18,45	% 6,59

المصدر: إعداد الطالب إعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر وبنكي البركة والسلام (20218 إلى 2022).

نلاحظ من الجدول رقم (03-13) تطور ونمو حجم التمويل المصرفي الإسلامي الذي بلغ خلال سنتي 2021م و2022م على التوالي نسبة 18,45 % و6,59 % ، كما نلاحظ سيطرة البنوك الخاصة كليا على نشاط التمويل المصرفي الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين 2018م و2019م، وقد بلغتبأكثر من99 % خلال سنتي 2020م و2021م، واستمرت هذه السيطرة حتى نهاية 2022م أين بلغت 98,7 %، وقد توزعت هذه التمويلات بين منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على مختلف عقود وصيغ التمويل الإسلامية والمسوقة وفق شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية الصادرة عن الهيئة الشرعية الجزائرية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر، والجدول الموالي يوضح توزيع تلك التمويلات بين مختلف صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي.

جدول (03-14): تطور نسب التمويل وفق مختلف الصيغ الإسلامية في القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.

مليار دينار

صيغ التمويل	2018	نسبة التمويل	2019	نسبة التمويل	2020	نسبة التمويل	2021	نسبة التمويل	2022	نسبة التمويل
المرابحة	119,8	**%51,62**	136,5	**%51**	132,3	**% 43,75**	128,4	**% 35,85**	125,7	**% 32,92**
المشاركة	3,5	**%1,51**	1,7	**%0,60**	1,2	**% 0,40**	0,9	**% 0,25**	1,8	**% 0,47**
المضاربة	10,5	**%4,55**	8,2	**%3,1**	4,9	**% 1,62**	5,8	**% 1,62**	7,2	**% 1,89**
الإجارة	29,8	**%12,85**	37,2	**%13,9**	82,7	**% 27,35**	82,0	**% 22,89**	83,6	**% 21,90**
السلم	63,2	**%27,20**	75,5	**%28,2**	74,7	**% 24,70**	130,4	**% 36,40**	150,1	**% 39,31**
الإستصناع	5,3	**%2,27**	8,5	**%3,2**	6,6	**% 2,18**	10,7	**% 2,99**	13,4	**% 3,51**
إجمالي حجم التمويل	**232,1**	**% 100**	**267,6**	**% 100**	**302,4**	**% 100**	**358,2**	**% 100**	**381,8**	**%100**

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي 2022 لبنك الجزائر.

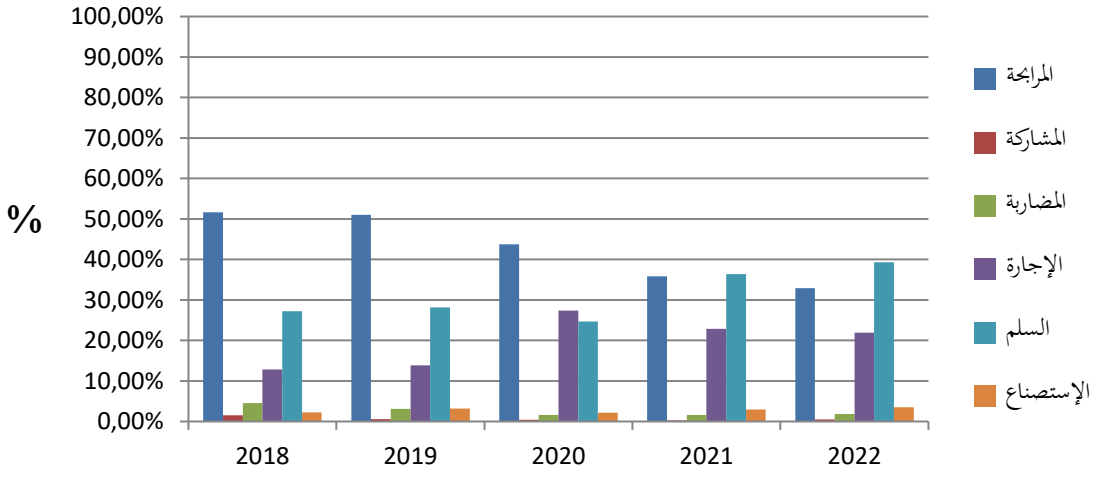
يبين الجدول (03-14) تطور نسب وحجم صيغ التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي، الذي بلغ نهاية سنة 2022م أكثر من 381,8 مليار دينار.

كانت النسب الكبرى من التمويل سنة 2018م للمرابحة بـ 51,62 % يليها السلم بـ27,20 % ثم الإجارة بـ 12,85 % وللسلم، وفي سنة 2019م فقد سجلت أكبر نسبة تمويل أيضا بصيغتي المرابحة تليها صيغة السلم بـ51 % و36,40 % على التوالي، وقد بقيت صيغة التمويل بالمرابحة تحوز أعلى نسبة خلال سنة

2020م بـ 43,75 % في حين عادت المرتبة الثانية لصيغة التمويل بالإجارة بما نسبته 27,35 %، وفي 2021م بلغ التمويل بصيغة المرابحة نسبة 35,85 % و22,89 %كنسبة تمويل بصيغة الإجارة أيضا، بالنسبة لسنة 2022م فقد عادت أكبر نسبة تمويل لصيغة السلم بـ 39,31 % من حجم التمويل الإسلامي المقدم في إطار الصيرفة الإسلامية تليها صيغة التمويل بالمرابحة بنسبة 32,92 %، ثم الإجارة بنسبة 21,90 %.

يمكن القول إن التمويل المقدم بصيغتي المرابحة والإجارة قد انخفض خلال فترة الدراسة لصالح التمويل وفق صيغة السلم، وعلى العموم يمكن القول إن التمويل "بالمرابحة" و"السلم" و"الإجارة" تعتبر الصيغ المهيمنة على حجم التمويل المصرفي الإسلامي، في المقابل نجد الصيغ الأخرى "كالمشاركة"، "المضاربة"، و"الإستصناع"، تعد الأقل تسويقا من طرف المصارف العاملة، وهو ما يبينه الشكل (03-04).

شكل (03-04): تطور نسب صيغ التمويل الاسلامي في القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2022.

ثالثا: رقابة بنك الجزائر على نشاط الصيرفة الإسلامية

1. التزامات المصارف الإسلامية العاملة بمبادئ الرقابة المصرفية لبازل III

تمثل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، الإطار المحدد والمنظم لعمل المصارف والأنظمة المصرفية، وفق إجراءات احترازية تضمن لها الأمن والاستمرارية، وتعتبر هذه المبادئ مؤشرات لتقييم جودة الأنظمة الرقابية للأجهزة المصرفية، وقد دأبت لجنة بازل على تنقيح هاته المبادئ مع العديد من الأجهزة الرقابية العالمية، بهدف ترقية وتقوية الأساليب الرقابية للدول، خاصة بعد الأزمات المالية والمصرفية الأخيرة، وكان آخر تعديل ذلك الذي

جاءت به لجنة بازلIII في سبتمبر 2010م، أين وجدت المصارف الإسلامية نفسها أمام تحدي كبير يوجب عليها الالتزام بمعايير الرقابة الاحترازية المتعلقة بالملاءة المالية (نسبة تغطية المخاطر وفقا للنظام 14-01 المؤرخ في 2014/02/16م تماشيا مع مقررات لجنة بازلIII)[1]، أي تلك المتعلقة بالإدارة الجيدة لرأس المال والمخاطر الممكن التعرض لها، وهو ما استوجب عليها وضع نظام تقييمي داخلي لملاءة أموالها الخاصة في تغطية كل أنواع المخاطر التي تتعرض أو ممكن أن تتعرض لها.

1.1 مبادئ بازلIII تعزز عمل المصارف الإسلامية

تسعى بازلIII من خلال مبادئها[2] (29 مبدءا أساسيا للنظام الرقابي ليعمل بكفاءة و39 معيارا للتقييم) إلى أن تكون قابلة للتطبيق على مستوى جميع الأنظمة المصرفية، مهما كان نوعها وحجمها، وعبر جميع مستويات نشاطها، وقد صممت تلك المبادئ بما يتناسب مع جميع أنواع المنتجات المالية، وما يتناسب مع معايير الرقابة المصرفية المسطرة من قبل السلطات المالية والنقدية، خاصة تلك التي تركز على المخاطر المصرفية، وتركز المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة اهتمامها على النظام المالي وعلى المصارف كافة بما يتناسب مع حجم مخاطرها وأهميتها في النظام.

إن طرح هذه المبادئ لا يتعارض ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى الاحتراز والحيطة للمخاطر، مهما كان حجمها أو نوعها، وهو أساس قيام المصرفية الإسلامية التي تسعى إلى حماية أموال الناس ومصالحهم وأملاكهم، كما تتوافق المصارف الإسلامية مع مبادئ بازلIII في مدى أهمية الإفصاح والشفافية في الحفاظ على الثقة في المصرف والحد من القلق تجاه قوة مركزه المالي، وقد تم إعادة تنظيم المبادئ الأساسية كما يلي:

1.1.1 مبادئ تتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية: وهي المبادئ الأساسية، من 1الى 13 التي تركز على صلاحيات السلطات الرقابية ومسؤولياتها ومهامها.

2.1.1 مبادئ تتعلق بالتوقعات الرقابية للمصارف: وهي المبادئ الأساسية، من 14الى 29 التي تركز على الأنظمة والمتطلبات الاحترازية للمصارف.

1 بوبكر مصطفى، الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري، مرجع سابق، ص66.

2 صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، سبتمبر 2012، ص 16.

إن الملاحظ لما تضمنته روح تلك المبادئ، يجده مطابقا في معظمه للاتجاه الذي ترمي إليه الصيرفة الإسلامية، من خلال مبادئها المستقاة من أحكام الشريعة الإسلامية، وتعمل المصارف الإسلامية في مجال المال والأعمال معتمدة على:

- ✓ الإجراءات الشفافة والحوكمة السليمة والمساءلة؛
- ✓ التعاون والتنسيق؛
- ✓ الابتعاد عن الممارسات الغير سليمة والأنشطة الغير آمنة حتى لا تتعرض أو تعرض النظام المصرفي للمخاطر؛
- ✓ تعمل وفق المعايير المحددة من طرف السلطات الرقابية للبلد المضيف؛
- ✓ الإشراف الفعال للإدارة العليا وإدارة المخاطر؛
- ✓ تطبيق معدلات كفاية رأس المال؛
- ✓ السيطرة على مخاطر التركز كونها بنوك شاملة؛
- ✓ ما تتمتع به من قدرة هائلة في إدارة المخاطر التشغيلية من خلال هيكلها التنظيمي؛
- ✓ فعالية جهاز التدقيق والرقابة الداخلية لديها.

2. واقع رقابة بنك الجزائر على نشاط الصيرفة الإسلامية

تخضع البنوك الإسلامية العاملة بالساحة المصرفية لرقابة بنك الجزائر، حيث تطبق عليها نفس المعايير والأدوات الرقابية والأساليب الاحترازية التي تطبق على كامل البنوك العاملة ضمن الجهاز المصرفي بهدف تنظيمه ومراقبته وتوجيه نشاطه بحسب الخطة الاقتصادية العامة وبما يحقق أهداف السياسة النقدية المتبعة، كما يهدف بنك الجزائر من خلال رقابته وإشرافه على البنوك الإسلامية إلى حماية مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين.

يعتمد بنك الجزائر في إطار وظيفته كسلطة نقدية ورقابية إشرافية على مختلف الأدوات والأساليب الرقابية النقدية وعلى ما يصدره من أنظمة رقابية تنظم نشاط القطاع المصرفي، من بينها:

- ✓ النظام 06-02 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006م والمحدد لشروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية؛
- ✓ النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009م المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛

- ✓ النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011م والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة؛
- ✓ النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011م والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012م المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما؛
- ✓ النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014م والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018م الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020م والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ النظام 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020م والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفي؛
- ✓ النظام رقم 20-04 المؤرخ في 15 مارس 2020م والمتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف.

بقي بنك الجزائر يعمل على تمكين ومرافقة الصيرفة الإسلامية داخل الساحة المصرفية الوطنية، حيث وضع عدة برامج تمثلت في مايلي[1]:

- ✓ وضع إطار رقابي لأنشطة التمويل الإسلامي؛
- ✓ وضع لوائح ونصوص تنفيذية احترازية تتلاءم مع نشاط التمويل الإسلامي؛
- ✓ تكوين المفتشين وتأهيلهم لرقابة البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك السلام الجزائر

يخضع نشاط بنك السلام الجزائر المتعلق بمنتجات الصيرفة الإسلامية للأحكام القانونية والنصوص التنظيمية الصادرة عن "بنك الجزائر" والتي تنظم نشاط البنوك والمؤسسات المالية ككل، وهو ما نصت عليه المادة 22 من أحكام النظام 20-02، وبالرغم من صدور الأنظمة المشار إليها في المبحث السابق والتي عرَّفت

1 60eme Anniversaire de la Banque d'Algérie, « les Défis Futures des Banque Centrale », digitalisation des services financiers : cas de l'Algérie, El Aurassi, Alger, 26 Décembre 2022.

بالمنتجات المصرفية الإسلامية وبيَّنت شروط ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال البنوك المتخصصة في هذا النوع من الصيرفة أو من خلال شبابيك البنوك التقليدية وهو ما أكده القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، الصادر عن بنك الجزائر والمؤرخ في 21 جوان سنة 2023م، وبالرغم من اشتراط هذا القانون وجوب استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية ماليا ومحاسبيا وإداريا عن البنك التقليدي، إلا أن العلاقة الرقابية والإشرافية التي تربط بنك الجزائر بالبنوك الإسلامية العاملة لم تأخذ حيزا مهما من هذا القانون وبقيت هذه العلاقة مرتبطة بالأنظمة السالفة الذكر والمستمدة من مقررات لجنة بازلIII للرقابة المصرفية.

المطلب الأول: رقابة بنك الجزائر على نشاط بنك السلام الجزائر.

أولا. النشاط المصرفي لبنك السلام الجزائر

1.التعريف ببنك السلام الجزائر

تأسس بنك السلام الجزائر في 08 جوان سنة 2006م، وهو يتبع مجموعة السلام بنك الدولية، والتي يوجد مقرها الرئيسي بالبحرين.

2.1 الاعتماد: تم اعتماد بنك السلام الجزائر في سبتمبر سنة 2008م، كبنك خاص ملتزم بالقوانين الجزائرية يعمل بالساحة المصرفية برأس مال بلغ 7,2 مليار دينار، والذي بلغ 20 مليار دينار سنة 2022م، ملتزما في ذلك بالنظام 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018م، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، بلغ عدد فروعه المنتشرة عبر التراب الوطني 23 فرعا بنهاية سنة 2022م.

3.1 تطور النشاط المصرفي في بنك السلام: عمل بنك السلام الجزائر على تطوير بنية تحتية مبتكرة ترتكز على الاتصالات عالية المستوى وعلى أجهزة ذكية مجهزة ببرمجيات حديثة، تحفزه على الانتشار والتوسع مع تحسين نوعية خدماته المالية والمصرفية ورفع قدرته للوصول إلى اكبر شريحة من العملاء، مما أعطاه أفضلية في الاستمرار والنمو، كما عمل بنك السلام الجزائر على تحسين منتجاته المالية لملائمة اكبر عدد من فئات المجتمع، فبالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية عمل على تطوير وتقديم منتجات مالية مبتكرة توفرها وسائل الكترونية حديثة، تمكن من تسوية المعاملات المالية اليومية لتلك الفئات في إطار آمن وحماية كاملة، من بينها:

- ✓ التحويل المصرفي الالكتروني؛
- ✓ الإشعار بالاقتطاع الالكتروني؛
- ✓ بطاقات الدفع الالكتروني؛

- ✓ الأوراق التجارية الالكترونية؛
- ✓ النقود الالكترونية؛

أما أهم الخدمات الالكترونية التي يوفرها والتي عادة ما تكون مجانا فتتمثل في الآتي:

- ✓ طلب فتح حساب عن بعد؛
- ✓ الاطلاع على الرصيد؛
- ✓ تسديد جميع الفواتير والمصاريف عن طريق طلبات التحويل، والدفع من خلال الانترنت، الهواتف النقالة، الهواتف الذكية، مطاريف الدفع (TPE, TPV)، ويتم كل ذلك من خلال بوابات الدفع الالكتروني المتاحة.
- ✓ كل عمليات الدفع عن بعد؛
- ✓ عمليات السحب من الصراف الآلي؛
- ✓ طلب دفتر الشيكات...

في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية وتحقيقا لمقاصدها، يبذل مصرف السلام الجزائر، على غرار باقي المصارف، جهدا كبيرا في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال إدخال التقانة على مختلف الخدمات المالية التي يقدمها لجميع الفئات، مضفيا عليها طابع التيسير، البساطة والسهولة، ودون تحميل طالبيها مشقة التكاليف الإضافية، ويعمل بنك السلام الجزائر داخل القطاع المصرفي الجزائري على تنفيذ وتطبيق منظومة الدفع الالكتروني (نظامي الدفع الالكتروني RTGS والمقاصة الالكترونية ATCI التي عمل بنك الجزائر على تطوير بنيتها التحتية منذ انطلاقها الفعلي في العمل سنة 2006م)، والتي مرت بعدة مراحل بدءا بالتنسيق بين مختلف الفاعلين (وزارة المالية، البنوك، بريد الجزائر، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM)، لتطوير البنية التحتية لوسائل الإعلام والاتصال وإنشاء نظام دفع آلي يتماشى ومتطلبات الصناعة المصرفية الحديثة.

واكب مصرف السلام الجزائر، منذ اعتماده في سنة 2008م، كل التغيرات التي طرأت على الساحة المالية والمصرفية، وشارك إلى جانب منتسبي النظام المصرفي الجزائري في تنفيذ السياسات المالية والمصرفية لتعزيز وجوده، وهو يعمل حاليا للحصول على أكبر حصة ممكنة من السوق المصرفية الوطنية، معتمدا على تطوير وابتكار منتجات مصرفية حديثة تعتمد التكنولوجيا والاتصالات المتطورة وتمكنه من المحافظة على عملائه، وتكسبه عملاء جدد.

4.1 أهم البيانات المالية لبنك السلام

جدول (03-15): أهم البيانات المالية لبنك السلام خلال الفترة 2018-2022.

مليار دينار

	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال	10,00	15,00	15,00	20,00	20,00
حقوق المساهمين	17,31	19,01	18,90	27,26	27,31
مجموع الأصول	**110,11**	**131,02**	**162,63**	**237,80**	**261,69**
الأصول السائلة	81,11	95,06	133,16	207,72	233,44
الخصوم قصيرة الأجل	77,49	92,95	118,31	171,46	183,79
نقدية وشبه نقدية لدى البنك المركزي	**22,57**	**20,06**	**48,39**	**67,70**	**63,80**
النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي ومراكز البريد...	**27,98**	**27,58**	**53,60**	**75,92**	**74,64**
النتيجة الصافية	**2,49**	**4,01**	**3,07**	**3,39**	**4,40**

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقارير بنك السلام للفترة 2018-2022.

تبين أرقام الجدول (03-15) المنحى التصاعدي لمختلف البيانات المالية لبنك السلام خلال كامل فترة الدراسة، والتي سجلت ارتفاعا في رأس مال البنك بانتقاله من 10 م.د خلال سنة 2018م إلى 15 م.د بداية من سنة 2019م ليبلغ 20 م.د سنة 2021م، كما شهد إجمالي أصوله تطورا ايجابيا بلغ أكثر من261 م.د مع نهاية سنة 2022م بعد أن كان في حدود 110 م.د سنة 2018م.

بالنسبة لقيم الأصول السائلة فقد حققت مبالغ معتبرة غطت مجمل الخصوم قصيرة الأجل خلال كامل المدة المدروسة، أما النقدية لدى البنك المركزي فقد حقق بنك السلام رصيدا دائنا ومتزايدا خلال الثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة بعد أن عرف هذا الرصيد انخفاضا سنة 2019م والتي حقق خلالها البنك نتيجة صافية بلغت أكثر من 4 م.د، لتتراجع خلال السنتين التاليتين 2020م و2021م، ثم تعود لتغلق سنة 2022م على أكبر مبلغ لها خلال فترة الدراسة بـ 4,4 م.د.

2. نشاط تعبئة الودائع وتقديم التمويل في بنك السلام

بدأ بنك السلام مزاولة نشاطه بالساحة المصرفية الجزائرية في 20 أكتوبر سنة 2008م، ملتزما بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، معتمدا استراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية

العامة للدولة، وحجز مكانة له ضمن الجهاز المصرفي الجزائري من خلال ما يقدمه من تمويلات واستثمارات لجميع القطاعات العمومية والخاصة إضافة إلى تلبية الحاجات التمويلية للأفراد.

بداية من سنة 2018م، صدر النظام رقم 18-02 عن بنك الجزائر والخاص بممارسة العمليات المصرفية وفق الصيرفة التشاركية، والذي ألغي في 15 مارس 2020م بصدور النظام رقم 20-02، حيث جاء هذا الأخير لتحديد مختلف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية مع بيان وتوضيح القواعد المطبقة عليها وشروط الترخيص لها وممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية، أصبح بإمكان بنك السلام الجزائر أيضا تلقي الأموال وتوظيفها دون أن يترتب عنها تحصيل أو دفع فوائد، مع شرط توافقها مع الشريعة الإسلامية من خلال مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية المبينة في الشكل التالي:

شكل (03-05): العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في بنك السلام الجزائر حسب النظام رقم 20-02.



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة 2018-2022.

تطور النشاط المصرفي لبنك السلام خلال الفترة الممتدة من 2018م إلى 2022م، مما سمح له من رفع قدرته على المنافسة داخل الساحة المصرفية، ويتمثل هذا النشاط في تجميع الموارد المالية من خلال طرح مختلف الأوعية الادخارية إلى جانب عرض مجموعة متكاملة من صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2.2 نشاط تعبئة الودائع: يعكس الجدول الموالي نشاط جمع وتعبئة الودائع في بنك السلام خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018م و2022م، أي قبل وبعد صدور النظام رقم 20-02.

جدول (03-16): تطور حجم الودائع في بنك السلام الجزائر نسبة لهيكل ودائع الجهاز المصرفي للفترة 2018-2022.

مليار دينار

السنوات		2018		2019		2020		2021		2022	
		إجمالي الودائع	و.ت. الطلب	إجمالي الودائع	و.ت. الطلب	إجمالي الودائع	و.ت. الطلب	إجمالي الودائع	و.ت. الطلب	إجمالي الودائع	و.ت. الطلب
بنك السلام	ودائع	70,6	20,9	84,7	22,7	110,5	31,6	150,8	49,5	154,1	65,2
	سندات استثمار	14,8		19,1		22,8		47,7		62,6	
البنوك الخاصة		1.503,0		1.562,2		1.644,5		1.921,9		1.960,8	
البنوك العمومية		9.419,7		9.077,5		9.111,6		10.563,0		12.569,6	
القطاع المصرفي		10.922,7	4.880,5	10.639,7	4.313,1	10.756,1	4.159,1	12.484,9	5.216,3	14.530,4	6.216,7

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للفترة 2018-2022.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-16) مايلي:

✓ بلغ إجمالي الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي نهاية سنة 2018م حوالي 4.880,5 م.د، ما يعادل نسبة44,68% من إجمالي ودائع القطاع، ليغلق على نسبة 42,78% سنة 2022م أي6.216,7م.د، في حين انتقل حجم إجمالي ودائعه من 10.922,7 م.د نهاية سنة 2018م إلى 14.530,4 م.د سنة 2022م، بعد أن شهد انخفاضا خلال سنتي 2019م، 2020م، ليرتفع خلال سنتي 2021م و2022م على التوالي، ويرجع ذلك إلى تذبذب نشاط البنوك العمومية في تعبئة المدخرات.

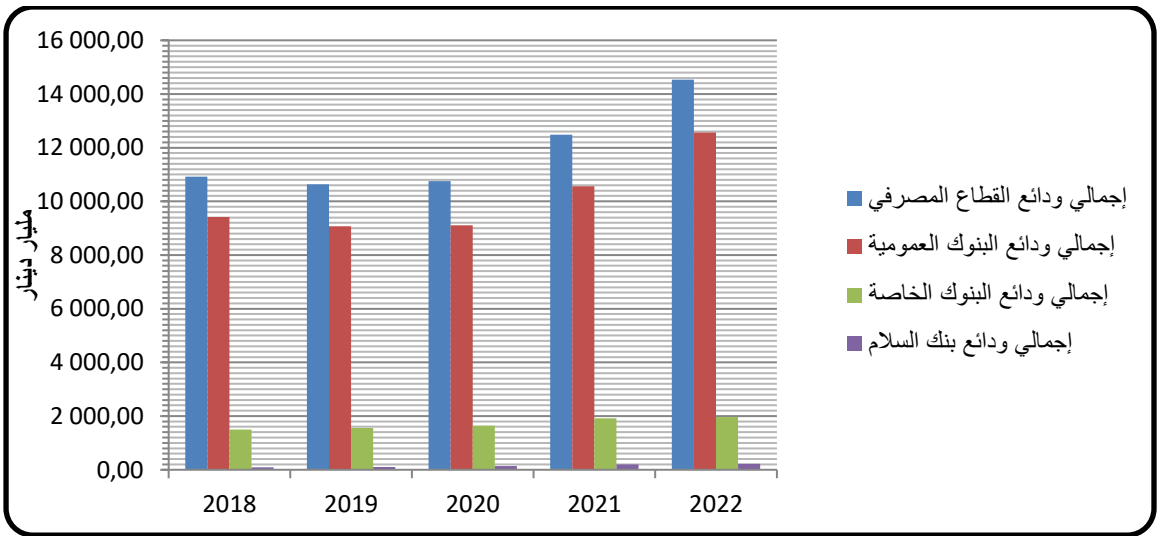
✓ زيادة قدرة بنك السلام على تعبئة الودائع بمختلف أنواعها والتي انتقل حجمها من 70,6 م.د إلى 154,1 م.د خلال الفترة المدروسة، حيث سجل تزايدا من سنة إلى أخرى، والذي فاق الضعف بنهاية سنة 2022م، وهو ما يفسر التطور الإيجابي لنشاط بنك السلام في تعبئة المدخرات وزيادة قدرته على توفير الأوعية الادخارية، مع صدور النظام رقم 20-02، ومع ذلك تبقى نسبتها ضعيفة مقارنة بهيكل ودائع القطاع المصرفي وهو ما يبينه الشكل رقم (03-06).

✓ انتقل مجموع الودائع تحت الطلب في بنك السلام من 20,9 م.د سنة 2018م إلى 65,2 م.د سنة 2022م، ما يفسر قدرة البنك على تعبئة هذا النوع من الودائع أيضا، وبالرغم من ذلك بقي حجمها جد ضعيف مقارنة بحجمها في القطاع المصرفي.

✓ إضافة إلى نشاط بنك السلام في تجميع الودائع المختلفة، استطاع تجميع مبالغ معتبرة من خلال حسابات الاستثمار (سندات الاستثمار) التي شهدت هي الأخرى نموا معتبرا خلال كامل الفترة المدروسة، والتي انتقلت من 14,8 م.د سنة 2018م لتبلغ أزيد من 62,6 م.د مع نهاية سنة 2022م، مع تسجيل ارتفاع نوعي بداية سنة2021م أين انتقل حجم الحسابات الاستثمارية من 22,8 م.د سنة 2020م إلى 47,7 م.د سنة2021م أي مع بداية تطبيق النظام رقم 20-02.

يعكس الشكل الموالي تطور الحجم السنوي لودائع بنك السلام مقارنة بهيكل ودائع القطاع المصرفي خلال الفترة المدروسة.

شكل (03-06): تطور حجم إجمالي ودائع بنك السلام في هيكل ودائع القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (03-16).

يُظهر الجدول (03-17) الموالي أن نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائعه بلغت 30,1% وهي أكبر قيمة لها مسجلة نهاية سنة 2022م، بعد أن عرفت انخفاضا خلال سنة 2019م، ليعود

منحاها للصعود بداية سنة 2020م.

إن عدم تجاوز هذه النسبة 40% يبين مدى التزام بنك السلام بتعليمات بنك الجزائر[1].

جدول (03-17): تطور نسب الودائع تحت الطلب لبنك السلام في هيكل ودائع الجهاز المصرفي للفترة 2018-2022.

% السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة (و.ت.الطلب\ إجمالي الودائع في بنك السلام)	**23,4**	**21,9**	**23,7**	**24,9**	**30,1**
نسبة (و.ت.الطلب\ إجمالي ودائع البنوك الخاصة)	1,40	1,45	1,92	2,57	3,33
نسبة (و.ت.الطلب\ إجمالي ودائع البنوك العمومية)	0,22	0,25	0,35	0,47	0,52
نسبة (و.ت.الطلب\إجمالي ودائع .ت.ط.القطاع المصرفي)	**0,43**	**0,53**	**0,76**	**0,95**	**1,05**
نسبة (و.ت.الطلب\إجمالي ودائع القطاع المصرفي)	**0,19**	**0,21**	**0,29**	**0,40**	**0,45**

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السلام وبنك الجزائرللفترة 2018-2022.

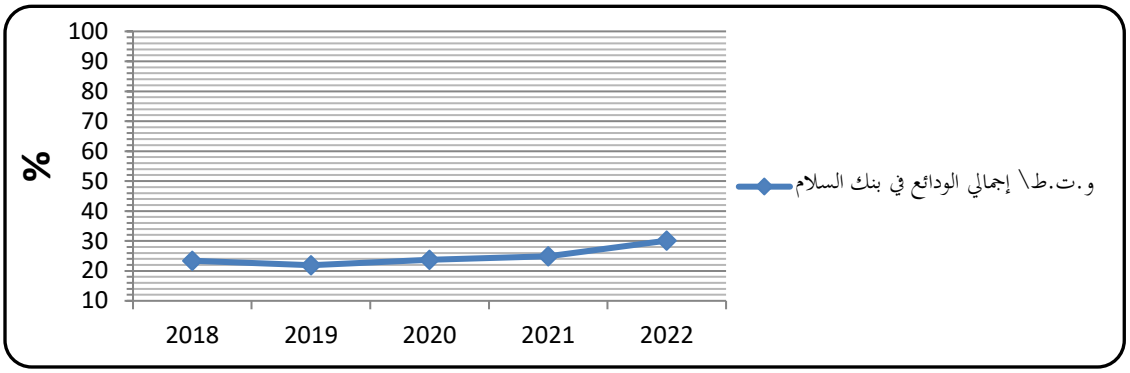
كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-17) أنه بنهاية سنة 2022م بلغت:

- ✓ نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائع البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة 3,33 % كأكبر نسبة لها.
- ✓ نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائع البنوك العمومية خلال فترة الدراسة 0,52 % كأكبر نسبة لها.
- ✓ نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة 0,45 % كأكبر نسبة لها.

انتقلت نسبة الودائع تحت الطلب في بنك السلام إلى مجموع الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي من 0,43 % سنة 2018م إلى 1,05 % وهي أكبر نسبة حققها البنك خلال فترة الدراسة مع نهاية سنة 2022م، يمكن القول بأن الودائع تحت الطلب في بنك السلام تمثل جزءا بسيطا من الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي.

1 حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، (2013\2014)، ص296.

شكل (03-07): تطور نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائعه للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (03-17).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة الودائع تحت الطلب لبنك السلام إلى إجمالي ودائعه قد انتقلت من 23,40 % سنة 2018م إلى 30,10 % نهاية سنة 2022م، فرغم تسجيلها أقل نسبة سنة 2019م، إلا أنها أخذت منحى تصاعدي بداية من سنة 2020م وحتى نهاية فترة الدراسة.

بالرغم من أن الودائع تحت الطلب تمثل حوالي ثلث الودائع في بنك السلام إلا أنها تبقى تسجل معدلات ضعيفة مقارنة بهيكل ودائع القطاع المصرفي بشكل عام.

2.2 تطور النشاط التمويلي في بنك السلام

يقدم بنك السلام الجزائر مجموعة متوازنة ومتنوعة من صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حسب الحاجة التمويلية لأصحاب المشاريع من مؤسسات خاصة وعمومية بالإضافة إلى تلبية حاجات الأفراد من التمويلات العقارية والاستهلاكية، والجدول الموالي يوضح لنا تطور حجم التمويل المقدم من طرف بنك السلام للشرائح الثلاثة.

جدول (03-18): تطور حجم النشاط التمويلي في بنك السلام خلال الفترة 2018-2022.

مليار دينار

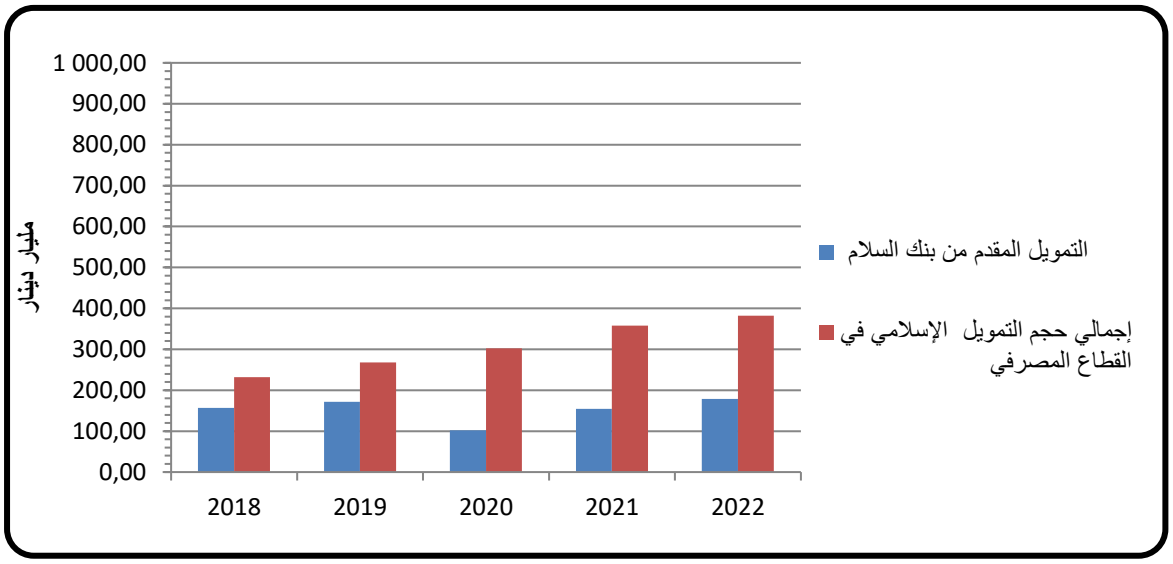
نشاط التمويل	2018	2019	2020	2021	2022
تمويل مؤسسات خاصة	63,984	78,799	89,019	143,568	161,562
تمويل مؤسسات عمومية	0,009	0,014	0,009	0,003	-
تمويل الأفراد	13,835	19,772	16,450	14,522	18,630

إجمالي التمويل المقدم من بنك السلام(*)	75,616	96,098	102,031	154,249	178,446
إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع	%88,45	%92,48	%76,54	%77,71	%82,35
حصة بنك السلام من التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي	%32,59	%35,91	%33,74	%43,06	%46,74

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات وتقارير بنك السلام للفترة 2018-2022.

من خلال الجدول (03-18) وبالرجوع إلى الجدول (03-05) أعلاه نجد أن حجم التمويل المقدم من بنك السلام وفق أحكام الشريعة الإسلامية للفئات الثلاثة يغطي نسبة فاقت 12,23% من حجم التمويلات المقدمة من طرف البنوك الخاصة سنة 2022م، وهو يمثل في نفس الوقت نسبة تفوق بقليل 2 % من قيمة التمويلات المقدمة من طرف البنوك العمومية التي تسيطر على النشاط المصرفي.

شكل (03-08): تطور حجم التمويل المقدم من بنك السلام في هيكل التمويل الإسلامي للقطاع المصرفي للفترة 2020-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (03-14) و(03-18).

نلاحظ من الشكل (03-08) أن بنك السلام الجزائر يستحوذ على نسبة كبيرة من التمويل الإسلامي المقدم من طرف القطاع المصرفي، وهي في تزايد من سنة إلى أخرى، حيث بلغت هذه النسبة 46,74% نهاية سنة 2022م، بعد أن كانت في حدود 33,74% سنة 2020م مع صدور النظام رقم 20-02.

* المبالغ باحتساب مخصصات نقص القيمة.

ثانيا. مؤشرات استجابة بنك السلام للأدوات الرقابية لبنك الجزائر

يتأثر نشاط بنك السلام بالعديد من الأدوات الرقابية التي يستخدمها بنك الجزائر سواء الكمية أو الكيفية، فبالنسبة للأدوات والمعايير المرتبطة بسعر الفائدة، كتحديد معدلات الفائدة، عمليات الخصم وإعادة الخصم والتسبيقات والقروض على السندات وعمليات السوق المفتوحة فلا مجال للتعامل بها في البنك سواء أخذا أو عطاء، لذلك فهي لا تؤثر في نشاط البنك، وأما الأدوات الأخرى فيمكن دراسة مدى تأثيرها في نشاط البنك:

1. أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك السلام

1.1 الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري

يقوم بنك السلام الجزائر كغيره من البنوك العاملة بتشكيل احتياطي قانوني، ملتزما في ذلك بالنظام رقم 04-02 الصادر عن بنك الجزائر، والمحدد للشروط العامة لتكوين الاحتياطي الإجباري وبالمادة 43 الفقرة (ج) من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 التي تؤكد على إلزام البنوك بتشكيل احتياطيات لدى بنك الجزائر، فمن خلال تعليمات موجهة للبنوك العاملة، يحدد بنك الجزائر نسب الاحتياطي الإجباري، ومن أجل أهداف الدراسة تم الاعتماد على المتوسط السنوي لهذه النسب، التي عرفت تذبذبا خلال كامل فترة الدراسة.

جدول (03-19): تطور حجم الاحتياطي الإجباري لبنك السلام في القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.

مليار دينار

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الاحتياطي الإجباري	%9	%11,75	%6,5	%2,25	%2
حجم الاحتياطي الإجباري لبنك السلام(*)	**7,69**	**12,21**	**8,67**	**4,47**	**4,34**
نقدية وشبه نقدية لدى بنك الجزائر	**22,57**	**20,06**	**48,40**	**67,70**	**63,80**
حجم الاحتياطي الإجباري للبنوك الخاصة (1)	135,27	183,56	106,90	43,25	39,22
حجم الاحتياطي الإجباري للبنوك العمومية(2)	847,78	1.066,61	592,26	237,67	251,40
Σالاحتياطي الإجباري للقطاع المصرفي (1)+(2)	**983,05**	**1.250,17**	**699,16**	**280,92**	**290,62**

* إجمالي ودائع البنك x معدل الاحتياطي الإجباري.

متوسط حجم الاحتياطي الإجباري المستهدف من طرف بنك الجزائر	**918**	**1.171**	**648**	**223**	**241**

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير البنك المركزي، وبنك السلام للفترة 2018-2022.

بهدف المحافظة على صلابة القطاع المصرفي، قام بنك الجزائر خلال سنة 2018م و2019م برفع نسب الاحتياطي الإجباري بشكل متزايد، ملزما بذلك البنوك العاملة لتشكيل احتياطي إجباري بهدف حماية المودعين وكبح توسعها في منح الائتمان، بالإضافة إلى سعيه لامتصاص السيولة الفائضة، حيث بلغ حجم الاحتياطي المشكل من قبل البنوك العاملة أكبر قيمة له بـ 1.250,17م.د. سنة 2019م، متجاوزا بذلك أهداف بنك الجزائر.

مع بداية النصف الثاني من سنة 2019م أخذت نسبة الاحتياطي الإجباري منحى متناقصا، حيث خفض بنك الجزائر نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 10 %، ثم مع بداية سنة 2020م بلغت هذه النسبة 8 % وأستمر هذا الاتجاه المتناقص لنسبة الاحتياطي الإجباري لتستقر عند 2 % بداية النصف الثاني من شهر فيفري سنة 2021م وبقيت كذلك طيلة سنة 2022م.

بلغ الاحتياطي الإجباري المشكل من قبل القطاع المصرفي سنة 2021م أدنى قيمة له بـ 280,92 م.د، وهو ما أدى إلى زيادة سيولة البنوك وتعزيز رأس مالها.

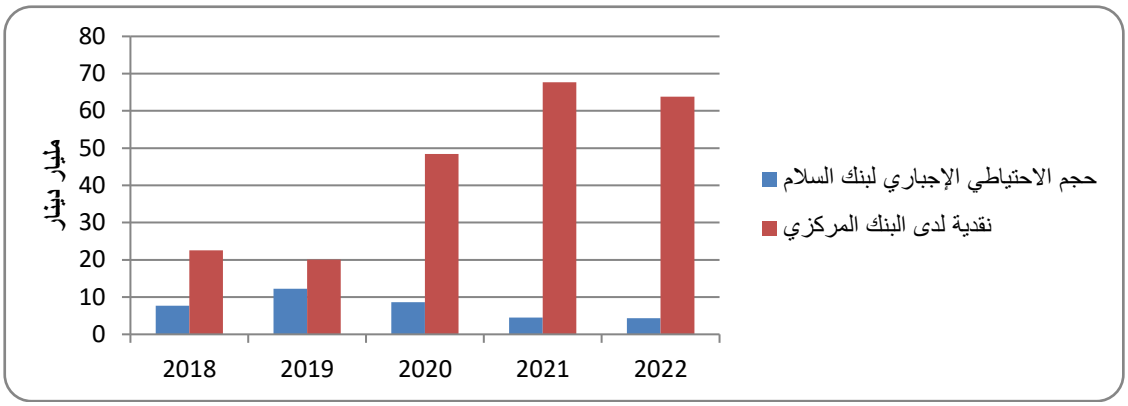
✓ سجل حجم الاحتياطي الإجباري لبنك السلام المودع لدى بنك الجزائر إلى مجموع الاحتياطي الإجباري للبنوك الخاصة خلال كامل فترة الدراسة وبشكل متتالي النسب التالية: 5,68 %، 6,65 %، 8,11 %، ليستقر عند 10,33 % و11,06 % سنتي 2021م و2022م على التوالي، وهذا يدل على مدى التزام بنك السلام بالنسب التي يفرضها بنك الجزائر على البنوك لتشكيل الاحتياطي القانوني.

✓ من خلال الجدولين (03-15) و(03-19) نجد أن حساب بنك السلام لدى بنك الجزائر (نقدية وشبه نقدية لدى البنك المركزي) خلال كامل فترة الدراسة يتجاوز المبالغ المشكلة للاحتياطي الإجباري.

بالرغم من أن معظم الودائع لدى بنك السلام هي ودائع استثمارية (سندات استثمار، ودائع لأجل..) إلا أن نسبة كبيرة منها تدخل في تشكيل الاحتياطي القانوني الإجباري، فهي تمثل مبالغ معطلة تؤثر سلبا في نشاطه التمويلي والاستثماري، باعتبار طبيعة الودائع الاستثمارية في البنك الإسلامي تشكل في أغلبها أموال مضاربة تتحمل نتائج استثمارها ولا يضمنها البنك.

يمكن من خلال معطيات الجدولين (03-15) و(03-19) القول بأن الحساب الجاري لبنك السلام لدى بنك الجزائر مكنه من تغطية الاحتياطات الإجبارية خلال كامل الفترة، وهو ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

شكل (03-09): مدى التزام بنك السلام بتشكيل الاحتياطي الإجباري للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين (03-15) و (03-19).

يلتزم بنك السلام بالقواعد الاحترازية والتعليمات التنظيمية الخاصة بحماية المودعين للحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي، كما يشارك بنك السلام في صندوق ضمان الودائع المصرفية ملتزما في ذلك بالنظام 03-20 المؤرخ في 15 مارس 2020م والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، وجاءت المادة 143 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 ملزمة كامل البنوك المعتمدة بالمشاركة في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية والذي ينشئه بنك الجزائر، حيث يتعين على كل بنك أن يدفع للصندوق علاوة ضمان سنوية نسبتها واحد في المائة (1%) على الأكثر من مبلغ ودائعه، وبالنسبة لودائع العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فإن هذه العلاوة تحسب وتدفع بشكل منفصل، حيث يجب على الصندوق أن يراعي خصوصيات " البنوك التي تقوم حصريا بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية" و"شبابيك الصيرفة الإسلامية" من خلال تخصيص حساب خاص بها.

2.1 نسبة السيولة (المعامل الأدنى للسيولة)

تم تحديد هذه النسبة التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامها في المادة 3 من النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011م على أنها نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، ومجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة من جهة أخرى.

يلتزم بنك السلام بمراقبة وتسيير سيولته مراعيا في ذلك نظام بنك الجزائر رقم 11-04، والجدول الموالي رقم (03-20) يوضح مدى التزام البنك بإدارة أصوله وفقا لمتطلبات السيولة.

جدول (03-20): تطور مؤشرات السيولة لبنك السلام للفترة 2018-2022.

نسب السيولة %		2018	2019	2020	2021	2022
بنك السلام	الأصول السائلة\إجمالي الأصول	73,66	72,55	81,88	87,35	89,20
	الأصول السائلة\الخصوم ق.الأجل (*)	104,67	102,27	112,55	121,15	127,01
	نسبة السيولة القانونية (نقدية\ إجمالي الودائع)	32,75	26,58	40,22	38,26	34,44
	نقد لدى بنك الجزائر\إجمالي الودائع	26,42	19,33	36,30	34,11	29,44
	نسبة السيولة الفورية (نقدية\إجمالي الأصول)	25,41	21,05	32,96	31,92	28,52

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير البنك المركزي، وبنك السلام للفترة 2018-2022.

حسب المادة 3 من النظام 11-04 يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%، ويمكن لبنك الجزائر رفع أو خفض هذه النسبة(**).

بالرجوع إلى أرقام الجدول (03-08) نلاحظ الزيادة المعتبرة للأصول السائلة للقطاع المصرفي الجزائري، التي سجلت أعلى قيمة لها نسبة إلى الخصوم قصيرة الأجل سنتي 2021م و2022م على التوالي بـ 102,06 % و108,53 %، بعد تسجيلها لأدنى مستوى لها بـ 37,06 % سنة 2020م بسبب الإجراءات الاستثنائية المتخذة في إطار مكافحة جائحة Covid19، وهذا يوضح أن القطاع المصرفي أصبح يتمتع بدرجة مقبولة من السيولة ملبيا بذلك تعليمة بنك الجزائر لمعامل الحد الأدنى للسيولة.

حسب التعليمة رقم 11/07 المتعلقة بمعاملي السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، فإن مستوى السيولة طويلة الأجل بالنسبة لبنك السلام بلغ في سنة 2022م أكبر قيمة له بـ 89,20 %، مما أعطى أريحية كبيرة للبنك لانخفاض خطر السيولة لديه في المدى الطويل، وكذلك بالنسبة للسيولة قصيرة الأجل لديه، والتي يجب

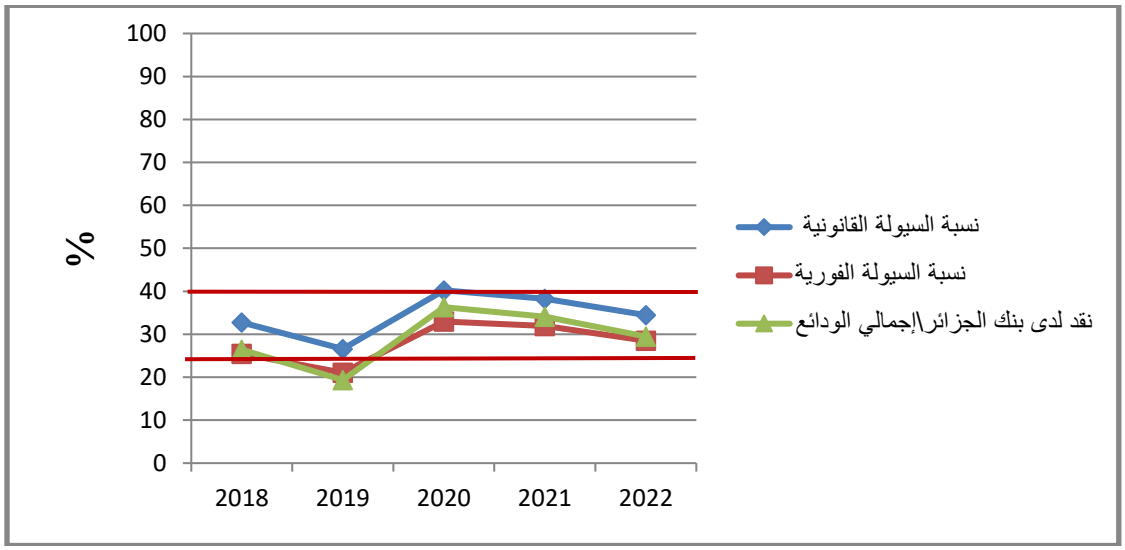
(*) هو المعامل الأدنى للسيولة حسب النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011.

(**) بموجب التعليمة رقم 05-2020 الصادرة بتاريخ 2020/04/06 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، خفض بنك الجزائر من الحد الأدنى لمعامل السيولة المطلوب إلى 60%.

أن تكون عند نسبة 100% على الأقل، فقد بقي مستواها مرتفعا خلال كامل الفترة المدروسة، حيث شهدت نسبة الأصول السائلة لديه إلى إجمالي خصومه القصيرة الأجل أكبر قيمة لها بـ 127,01 % نهاية سنة 2022م، علما أن أدنى مستوى لهذه النسبة كان سنة 2019م بـ 102,27 %، وهي بذلك تفوق المستويات المطلوبة حسب القواعد الاحترازية والرقابية لبنك الجزائر، غير أن هذه الوضعية قد تؤثر سلبا على مستوى الربحية لدى البنك، فحتى بالرغم من الإجراءات المتخذة بداية سنة 2020م أين تم تحديد هذه النسبة عند 60% سجل معامل الحد الأدنى للسيولة في بنك السلام نسبة112,55% .

وبخصوص نسبة السيولة القانونية، سجل بنك السلام معدلات تراوحت بين 26,58 % كأدنى معدل سنة 2019م وأعلى معدل بلغ 40,22 % سنة 2020م، وهي المستويات المطلوبة والتي يجب أن تتراوح بين 25 و40 %، وترتبط التغيرات في هذه النسبة بالتغير في النقدية المتاحة للبنك ومستوى التغير في التزامات البنك.

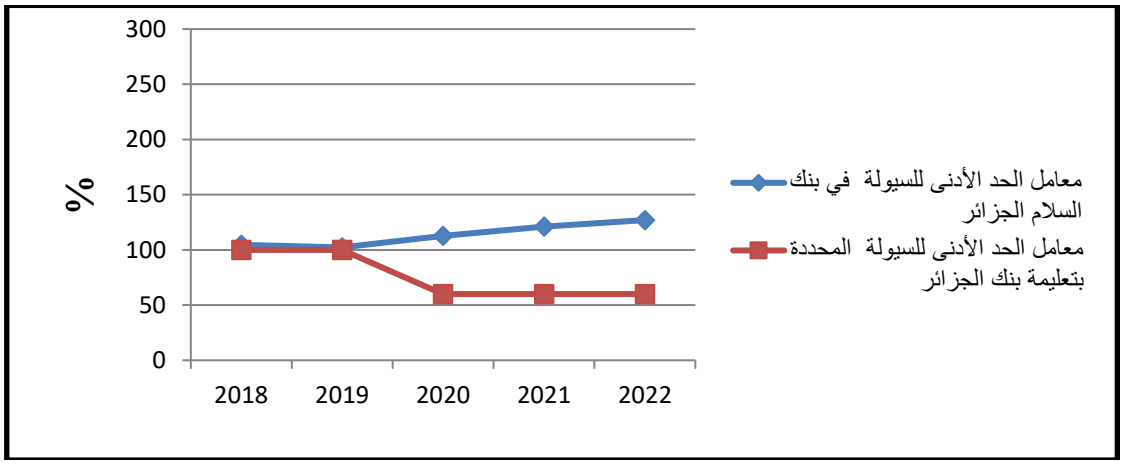
شكل (03-10): تطور نسب السيولة في بنك السلام للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين (03-08) و(03-20).

نلاحظ من الشكل أن نسب السيولة القانونية في بنك السلام تتراوح بين المستويات المطلوبة، والتي يحددها بنك الجزائر من خلال التعليمات الصادر للبنوك، كما نلاحظ أنه في سنة 2019م سجل بنك السلام أدنى نسبة سيولة فورية ونقدية لدى بنك الجزائر إلى إجمالي الودائع ويرجع ذلك إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات والخاصة بمكافحة الجائحة الوبائية.

شكل (03-11): تطور معامل الحد الأدنى للسيولة في بنك السلام للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (03-20) وتعليمات بنك الجزائر للحد الأدنى للسيولة.

من خلال الشكل (03-11) أعلاه يتضح أن معامل الحد الأدنى للسيولة في بنك السلام خلال كامل فترة الدراسة يفوق المعدل المفروض من طرف بنك الجزائر، فبالرغم من الإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف بنك الجزائر بتخفيض معامل السيولة إلى حدود 60 % بقي هذا المعامل لدى بنك السلام الجزائر متجاوزا نسبة 100%، وهو ما يدل على مدى تمتع البنك بقدرة كبيرة على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، ويرجع ذلك إلى نمو أصوله السائلة بمعدل يفوق معدل نمو الخصوم قصيرة الأجل والمتمثلة في الودائع.

3.1 نسبة الملاءة (معامل الملاءة)

تتمثل نسبة الملاءة في معدل كفاية رأس المال الواجب تشكيله لتغطية الأصول المرجحة بالمخاطر، والتي يجب أن تكون أكبر من 10,5 **%** بحسب مقررات بازل3 لكفاية رأس المال (الأموال الخاصة القانونية\الأصول المرجحة بأوزان المخاطر).

جدول (03-21): تطور نسب الملاءة لبنك السلام والبنوك العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية للفترة 2018-2022

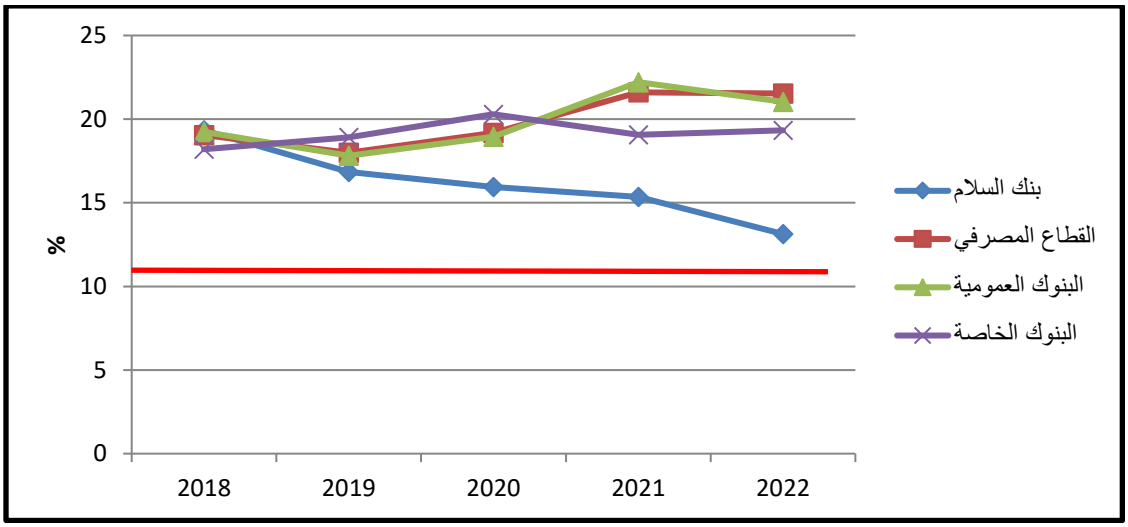
نسبة الملاءة %	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
البنوك الخاصة	18,20	18,90	20,29	19,06	19,33	19,16
البنوك العمومية	19,24	17,81	18,95	22,21	21,04	19,85
القطاع المصرفي	19,05	17,99	19,17	21,60	21,53	19,87

بنك السلام	19,33	16,85	15,94	15,35	13,13	16,12

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي وتقارير بنك السلام للفترة 2018-2022.

نلاحظ من الجدول (03-21)، أن القطاع المصرفي يتميز بنسب ملاءة عالية، وهي تفوق النسبة المحددة من طرف بنك الجزائر، وبالنسبة لبنك السلام باعتباره بنك إسلامي خاص نجده قد حافظ على نسب ملاءة معتبرة خلال كامل فترة الدراسة، وهو ما يبين مدى التزامه بالمعايير الرقابية والنظم الاحترازية لتشكيل رأس مال كاف لتغطية مختلف المخاطر التي تصاحب نشاطه المصرفي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المتوسط العام للملاءة والتي تعد مقبولة مقارنة بمتوسط ملاءة القطاع المصرفي.

شكل (03-12): تطور نسب الملاءة لبنك السلام والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (03-21).

بالرغم من الاتجاه المتناقص لمنحنى الملاءة لبنك السلام الجزائر خلال كامل الفترة المدروسة إلا أن الشكل (03-12) أعلاه يؤكد على مدى التزامه بمستويات الملاءة المفروضة من قبل السلطات النقدية (بنك الجزائر)، حيث بلغ المتوسط العام للملاءة لديه 16,12%، وهو بذلك يتجاوز بكثير الحدود المتفق على تشكيلها بحسب توصيات لجنة بازل3.

4.1 معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة

تتمثل الأموال الخاصة لبنك السلام في أموال المساهمين، أما بالنسبة لمصادر الأموال طويلة الأجل فإن معظم الودائع لدى بنك السلام ذات استحقاقات قصيرة الأجل لا تتعدى 5 سنوات، بالإضافة إلى ذلك، وفي غياب سوق رأس مال إسلامي، فإن بنك السلام لا يلجأ إلى الاقتراض لارتباطه بسعر الفائدة الربوي.

جدول (03-22): تطور معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك السلام للفترة 2018-2022.

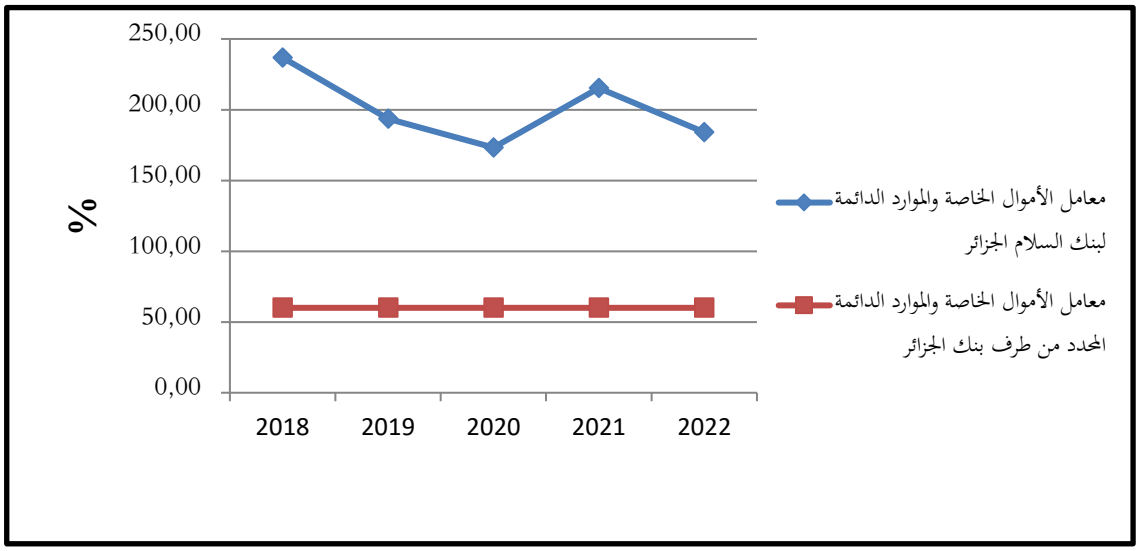
مليار دينار

	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	17,31	19,01	18,90	27,26	27,31
صافي العقارات الموظفة	0,74	0,71	1,07	1,42	1,37
مجموع الأصول الثابتة (مادية + غير مادية)	4,03	4,97	5,06	5,59	5,77
الحقوق المشكوك فيها	0,80	1,85	1,99	2,14	3,62
تمويلات غير محصلة > 5 سنوات	1,74	2,29	2,79	3,51	4,08
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة %	**236,80**	**193,58**	**173,24**	**215,32**	**184,03**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك السلام للفترة 2018-2022.

نلاحظ من الجدول (03-22) أن معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في بنك السلام خلال الفترة المدروسة يفوق النسب المحددة من طرف بنك الجزائر والتي يجب ألا تقل عن 60 % .

شكل(03-13):تطور معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك السلام للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (03-22).

بالنظر إلى الشكل أعلاه نلاحظ أن معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة يفوق بكثير المعدل المحدد من طرف بنك الجزائر، وهو ما يؤكد على قدرة بنك السلام على تغطية استخداماته الدائمة.

2. مؤشرات الربحية في بنك السلام الجزائر

1.2 مؤشر المردودية

رأينا من خلال أرقام الجدول (03-09) تذبذب واضح في مردودية رأس المال والأصول لدى البنوك الخاصة والعمومية، خلال فترة الدراسة، وهو الحال بالنسبة لبنك السلام والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (03-23): مؤشرات المردودية لبنك السلام للفترة 2018-2022.

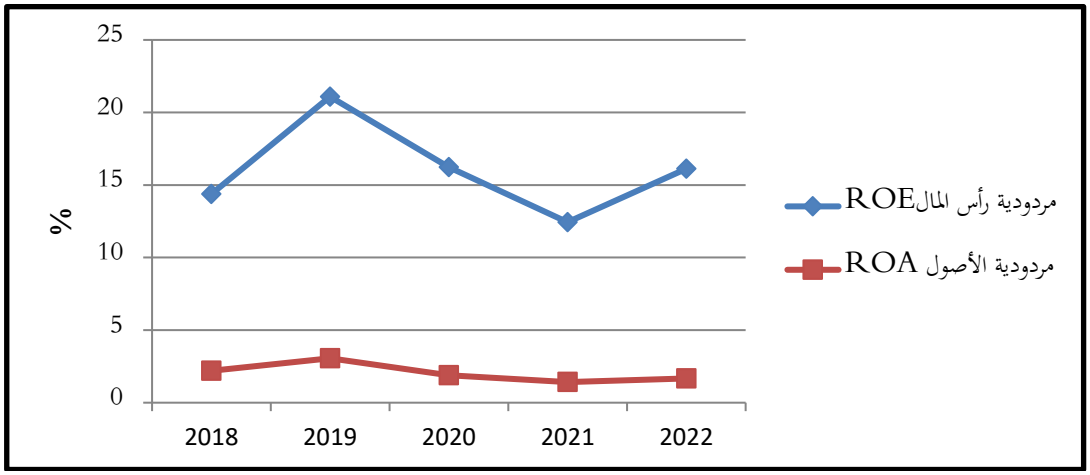
نسب المردودية %		2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
بنك السلام	مردودية رأس المال ROE	14,38	21,09	16,24	12,44	16,11	16,05
	مردودية الأصول ROA	2,20	3,06	1,89	1,42	1,68	2,05

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك السلام للفترة 2018-2022.

نلاحظ من الجدول (03-23) ارتفاع نسب مردودية كل من رأس مال وأصول بنك السلام مقارنة بنسب مردودية رأس المال والأصول في القطاع المصرفي (الجدول (03-09) أعلاه)، فقد تميزت سنة 2018م و2019م على التوالي بارتفاع هاتين النسبتين لدى بنك السلام وهو الحال في القطاع المصرفي ككل، أما سنة 2020م و2021م فقد شهدت انخفاض هذه النسب لتبلغ أدنى قيمة لها بالنسبة لمردودية رأس المال لبنك السلام سنة 2021م بـ 12,44 % ومردودية الأصول 1,42 %.

يتبين من قيم المتوسط العام لمردودية رأس مال بنك السلام الذي بلغ 16,05 % ومتوسط مردودية الأصول الذي بلغ 2,05 % أنه يفوق متوسط النسبتين المحققتين في البنوك العمومية وفي القطاع المصرفي، إلا أنه يبقى أقل منه في البنوك الخاصة والتي سجلت بالنسبة لمردودية رأس المال 19,14 % و3,05 % بالنسبة لمردودية الأصول.

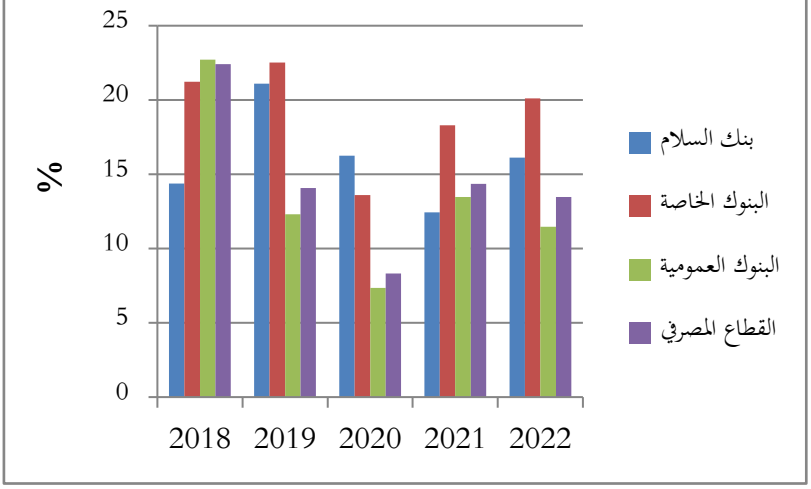
شكل (03-14) : تطور نسب المردودية لبنك السلام الجزائر للفترة 2018-2022.



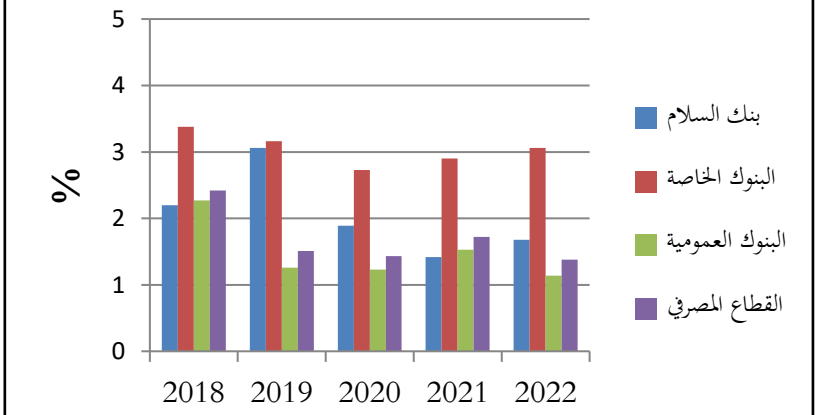
المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (03-23).

نلاحظ من الشكل (03-14) الممثل لنسب المردودية المالية والاقتصادية لبنك السلام خلال الفترة الممتدة من 2018م وحتى 2022م، أن مردودية رأس المال مرت بثلاثة مراحل وهي: مرحلة الارتفاع من سنة 2018م إلى 2019م، ثم مرحلة الانخفاض من سنة 2020م إلى 2021م أين عرفت أدنى مستوى لها، ثم المرحلة الثالثة سنة 2022م والتي شهدت منحى متزايد، ونفس الشيء بالنسبة لمردودية الأصول التي مرت بنفس المراحل أين سجلت نسبا متزايدة بين سنتي 2018م و2019م، ثم لتنخفض بعد ذلك محققة أدنى قيمة لها سنة 2021م، ثم اتجهت صعودا بنهاية سنة 2022م.

شكل (03-15) : مردودية رأس مال بنك السلام
في هيكل القطاع المصرفي
2022-2018



شكل (03-16): مردودية أصول بنك السلام
في هيكل القطاع المصرفي
2022-2018



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين (03-09) و(03-23).

يبين الشكلان (03-15) و(03-16) تطور نسب المردودية في بنك السلام مقارنة بنسب مردودية البنوك الخاصة والعمومية، وكذلك بالنسبة للقطاع المصرفي ككل، أين عرفت هذه النسب تذبذبا خلال كامل سنوات الدراسة، إلا أننا نلاحظ أن هذه النسب في البنوك الخاصة قد فاقت بكثير تلك النسب المحققة في البنوك العمومية، في حين أن نسب المردودية التي حققها بنك السلام الجزائر قد فاقت نسب المردودية المحققة في البنوك العمومية خلال السنوات 2019م، 2020م و2022م.

2.2 مؤشر الهامش المصرفي والربح

جدول (03-24): مؤشرات الهامش المصرفي في بنك السلام الجزائر 2018-2022.

مليار دينار

الهامش %		2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
بنك السلام	النتيجة الصافية	**2,49**	**4,01**	**3,07**	**3,39**	**4,40**	**3,47**
	الهامش المصرفي	**2,47**	**3,32**	**2,09**	**1,69**	**1,76**	**2,27**
	هامش الربح	34,47	43,43	39,85	36,57	39,45	38,75

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك السلام للفترة 2018-2022.

نلاحظ من خلال الجدول (03-24) أن مؤشرات الهامش المصرفي لبنك السلام الجزائر قد شهدت تذبذبا خلال كامل فترة الدراسة، حيث سجل معدلات غير مستقرة، فقد شهدت سنة 2019م تسجيل أكبر قيمة له بـ 3,32 **%**، بعد أن كانت في حدود 2,47 % سنة 2018م، في حين بلغت أصغر قيمة لهذا المؤشر 1,69 سنة 2021م ليعود إلى تحقيق ارتفاع طفيف سنة 2022م ليبلغ بذلك 1,76 **%**.

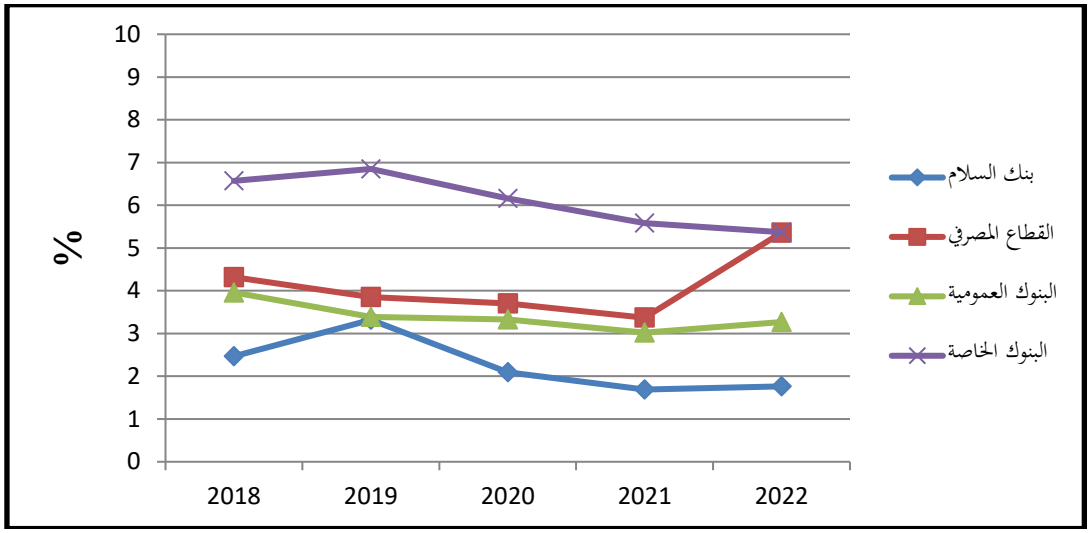
وبالنسبة لهامش الربح فقد سجل أصغر قيمة له سنة 2018م والتي بلغت 34,47 **%**، أما أكبر قيمة له فكانت سنة 2019م بـ 43,43 %.

أما بالنسبة للمتوسط العام للهامش المصرفي الذي سجله بنك السلام فقد بلغ 2,27%وهي نسبة أقل من تلك المحققة في كل من البنوك الخاصة والعمومية، وبالتالي بقيت أقل نسبة مسجلة مقارنة بنسبة الهامش المسجلة في القطاع المصرفي والتي بلغت 4,12%، أما بالنسبة لهامش الربح فقد كان المتوسط الذي حققه بنك السلام 38,75 %وهو يفوق متوسط هامش الربح المسجل لدى البنوك الخاصة والعمومية والذي بلغ على التوالي 35,80 %و33,60 %وبالتالي يفوق متوسط هامش الربح المحقق في القطاع المصرفي 34 %.

يعكس الشكلين المواليين أهم تطورات نسب الهامش المصرفي وهامش الربح في بنك السلام، والتي شهدت تذبذبا خلال كامل الفترة المدروسة، وهو الحال بالنسبة لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة وكذا القطاع المصرفي بصفة عامة.

نلاحظ من الشكل (03-17) أن نسب الهامش المصرفي في بنك السلام بقيت دون نسب الهامش المصرفي المحققة في كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال كامل فترة الدراسة والممتدة من 2018م إلى غاية نهاية سنة 2022م.

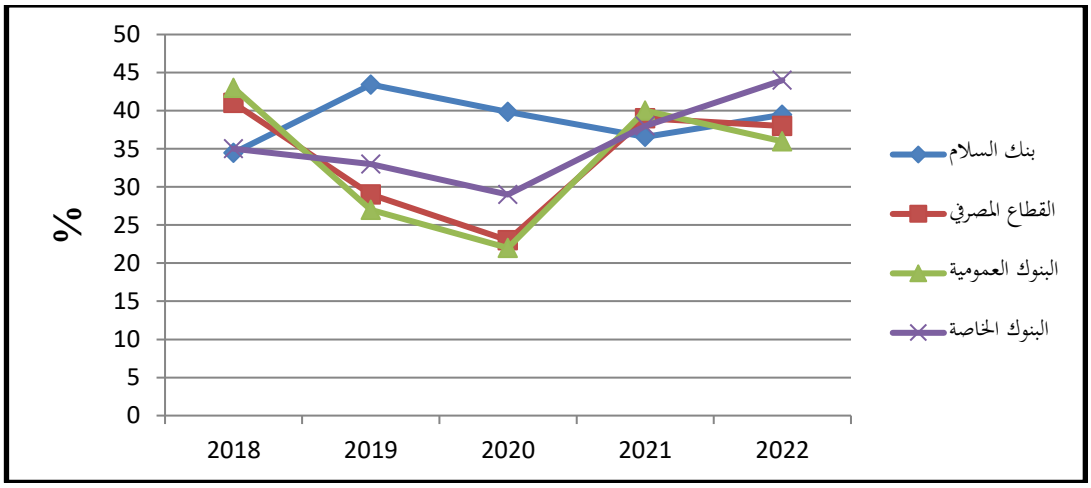
شكل (03-17): تطور الهامش المصرفي لبنك السلام والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين (03-10) و(03-24).

نلاحظ من الشكل (03-18) أدناه أن هامش الربح في بنك السلام قد تجاوزت نسبه خلال السنوات 2019م، 2020م و2022م تلك النسب المحققة في البنوك العمومية، كما فاقت نسب هامش الربح المحققة في البنوك الخاصة خلال سنتي 2019م و2020م، وهي بذلك تشير إلى شدة المنافسة التي يشهدها النشاط المصرفي لبنك السلام داخل القطاع المصرفي.

شكل (03-18): تطور هامش الربح لبنك السلام والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين (03-10) و(03-24).

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

مما سبق يمكن حصر أهم نتائج الدراسة التطبيقية في الجدول الموالي:

جدول (03-25): أهم الأرقام الخاصة بالرقابة الكمية ونشاط بنك السلام الجزائر للفترة 2018-2022.

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي التمويل (مليار دينار)	75,616	96,098	102,031	154,249	178,446
الحد الأدنى احتياطي الإلزامي(م.د)	7,69	12,21	8,67	4,47	4,34
نقدية وشبه نقدية لدى بنك الجزائر	22,57	20,06	48,40	67,70	63,80
معامل السيولة	%104,67	%102,27	% 112,55	%121,15	%127,01
نسبة الملاءة	%19,33	%16,85	%15,94	%15,35	%13,13
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة	%236,80	%193,58	%173,24	%215,32	%184,03
مردودية رأس المال ROE	%14,38	%21,09	%16,24	%12,44	%16,11
مردودية الأصول ROA	%2,20	%3,06	%1,89	%1,42	%1,68
الهامش المصرفي	%2,47	%3,32	%2,09	%1,69	%1,76
هامش الربح	%34,47	%43,43	%39,85	%36,57	%39,45
النتيجة الصافية (م.د)	2,49	4,01	3,07	3,39	4,40

المصدر: إعداد الطالب بناءا على مخرجات الدراسة التطبيقية.

نلاحظ من خلال الجدول (03-25) أعلاه أن نشاط التمويل في بنك السلام الجزائر قد سجل خلال كامل فترة الدراسة منحى متصاعدا، وهو ما يدل على كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه لتقديم التمويل اللازم من خلال الصيغ المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ملبيا بذلك طلبات شريحة كبيرة من المستثمرين، وهو ما نتج عنه تحقيق نتائج صافية معتبرة.

يمارس بنك الجزائر سلطته الرقابية والإشرافية على البنوك العاملة من خلال جملة الأدوات التي تم التعرض لها خلال هذه الدراسة، حيث توصلنا إلى أن نشاط بنك السلام يتأثر ببعض هذه الأدوات دون أخرى وهو ما يمكن إيجازه فيما يلي:

- ✓ بالنسبة للحد الأدنى للاحتياطي الإجباري (الإلزامي) فإن بنك السلام لم يجد أية صعوبة في تغطية النسب المفروضة من طرف بنك الجزائر خلال كامل فترة الدراسة، وهو ما تثبته وضعية حسابه لدى بنك الجزائر من

النقدية وشبه نقدية التي سجلت قيمة فائضة موجبة وجد معتبرة، وبالتالي فإن نشاط بنك السلام لم يسجل أي تأثر بفعل رفع أو خفض نسبة الاحتياطي الإجباري.

- ✓ إن حساب نسبة الاحتياطي الإجباري لا تأخذ في الاعتبار طبيعة حساب الودائع الاستثمارية، وهو ما يجعل بنك السلام مضطرا إلى توزيع جزء من أرباحه على أصحاب هذه الحسابات التي هو ملزم في نفس الوقت بتغطية نسبة محددة من ودائعهم كاحتياط لتعويضهم في حالة حدوث خسائر (قد تؤدي إلى الإفلاس)، بالإضافة إلى أن ذلك سيؤثر سلبا في عائد المساهمين.
- ✓ توجد علاقة عكسية بين معامل السيولة ومردودية رأس المال ROE خلال الفترة الممتدة من 2018م إلى 2021م، أما خلال السنة الأخيرة 2022م فقد كان ارتفاع معامل السيولة متزامنا مع ارتفاع مردودية رأس المال ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي التمويل وانخفاض النقدية وشبه النقدية لدى بنك الجزائر وهو ما انعكس إيجابا على النتيجة الصافية المحققة خلال هذه السنة (4,40 م.د).
- ✓ عدم وجود علاقة بين التغير في معامل السيولة ومردودية الأصول ROA خلال الفترة المدروسة، حيث تبين أنه بالرغم من الاتجاه المتزايد لقيم معامل السيولة إلا أن قيم مردودية الأصول كانت متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع من سنة إلى أخرى.
- ✓ عدم وجود علاقة بين معامل السيولة والهامش المصرفي خلال الفترة المدروسة، فبالرغم من الاتجاه المتزايد لقيم معامل السيولة بداية من سنة 2020م، إلا أن الأرقام المسجلة خلال كامل فترة الدراسة كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض.
- ✓ عدم وجود علاقة بين معامل السيولة وهامش الربح، حيث أن الارتفاع المستمر في قيم معامل السيولة المسجلة رافقها تذبذب بين الارتفاع والانخفاض لقيم هامش الربح خلال فترة الدراسة.
- ✓ توجد علاقة عكسية بين معامل الملاءة ومردودية رأس المال ROE خلال الفترة الممتدة من 2019م إلى 2021م، أما خلال السنة الأخيرة 2022م فبالرغم من استمرار معامل الملاءة في الانخفاض سجل مؤشر مردودية رأس المال ارتفاعا ملحوظا.
- ✓ تعكس نسبة الملاءة المسجلة في بنك السلام خلال كامل السنوات مدى التزامه بتوجيهات وتعليمات بنك الجزائر في تطبيق النسب والقواعد الاحترازية، وهذا يؤشر على أن الأموال الخاصة القانونية التي يحوزها بنك السلام متلائمة وتغطي كامل أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، كما أن نتائج الدراسة المتوصل إليها تبين

من خلال أرقام الجدول (03-25) أنه بالرغم من انخفاض نسبة الملاءة من سنة إلى أخرى فإن مردودية الأصول وكذا الهامش المصرفي وهامش الربح لبنك السلام قد سجلت نتائج متذبذبة صعودا ونزولا، وهو ما يدل على عدم تأثير هذه النسبة في نشاط البنك.

✓ أما بالنسبة لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة فقد سجل بنك السلام خلال فترة الدراسة نسبا متذبذبة تميزت بانخفاضها بداية السنوات الثلاثة الأولى، ثم ارتفعت خلال سنة 2021م لتعود إلى الانخفاض سنة 2022م، فمن خلال مقارنة منحى الأرقام المسجلة لهذه النسبة مع أرقام الجدول رقم (03-25) نجد أنه لا توجد علاقة بين اتجاه تغير هذه النسبة وكل من مردودية رأس المال ومردودية الأصول وكذا الهامش المصرفي وهامش الربح، وبالتالي يمكن القول أن التغير في معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لا يؤثر في نتائج نشاط بنك السلام.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات الرقابة الكمية لبنك الجزائر في نشاط بنك السلام الجزائر

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إبراز أثر الأدوات الرقابية الكمية لبنك الجزائر بصفته سلطة رقابية في نتائج نشاط بنك السلام الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012م إلى 2022م، باعتباره يمثل عينة الدراسة لنموذج الأثر الرقابي للبنك المركزي في نشاط البنوك الإسلامية، ومن أجل ذلك سنسعى إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات التابعة التي تعكس نشاط بنك السلام الجزائر من خلال مؤشرات المردودية والهامش المتمثلة في العائد على حقوق الملكية (العائد على رأس المال) ROE، العائد على الأصول ROA، الهامش المصرفي mb، وهامش الربح mp من جهة، والمتغيرات المستقلة (المفسِّرة) المتمثلة في أدوات الرقابة الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر كالاحتياطي الإجباري، معامل السيولة، معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، معامل الملاءة وكذلك نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع من جهة أخرى.

أولا. منهجية الدراسة

تتمثل منهجية الدراسة في تحديد نموذج قياسي يسمح بدراسة أثر وفعالية الأدوات الرقابية كمتغيرات سببية في نتائج نشاط بنك السلام الجزائر، ويكون ذلك بتحديد عينة الدراسة ومتغيراتها وطرق قياسها، سيتم استعمال برنامج Eviews 13 لتقدير النموذج القياسي باعتباره أحد أهم البرامج المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية والذي يعطي نتائج دقيقة، وبالنظر إلى اعتماد الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة لتفسير المتغيرات التابعة

سنعتمد على الانحدار الخطي البسيط والمتعدد كنماذج قياسية، ويرجع ذلك إلى كون البنك المركزي قد يستعمل كل الأدوات الرقابية الكمية أو قد يستعمل بعضها بشكل منفرد في التأثير على نشاط البنوك بحسب الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

1.تحديد عينة ومتغيرات الدراسة

1.1 تحديد عينة الدراسة

تم اختيار بنك السلام الجزائر، كأحد البنوك الإسلامية العاملة بالساحة المصرفية، عينة للدراسة لتوفر المعطيات والبيانات الإحصائية الخاصة بنشاطه والتي تضمنتها التقارير السنوية والقوائم المالية للبنك للفترة الممتدة من 2012م إلى 2022م.

بالاستعانة ببرنامج Excel، قمنا بتبويب البيانات والمعطيات الإحصائية الكمية ومن ثم تلخيصها بشكل يتيح استغلالها لإجراء الدراسة وبلوغ أهدافها.

2.1 متغيرات الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة، تم استخدام مجموعة من المتغيرات منها التابعة والمستقلة وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول (03-26): متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.

الرمز	المتغيرات التابعة
ROE	• مردودية رأس المال ROE
ROA	• مردودية الأصول ROA
mb	• الهامش المصرفي margin _bank
mp	• هامش الربح margin _profit
الرمز	**المتغيرات المستقلة**
RO	• الاحتياطي الإجباري reserve_ obligatory
CL	• معامل السيولة coefficient _ liquidity
CF	• معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coefficient _equity and per. funds
RS	• معامل الملاءة ratio_ solvency
TLRD	• نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع Total.loans and receivables/Total deposits

المصدر: من إعداد الطالب .

1.2.1 قياس المتغيرات التابعة

تم استخدام نسب المردودية والهامش كمتغيرات تابعة، تم قياسها وفق العلاقات المرفقة بالجدول التالي:

جدول (03-27): قياس المتغيرات التابعة (نسب المردودية والهامش).

مردودية رأس المال ROE	النتيجة الصافية\حقوق الملكية.
مردودية الأصول ROA[1]	النتيجة الصافية\إجمالي الأصول.
الهامش المصرفي margin _bank	النتيجة الصافية\متوسط إجمالي الأصول.
هامش الربح margin _profit	النتيجة الصافية\إجمالي الإيرادات.

المصدر: إعداد الطالب المؤشرات المالية لأداء البنوك، (انظر المطلب الأول، المبحث الأول، الفصل الثالث).

2.2.1 قياس المتغيرات المستقلة

تم استخدام أهم الأدوات الرقابية الكمية لبنك الجزائر كمتغيرات مستقلة والتي تنظم وتوجه نشاط البنوك العاملة، والتي يمكن قياسها وفق العلاقات التالية:

جدول (03-28): قياس المتغيرات المستقلة (الأدوات الرقابية الكمية).

الاحتياطي الإجباري* RO	نسبة الاحتياطي الإجباري x إجمالي الودائع
معامل السيولة** CL	الأصول السائلة \الخصوم قصيرة الأجل
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة*** CF	نسبة (الأموال الخاصة ومصادر الأموال طويلة الأجل \صافي العقارات+سندات المساهمة والفروع+الحقوق المشكوك فيها+القيم المنقولة+تحصيل القروض لأكثر من خمس سنوات). يقدر الحد القانوني الأدنى لهذه النسبة بـ 60 %.
معامل الملاءة RS	الأموال الخاصة القانونية\الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (التشغيل+القرض+السوق)
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع TLRD	إجمالي الائتمان\إجمالي الودائع

المصدر:إعداد الطالب آليات الرقابة والإشراف المصرفي في بنك الجزائر (المطلب الثاني، المبحث الأول، الفصل الثالث).

1 Mark A. Petersen, Ilse Schoeman, Modeling of Banking Profit via Return-on-Assets and Return-on-Equity, Proceedings of the World Congress on Engineering 2008 Vol II WCE 2008, London, U.K, July 2 - 4, 2008, p1.

(*) المادة 18 من النظام 04-02 أعلاه وشروط تشكيل الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري.

(**) المادة 3 من النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011.

(***) النظام رقم 04-04 الصادر بتاريخ 2004/07/19، والتعليمة رقم 07-04 المؤرخة في 2004/12/30

ثالثا. تقدير النماذج القياسية لأثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك السلام الجزائر

أ- باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

1. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية رأس مال بنك السلام

1.1. دراسة تأثير الاحتياطي الإجباري RO في مردودية رأس المال ROE:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-29): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في ROE

المعامل	القيمة
الاحتياطي الإجباري coeff	$1,2978*10^{-10}$
درجة الدلالة Prob	0,0037
معامل الارتباط R	0,7910
معامل التحديد R^2	0,6257
اختبار F	15,0459
Prob (F-stat)	0,0037

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-01).

بلغت درجة الدلالة 0,0037>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل الاحتياطي الإجباري ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره 62,5 % من التغير الحاصل في مردودية رأس المال ROE، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة معامل الارتباط التي بلغت 79 % إلى وجود علاقة قوية بين الاحتياطي الإجباري ومردودية رأس المال، بلغت قيمة F المحسوبة 15,05 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96)، معنى ذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 فنقول بأنه يوجد تأثير للاحتياطي الإجباري على مردودية رأس المال لكنه ضعيف جدا، وبالتالي فالنموذج ذو معنوية إحصائية وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,0037 <0,05).

- **تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لمردودية رأس المالROE :**

ROE = 1.29785486608e-08*RO + 0.0497891425004

توجد علاقة طردية بين الاحتياطي الإجباري كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة من الاحتياطي الإجباري ستؤدي إلى ارتفاع في مردودية رأس مال بنك السلام بـما مقداره $1,30*(10^{-10}10)$ وحدة.

2.1. دراسة تأثير معامل السيولة CL في مردودية رأس المال ROE:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–30): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في ROE

المعامل	القيمة
معامل السيولة coeff	-0,1534
درجة الدلالة Prob	0,0459
معامل الارتباط R	-0,6107
معامل التحديد R^2	0,3730
اختبار F	5,3556
Prob (F-stat)	0,0459

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03–02).

بلغت درجة الدلالة 0,0459>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل السيولة ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره 37,3% من التغير الحاصل في مردودية رأس المال ROE، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة معامل الارتباط التي بلغت أكثر من 61 % إلى وجود علاقة عكسية بين معامل السيولة ومردودية رأس المال، وبلغت قيمة F المحسوبة 5,36 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96).

معنى ذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 فنقول بأنه يوجد تأثير لمعامل السيولة على مردودية رأس المال، وبالتالي فالنموذج ذو معنوية إحصائية وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05> 0,0045).

- **تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لمردودية رأس المال :ROE**

ROE = -0.153466556059*CL + 0.311182512301

توجد علاقة عكسية بين معامل السيولة كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في معامل السيولة ستؤدي إلى انخفاض في مردودية رأس مال بنك السلام بـ 0,15 وحدة.

3.1. دراسة تأثير معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة CF في مردودية رأس المال ROE:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-31): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في ROE

المعامل	القيمة
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coeff	-0,0384
درجة الدلالة Prob	0,1547
معامل الارتباط R	-0,4597
معامل التحديد R^2	0,2114
اختبار F	2,4135
Prob (F-stat)	0,1547

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13. انظر ملحق (03-03).

بلغت درجة الدلالة 0,1547>0,05 وبالتالي فالمتغير المستقل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,1547 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على مردودية رأس المال.

4.1. دراسة تأثير معامل الملاءة RS في مردودية رأس المال ROE:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–32): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في ROE

المعامل	القيمة
معامل الملاءة coeff	-0,3180
درجة الدلالة Prob	0,0031
معامل الارتباط R	-0,8004
معامل التحديد R^2	0,6407
اختبار F	16,0554
Prob (F-stat)	0,0031

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-40).

بلغت درجة الدلالة 0,0031>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الملاءة ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره 64 % من التغير الحاصل في مردودية رأس المال ROE، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة معامل الارتباط التي بلغت أكثر من 80 % إلى وجود علاقة عكسية قوية بين معامل الملاءة ومردودية رأس المال، وبلغت قيمة F المحسوبة 16,06 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96).

معنى ذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 فنقول بأنه يوجد تأثير لمعامل الملاءة على مردودية رأس المال، وبالتالي فالنموذج ذو معنوية إحصائية وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05> 0,0030).

- **تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لمردودية رأس المالROE :**

ROE = -0.318041476464*RS + 0.206330351652

توجد علاقة عكسية بين معامل الملاءة كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة من معامل الملاءة ستؤدي إلى انخفاض في مردودية رأس مال بنك السلام بـ 0,318 وحدة.

5.1. دراسة تأثير نسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع TLRD في مردودية رأس المال ROE:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-33): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في ROE

المعامل	القيمة
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع coeff	-0,0415
درجة الدلالة Prob	0,7267
معامل الارتباط R	-0,1191
معامل التحديد R^2	0,0142
اختبار F	0,1300
Prob (F-stat)	0,7267

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-05).

بلغت درجة الدلالة 0,7267>0,05 وبالتالي فالمتغير المستقل نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع ليست له دلالة معنوية، وبالتالي فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F) (0,726 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع على مردودية رأس المال.

2. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية أصول بنك السلام

1.2. دراسة تأثير الاحتياطي الإجباري RO في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-34): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في ROA

المعامل	القيمة
الاحتياطي الإجباري coeff	10^{-10}*(-3,0237)
درجة الدلالة Prob	0,9769
معامل الارتباط R	-0,0099
معامل التحديد R^2	0,0000
اختبار F	0,0008
Prob (F-stat)	0,9769

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-06).

بلغت درجة الدلالة 0,9769>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل الاحتياطي الإجباري ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,9769 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير للاحتياطي الإجباري على مردودية الأصول.

2.2. دراسة تأثير معامل السيولة CL في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–35): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في ROA

المعامل	القيمة
معامل السيولة coeff	0,0118
درجة الدلالة Prob	0,4530
معامل الارتباط R	0,2529
معامل التحديد R^2	0,0639
اختبار F	0,6152
Prob (F-stat)	0,4530

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-07).

بلغت درجة الدلالة 0,4530>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل السيولة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,4529 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل السيولة على مردودية الأصول.

3.2. دراسة تأثير معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة CF في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-36): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في ROA

المعامل	القيمة
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coeff	0,0059
درجة الدلالة Prob	0,2476
معامل الارتباط R	0,3810
معامل التحديد R^2	0,1452
اختبار F	1,5289
Prob (F-stat)	0,2476

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-08).

بلغت درجة الدلالة 0,2476>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمةProb (F-stat) (0,2475 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على مردودية الأصول.

4.2. دراسة تأثير معامل الملاءة RS في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-37): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في ROA

المعامل	القيمة
معامل الملاءة coeff	0,0188
درجة الدلالة Prob	0,4488
معامل الارتباط R	0,2552
معامل التحديد R^2	0,0651
اختبار F	0,6272
Prob (F-stat)	0,4488

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-09).

بلغت درجة الدلالة 0,4488>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الملاءة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,4488 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الملاءة على مردودية الأصول.

5.2. دراسة تأثير نسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع TLRD في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–38): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في ROA

المعامل	القيمة
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع coeff	0,0525
درجة الدلالة Prob	0,0024
معامل الارتباط R	0,8121
معامل التحديد R^2	0,6595
اختبار F	17,4366
Prob (F-stat)	0,0024

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-10).

بلغت درجة الدلالة 0,0024<0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره65,95 % من التغير الحاصل في مردودية الأصول، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة معامل الارتباط التي بلغت أكثر من 81 % إلى وجود علاقة طردية قوية بين نسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع ومردودية الأصول، وبلغت قيمة F المحسوبة 17,43 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96)، أي رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 فنقول أنه يوجد تأثير لنسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع على مردودية الأصول، وبالتالي فالنموذج ذو معنوية إحصائية، وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,0024 <0,05).

- **تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لمردودية الأصولROA :**

ROA = 0.0525856517136* TLRD - 0.0252837871559

توجد علاقة طردية بين نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كمتغير مستقل ومردودية الأصول كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع ستؤدي إلى ارتفاع في مردودية أصول بنك السلام بـ 0,0525 وحدة.

3. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في الهامش المصرفي لبنك السلام

1.3. دراسة تأثير الاحتياطي الإجباري RO في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–39): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mb

المعامل	القيمة
الاحتياطي الإجباري coeff	10^{-10}*4,4433
درجة الدلالة Prob	0,9667
معامل الارتباط R	0,0143
معامل التحديد R^2	0,0002
اختبار F	0,0018
Prob (F-stat)	0,9667

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-11).

بلغت درجة الدلالة 0,9667>0,05 وبالتالي فالمتغير المستقل الاحتياطي الإجباري ليس له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمةProb (F-stat) (0,9667 >0,05). معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، لا يوجد تأثير للاحتياطي الإجباري على الهامش المصرفي.

2.3. دراسة تأثير معامل السيولة CL في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–40): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mb

المعامل	القيمة
معامل السيولة coeff	0.0073
درجة الدلالة Prob	0,6489
معامل الارتباط R	0,1550
معامل التحديد R^2	0,0240
اختبار F	0,2217
Prob (F-stat)	0,6489

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-12).

بلغت درجة الدلالة 0,6489>0,05 وبالتالي فالمتغير المستقل معامل السيولة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,6489 >0,05). معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، نقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل السيولة على الهامش المصرفي.

3.3. دراسة تأثير معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة CF في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–41): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mb

المعامل	القيمة
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coeff	0,0047
درجة الدلالة Prob	0,3647
معامل الارتباط R	0,3032
معامل التحديد R^2	0,0919
اختبار F	0,9112
Prob (F-stat)	0,3647

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-13).

بلغت درجة الدلالة 0,3647>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05<0,3647).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول أنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على الهامش المصرفي.

4.3. دراسة تأثير معامل الملاءة RS في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-42): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mb

المعامل	القيمة
معامل الملاءة coeff	0,0165
درجة الدلالة Prob	0,5164
معامل الارتباط R	0,2196
معامل التحديد R^2	0,0482
اختبار F	0,4560
Prob (F-stat)	0,5164

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-14).

بلغت درجة الدلالة 0,5164>0,05، بالتالي المتغير المستقل معامل الملاءة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,5164 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الملاءة على الهامش المصرفي.

5.3. دراسة تأثير نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع TLRD في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-43): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mb

المعامل	القيمة
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع coeff	0,0500
درجة الدلالة Prob	0,0066
معامل الارتباط R	0,7604
معامل التحديد R^2	0,5783
اختبار F	12,3437
Prob (F-stat)	0,0065

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-15).

بلغت درجة الدلالة 0,0066>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره 57,83 % من التغير الحاصل في الهامش المصرفي، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة معامل الارتباط التي بلغت 76 % إلى وجود علاقة طردية قوية بين نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع والهامش المصرفي، وبلغت قيمة F المحسوبة 12,34 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96)، معنى ذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 فنقول أنه يوجد تأثير لنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع على الهامش المصرفي، وبالتالي فالنموذج ذو دلالة إحصائية وهو ما تؤكده قيمة Prob (F- stat) (0,05>0,0065).

- **تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للهامش المصرفي mb:**

mb = 0.0500823395102* TLRD - 0.0208829426461

توجد علاقة طردية بين نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كمتغير مستقل والهامش المصرفي كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع ستؤدي إلى ارتفاع في الهامش المصرفي لبنك السلام بـ 0,05 وحدة.

4. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في هامش ربح بنك السلام

1.4. دراسة تأثير الاحتياطي الإجباري RO في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-44): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mp

المعامل	القيمة
الاحتياطي الإجباري coeff	10^{-10}*8,0165
درجة الدلالة Prob	0,3946
معامل الارتباط R	0,2856
معامل التحديد R^2	0,0815
اختبار F	0,7993
Prob (F-stat)	0,3946

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-16).

بلغت درجة الدلالة 0,3946>0,05 وبالتالي فالمتغير المستقل الاحتياطي الإجباري ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,3945 >0,05). معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، لا يوجد تأثير للاحتياطي الإجباري على هامش الربح.

2.4. دراسة تأثير معامل السيولة CL في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-45): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mp

المعامل	القيمة
معامل السيولة coeff	-0,0813
درجة الدلالة Prob	0,5771
معامل الارتباط R	-0,1893
معامل التحديد R^2	0,0358
اختبار F	0,3347
Prob (F-stat)	0,5771

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-17).

بلغت درجة الدلالة 0,5771>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل السيولة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,5771 >0,05)، معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل السيولة على هامش الربح.

3.4. دراسة تأثير معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة CF في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–46): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mp

المعامل	القيمة
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coeff	-0,0029
درجة الدلالة Prob	0,9518
معامل الارتباط R	-0,0206
معامل التحديد R^2	0,0004
اختبار F	0,0038
Prob (F-stat)	0,9518

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-18).

بلغت درجة الدلالة 0,9518>0,05 وبالتالي فالمتغير المستقل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ليست له دلالة معنوية، النموذج غير صالح للقياس، ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,9518 >0,05). معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على هامش الربح.

4.4. دراسة تأثير معامل الملاءة RS في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-47): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mp

المعامل	القيمة
معامل الملاءة coeff	-0,2150
درجة الدلالة Prob	0,3431
معامل الارتباط R	-0,3164
معامل التحديد R^2	0,1001
اختبار F	1,0013
Prob (F-stat)	0,3431

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-19).

بلغت درجة الدلالة 0,3431>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الملاءة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,3431 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الملاءة على هامش الربح.

5.4. دراسة تأثير نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع TLRD في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-48): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mp

المعامل	القيمة
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع coeff	0,1178
درجة الدلالة Prob	0,5599
معامل الارتباط R	0,1977
معامل التحديد R^2	0,0391
اختبار F	0,3664
Prob (F-stat)	0,5599

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-20).

بلغت درجة الدلالة 0,5599>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع TLRD ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,5599 >0,05). معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول أنه لا يوجد تأثير معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على هامش الربح.

ب- باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية رأس مال ROE

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-49): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROE

المعامل	الاحتياطي الإجباري	معامل الملاءة	نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع
معامل coeff	10^{-10}*6,4594	-0,3295	0,1785
درجة الدلالة Prob	0,0392	0,0025	0,0076
معامل الارتباط R	0,7910	-0,8004	-0,1193
معامل التحديد R^2	0,9142		
اختبار F	24,8636		
Prob (F-stat)	0,0004		

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-21).

نلاحظ من الجدول (03-49) أن درجة الدلالة بالنسبة لكل من الاحتياطي الإجباري، معامل الملاءة و نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع قد بلغت على التوالي القيم التالية: 0,0392، 0,0025 و0,0076 وهي كلها أقل من 0,05 وبالتالي فإن هذه المتغيرات المستقلة ذات دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 91,42 % من التغير الحاصل في مردودية رأس المال ROE، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، أما بالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد بلغت 24,86 وهي أكبر من القيمة الجدولية (3,34).

معنى ذلك أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير للأدوات الرقابية الكمية المتمثلة في كل من الاحتياطي الإجباري، معامل الملاءة ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع على مردودية رأس المال، وبالتالي فالنموذج ككل ذو معنوية إحصائية وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,0004<0,05). (يمكن ملاحظة أن تأثير الاحتياطي الإجباري ضعيف جدا).

- **تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لمردودية رأس المالROE :**

ROE = 6.45943389022e-09*RO – 0.329551939342*RS + 0.178565591002* TLRD + 0.0149988103477

توضح هذه المعادلة وجود:

- علاقة طردية بين الاحتياطي الإجباري كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع؛
- علاقة طردية بين نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع؛
- علاقة عكسية بين معامل الملاءة كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع.

2. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية الأصول ROA

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–50): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROA

المعامل	معامل السيولة	نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع
معامل coeff	-0,0271	0,0785
درجة الدلالة Prob	0,0181	0,0003
معامل الارتباط R	0,2529	0,8121
معامل التحديد R^2	0,8376	
اختبار F	20,6412	
Prob (F-stat)	0,0007	

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03–22).

نلاحظ من الجدول (03–50) أن درجة الدلالة بالنسبة لكل من معامل السيولة ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع قد بلغت على التوالي القيم التالية: 0,0181 و0,0003 وكلا القيمتين أقل من 0,05

وبالتالي فإن لهذين المتغيرين المستقلين دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذين المتغيرين المستقلين يفسران ما مقداره 83,76 % من التغير الحاصل في مردودية الأصول ROA، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، وأما بالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد بلغت 20,64 وهي أكبر من القيمة الجدولية (3,34).

معنى ذلك أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير للأدوات الرقابية الكمية المتمثلة في كل من معامل السيولة ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع على مردودية الأصول، وبالتالي فالنموذج ككل ذو معنوية إحصائية وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,0007>0,05).

- **تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لمردودية الأصول ROA** :

ROA=-0.027180846575*CL + 0.0785196396687* TLRD -0.0140329288315

توضح هذه المعادلة وجود:

- علاقة عكسية بين معامل السيولة كمتغير مستقل ومردودية الأصول كمتغير تابع؛
- علاقة طردية بين نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كمتغير مستقل ومردودية الأصول كمتغير تابع.

3. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في الهامش المصرفي mb

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-51): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في mb

المعامل	معامل السيولة	نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع
معامل coeff	-0,0332	0,0818
درجة الدلالة Prob	0,0075	0,0002
معامل الارتباط R	0,1550	0,7604
معامل التحديد R^2	0,8363	
اختبار F	20,4432	
Prob (F-stat)	0,0007	

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-23).

نلاحظ من الجدول (03-51) أن درجة الدلالة بالنسبة لكل من معامل السيولة ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع قد بلغت على التوالي القيم التالية: 0,0075 و0,0002 وكلا القيمتين أقل من 0,05 وبالتالي فإن لهذين المتغيرين المستقلين دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذين المتغيرين المستقلين يفسران ما مقداره 83,76 % من التغير الحاصل في الهامش المصرفي **mb**، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، أما بالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد بلغت 20,44 وهي أكبر من القيمة الجدولية (3,34).

معنى ذلك أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير للأدوات الرقابية الكمية المتمثلة في كل من معامل السيولة ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع على الهامش المصرفي، وبالتالي فالنموذج ككل ذو معنوية إحصائية وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05>0,0007).

- **تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد للهامش المصرفي mb:**

mb= −0.0332744137187*CL + 0.0818303662766* TLRD -0.0071097986218

توضح هذه المعادلة وجود:

- علاقة عكسية بين معامل السيولة كمتغير مستقل والهامش المصرفي كمتغير تابع؛
- علاقة طردية بين نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كمتغير مستقل والهامش المصرفي كمتغير تابع.

4. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في هامش الربح mp

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13، تبين من مخرجات التحليل الإحصائي أن جميع المتغيرات المستقلة ليس لها دلالة معنوية، وهو ما أثبت عدم تأثيرها في الهامش المصرفي **mp.**

رابعا. دراسة صلاحية النماذج من الناحية القياسية

سنقوم خلال هذه المرحلة بالتأكد من خلو النماذج من المشاكل القياسية (مشكلة عدم ثبات التباين، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم إتباع التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي)، كون وجود هذه المشاكل أو إحداها يؤدي إلى تحيز النتائج وبذلك عدم صلاحية النموذج المقدر، وبالتالي عدم الاعتماد على نتائجه ومخرجاته.

جدول (03-52): اختبار صلاحية النماذج المقدرة.

النموذج المقدر	اختبار الارتباط الذاتي	اختبار ثبات التباين	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي
	Prob (F)		
أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية رأس مال ROE	0,1079	0,5242	0,7345
أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية الأصول ROA	0,1169	0,6104	0,6885
أثر الأدوات الرقابية الكمية في الهامش المصرفي mb	0,3374	0,6361	0,7406
أثر الأدوات الرقابية الكمية في هامش الربح mp	0,0874	0,0685	0,8905

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 13.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-52) أعلاه، أن قيمة Prob (F) أكبر من 0,05 في جميع الاختبارات الخاصة بكل النماذج، هذا يعني خلو هاته الأخيرة من جميع المشاكل القياسية وبالتالي فالنماذج المقدرة صالحة للقياس ونتائجها قابلة للتعميم.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل نتائج الدراسة.

أولا. أهم نتائج أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك السلام الجزائر

جدول (03-53): أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك السلام (انحدار خطي بسيط).

الأداة	تأثيرها في نشاط البنك			
	ROE	ROA	mb	mp
RO	علاقة طردية	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير
CL	علاقة عكسية	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير
CF	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير
RS	علاقة عكسية	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير
TLRD	لا يوجد تأثير	علاقة طردية	علاقة طردية	لا يوجد تأثير

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات الدراسة القياسية.

يتضح من الجدول (03-53) أن استخدام بنك الجزائر للأدوات الرقابية بصفة منفردة يؤثر في نشاط بنك السلام الجزائر، بحيث:

- أن استخدام نسبة الاحتياطي الإجباري كأداة رقابية كمية يؤثر طرديا في مردودية رأس المال، ولا يؤثر في كل من مردودية الأصول والهامش المصرفي وهامش الربح؛
- أن استخدام معامل السيولة كأداة رقابية كمية يؤثر عكسيا في مردودية رأس مال، ولا يؤثر في كل من مردودية الأصول والهامش المصرفي وهامش الربح؛
- أن استخدام معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة كأداة رقابية كمية لا يؤثر على كل من مردودية رأس المال، مردودية الأصول، الهامش المصرفي، وهامش الربح؛
- أن استخدام معامل الملاءة كأداة رقابية كمية يؤثر عكسيا في مردودية رأس مال، ولا يؤثر في كل من مردودية الأصول والهامش المصرفي وهامش الربح؛
- أن استخدام نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كأداة رقابية كمية لا يؤثر في كل من مردودية رأس المال، وهامش الربح، غير أنه يؤثر طرديا على كل من مردودية الأصول، والهامش المصرفي.

جدول (03-54): أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك السلام (انحدار خطي متعدد).

الأداة	تأثيرها في نشاط البنك			
	ROE	**ROA**	**mb**	**mp**
RO	علاقة طردية	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير
CL	لا يوجد تأثير	علاقة عكسية	علاقة عكسية	لا يوجد تأثير
CF	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير
RS	علاقة عكسية	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير
TLRD	علاقة طردية	علاقة طردية	علاقة طردية	لا يوجد تأثير

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات الدراسة القياسية.

يتضح من الجدول (03-54) أن استخدام بنك الجزائر لكل هذه لأدوات الرقابية الكمية يؤثر في نشاط بنك السلام الجزائر، بحيث:

- تؤثر نسبة الاحتياطي الإجباري كأداة رقابية كمية طرديا في مردودية رأس المال، ولا تؤثر في كل من مردودية الأصول والهامش المصرفي وهامش الربح؛
- ويؤثر معامل السيولة كأداة رقابية كمية عكسيا في كل من مردودية الأصول والهامش المصرفي، ولا يؤثر في كل من مردودية رأس مال وهامش الربح؛
- لا يؤثر معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة كأداة رقابية كمية في كل من مردودية رأس المال، مردودية الأصول، الهامش المصرفي، وهامش الربح؛
- ويؤثر معامل الملاءة كأداة رقابية كمية عكسيا في مردودية رأس مال، ولا يؤثر في كل من مردودية الأصول والهامش المصرفي وهامش الربح؛
- وتؤثر نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كأداة رقابية كمية طرديا في كل من مردودية رأس المال، مردودية الأصول والهامش المصرفي، ولا تؤثر في هامش الربح.

ثانيا. نتائج اختبار الفرضيات الفرعية والخاصة بالدراسة القياسية

نستنتج من خلال توضيح وتحليل نتائج الدراسة المبينة في الجدولين (03-52) و(03-53) مايلي:

- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في مردودية رأس مال بنك السلام الجزائر، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى.
- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في مردودية أصول بنك السلام الجزائر، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية.

- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في الهامش المصرفي لبنك السلام الجزائر، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة.
- لا تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في هامش الربح لبنك السلام الجزائر، وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

المبحث الثالث: أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك البركة الجزائري.

بحسب المادة 116 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 يخضع بنك البركة الجزائري للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وكل الخاضعين[1] الصادرة عن "بنك الجزائر" والتي تهدف إلى تنظيم النشاط المصرفي والمالي.

المطلب الأول: رقابة بنك الجزائر على نشاط بنك البركة الجزائري.

أولا. النشاط المصرفي لبنك البركة الجزائري.

1. التعريف ببنك البركة الجزائري

تأسس بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991م برأسمال مختلط بين مجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر).

2.1 الاعتماد: تم اعتماد بنك البركة الجزائري ليمارس نشاطه في سبتمبر 1991م، كبنك إسلامي خاص ملتزم بالقوانين الجزائرية يعمل بالساحة المصرفية برأس مال بلغ 500 مليون دينار، ليبلغ 20 مليار دينار سنة 2020م، ملتزما في ذلك بالنظام 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر2018م الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة، بلغ عدد فروعه المنتشرة عبر التراب الوطني 35 فرعا نهاية سنة 2022م.

2.1 أهم البيانات المالية لبنك البركة الجزائري.

جدول (03-55): أهم البيانات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2018-2022.

مليار دينار

	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال	15,00	15,00	20,00	20,00	20,00
حقوق المساهمين*	27,43	30,70	31,35	32,30	33,30
مجموع الأصول	**271,00**	**261,57**	**268,78**	**287,68**	**277,00**

1 المادة 116 من القانون النقدي والمصرفي 23-09، مرجع سابق.

* رأس المال الخاص = حقوق الملكية = رأس المال المدفوع + الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة (الغير موزعة) + فرق إعادة التقييم.

الأصول السائلة	261,48	250,35	255,18	273,07	259,56
الخصوم قصيرة الأجل	192,14	180,88	189,88	207,55	197,19
النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي ومراكز البريد...	**105,02**	**95,75**	**107,25**	**132,89**	**127,49**
النتيجة الصافية	**5,17**	**6,33**	**4,23**	**4,26**	**4,02**

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقارير بنك البركة للفترة 2018-2022.

تبين أرقام الجدول (03-55) ارتفاعا في رأس مال البنك بانتقاله من 15م.د خلال سنة 2018م إلى 20 م.د بداية من سنة 2020م، بالإضافة إلى تسجيل ارتفاع في حقوق المساهمين من سنة إلى أخرى والتي بلغت بنهاية سنة 2022م أكثر من 33م.د، أما بالنسبة لمختلف البيانات المالية المتعلقة بنشاط بنك البركة الجزائري فنلاحظ تسجيل تذبذب في مختلف الأرقام المسجلة، حيث انخفض إجمالي أصول البنك خلال سنة 2019م بأكثر من 10 م.د عن سنة 2018م، ليعود إلى الارتفاع خلال سنتي 2020م و2021م أين بلغ أكبر قيمة له بأكثر من 287 م.د، ثم لينخفض نهاية سنة 2022م إلى 277م.د.

وبالنسبة لقيم الأصول السائلة فقد حققت مبالغ معتبرة غطت مجمل الخصوم القصيرة الأجل خلال كامل المدة المدروسة، أما النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي ومراكز البريد فقد حقق بنك البركة الجزائري رصيدا دائنا بلغ أكبر قيمة له سنة 2021م بـ 132,39م.د ليستقر عند 127,49 م.د نهاية فترة الدراسة.

حقق بنك البركة الجزائري عند نهاية السنوات الممتدة بين 2018م و2022م نتيجة صافية بلغت أكبر قيمة لها سنة 2019م بـ 6,33م.د، لتتراجع خلال سنة 2020م إلى 4,23 ثم 4,26م.د خلال السنة الموالية، لتغلق هذه النتيجة الصافية على قيمة 4,02م.د نهاية سنة 2022م، وهي أصغر قيمة تسجل خلال فترة الدراسة.

2. نشاط تعبئة الودائع وتقديم التمويل في بنك البركة الجزائري

يلتزم بنك البركة الجزائري في مزاولة نشاطه بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، أين يقدم باقة متنوعة من مختلف التمويلات والاستثمارات التي لقيت القبول لدى كافة المتعاملين معه سواء من القطاع الخاص أو العام، وقد حقق بنك البركة مكانة محترمة داخل السوق المصرفي الجزائري بالرغم من محدودية انتشار وكالاته عبر كامل التراب الوطني، غير أنه وبالرغم من ذلك يعتبر من بين أهم البنوك الخاصة التي حجزت مكانة لها ضمن الجهاز المصرفي الجزائري.

مع صدور النظام رقم 18-02 سنة 2018م عن بنك الجزائر والخاص بممارسة العمليات المصرفية وفق الصيرفة التشاركية الذي ألغي وعوض بالنظام رقم 20-02 سنة 2020م، هذا الأخير الذي جاء ليحدد مختلف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مع بيان وتوضيح القواعد المطبقة عليها وشروط الترخيص لها

وممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية، أصبح بنك البركة أحد أهم البنكين الرائدين في الصيرفة الإسلامية داخل الساحة المصرفية الجزائرية، يتلقى الأموال من خلال مختلف الأوعية المخصصة لتعبئة المدخرات ويوظفها متوافقا في ذلك مع الشريعة الإسلامية من خلال مختلف الصيغ الشرعية التالية:

- ✓ **المرابحة للآمر بالشراء؛**
- ✓ **الإجارة والاعتماد الايجاري؛**
- ✓ **المشاركة؛**
- ✓ **المضاربة؛**
- ✓ **الإستصناع؛**
- ✓ **السلم؛**
- ✓ **المساومة؛**
- ✓ **بالإضافة إلى القرض الحسن.**

يتمتع بنك البركة الجزائري بقدرة هائلة على المنافسة داخل الساحة المصرفية، تتضح من خلال نشاط تجميع الموارد المالية وتوفير باقة متكاملة من صيغ التمويل الشرعية.

1.2 نشاط تعبئة الودائع: يعكس الجدول الموالي نشاط تجميع وتعبئة الودائع في بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018م و2022م، أي قبل وبعد صدور النظام رقم 20-02.

جدول (03-56): تطور حجم الودائع في بنك البركة الجزائري نسبة لهيكل ودائع الجهاز المصرفي للفترة 2018-2022

مليار دينار

السنوات		2018	2019	2020	2021	2022
بنك البركة الجزائري	إجمالي الودائع	**224**	**213,5**	**220,8**	**239,3**	**226,2**
	منها سندات استثمار	**47,5**	**41,9**	**38,9**	**41,3**	**45,2**
البنوك الخاصة		1.503,0	1.562,2	1.644,5	1.921,9	1.960,8
البنوك العمومية		9.419,7	9.077,5	9.111,6	10.563,0	12.569,6
القطاع المصرفي		**10.922,7**	**10.639,7**	**10.756,1**	**12.484,9**	**14.530,4**

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري وبنك الجزائر للفترة 2018-2022.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-56) مايلي:

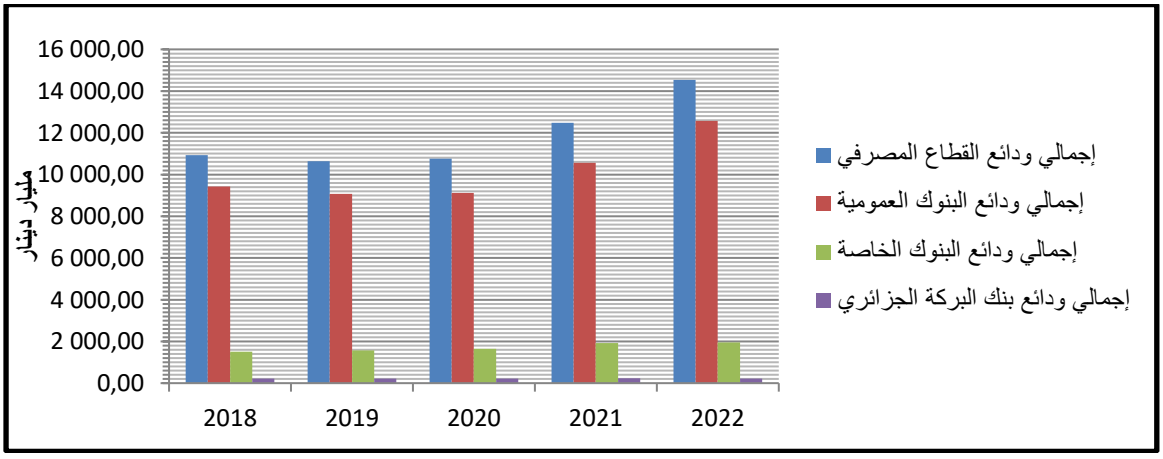
✓ انتقال حجم إجمالي ودائع بنك البركة من 224 م.د نهاية سنة 2018م إلى 226,2 م.د سنة 2022م، بعد أن شهد انخفاضا سنتي 2019م و2020م، ليرتفع نهاية سنة 2021م محققا أكبر قيمة خلال الفترة المدروسة والتي بلغت 239,3 م.د، لتنخفض خلال السنة الأخيرة من الدراسة بحوالي 13,1 م.د عن سنة 2021م.

✓ زيادة قدرة بنك البركة على تجميع الودائع والتي بلغت أقصى قيمة لها نهاية سنة 2021م، خاصة بعد دخول النظام 20-02 الخاص بالصيرفة الإسلامية حيز التنفيذ، وبذلك استطاع بنك البركة تسجيل أرقام معتبرة عكست قدرته على جذب المدخرات حتى قبل صدور هذا النظام، وهو ما يفسر تصدره للعمل المصرفي الإسلامي داخل الساحة المصرفية الجزائرية.

✓ استطاع بنك البركة الجزائري تجميع مبالغ معتبرة من خلال حسابات الاستثمار (سندات الاستثمار) بلغت أكبر قيمة لها سنة 2018م بـ 47,5 م.د، لتشهد بعد ذلك تراجعا مستمرا سنتي 2019م و2020م، أين بلغت أدنى قيمة لها بـ 38,9 م.د، ثم تعود لترتفع سنتي 2021م و2022م على التوالي لتغلق على قيمة بلغت 45,2 م.د.

يعكس الشكل الموالي تطور الحجم السنوي لودائع بنك البركة الجزائري مقارنة بهيكل ودائع القطاع المصرفي خلال الفترة المدروسة.

شكل (03-19): تطور حجم إجمالي ودائع بنك البركة الجزائري في هيكل ودائع القطاع المصرفي للفترة 2018-2022



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (03-55).

من خلال الشكل (03-19) يمكن ملاحظة أنه بالرغم من تذبذب الأرقام المعبرة عن حجم الودائع المجمعة لدى بنك البركة، إلا أنها تبقى تمثل جزءا معتبرا من حجم الودائع المجمعة لدى البنوك الخاصة الثلاثة عشر (13) العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية، وهذا ما يعكس مدى منافسة الأوعية الادخارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في بنك البركة الجزائري للأساليب التي توفرها البنوك الأخرى من أجل تجميع المدخرات.

2.2 تطور النشاط التمويلي في بنك البركة الجزائري.

يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة متوازنة ومتنوعة من صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ملبيا بذلك الحاجات التمويلية لأصحاب المشاريع من مؤسسات خاصة وعمومية بالإضافة إلى تلبية حاجات الأفراد من التمويلات العقارية والاستهلاكية، والجدول الموالي يوضح لنا تطور حجم التمويل الإجمالي المقدم من طرف بنك البركة الجزائري.

جدول (03-57): حجم النشاط التمويلي في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2018-2022.

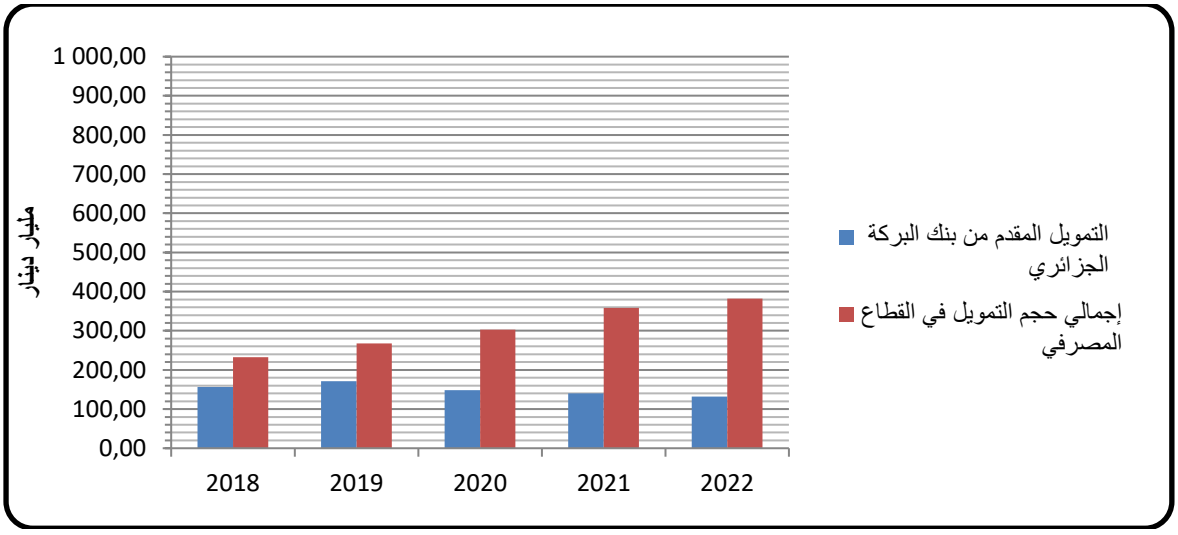
مليار دينار

نشاط التمويل	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي التمويل المقدم من بنك البركة الجزائري	**156,459**	**171,523**	**147,928**	**140,224**	**132,081**
إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع	**%69,84**	**%80,34**	**%76,00**	**%58,60**	**%58,39**
حصة بنك البركة من التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي	**%67,44**	**%64,09**	**%48,92**	**%39,15**	**%34,59**

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وتقارير بنك البركة الجزائري وبنك الجزائر للفترة 2018-2022.

من خلال الجدول (03-57) أعلاه نجد أن حجم التمويل المقدم من بنك البركة الجزائري شهد انخفاضا خلال كامل الفترة الممتدة بين سنتي 2019م و2022م، وبالرغم من ذلك فقد سجلت سنة 2020م استحواذ بنك البركة على أكبر حصة من التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري، والتي انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 34,59 % نهاية سنة 2022م، كما نلاحظ من نفس الجدول الاتجاه التنازلي لتطور إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع المجمعة لدى بنك البركة الجزائري وذلك بداية من سنة 2020م وحتى نهاية سنة 2022م أين انتقلت هذه النسبة من76,00 % إلى 58,39 %.

شكل (03-20): تطور حجم التمويل المقدم من بنك البركة الجزائري في هيكل التمويل الإسلامي للقطاع المصرفي للفترة 2018-2022



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (03-57) و(03-13).

نلاحظ من الشكل (03-20) أن بنك البركة الجزائري يستحوذ على جزء جد معتبر من التمويل الإسلامي المقدم من طرف القطاع المصرفي، بعد أن كانت خلال سنتي 2018م و2019م عند نسبة 67,44% و64,09% على التوالي ، ومع نهاية سنة 2020م، بدأت هذه النسبة في الإنخفاض لتصل إلى 48,92 % ثم 39,15 % و34,59 % نهاية سنتي 2021م و2022م على التوالي، وهو ما يبين إنخفاض حجم التمويل المقدم من طرف بنك البركة الجزائري من سنة إلى أخرى.

ثانيا. مؤشرات استجابة بنك البركة الجزائري للأدوات الرقابية لبنك الجزائر

يتأثر نشاط بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك العاملة بالعديد من الأدوات الرقابية التي يستخدمها بنك الجزائر سواء الكمية أو الكيفية، وباعتباره بنك إسلامي لا يتعامل بسعر الفائدة سواء أخذا أو عطاء، فإن الأدوات والمعايير المستخدمة في الرقابة والمرتبطة بسعر الفائدة لا تؤثر مباشرة في نشاط البنك لاستحالة التعامل بها، أما بالنسبة للأدوات الأخرى فيمكن دراسة مدى تأثيرها:

1. أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك البركة الجزائري

1.1 الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري

يقوم بنك البركة الجزائري بتشكيل احتياطي قانوني، ملتزما في ذلك بالنظام رقم 04-02 الصادر عن بنك الجزائر، والمحدد للشروط العامة لتكوين الاحتياطي الإجباري وبالمادة 43 الفقرة (ج) من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 التي تؤكد على إلزام البنوك بتشكيل احتياطيات لدى بنك الجزائر.

جدول (03-58): تطور حجم الاحتياطي الإجباري لبنك البركة الجزائري في القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.

مليار دينار

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الاحتياطي الإجباري	%9	%11,75	%6,5	%2,25	%2
حجم الاحتياطي الإجباري لبنك البركة الجزائري (*)	20,16	25,09	14,35	5,38	4,52
حجم الاحتياطي الإجباري للبنوك الخاصة (1)	135,27	183,56	106,90	43,25	39,22
حجم الاحتياطي الإجباري للبنوك العمومية(2)	847,78	1.066,61	592,26	237,67	251,40
Σالاحتياطي الإجباري للقطاع المصرفي (1)+(2)	983,05	1.250,17	699,16	280,92	290,62

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي، بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.

بهدف المحافظة على صلابة القطاع المصرفي وحمايته وكذا حماية المودعين وكبح توسع البنوك العاملة في منح الائتمان، قام بنك الجزائر خلال سنة 2018م و2019م برفع نسب الاحتياطي الإجباري بشكل متزايد، ملزما بذلك البنوك العاملة بما فيها بنك البركة الجزائري لتشكيل احتياطي إجباري، كما أن هذا الإجراء ساعد بنك الجزائر على امتصاص كمية معتبرة من السيولة الفائضة، ثم عمل بنك الجزائر على تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري بداية النصف الثاني من سنة 2019م، واستمر في ذلك حتى سنة 2022م أين بلغت هذه النسبة أدنى قيمة لها عند 2 %.

✓ سجل حجم الاحتياطي الإجباري لبنك البركة المودع لدى بنك الجزائر إلى مجموع الاحتياطي الإجباري للبنوك الخاصة خلال سنوات فترة الدراسة الممتدة من 2018م إلى 2022م وبشكل متتالي النسب التالية: 14,90 %، 13,67 %، 13,42 %، 12,45 % و11,52 %، وهذا يدل على مدى التزام بنك البركة بالنسب التي يفرضها بنك الجزائر على البنوك لتشكيل الاحتياطي القانوني.

✓ من خلال الجدولين (03-55) و(03-58) نجد أن حساب بنك البركة لدى بنك الجزائر (نقدية وشبه نقدية) خلال كامل فترة الدراسة يغطي بكثير المبالغ المطلوبة لتشكيل الاحتياطي الإجباري.

* إجمالي ودائع البنك x معدل الاحتياطي الإجباري.

تمثل سندات الاستثمار لدى بنك البركة الجزائري جزء مهم من الأموال المتاحة للاستثمار، إلا أنها تعتبر إحدى العناصر الداخلة في تشكيل وحساب الاحتياطي القانوني الإجباري، مما ينجر عنه تعطيل مبالغ دفعها أصحابها للبنك من أجل استثمارها متحملين في ذلك نتائج قراراتهم، وبالتالي فالبنك غير مجبر على ضمانها، لذلك تؤثر هذه الأداة سلبا على نتائج بنك البركة الذي يضطر إلى توزيع جزء من أرباحه كمكافأة لأصحاب سندات الاستثمار على تلك الأموال المعطلة لدى بنك الجزائر.

يشارك بنك البركة في صندوق ضمان الودائع المصرفية، ملتزما كغيره من البنوك العاملة في ذلك بالنظام 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020م والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، حيث يتعين على كل بنك أن يدفع للصندوق علاوة ضمان سنوية نسبتها واحد في المائة (1%) على الأكثر من مبلغ ودائعه، وبالنسبة لودائع العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فإن هذه العلاوة تحسب وتدفع بشكل منفصل، فصندوق ضمان الودائع المصرفية بحسب القانون 23-09 يراعي خصوصيات " البنوك التي تقوم حصريا بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية" و"شبابيك الصيرفة الإسلامية" من خلال تخصيص حساب خاص بها.

2.1 نسبة السيولة (المعامل الأدنى للسيولة).

يلتزم بنك البركة الجزائري بمراقبة وتسيير سيولته مراعيا في ذلك نظام بنك الجزائر رقم 11- 04 المؤرخ في 24 ماي 2011م، والجدول الموالي يوضح مدى التزام البنك بإدارة أصوله وفقا لمتطلبات السيولة.

جدول (03-59): تطور مؤشرات السيولة لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.

	نسب السيولة %	2018	2019	2020	2021	2022
بنك البركة الجزائري	الأصول السائلة\إجمالي الأصول	96,49	95,71	94,94	94,92	93,70
	الأصول السائلة\الخصوم ق.الأجل	136,09	138,41	134,39	131,57	131,63
	نسبة السيولة القانونية (نقدية\ إجمالي الودائع)	46,88	44,85	48,57	55,53	56,36
	نسبة السيولة الفورية(نقدية\إجمالي الأصول)	38,75	36,61	39,90	46,19	46,03

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (03-55) و(03-56).

حسب المادة 3 من النظام 11-04 يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%، ويمكن لبنك الجزائر رفع أو خفض هذه النسبة.

يعكس معامل الحد الأدنى للسيولة في بنك البركة نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع هذه النسبة التي انتقلت من 136,09% سنة 2018م إلى 138,41 % سنة 2019م، وانطلاقا من سنة 2020م أخذت هذه النسبة منحى متناقص لتبلغ عند نهاية سنة 2021م 131,57% ثم 131,63% نهاية سنة 2022م مسجلة ارتفاعا طفيفا.

نلاحظ أنه بالرغم من تسجيل القطاع المصرفي لأدنى مستويات سيولة خلال السنوات 2018م، 2019م و2020م بسبب الإجراءات الاستثنائية المتخذة في إطار مكافحة جائحة Covid19، فإن بنك البركة الجزائري سجل مستويات فاقت 100% كحد أدنى للسيولة خلال كامل الفترة المدروسة.

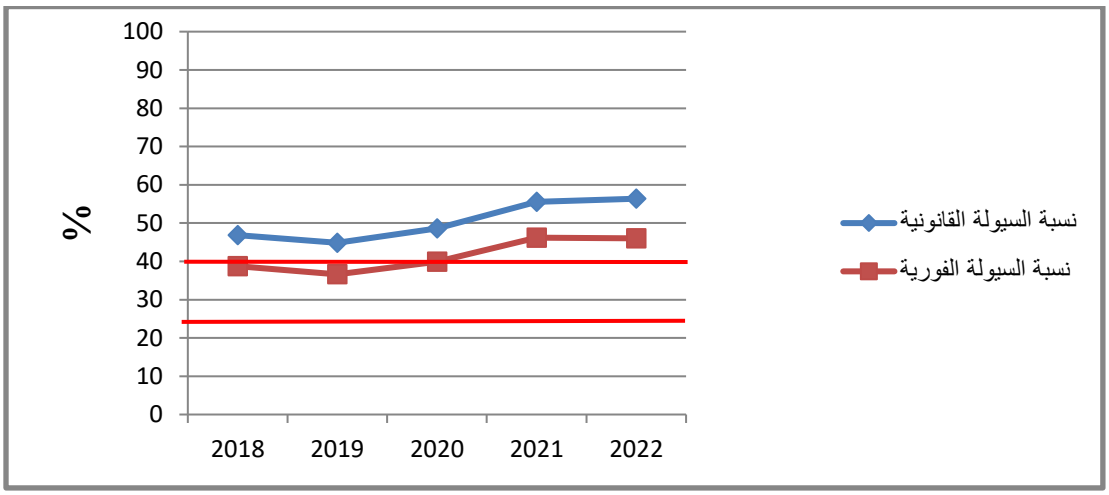
حسب التعليمة رقم 11/07 المتعلقة بمعاملي السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، فإن مستوى السيولة طويلة الأجل بالنسبة لبنك البركة الجزائري سجل مستويات عالية انتقلت في شكل تنازلي من أكبر قيمة لها بـ 96,49% سنة 2018م لتصل إلى أصغر قيمة لها نهاية سنة 2022م بـ 93,70%، وهذا ما أعطى أريحية كبيرة للبنك في المدى الطويل بالنسبة لحاجاته من السيولة.

يحوز بنك البركة الجزائري كميات معتبرة من النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى والخزينة ومراكز البريد، مما سمح له بتسجيل معدلات فاقت المستويات المطلوبة من بنك الجزائر والخاصة بنسب الحد الأدنى للسيولة المطلوبة وكذا النسب الخاصة بالسيولة الفورية والتي يجب أن تتراوح بين 25 و40 %، وترتبط التغيرات في هذه النسبة بالتغير في النقدية المتاحة للبنك ومستوى التغير في التزامات البنك.

في غياب أصول مالية شبه سائلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي يمكن أن يتعامل بها بنك البركة الجزائري ونظرا لاعتماد السوق ما بين البنوك على أسعار الفائدة في تعاملاتها (الإقراض والاقتراض)، فإن بنك البركة الجزائري يضطر إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من السيولة فيؤثر ذلك سلبا في كل من أرباحه وفي معدلات العوائد الموزعة على حسابات الاستثمار لديه.

يمكننا من خلال الجدول (03-59) أعلاه ملاحظة تسجيل بنك البركة الجزائري لنسب جد معتبرة في السيولة القانونية لديه، والتي تعبر عن مدى قدرة البنك على تغطية إجمالي الودائع والتزاماته الأخرى بواسطة السيولة المتاحة لديه في شكل نقد والمتمثلة في النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي ومراكز البريد.

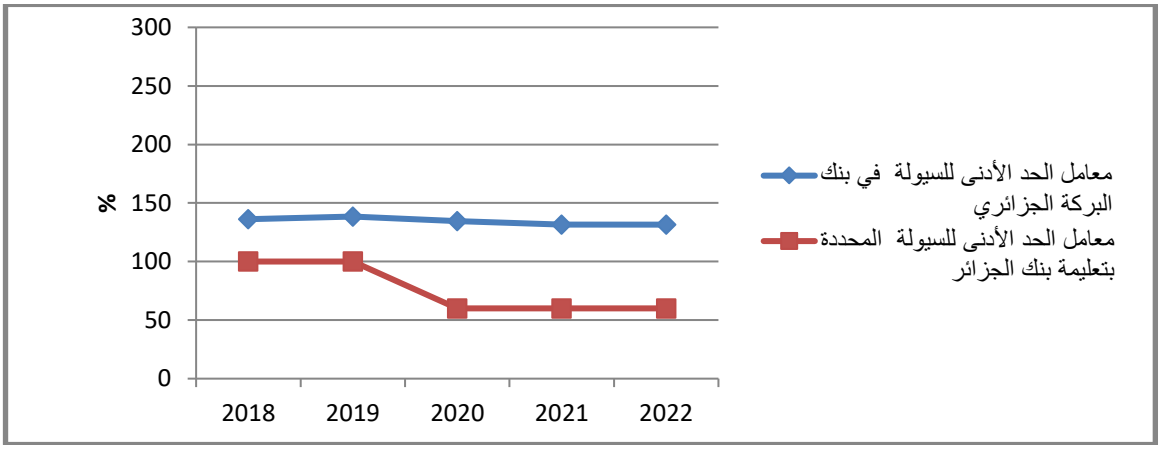
شكل (03-21): تطور نسب السيولة في بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (03-58).

نلاحظ من الشكل (03-21) أن نسب السيولة في بنك البركة الجزائري خلال كامل الفترة المدروسة والممتدة من سنة 2018م إلى سنة 2022م قد فاقت المستويات المطلوبة، والتي يحددها بنك الجزائر من خلال التعليمات الصادرة للبنوك، كما نلاحظ أنه في سنة 2019م سجل بنك البركة الجزائري أدنى نسبة سيولة فورية بلغت 36,61 %ويرجع ذلك إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات والخاصة بمكافحة الجائحة الوبائية Covid19.

شكل (03-22): تطور معامل الحد الأدنى للسيولة في بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (03-59) وتعليمات بنك الجزائر للحد الأدنى للسيولة.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن معامل الحد الأدنى للسيولة في بنك البركة الجزائري خلال كامل فترة الدراسة يفوق بكثير المعدل المفروض من طرف بنك الجزائر، إذ بالرغم من الإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف بنك الجزائر بتخفيض معامل السيولة إلى حدود 60 % بقي هذا المعامل لدى بنك البركة الجزائري متجاوزا

النسبة المحددة قبل الجائحة والتي كانت عند 100%، وهو ما يدل على أن بنك البركة الجزائري يحوز من السيولة (نقدية جاهزة) ما يجعله يتمتع بقدرة كبيرة على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.

3.1 نسبة الملاءة (معامل الملاءة)

كما سبق التعرض إليه فإن نسبة الملاءة يجب أن تكون أكبر من 10,5 **%** بحسب مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال (الأموال الخاصة القانونية\الأصول المرجحة بأوزان المخاطر)، وبالنسبة لبنك الجزائر فقد اعتمد نسبة 12 %بداية من سنة 2014م، بعد أن كانت 8 %.

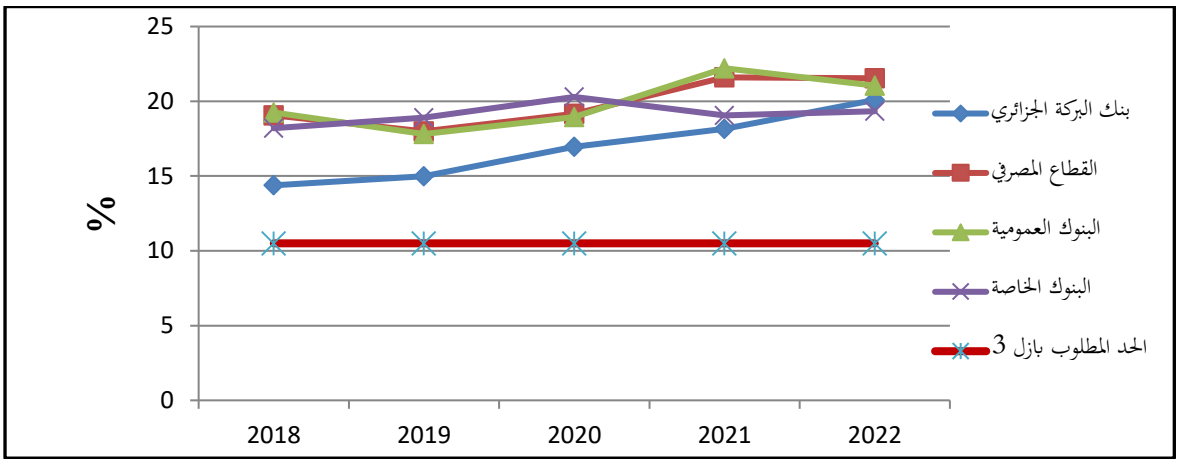
جدول (03–60): تطور نسب الملاءة لبنك البركة الجزائري مقارنة بالبنوك العاملة للفترة 2018-2022

نسبة الملاءة %	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
البنوك الخاصة	18,20	18,90	20,29	19,06	19,33	19,16
البنوك العمومية	19,24	17,81	18,95	22,21	21,04	19,85
القطاع المصرفي	19,05	17,99	19,17	21,60	21,53	19,87
بنك البركة الجزائري	14,38	14,99	16,95	18,16	20,09	16,91

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير البنك المركزي وبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.

نلاحظ من الجدول (03-60)، أن القطاع المصرفي يتميز بنسب ملاءة عالية، وهي تفوق النسبة المحددة من طرف بنك الجزائر، وبالنسبة لبنك البركة الجزائري فقد عرفت نسب الملاءة خلال الفترة الممتدة من سنة 2018م إلى غاية 2022م منحى تصاعدي، بحيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2018م بـ 14,38% لترتفع من سنة إلى أخرى محققة أعلى قيمة لها سنة 2022م والتي بلغت 20,09 %، وبذلك يكون بنك البركة الجزائري قد حافظ على نسبة الملاءة التي قررتها لجنة بازل3 وكذلك النسبة التي حددها بنك الجزائر للبنوك العاملة، وهذا يبين مدى التزامه بالمعايير الرقابية والنظم الاحترازية في تشكيل رأس مال كاف لتغطية مختلف المخاطر التي تصاحب نشاطه المصرفي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المتوسط العام للملاءة الذي بلغ 16,91 %.

شكل (03-23): تطور نسب الملاءة لبنك البركة الجزائري والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول (03-59).

يؤكد الشكل (03-23) أعلاه على الاتجاه التصاعدي لنسبة الملاءة في بنك البركة الجزائري خلال كامل فترة الدراسة، والذي فاق المعدل المحدد من طرف لجنة بازل 3، كما يؤكد ذلك على مدى التزام بنك البركة الجزائري بمستويات الملاءة المفروضة من قبل السلطات النقدية (بنك الجزائر)، وهو ما يؤكده المتوسط العام للملاءة.

4.1 معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة

تتمثل الأموال الخاصة لبنك البركة الجزائري في أموال المساهمين، أما بالنسبة لمصادر الأموال طويلة الأجل فإن معظم الودائع لدى بنك البركة الجزائري ذات استحقاقات قصيرة الأجل لا تتعدى 5 سنوات.

إن غياب سوق رأس مال إسلامي في الجزائر، حرم بنك البركة الإسلامي من الحصول على رؤوس أموال تستثمر وفق أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل وفق سعر الفائدة الربوي، فكل التعاملات المالية بين البنوك وبنك الجزائر تعتمد على سعر الفائدة المحدد من طرف هذا الأخير.

جدول (03-61): تطور معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022

مليار دينار

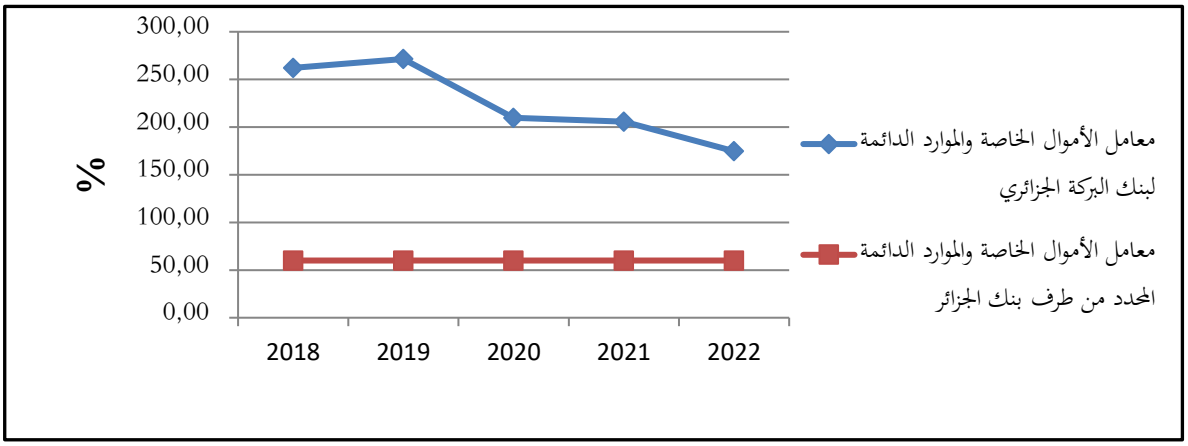
	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	27,43	30,70	31,35	32,30	33,30
صافي العقارات الموظفة	1,90	2,21	2,07	2,48	3,36

مجموع الأصول الثابتة (مادية + غير مادية)	3,72	4,26	7,36	8,68	10,77
الحقوق المشكوك فيها	3,43	3,61	3,47	3,23	2,91
تمويلات غير محصلة > 5 سنوات	1,41	1,23	2,04	1,30	2,02
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة %	**262,03**	**271,43**	**209,87**	**205,86**	**174,71**

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.

يوضح الجدول (03-61) أن معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة المدروسة يفوق النسب المحددة من طرف بنك الجزائر والتي يجب ألا تقل عن 60 % .

شكل(03-24): تطور معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (03-61).

بالنظر إلى الشكل (03-24) أعلاه نلاحظ أن معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة يفوق بكثير المعدل المحدد من طرف بنك الجزائر، وهو ما يؤكد على القدرة الكبيرة التي توفرها الأموال الخاصة والموارد الدائمة التي يتمتع بها بنك البركة الجزائري لتغطية استخداماته الدائمة، وذلك بالرغم من تسجيل انخفاض لمستوى هذا المعامل خلال الفترة الممتدة من سنة 2020م وحتى نهاية سنة 2022م.

2.مؤشرات الربحية في بنك البركة الجزائري

1.2 مؤشر المردودية

سجلت البنوك الخاصة والعمومية تذبذب واضح في مردودية رأس المال والأصول، وهو ما يلاحظ جليا من خلال الجدول (03-09) أعلاه وذلك خلال الفترة الممتدة من 2018م إلى 2022م.

بالنسبة لبنك البركة الجزائري فالجدول الموالي يسجل مختلف النسب التي تعكس مردودية رأس المال والأصول للفترة المدروسة:

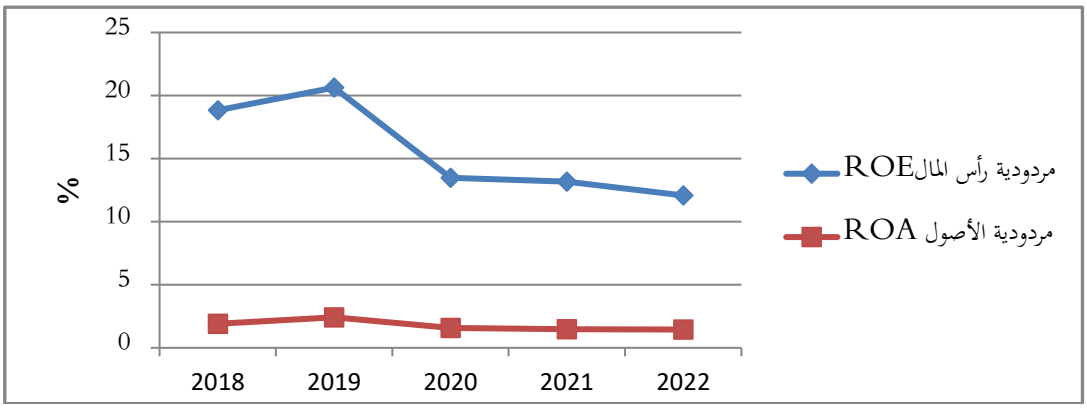
جدول (03-62): مؤشرات المردودية لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022

نسب المردودية %		2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
بنك البركة الجزائري	مردودية رأس المال ROE	18,84	20,63	13,48	13,18	12,08	15,64
	مردودية الأصول ROA	1,91	2,42	1,57	1,48	1,45	1,77

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك السلام للفترة 2018-2022.

يوضح الجدول (03-62) تسجيل بنك البركة الجزائري أكبر نسبة مردودية بالنسبة لرأس المال خلال سنة 2019م بلغت 20,63 % بعد أن كانت في حدود 18,84 % سنة 2018م، لتنخفض سنة 2020م وتستمر كذلك لتبلغ أدنى قيمة لها 12,08 % سنة 2022م، كما نلاحظ الاتجاه التنازلي لنسب مردودية الأصول انطلاقا من سنة 2020م حيث كانت أعلى قيمة مسجلة 2,42 % سنة 2019م لتبلغ 1,45% نهاية سنة 2022م، كما نلاحظ من نفس الجدول أيضا ارتفاع متوسط نسب مردودية كل من رأس مال وأصول بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من سنة 2018م إلى نهاية سنة 2022م مقارنة بمتوسط نسب مردودية رأس المال والأصول في القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة (الجدول (03-09) أعلاه)، متجاوزا بذلك متوسط النسب المسجلة لدى مجموع البنوك العمومية، غير أنه يبقى دون المتوسط العام لنسب المردودية المسجلة لدى مجموع البنوك الخاصة.

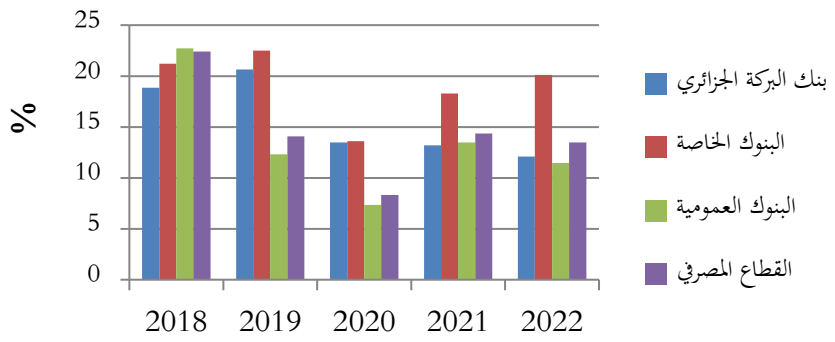
شكل (03-25) : تطور نسب المردودية لبنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.



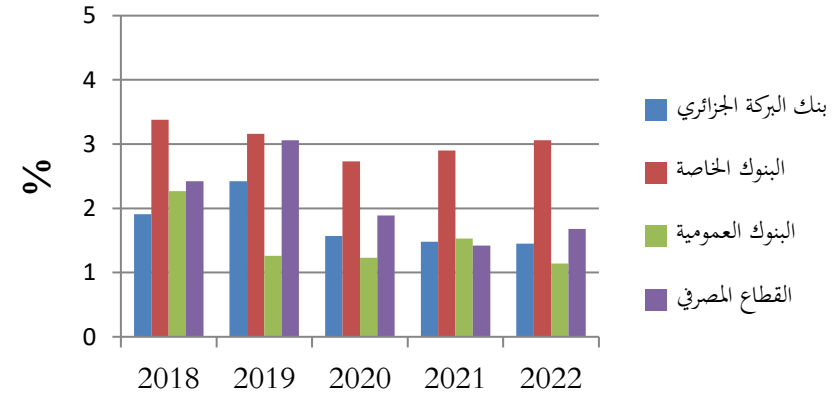
المصدر: **إعداد** الطالب بالاعتماد على الجدول (03-62).

نلاحظ من الشكل (03-25) الذي يمثل نسب مردودية رأس المال ومردودية الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2018م وحتى سنة 2022م، أن مردودية رأس المال مرت بمرحلتين وهما: مرحلة الارتفاع من سنة 2018م وحتى سنة 2019م، ثم مرحلة الانخفاض نهاية سنة 2020م إلى سنة 2022م أين عرفت أدنى مستوى لها بلغت نسبته 12,08 %، ونفس الشيء بالنسبة لمردودية الأصول التي مرت بنفس المراحل أين سجلت نسبا متزايدة بين سنتي 2018م و2019م، ثم بدأت هذه النسب في الانخفاض نهاية سنة 2020م واستمرت كذلك حتى نهاية فترة الدراسة أي سنة 2022م محققة أدنى قيمة لها بلغت نسبتها 1,45%.

شكل (03-26) : مردودية رأس مال بنك البركة الجزائري
في هيكل القطاع المصرفي
2022-2018



شكل (03-27): مردودية أصول بنك البركة الجزائري
في هيكل القطاع المصرفي
2022-2018



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين (03-09) و(03-62).

يبين الشكلان (03-26) و(03-27) تطور نسب المردودية في بنك البركة الجزائري مقارنة بنسب مردودية البنوك الخاصة والعمومية، وكذلك بالنسبة للقطاع المصرفي ككل، حيث عرفت هذه النسب تطورا معتبرا خلال سنوات الدراسة، إذ بالرغم من تذبذب الأرقام المسجلة خلال فترة الدراسة إلا انه يمكن القول بأنها كانت في حدود المستويات المقبولة مقارنة بمستوياتها في البنوك العمومية والخاصة.

2.2 مؤشر الهامش المصرفي والربح

جدول (03-63): مؤشرات الهامش المصرفي في بنك البركة الجزائري 2018-2022

مليار دينار

الهامش %		2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط العام
بنك البركة الجزائري	النتيجة الصافية	**5,17**	**6,33**	**4,23**	**4,26**	**4,02**	**4,80**
	الهامش المصرفي	**1,99**	**2,38**	**1,59**	**1,53**	**1,42**	**1,78**
	هامش الربح	43,60	47,65	38,93	50,35	48,45	45,80

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.

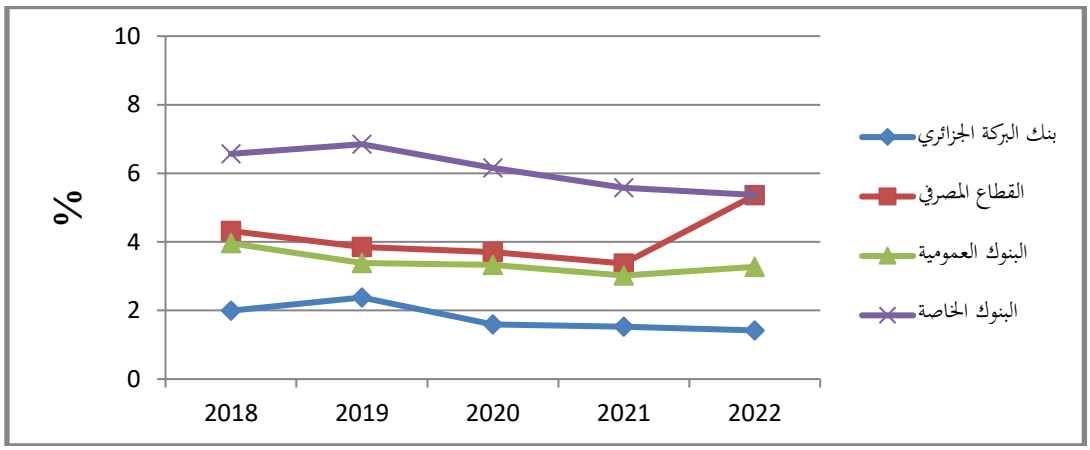
من الجدول(03-63) نلاحظ أن مؤشرات الهامش المصرفي لبنك البركة الجزائري قد شهدت تسجيل أكبر قيمة لها نهاية سنة 2019م والتي بلغت 2,38%، مرتفعة عن تلك المسجلة نهاية سنة 2018م، لتأخذ منحى متناقصا نهاية سنة 2020م وتستمر كذلك حتى آخر سنة 2022م لتبلغ أدنى قيمة 1,42%

وبالنسبة لهامش الربح فقد كانت الأرقام المسجلة متذبذبة خلال الفترة المدروسة، حيث سجلت أصغر قيمة سنة 2020م بلغت 38,93 **%**، أما أكبر قيمة فكانت سنة 2021م **بـ** 50,35 **%**.

أما بالنسبة للمتوسط العام للهامش المصرفي الذي سجله بنك البركة الجزائري خلال الفترة المدروسة فقد بلغ 1,78%، وهي نسبة أقل من تلك المحققة في كل من البنوك الخاصة والعمومية خلال نفس الفترة، وبالنسبة لهامش الربح فقد كان المتوسط الذي حققه بنك البركة الجزائري خلال هذه الفترة قد بلغ 45,80 %وهو يفوق متوسط هامش الربح المسجل لدى البنوك الخاصة والعمومية لنفس الفترة والذي بلغ على التوالي 35,80 % و33,60%، مما جعله يفوق متوسط هامش الربح المحقق في القطاع المصرفي الذي بلغ 34 %.

يتبين من الشكلين المواليين أهم تطورات نسب الهامش المصرفي وهامش الربح في بنك البركة الجزائري، حيث نلاحظ الاتجاه التنازلي للهامش المصرفي ابتداء من سنة 2019م إلى غاية سنة 2022م.

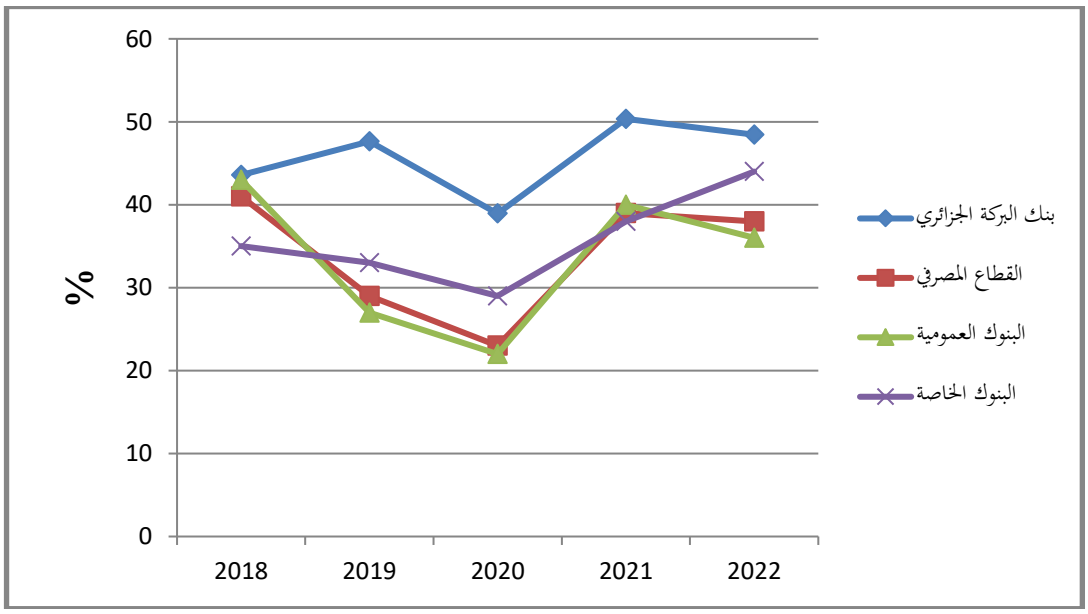
شكل (03-28): تطور الهامش المصرفي لبنك البركة الجزائري والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين (03-10) و(03-63).

بالنسبة لهامش الربح فالشكل الموالي يوضح مدى تذبذب الأرقام المسجلة من طرف بنك البركة الجزائري خلال الفترة المدروسة، غير أنها بقيت أعلى من تلك المسجلة في البنوك العمومية والخاصة.

شكل (03-29): تطور هامش الربح لبنك البركة الجزائري والبنوك العاملة للفترة 2018-2022.



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدولين (03-10) و(03-63).

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

مما سبق يمكن حصر أهم نتائج الدراسة التطبيقية في الجدول الموالي:

جدول (03-64): أهم الأرقام الخاصة بالرقابة الكمية ونشاط بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي التمويل(مليار دينار)	156,459	171,523	147,928	140,224	132,081
الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي (م.د)	20,16	25,09	14,35	5,38	4,52
نقدية وشبه نقدية ...	105,02	95,75	107,25	132,89	127,49
معامل السيولة	%136,09	%138,41	% 134,39	%131,57	%131,63
نسبة الملاءة	%14,38	%14,99	%16,95	%18,16	%20,09
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة	%262,03	%271,43	%209,87	%205,86	%174,71
مردودية رأس المال ROE	%18,84	%20,63	%13,48	%13,18	%12,08
مردودية الأصول ROA	%1,91	%2,42	%1,57	%1,48	%1,45
الهامش المصرفي	%1,99	%2,38	%1,59	%1,53	%1,42
هامش الربح	%43,60	%47,65	%38,93	%50,35	%48,45
النتيجة الصافية (م.د)	5,17	6,33	4,23	4,26	4,02

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات الدراسة التطبيقية.

نلاحظ من خلال الجدول (03-64) أعلاه أن نشاط التمويل في بنك البركة الجزائري قد سجل خلال سنتي 2018م و2019م منحى متصاعدا أين بلغ أعلى قيمة له نهاية سنة 2019م بأكثر من 171,5 مليار دينار، ليبدأ في الانخفاض بعد ذلك سنة 2020م ويستمر كذلك ليصل سنة 2022م إلى أدنى قيمة له والتي بلغت حوالي 132 مليار دينار، وهو ما يدل على انخفاض كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه لتقديم التمويل اللازم مما أثر سلبا على النتائج المحققة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة مقارنة بالنتائج المحققة سنة 2019م.

يمارس بنك الجزائر بصفته سلطة نقدية دوره في تنظيم نشاط البنوك العاملة ومن بينها بنك البركة الجزائري من خلال جملة الأدوات الرقابية والإشرافية، حيث يتأثر هذا الأخير ببعض هذه الأدوات خاصة الكمية منها وهو ما يمكن إيجازه فيما يلي:

✓ بالنسبة للحد الأدنى للاحتياطي الإجباري (الإلزامي) فإن بنك البركة الجزائري لم يجد أية صعوبة في تغطية النسب المفروضة من طرف بنك الجزائر خلال كامل فترة الدراسة، كونه قد سجل خلال كامل تلك الفترة فائضا

معتبرا في حسابه من النقدية والشبه نقدية، وبالتالي فإن نشاط بنك البركة الجزائري لم يسجل أي تأثر بفعل رفع أو خفض نسبة الاحتياطي الإجباري.

✓ إن حساب نسبة الاحتياطي الإجباري لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة حسابات الودائع الاستثمارية، وهو ما يجعل بنك البركة الجزائري مضطرا إلى توزيع جزء من أرباحه على أصحاب هذه الحسابات التي هو ملزم في نفس الوقت بتغطية نسبة محددة من ودائعهم كاحتياط لتعويضهم في حالة حدوث خسائر (تحقق الإفلاس)، مما يؤثر سلبا في توزيع الأرباح (عائد المساهمين).

✓ توجد علاقة طردية بين معامل السيولة ومردودية رأس المال ROE خلال كامل الفترة الممتدة من 2018م غلى نهاية 2021م، فكلما انخفض معامل السيولة انخفضت مردودية رأس المال والعكس صحيح، إلا أن سنة 2022م كانت فيها العلاقة بين معامل السيولة ومردودية رأس المال علاقة عكسية، حيث استمرت مردودية رأس المال في الانخفاض بالرغم من ارتفاع معامل السيولة، كما أننا نلاحظ أنه كلما انخفض إجمالي التمويل انعكس ذلك سلبا على النتيجة الصافية المحققة.

✓ توجد علاقة طردية أيضا بين معامل السيولة ومردودية الأصول ROA خلال الفترة الممتدة بين 2018م و2021م، فانخفاض معامل السيولة يرافقه في كل مرة انخفاض مردودية الأصول والعكس صحيح، غير أن نهاية 2022م وبالرغم من تسجيل ارتفاع طفيف في معامل السيولة إلا أن مردودية الأصول على عكس ذلك استمرت في الانخفاض.

✓ توجد علاقة طردية بين معامل السيولة والهامش المصرفي خلال الفترة 2018م إلى غاية 2021م، فكلما انخفض معامل السيولة انخفض الهامش المصرفي والعكس صحيح، غير أننا نلاحظ دائما أنه خلال سنة 2022م كانت علاقة عكسية سجلت انخفاض طفيف في الهامش المصرفي بالرغم من ارتفاع معامل السيولة.

✓ يعكس الارتفاع المستمر للأرقام المسجلة عند حساب نسبة الملاءة لبنك البركة الجزائري خلال كامل سنوات الدراسة مدى التزامه بتوجيهات وتعليمات بنك الجزائر في تطبيق النسب والقواعد الاحترازية، وهذا يؤشر على أن الأموال الخاصة والموارد الدائمة التي يحوزها بنك البركة الجزائري تمكنه من تغطية كامل أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

✓ توجد علاقة عكسية بين نسب الملاءة المسجلة وكل من مردودية رأس المال، مردودية الأصول والهامش المصرفي، وهو ما تم ملاحظته من الأرقام المسجلة خلا ل السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة حيث اتجهت كل

أرقام نسبة الملاءة إلى الارتفاع في مقابل اتجاه أرقام كل من مردودية رأس المال، مردودية الأصول وهامش الربح إلى الانخفاض.

✓ وبخصوص الأرقام المسجلة والمعبرة عن هامش الربح، فقد بقيت متذبذبة من سنة إلى أخرى خلال كامل فترة الدراسة بين ارتفاع وانخفاض.

✓وبالنسبة لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة لبنك البركة الجزائري فقد اتجهت الأرقام المسجلة إلى الانخفاض انطلاقا من سنة 2020م وحتى نهاية فترة الدراسة، وذلك تزامنا مع تسجيل اتجاه متناقص لكل من مردودية رأس المال ومردودية الأصول وكذا الهامش المصرفي مما يدلل على وجود علاقة طردية بين هذا المعامل وهذه النسب، وبالتالي يمكن القول إن التغير في معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة يؤثر طرديا في نتائج نشاط بنك البركة الجزائري.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر أدوات الرقابة الكمية لبنك الجزائر في نشاط بنك البركة الجزائري

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إبراز أثر الأدوات الرقابية الكمية لبنك الجزائر بصفته سلطة رقابية في نتائج نشاط بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2012م إلى 2022م، باعتباره يمثل العينة الثانية من الدراسة لنموذج الأثر الرقابي للبنك المركزي في نشاط البنوك الإسلامية، ومن أجل ذلك سنسعى إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات التابعة التي تعكس نشاط بنك البركة الجزائري من خلال مؤشرات المردودية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية (العائد على رأس المال) ROE، العائد على الأصول ROA، الهامش المصرفي mb، وهامش الربحmp من جهة، والمتغيرات المستقلة (المفسِّرة) المتمثلة في أدوات الرقابة الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر كالاحتياطي الإجباري، معامل السيولة، معامل الملاءة، معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، وكذلك نسبةإجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع من جهة أخرى.

أولا. منهجية الدراسة

تتمثل منهجية الدراسة في تحديد نموذج قياسي يسمح بدراسة أثر وفعالية الأدوات الرقابية كمتغيرات سببية في نتائج نشاط بنك البركة الجزائري، ويكون ذلك بتحديد عينة الدراسة ومتغيراتها وطرق قياسها، سيتم استعمال برنامج Eviews 13 لتقدير النموذج القياسي باعتباره أحد أهم البرامج المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية والذي يعطي نتائج دقيقة، وبالنظر إلى اعتماد الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة لتفسير المتغيرات التابعة

سنعتمد على الانحدار الخطي البسيط والمتعدد كنماذج قياسية، ويرجع ذلك إلى كون البنك المركزي قد يستعمل كل الأدوات الرقابية الكمية أو قد يستعمل بعضها بشكل منفرد في التأثير على نشاط البنوك بحسب الأهداف المتوخاة.

1.تحديد عينة ومتغيرات الدراسة

1.1تحديد عينة الدراسة

تم اختيار بنك البركة الجزائري، كأحد البنوك الإسلامية العاملة بالساحة المصرفية، عينة للدراسة لتوفر المعطيات والبيانات الإحصائية الخاصة بنشاطه والتي تضمنتها التقارير السنوية والقوائم المالية للبنك للفترة الممتدة من 2012م إلى 2022م.

بالاستعانة ببرنامج Excel قمنا بتبويب البيانات والمعطيات الإحصائية الكمية ومن ثم تلخيصها بشكل يتيح استغلالها لإجراء الدراسة وبلوغ أهدافها.

2.1متغيرات الدراسة

لأجل الوصول إلى نتائج دقيقة، تم استخدام مجموعة من المتغيرات منها التابعة والمستقلة وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول (03-65): متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.

المتغيرات التابعة	الرمز
• مردودية رأس المال ROE	**ROE**
• مردودية الأصول ROA	**ROA**
• الهامش المصرفي margin _bank	**mb**
هامش الربح margin _profit	**mp**
المتغيرات المستقلة	**الرمز**
• الاحتياطي الإجباري reserve_ obligatory	**RO**
• معامل السيولة coefficient _ liquidity	**CL**
• معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coefficient _equity and per. funds	**CF**
• معامل الملاءة ratio_ solvency	**RS**
• نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع Total.loans and receivables/Total deposits	**TLRD**

المصدر: من إعداد الطالب.

1.2.1 قياس المتغيرات التابعة

تم استخدام أهم نسب المردودية والهامش كمتغيرات تابعة والتي تقيس نتائج نشاط البنك، وتم قياس هذه المتغيرات وفق العلاقات المرفقة بالجدول التالي:

جدول (03-66): قياس المتغيرات التابعة.

مردودية رأس المال ROE	النتيجة الصافية\حقوق الملكية.
مردودية الأصول ROA	النتيجة الصافية\إجمالي الأصول.
الهامش المصرفي margin _bank	النتيجة الصافية\متوسط إجمالي الأصول.
هامش الربح margin _profit	النتيجة الصافية\إجمالي الإيرادات.

المصدر: إعداد الطالب المؤشرات المالية لأداء البنوك، (انظر المطلب الأول، المبحث الأول، الفصل الثالث).

2.2.1 المتغيرات المستقلة

تم استخدام أهم الأدوات الرقابية الكمية لبنك الجزائر كمتغيرات مستقلة والتي تنظم وتوجه نشاط البنوك العاملة، والتي يمكن قياسها وفق العلاقات التالية:

جدول (03-67): قياس المتغيرات المستقلة (الأدوات الرقابية الكمية).

الاحتياطي الإجباري* **RO**	نسبة الاحتياطي الإجباري x إجمالي الودائع
معامل السيولة** **CL**	الأصول السائلة \الخصوم قصيرة الأجل
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة*** **CF**	نسبة (الأموال الخاصة ومصادر الأموال طويلة الأجل \صافي العقارات+ سندات المساهمة والفروع+ الحقوق المشكوك فيها+ القيم المنقولة+ تحصيل القروض لأكثر من خمس سنوات). يقدر الحد القانوني الأدنى لهذه النسبة بـ 60%.
معامل الملاءة **RS**	الأموال الخاصة القانونية\الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (التشغيل+ القرض+ السوق)
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع **TLRD**	إجمالي الائتمان\إجمالي الودائع

المصدر: عداد الطالب آليات الرقابة والإشراف المصرفي في بنك الجزائر (المطلب الثاني، المبحث الأول، الفصل الثالث).

(*) المادة 18 من النظام 04-02 أعلاه وشروط تشكيل الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري.

(**) المادة 3 من النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011.

(***) النظام رقم 04-04 الصادر بتاريخ 2004/07/19، والتعليمة رقم 07-04 المؤرخة في 2004/12/30.

ثالثا. تقدير النماذج القياسية لأثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك البركة الجزائري

أ- باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

1. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية رأس مال بنك البركة الجزائري

1.1. دراسة تأثير الاحتياطي الإجباري RO في مردودية رأس المال ROE:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-68): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **RO** في **ROE**

المعامل	القيمة
الاحتياطي الإجباري coeff	$3,7538 *10^{-10}$
درجة الدلالة Prob	0,0029
معامل الارتباط R	0,8027
معامل التحديد R^2	0,6443
اختبار F	16,3083
Prob (F-stat)	0,0029

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-24).

بلغت درجة الدلالة 0,0029<0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل الاحتياطي الإجباري ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره 64,43 % من التغير الحاصل في مردودية رأس المال ROE، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة معامل الارتباط التي بلغت أكثر من 80 % إلى وجود علاقة طردية قوية بين الاحتياطي الإجباري ومردودية رأس المال، وبلغت قيمة F المحسوبة 16,30 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96)، معنى ذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير للاحتياطي الإجباري على مردودية رأس المال، وبالتالي فالنموذج ذو دلالة إحصائية وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,0029 <0,05). (يمكن ملاحظة أن تأثير الاحتياطي الإجباري ضعيف جدا).

- تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط مردودية رأس المالROE :

ROE = 3.75389326847e-09*RO + 0.110366469816

توجد علاقة طردية بين الاحتياطي الإجباري كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة من الاحتياطي الإجباري ستؤدي إلى ارتفاع في مردودية رأس مال بنك البركة الجزائري بـ 3,75 وحدة.

2.1. دراسة تأثير معامل السيولة CL في مردودية رأس المال ROE:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-69): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **CL في ROE**

المعامل	القيمة
معامل السيولة coeff	0,5456
درجة الدلالة Prob	0,0144
معامل الارتباط R	0,7096
معامل التحديد R^2	0,5036
اختبار F	9,1310
Prob (F-stat)	0,0144

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-25).

بلغت درجة الدلالة 0,0144<0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل السيولة **CL** ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره 50,36% من التغير الحاصل في مردودية رأس المال ROE، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة معامل الارتباط التي فاقت 70 %إلى وجود علاقة قوية بين معامل السيولة ومردودية رأس المال، بلغت قيمة F المحسوبة 9,1310 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96).

معنى ذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير لمعامل السيولة على مردودية رأس المال، وبالتالي فالنموذج ذو دلالة إحصائية وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05> 0,0144).

– تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط مردودية رأس المالROE :

ROE = 0.545635511243*CL - 0.575401347123

توجد علاقة طردية بين معامل السيولة كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة من معامل السيولة ستؤدي إلى ارتفاع في مردودية رأس مال بنك البركة الجزائري بمقدار 0,54 وحدة.

3.1. دراسة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة CF في مردودية رأس المال ROE:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–70): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **CF في ROE**

المعامل	القيمة
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coeff	0,0238
درجة الدلالة Prob	0,1486
معامل الارتباط R	0,4659
معامل التحديد R^2	0,2171
اختبار F	2,495
Prob (F-stat)	0,1486

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-26).

بلغت درجة الدلالة 0,1486>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة **CF** ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,1486 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على مردودية رأس المال.

4.1. دراسة تأثير معامل الملاءة **RS في مردودية رأس المال ROE:**

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-71): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **RS** في **ROE**

المعامل	القيمة
معامل الملاءة coeff	0,0658
درجة الدلالة Prob	0,8047
معامل الارتباط R	0,0845
معامل التحديد R^2	0,0071
اختبار F	0,0648
Prob (F-stat)	0,8047

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-27).

بلغت درجة الدلالة 0,8047>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الملاءة **RS** ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,8047 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الملاءة على مردودية رأس المال.

5.1. دراسة تأثير نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع TLRD في مردودية رأس المال ROE:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-72): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **TLRD** في **ROE**

المعامل	القيمة
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع coeff	0,0686
درجة الدلالة Prob	0,5298
معامل الارتباط R	0,2128
معامل التحديد R^2	0,0452
اختبار F	0,4270
Prob (F-stat)	0,5298

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-28).

بلغت درجة الدلالة 0,05<0,5298 وبالتالي فإن المتغير المستقل نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع TLRD ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05< 0,5298). معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على مردودية رأس المال.

2. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية أصول بنك البركة الجزائري

1.2. دراسة تأثير الاحتياطي الإجباري RO في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-73): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **RO** في **ROA**

المعامل	القيمة
الاحتياطي الإجباري coeff	10^{-10}*3,8997
درجة الدلالة Prob	0,1658
معامل الارتباط R	0,4491
معامل التحديد R^2	0,2017
اختبار F	2,2749
Prob (F-stat)	0,1658

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-29).

بلغت درجة الدلالة 0,05<0,1658 وبالتالي فإن المتغير المستقل الاحتياطي الإجباري ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05< 0,1658).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير للاحتياطي الإجباري على مردودية الأصول.

2.2. دراسة تأثير معامل السيولة CL في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–74): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **CL** في **ROA**

المعامل	القيمة
معامل السيولة coeff	0,1049
درجة الدلالة Prob	0,0099
معامل الارتباط R	0,7355
معامل التحديد R^2	0,5410
اختبار F	10,6087
Prob (F-stat)	0,0099

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03–30).

بلغت درجة الدلالة 0,0099<0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل السيولة ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره 54,10 % من التغير الحاصل في مردودية الأصول، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة الارتباط التي بلغت أكثر من 73 %إلى وجود علاقة قوية بين معامل السيولة ومردودية الأصول، وبلغت قيمة F المحسوبة 10,60 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96).

معنى ذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير لمعامل السيولة على مردودية الأصول، وبالتالي فالنموذج صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,0099 <0,05).

– تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط مردودية الأصولROA :

ROA = 0.104991763736*CL - 0.122174883231

توجد علاقة طردية بين معامل السيولة كمتغير مستقل ومردودية الأصول كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة من معامل السيولة ستؤدي إلى ارتفاع في مردودية أصول بنك البركة بـ 0,10 وحدة.

3.2. دراسة تأثير معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة CF في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-75): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **CF** في **ROA**

المعامل	القيمة
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coeff	0,0024
درجة الدلالة Prob	0,4415
معامل الارتباط R	0,2591
معامل التحديد R^2	0,0671
اختبار F	0,6481
Prob (F-stat)	0,4415

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-31).

بلغت درجة الدلالة 0,4415>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده Prob (F-stat) (0,4415 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على مردودية الأصول.

4.2. دراسة تأثير معامل الملاءة RS في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-76): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **RS** في **ROA**

المعامل	القيمة
معامل الملاءة coeff	0,0848
درجة الدلالة Prob	0,0575
معامل الارتباط R	0,5871
معامل التحديد R^2	0,3447
اختبار F	4,7360
Prob (F-stat)	0,0575

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-32).

بلغت درجة الدلالة 0,0575>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الملاءة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,0575 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الملاءة على مردودية الأصول.

5.2. دراسة تأثير نسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع TLRD في مردودية الأصول ROA:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–77): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **TLRD** في **ROA**

المعامل	القيمة
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع coeff	-0,0150
درجة الدلالة Prob	0,4564
معامل الارتباط R	-0,2510
معامل التحديد R^2	0,0630
اختبار F	0,6056
Prob (F-stat)	0,4564

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-33).

بلغت درجة الدلالة 0,4564>0,05 وبالتالي فالمتغير المستقل نسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,4564 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لنسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع على مردودية الأصول.

3. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في الهامش المصرفي لبنك البركة الجزائري

1.3. دراسة تأثير الاحتياطي الإجباري RO في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-78): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mb

المعامل	القيمة
الاحتياطي الإجباري coeff	$3,9462 *10^{-10}$
درجة الدلالة Prob	0,1780
معامل الارتباط R	0,4378
معامل التحديد R^2	0,1917
اختبار F	2,1350
Prob (F-stat)	0,1780

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-34).

بلغت درجة الدلالة 0,1780>0,05 وبالتالي فالمتغير المستقل الاحتياطي الإجباري ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمةProb (F-stat) (0,1780 >0,05). معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، لا يوجد تأثير للاحتياطي الإجباري على الهامش المصرفي.

2.3. دراسة تأثير معامل السيولة CL في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-79): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mb

المعامل	القيمة
معامل السيولة coeff	0.1070
درجة الدلالة Prob	0,0120
معامل الارتباط R	0,7223
معامل التحديد R^2	0,5218
اختبار F	9,8222
Prob (F-stat)	0,0120

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-35).

بلغت درجة الدلالة 0,0120>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل السيولة ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره 52,18% من التغير الحاصل في الهامش المصرفي، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة الارتباط التي بلغت أكثر من 72 % إلى وجود علاقة قوية بين معامل السيولة والهامش المصرفي، وبلغت قيمة F المحسوبة 9,82 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96).

معنى ذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير لمعامل السيولة على الهامش المصرفي، وبالتالي فالنموذج صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05> 0,0120).

– تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط الهامش المصرفي**mb** :

mb = 0.107040770858*CL - 0.124282992475

توجد علاقة طردية بين معامل السيولة كمتغير مستقل والهامش المصرفي كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة في معامل السيولة ستؤدي إلى ارتفاع في الهامش المصرفي **mb** لبنك البركة بـ 0,10 وحدة.

3.3. دراسة تأثير معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة CF في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–80): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mb

المعامل	القيمة
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coeff	0,0028
درجة الدلالة Prob	0,3959
معامل الارتباط R	0,2848
معامل التحديد R^2	0,0811
اختبار F	0,7946
Prob (F-stat)	0,3959

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-36).

بلغت درجة الدلالة 0,05<0,3959 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05<0,3959). معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول أنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على الهامش المصرفي.

4.3. دراسة تأثير معامل الملاءة RS في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-81): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mb

المعامل	القيمة
معامل الملاءة coeff	0,0878
درجة الدلالة Prob	0,0584
معامل الارتباط R	0,5856
معامل التحديد R^2	0,3429
اختبار F	4,6980
Prob (F-stat)	0,0584

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-37).

بلغت درجة الدلالة 0,05<0,0584 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الملاءة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,05< 0,0584).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الملاءة على الهامش المصرفي.

5.3. دراسة تأثير نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع TLRD في الهامش المصرفي mb:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-82): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mb

المعامل	القيمة
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع coeff	-0,0183
درجة الدلالة Prob	0,3777
معامل الارتباط R	-0,2954
معامل التحديد R^2	0,0872
اختبار F	0,8608
Prob (F-stat)	0,3777

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-38).

بلغت درجة الدلالة 0,3777>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده Prob (F-stat) (0,3777 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع على الهامش المصرفي.

4. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في هامش ربح بنك البركة الجزائري

1.4. دراسة تأثير الاحتياطي الإجباري RO في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-83): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mp

المعامل	القيمة
الاحتياطي الإجباري coeff	10^{-10}* (-7,0555)
درجة الدلالة Prob	0,8229
معامل الارتباط R	-0,0766
معامل التحديد R^2	0,0058
اختبار F	0,0531
Prob (F-stat)	0,8229

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-39).

بلغت درجة الدلالة 0,8229>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل الاحتياطي الإجباري ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,8229 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير للاحتياطي الإجباري على هامش الربح.

2.4. دراسة تأثير معامل السيولة CL في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-84): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mp

المعامل	القيمة
معامل السيولة coeff	0,8089
درجة الدلالة Prob	0,0905
معامل الارتباط R	0,5341
معامل التحديد R^2	0,2853
اختبار F	3,5934
Prob (F-stat)	0,0905

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-40).

بلغت درجة الدلالة 0,0905>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل السيولة ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,0905 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل السيولة على هامش الربح.

3.4. دراسة تأثير معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة CF في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-85): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mp

المعامل	القيمة
معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة coeff	0,0290
درجة الدلالة Prob	0,3902
معامل الارتباط R	0,2881
معامل التحديد R^2	0,0830
اختبار F	0,8147
Prob (F-stat)	0,3902

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-41).

بلغت درجة الدلالة 0,3902>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ليست له دلالة معنوية، النموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,3902 >0,05).

معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على هامش الربح.

4.4. دراسة تأثير معامل الملاءة RS في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-86): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mp

المعامل	القيمة
معامل الملاءة coeff	1,0052
درجة الدلالة Prob	0,0284
معامل الارتباط R	0,6558
معامل التحديد R^2	0,4301
اختبار F	6,7929
Prob (F-stat)	0,0284

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-42).

بلغت درجة الدلالة 0,0284<0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل معامل الملاءة ذو دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذا المتغير المستقل يستطيع تفسير ما مقداره 43% من التغير الحاصل في هامش الربح، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة الارتباط التي بلغت أكثر من 65 % إلى وجود علاقة قوية بين معامل الملاءة وهامش الربح، وبلغت قيمة F المحسوبة 6,79 وهي أكبر من القيمة الجدولية (4,96).

معنى ذلك رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير لمعامل الملاءة على هامش الربح، وبالتالي فالنموذج صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,0284 <0,05).

– تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لهامش الربحmp :

mp = 1.00529529149*RS + 0.29777533731

توجد علاقة طردية بين معامل الملاءة كمتغير مستقل وهامش الربح كمتغير تابع، فكل زيادة بمقدار وحدة واحدة من معامل الملاءة ستؤدي إلى ارتفاع في هامش ربح بنك البركة بـ 1,00 وحدة.

5.4. دراسة تأثير نسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع TLRD في هامش الربح mp:

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–87): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mp

المعامل	القيمة
نسبة إجمالي الائتمان إلى إجماليالودائع coeff	-0,3006
درجة الدلالة Prob	0,1419
معامل الارتباط R	-0,4728
معامل التحديد R^2	0,2235
اختبار F	2,5918
Prob (F-stat)	0,1419

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-43).

بلغت درجة الدلالة 0,1419>0,05 وبالتالي فإن المتغير المستقل نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع TLRD ليست له دلالة معنوية، فالنموذج غير صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة Prob (F-stat) (0,1419 >0,05)، معنى ذلك قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه لا يوجد تأثير لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة على هامش الربح.

ب- باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

1. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية رأس مال ROE

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03-88): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROE

المعامل	الاحتياطي الإجباري	نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع
معامل coeff	10^{-10}*5,4303	-0,1767
درجة الدلالة Prob	0,0004	0,0260
معامل الارتباط R	0,8027	0,2128
معامل التحديد R^2	0,8156	
اختبار F	17,6957	
Prob (F-stat)	0,0011	

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-44).

نلاحظ من الجدول (03-88) أن درجة الدلالة بالنسبة لكل من الاحتياطي الإجباري، ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع قد بلغت على التوالي 0,0004 و0,0260 وهي أقل من 0,05، وبالتالي فإن هذين المتغيرين المستقلين لهما دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذين المتغيرين المستقلين يفسران ما مقداره 81,56 % من التغير الحاصل في مردودية رأس المال ROE، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، أما بالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد بلغت 17,70 وهي أكبر من القيمة الجدولية.

معنى ذلك أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير للأدوات الرقابية الكمية المتمثلة في كل من الاحتياطي الإجباري ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع على مردودية رأس المال،

وبالتالي فالنموذج ككل صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة(Prob (F-stat (0,0011<0,05). (يمكن ملاحظة أن تأثير الاحتياطي الإجباري ضعيف جدا، معامل coeff= 5,4303*10^{-10}).

– تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لمردودية رأس المالROE :

ROE = 5.43031829574e-09*RO - 0.176722550344* TLRD + 0.197065256668

توضح هذه المعادلة وجود:

- علاقة طردية بين الاحتياطي الإجباري كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع،
- علاقة عكسية بين نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كمتغير مستقل ومردودية رأس المال كمتغير تابع.

2. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية الأصول ROA

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–89): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROA

المعامل	الاحتياطي الإجباري	معامل الملاءة
معامل coeff	7,0716*10^{-10}	0,1319
درجة الدلالة Prob	0,0001	0,0001
معامل الارتباط R	0,4491	0,5871
معامل التحديد R^2	0,9020	
اختبار F	36,8401	
Prob (F-stat)	0,0001	

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03–45).

نلاحظ من الجدول (03–89) أن درجة الدلالة بالنسبة لكل من الاحتياطي الإجباري ومعامل الملاءة قد بلغت على التوالي 0,0001 و0,0001 وكلا القيمتين أقل من 0,05 وبالتالي فإن لهذين المتغيرين المستقلين دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذين المتغيرين المستقلين يفسران ما مقداره 90,20 % من التغير الحاصل في مردودية الأصول ROA، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، أما بالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد بلغت 36,84 وهي أكبر من القيمة الجدولية.

معنى ذلك أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير للأدوات الرقابية الكمية المتمثلة في كل من الاحتياطي الإجباري ومعامل الملاءة على مردودية الأصول، وبالتالي فالنموذج ككل صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمةProb (F-stat) (0,05>0,0001).

(يمكن ملاحظة أن تأثير الاحتياطي الإجباري ضعيف جدا، معامل coeff= $7,0716*10^{-10}$).

– تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لمردودية الأصولROA :

ROA= 7.07166196318e-10*RO + 0.131928867705*RS - 0.0141565932084

توضح هذه المعادلة وجود:

- علاقة طردية بين نسبة الاحتياطي الإجباري كمتغير مستقل ومردودية الأصول كمتغير تابع،
- علاقة طردية بين معامل الملاءة كمتغير مستقل ومردودية الأصول كمتغير تابع.

3.دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في الهامش المصرفي mb

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–90): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في mb

المعامل	الاحتياطي الإجباري	معامل السيولة	نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع
معامل coeff	$6,6959*10^{-10}$	0,0647	-0,0534
درجة الدلالة Prob	0,0096	0,0305	0,0016
معامل الارتباط R	0,4378	0,7223	-0,2954
معامل التحديد R^2	0,8947		
اختبار F	19,8404		
Prob (F-stat)	0,0008		

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03–46).

نلاحظ من الجدول (03–90) أن درجة الدلالة بالنسبة لكل من الاحتياطي الإجباري، معامل السيولة ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع قد بلغت على التوالي القيم التالية: 0,096، 0,0305 و0,0016

وهي كلها أقل من 0,05 وبالتالي فإن هذه المتغيرات المستقلة ذات دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 89,47 % من التغير الحاصل في الهامش المصرفي، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، أما بالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد بلغت 19,84 وهي أكبر من القيمة الجدولية، معنى ذلك أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير للأدوات الرقابية الكمية المتمثلة في كل من الاحتياطي الإجباري، معامل السيولة ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع على الهامش المصرفي، وبالتالي فالنموذج ككل صالح للقياس وهو ما تؤكده Prob (F-stat) (0,05>0,0004).(نلاحظ أن تأثير الاحتياطي الإجباري ضعيف جدا، معامل coeff=6,6959*10^{-10}).

– تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد الهامش المصرفي mb:

mb = 6.6959955846e-10*RO + 0.0647086914449*CL - 0.0534694527487* TLRD - 0.0429747360161

توضح هذه المعادلة وجود:

- علاقة طردية بين الاحتياطي الإجباري كمتغير مستقل والهامش المصرفي كمتغير تابع،
- علاقة طردية بين معامل السيولة كمتغير مستقل والهامش المصرفي كمتغير تابع،
- علاقة عكسية بين نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كمتغير مستقل والهامش المصرفي كمتغير تابع.

4. دراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في هامش الربح mp

H0: لا يوجد تأثير.

H1: يوجد تأثير.

بالاعتماد على برنامج Eviews 13 كانت مخرجات التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (03–91): أهم مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في mp

المعامل	معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة	معامل الملاءة
معامل coeff	0,0574	1,2953
درجة الدلالة Prob	0,0212	0,0028
معامل الارتباط R	0,2881	0,6558
معامل التحديد R^2	0,7182	
اختبار F	10,1939	
Prob (F-stat)	0,0063	

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03–47).

نلاحظ من الجدول (03-91) أن درجة الدلالة بالنسبة لكل من معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ومعامل الملاءة قد بلغت على التوالي 0,0212 و0,0028 وكلا القيمتين أقل من 0,05 وبالتالي فإن لهذين المتغيرين المستقلين دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذين المتغيرين المستقلين يفسران ما مقداره 71,82 % من التغير الحاصل في هامش الربح، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، أما بالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد بلغت 10,19 وهي أكبر من القيمة الجدولية.

معنى ذلك أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير للأدوات الرقابية الكمية المتمثلة في كل من معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ومعامل الملاءة على هامش الربح، وبالتالي فالنموذج ككل صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة(Prob (F-stat (0,05>0,0063).

– تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لهامش الربح mp:

mp = 0.0574205650259*CF + 1.29534740242*RS + 0.100667996547

توضح هذه المعادلة وجود:

- علاقة طردية بين معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة كمتغير مستقل وهامش الربح كمتغير تابع،
- علاقة طردية بين معامل الملاءة كمتغير مستقل وهامش الربح كمتغير تابع.

رابعا. دراسة صلاحية النماذج من الناحية القياسية

سنقوم خلال هذه المرحلة بالتأكد من خلو النماذج من المشاكل القياسية (مشكلة عدم ثبات التباين، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم إتباع التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي)، وذلك كون وجود هذه المشاكل أو إحداها يؤدي إلى تحيز النتائج وبذلك عدم صلاحية النموذج المقدر، وبالتالي عدم الاعتماد على نتائجه ومخرجاته.

جدول (03-92): اختبار صلاحية النماذج المقدرة.

النموذج المقدر	اختبار الارتباط الذاتي	اختبار ثبات التباين	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي
	Prob (F)		
أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية رأس مال ROE	0,4149	0,7508	0,7684
أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية الأصول ROA	0,0005	0,7314	0,7377
أثر الأدوات الرقابية الكمية في الهامش المصرفي mb	0,7977	0,9812	0,5997
أثر الأدوات الرقابية الكمية في هامش الربح mp	0,2183	0,2102	0,8867

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-92) أعلاه، أن قيمة Prob (F) أكبر من 0,05 في جميع الاختبارات الخاصة بكل النماذج وبالتالي فهي صالحة للقياس ونتائجها قابلة للتعميم، ما عدا اختبار الارتباط الذاتي للنموذج أثر الأدوات الرقابية الكمية في مردودية الأصول ROA والذي كانت قيمة Prob (F) أصغر من 0,05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ولإزالة هذه المشكلة سنقوم بإضافة الحد AR(1) ، حيث جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (03–93): نتائج النموذج المصحح لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROA

المعامل	الاحتياطي الإجباري	معامل الملاءة
معامل coeff	10^{-10}*7,2022	0,1334
درجة الدلالة Prob	0,0001	0,0000
معامل التحديد R^2	0,9599	
اختبار F	35,9218	
Prob (F-stat)	0,0002	
Durbin-Watson stat	2,1552	

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 13، انظر ملحق (03-48).

نلاحظ من الجدول (03-93) أنه بعد القيام بعملية التصحيح وجدنا أن النموذج أصبح خال من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك كون قيمة Durbin-Watson أصبحت تساوي 2,15 والتي تقع في منطقة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، كما نلاحظ من خلال مخرجات النموذج المصحح أن درجة الدلالة بالنسبة لكل من الاحتياطي الإجباري ومعامل الملاءة قد بلغت على التوالي 0,0001 و0,0000 وكلا القيمتين أقل من 0,05 وبالتالي فإن لهذين المتغيرين المستقلين دلالة معنوية، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذين المتغيرين المستقلين يفسران ما مقداره 95,99 % من التغير الحاصل في مردودية الأصول ROA، أما باقي التغيرات فتعود إلى عوامل أخرى، أما بالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد بلغت 35,92 وهي أكبر من القيمة الجدولية.

معنى ذلك أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، فنقول بأنه يوجد تأثير للأدوات الرقابية الكمية المتمثلة في كل من الاحتياطي الإجباري ومعامل الملاءة على مردودية الأصول، وبالتالي فالنموذج ككل صالح للقياس وهو ما تؤكده قيمة(Prob (F-stat (0,0002<0,05)، وبالتالي فالنموذج المقدر صالح للقياس ونتائجه قابلة للتعميم.(تأثير الاحتياطي الإجباري بقي ضعيف جدا، معامل coeff=10^{-10}*7,2022).

– تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لمردودية الأصولROA :

ROA = 7.20225423957e-10*RO + 0.133432159988*RS - 0.0146596114207 + [AR(1)=-0.762969348857,UNCOND]

توضح هذه المعادلة وجود:

- علاقة طردية بين نسبة الاحتياطي الإجباري كمتغير مستقل ومردودية الأصول كمتغير تابع،
- علاقة طردية بين معامل الملاءة كمتغير مستقل ومردودية الأصول كمتغير تابع.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل نتائج الدراسة.

أولا. أهم نتائج الدراسة أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك البركة الجزائري

جدول (03-94): أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك البركة الجزائري (انحدار خطي بسيط)

الأداة	تأثيرها في نشاط البنك			
	ROE	ROA	mb	mp
RO	علاقة طردية	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير
CL	علاقة طردية	علاقة طردية	علاقة طردية	لا يوجد تأثير
CF	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير
RS	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	علاقة طردية
TLRD	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات الدراسة القياسية.

يتضح من الجدول (03-94) أن استخدام بنك الجزائر للأدوات الرقابية بشكل منفرد يؤثر في نشاط بنك البركة الجزائري، بحيث:

- أن استخدام نسبة الاحتياطي الإجباري كأداة رقابية كمية يؤثر طرديا في مردودية رأس المال، ولا يؤثر في كل من مردودية الأصول والهامش المصرفي وهامش الربح؛
- أن استخدام معامل السيولة كأداة رقابية كمية يؤثر طرديا في كل من مردودية رأس مال، مردودية الأصول والهامش المصرفي ولا يؤثر في هامش الربح؛
- أن استخدام معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة كأداة رقابية كمية لا يؤثر على كل من مردودية رأس المال، مردودية الأصول، الهامش المصرفي، وهامش الربح؛
- أن استخدام معامل الملاءة كأداة رقابية كمية يؤثر طرديا في هامش الربح، ولا يؤثر في كل من مردودية رأس مال، مردودية الأصول والهامش المصرفي؛
- أن استخدام نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كأداة رقابية كمية لا يؤثر في كل من مردودية رأس المال، مردودية الأصول، الهامش المصرفي وهامش الربح.

جدول (03-95): أثر الأدوات الرقابية الكمية في نشاط بنك البركة الجزائري (انحدار خطي متعدد)

الأداة	تأثيرها في نشاط البنك			
	ROE	**ROA**	**mb**	**mp**
RO	علاقة طردية	علاقة طردية	علاقة طردية	لا يوجد تأثير
CL	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	علاقة طردية	لا يوجد تأثير
CF	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	لا يوجد تأثير	علاقة طردية
RS	لا يوجد تأثير	علاقة طردية	لا يوجد تأثير	علاقة طردية
TLRD	علاقة عكسية	لا يوجد تأثير	علاقة عكسية	لا يوجد تأثير

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات الدراسة القياسية.

يتضح من الجدول (03-95) أن استخدام بنك الجزائر لكل الأدوات الرقابية الكمية أو بعضها يؤثر في نشاط بنك البركة الجزائري، بحيث:

- تؤثر نسبة الاحتياطي الإجباري كأداة رقابية كمية طرديا في كل من مردودية رأس المال، مردودية الأصول، والهامش المصرفي ولا تؤثر في هامش الربح؛
- ويؤثر معامل السيولة كأداة رقابية كمية طرديا في الهامش المصرفي ولا يؤثر في كل من مردودية رأس مال، مردودية الأصول، وهامش الربح؛
- ويؤثر معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة كأداة رقابية كمية طرديا في هامش الربح، ولا يؤثر في كل من مردودية رأس المال، مردودية الأصول، الهامش المصرفي؛
- ويؤثر معامل الملاءة كأداة رقابية كمية طرديا في كل من مردودية الأصول، وهامش الربح، ولا يؤثر في كل من مردودية رأس مال، والهامش المصرفي؛
- وتؤثر نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع كأداة رقابية كمية عكسيا في كل من مردودية رأس المال، والهامش المصرفي، ولا تؤثر في مردودية الأصول، وهامش الربح.

ثانيا. نتائج اختبار الفرضيات الفرعية والخاصة بالدراسة القياسية

نستنتج من خلال تحليل نتائج الدراسة المبينة في الجدولين (03-94) و(03-95) مايلي:

- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في مردودية رأس مال بنك البركة الجزائري، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى.
- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في مردودية أصول بنك البركة الجزائري، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية.
- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في الهامش المصرفي لبنك البركة الجزائري، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة.
- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في مردودية هامش الربح لبنك البركة الجزائري، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

خلاصة الفصل الثالث:

تم خلال هذا الفصل، والذي خصص للجانب التطبيقي، التعرف على هيكل النظام المصرفي الجزائري وعلى نشاط الجهاز المصرفي في تعبئة الودائع وتخصيص الموارد المالية المتاحة، ومن ثم التطرق إلى أهم مؤشرات صلابة البنوك العاملة والقطاع المصرفي ككل، حيث تم التركيز على أهم المؤشرات المالية والتي تمثلت في مردودية رأس المال ومردودية الأصول بالإضافة إلى الهامش المصرفي وهامش الربح، وذلك بهدف مقارنتها لاحقا مع الأرقام المسجلة لهذه المؤشرات لدى كل من بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري، كما تم التطرق إلى أهم النصوص التشريعية والقانونية المتعلقة بالعمليات الرقابية والإشرافية والاحترازية التي يعتمدها بنك الجزائر، حيث تطبق نفس المعايير والأدوات الرقابية والأساليب الاحترازية على كامل البنوك العاملة ضمن الجهاز المصرفي دون تمييز، وذلك بهدف تنظيمها ومراقبتها وتوجيه نشاطها بحسب الخطة الاقتصادية العامة، وبما يحقق أهداف السياسة النقدية المتبعة، كما يهدف بنك الجزائر من خلال رقابته وإشرافه على البنوك بما فيها البنوك الإسلامية إلى حماية مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين، وخلال هذا الفصل تم التعرض إلى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر قبل وبعد صدور النظام 18-02 والذي ألغي وعوض بالنظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتي تم تعزيزها من خلال القانون النقدي والمصرفي 23-09 الصادر بتاريخ 27 جوان 2023م والخاص بالتنظيم المصرفي.

تم على إثر ذلك دراسة نشاط كل من بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري باعتبارهما البنكين الإسلاميين العاملين بالساحة المصرفية الجزائرية، مع التركيز على أهم المؤشرات الخاصة بالمردودية والهامش المصرفي وكذا هامش الربح، وهو ما أتاح لنا إمكانية دراسة مدى استجابة كل من بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري لرقابة بنك الجزائر، من خلال قياس مدى تأثر نشاط كلا البنكين بالأدوات الرقابية التي يستخدمها هذا الأخير بصفته سلطة نقدية ورقابية للتأثير في نشاط البنوك العاملة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود تأثير للأدوات الرقابية والآليات والأساليب التي ترتكز على سعر الفائدة، كتحديد معدلات الفائدة، عمليات الخصم وإعادة الخصم والتسبيقات والقروض على السندات وعمليات السوق المفتوحة لعدم إمكانية التعامل وفقها من قبل بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري باعتبار سعر الفائدة هو الربا المنهي عنه وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أما بالنسبة للأدوات الكمية والكيفية التي لا تتعلق بسعر الفائدة وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن مقاصد البنكين الإسلاميين تتوافق معها بالرغم من أن بعضها يقيد من حرية العمل

المصرفي الإسلامي، وفيما يخص أدوات الرقابة المباشرة سواء ما تعلق بالرقابة المكتبية والرقابة الميدانية أو الإقناع الأدبي فإنها تتوافق إلى حد بعيد مع أهداف ومبادئ الصيرفة الإسلامية التي يعتمدها البنكين في نشاطهما، والتي تؤكد على مدى أهمية الإفصاح والشفافية في الحفاظ على الثقة في المصرف والحد من القلق تجاه قوة مركزه المالي.

ومن جانب آخر خلصت الدراسة التحليلية والقياسية في هذا الفصل إلى أن تأثير الأدوات الكمية التي لا تستند إلى سعر الفائدة على غرار الاحتياطي الإجباري، معامل السيولة، معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، معامل الملاءة ونسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع تباين تأثيرها بين سلبي وآخر إيجابي، كما توصلت الدراسة إلى أن بعض الأدوات الرقابية التي يستخدمها بنك الجزائر ليس لها نفس التأثير في نشاط البنكين، ففي حين يرتبط الاحتياطي الإجباري بعلاقة طردية مع كل من نشاط بنك السلام الجزائر ونشاط بنك البركة الجزائريين، توجد علاقة عكسية لتأثير معامل السيولة والملاءة على نشاط بنك السلام الذي يتأثر طرديا بنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع، والعكس صحيح بالنسبة لنشاط بنك البركة الجزائري الذي يتأثر طرديا بكل من معامل السيولة والملاءة ويتأثر عكسيا بنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع، أما بالنسبة لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة فليس له تأثير في نشاط بنك السلام الجزائر في حين نجده يؤثر طرديا في نشاط بنك البركة الجزائري.

تعتبر البنوك الإسلامية ظاهرة مالية ونقدية فريدة من نوعها، تقدم طرحا جديدا لتلبية الحاجات التمويلية للأفراد والمشروعات وفق مبادئ وأحكام المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، وهي تعمل داخل مختلف البيئات المصرفية، سواء التقليدية منها والتي يعتبر سعر الفائدة أساس تعاملاتها أو داخل بيئات مصرفية تجمع بين العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، وباعتبار العمل المصرفي مصاحب للمخاطر وأن الأموال المتاحة للبنوك لتوظيفها هي أموال المساهمين والمودعين، وجب المحافظة عليها وعلى النظام المصرفي القائم من طرف السلطات النقدية ممثلة في البنوك المركزية، كانت الحاجة إلى دراسة موضوع العلاقة الرقابية بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، حيث كان التركيز منصبا على أحد أهم جوانب هذه العلاقة، والمتمثل في مدى تأثر نشاط البنوك الإسلامية بالأدوات والأساليب الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي من أجل توجيه نشاط البنوك العاملة بالساحة المصرفية إلى خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية وللخطة الاقتصادية العامة، والتي تعد البنوك أهم القنوات الرئيسية الناقلة لآثارها، فكانت الإشكالية المطروحة كما يلي:

ما أثر رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك الاسلامية، وما انعكاس ذلك على بنكي السلام والبركة الجزائريين؟

ولأجل الوصول إلى إجابة لهته الإشكالية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث خصص الفصل الأول للجانب النظري الذي اهتم بتحديد مكانة البنك المركزي في النظام المصرفي والمالي ودوره في إدارة وتطوير الجهاز المصرفي بكل مكوناته، مع التركيز على دوره الرقابي والإشرافي الهادف إلى حماية الجهاز المصرفي والمحافظة على استقراره، باعتباره أحد أهم الوظائف الرئيسية المنوطة بأغلب البنوك المركزية كسلطة نقدية وإشرافية، حيث يقع على عاتقها مهمة الحفاظ على استقرار وسلامة المراكز المالية للبنوك بما يضمن سلامة أموال المساهمين والمودعين، كما تم خلال هذا الفصل أيضا تقديم عرض لمختلف الأدوات والآليات والأساليب الكمية والكيفية وتلك المباشرة المستخدمة في عملية الرقابة المصرفية، وذلك بهدف معرفة مدى كفاءة هاته الأدوات في التأثير على نشاط البنوك العاملة، وبيان علاقتها بالأهداف الأساسية للسياسة النقدية، حيث تبين وجود تقارب كبير بين الأدوات والأساليب التي يستخدمها البنك المركزي، سواء في تنفيذ وإدارة السياسة النقدية أو في إطار وظيفته الرقابية والإشرافية على نشاط مختلف البنوك العاملة، وخلصت الدراسة خلال هذا الفصل إلى أن هدف البنك المركزي من استخدام الأدوات الرقابية ليس التأثير في مردودية وربحية البنوك، فأثر الأدوات الرقابية والأساليب المعتمدة تتغير حسب الحالة الاقتصادية وحسب توجهات وأهداف البنك المركزي.

ومن خلال الفصل الثاني تناولت الدراسة في جانبها النظري أيضا مدى تأثر نشاط البنوك الإسلامية بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية الكمية منها أو الكيفية أو المباشرة، التي يستخدمها البنك المركزي في إطار نظام مصرفي تقليدي يعتمد سعر الفائدة معيارا أساسيا لمختلف تعاملاته، أين تبين أن توظيفات البنوك الإسلامية وفق صيغ التمويل الإسلامية تتأثر سلبا بنسب الاحتياطي النقدي الإجباري الذي يعطل جزءا مهما من ودائعها الاستثمارية، في حين أنها لا تتأثر بسعر إعادة الخصم وبعمليات السوق المفتوحة لاعتماد هذه الأدوات على سعر الفائدة الربوي، أما بالنسبة للأدوات الكيفية والمباشرة فان تأثيرها في نشاط البنوك الإسلامية يعتمد على مدى موافقتها لطبيعة وخصوصية نشاط البنك الإسلامي، الذي تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل وفق آلية سعر الفائدة التي يرتكز عليها النظام المصرفي التقليدي، كما توصلت الدراسة خلال هذا الفصل إلى أن النشاط التمويلي في البنك الإسلامي العامل في إطار نظام مصرفي مزدوج بقي يتأثر بمختلف الأدوات والأساليب الرقابية للبنك المركزي، خاصة ما تعلق بنسب الاحتياطي النقدي القانوني التي تقتطع جزءا مهما من حسابات الاستثمار دون فهم لطبيعة هذه الحسابات حيث اعتبرتها دينا على البنوك الإسلامية وجب تغطيته، مما يؤثر سلبا على نشاط البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع الاستثمارية بتضييع فرص استثمارية وأرباح إضافية، كما خلصت الدراسة إلى أن شروط تنظيم وتشكيل نسب السيولة لم تراعي أيضا طبيعة حسابات الاستثمار، وهو ما يبقي على جزء من الأموال المتاحة معطلة دون استثمارها، كما أن العناصر المشكلة لنسبة السيولة المطلوبة لا تتوافق مع الأصول السائلة التي تحوزها البنوك الإسلامية فتضطر لتغطيتها من أصولها النقدية الجاهزة، كما توصلت الدراسة إلى أن عملية انتقاء وتوجيه النشاط التمويلي، وتأطير الائتمان والسقوف الائتمانية، بالرغم من اعتبارها أدوات وأساليب رقابية لا تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية إلا أنها تحد من قدرة البنوك الإسلامية على تقديم التمويل، مما يضطرها للاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأموال العاطلة في شكل سيولة فائضة تعجز عن توظيفها واستثمارها، وهو ما يؤثر سلبا عليها وعلى المودعين لديها، فينتج عن ذلك تأثير سلبي في مستوى ربحيتها، أما بالنسبة للأدوات الرقابية المباشرة فان البنوك الإسلامية تبدي تجاوبا إيجابيا مع البنك المركزي، خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لالتقائها مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

وقد خلصت الدراسة من خلال الفصل الثالث، الذي خصص للجانب التطبيقي والقياسي، إلى عدم وجود تأثير للأدوات الرقابية والآليات والأساليب التي يستخدمها بنك الجزائر والتي ترتكز على سعر الفائدة في نشاط بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري، كتحديد معدلات الفائدة، عمليات الخصم وإعادة الخصم

والتسبيقات والقروض على السندات، وعمليات السوق المفتوحة لعدم إمكانية التعامل وفقها من قبل بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري باعتبار سعر الفائدة هو الربا المنهي عنه وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أما بالنسبة للأدوات الكمية والكيفية التي لا تتعلق بسعر الفائدة، وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن مقاصد البنكين الإسلاميين تتوافق معها بالرغم من أن بعضها يقيد من حرية العمل المصرفي الإسلامي كتأطير الائتمان والسقوف الائتمانية، وفيما يخص أدوات الرقابة المباشرة، كالرقابة المكتبية والرقابة الميدانية أو الإقناع الأدبي، فإنها تتوافق مع أهداف ومبادئ الصيرفة الإسلامية التي يعتمدها البنكين في نشاطهما.

من خلال استعراضنا لأهم النتائج المتوصل إليها خلال الفصول الثلاثة من هذه الدراسة، يمكن القول أن:

أولا– تستخدم البنوك المركزية داخل مختلف الأنظمة المصرفية القائمة، مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب الرقابية في مراقبة نشاط البنوك وتوجيهه لخدمة مختلف أهداف السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى.

ثانيا– بالرغم من خصوصية وطبيعة النشاط المصرفي الذي تقوم به البنوك الإسلامية داخل مختلف الأنظمة المصرفية القائمة، سواء التقليدية أو المزدوجة، إلا أنها قد تتأثر بالأدوات والأساليب الرقابية التي لا تتخذ من سعر الفائدة أساسا لها؛ في حين نجدها لا تتأثر بتلك الأدوات والأساليب الرقابية التي تستند إلى سعر الفائدة كآلية لتعاملاتها، وهو ما يبين صحة الفرضية الثانية.

ثالثا– بالرغم من استجابة البنوك الإسلامية والتزامها بالعمل في إطار النظام الرقابي والإشرافي الذي تضعه البنوك المركزية بصفتها سلطة نقدية، إلا أن طبيعتها وأهدافها لا تتوافق في أغلب الأحيان مع تلك الأدوات والأساليب الرقابية التي تستند إلى سعر الفائدة، كما أنها لا تتوافق مع بعض الأدوات والأساليب الرقابية التي تحد من قدرتها على تقديم التمويل بتعطيل جزء كبير من أموالها المتاحة للتوظيف، وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة التي ترى أن السياسات الرقابية للبنوك المركزية لا تتلاءم في معظم الأحيان مع طبيعة وأهداف البنوك الإسلامية.

رابعا– تستخدم البنوك المركزية مجموعة مختلفة ومتنوعة من الأدوات والأساليب الرقابية من أجل توجيه وتنظيم النشاط المصرفي داخل مختلف البيئات المصرفية، منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي وآخر مباشر، فيتأثر لذلك نشاط البنوك الإسلامية إيجابا مع مختلف تلك الأدوات والأساليب في حال توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة ما تعلق بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين قد تتعارض مع تلك

الأدوات والأساليب الرقابية التي قد تضعها في موقف المخالف لمحظور شرعي، بتسببها في تعطيل الأموال المتاحة للتوظيف وتضيع بذلك فرصا استثمارية لأصحابها وللاقتصاد ككل، ذلك أن توظيفات البنوك الإسلامية تقوم على أساس تمويل أنشطة اقتصادية حقيقية، وبالتالي نجد نشاط البنوك الإسلامية يتأثر سلبا بتلك الأدوات، وهذا ما يؤكد الفرضية الرابعة والتي ترى أن نشاط وأعمال البنوك الإسلامية تتأثر سلبا وإيجابا بمختلف الأدوات الرقابية للبنك المركزي، الكمية والنوعية والمباشرة.

وهو ما تم تأكيده من خلال الدراسة القياسية التي أثبتت الأتي:

بعد تحديد وحساب قيم أهم المؤشرات الخاصة بالمردودية والهامش المصرفي وكذا هامش الربح من خلال دراسة نتائج نشاط كل من بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري، مما سمح بإجراء دراسة قياسية لمدى تأثر نشاط كلا البنكين بالأدوات الرقابية الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر، حيث تمت الاستعانة بمخرجات برمجية Eviews13 لقياس وتحليل أثر مختلف تلك الأدوات والأساليب الرقابية في نتائج نشاط كل من بنك السلام والبركة الجزائريين، وبالرغم من تباين تأثير بعض هذه الأدوات والأساليب على نتائج نشاط كلا البنكين، إلا أن الدراسة توصلت إلى مايلي:

- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في مردودية رأس مال كل من بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.
- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في مردودية أصول كل من بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية.
- تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في الهامش المصرفي لكل من بنك السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة.
- لا تؤثر الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر في هامش الربح لبنك السلام الجزائر، ماينفي صحة الفرضية الرابعة، في حين توصلت الدراسة القياسية إلى أن الأدوات الكمية التي يستخدمها بنك الجزائر تؤثر في هامش الربح لبنك البركة الجزائري، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي قد تساعد في إيجاد صيغة توافقية للعلاقة القائمة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية بما يخدم مصلحة كلا الطرفين، والتي نوجزها في مايلي:

1- تفعيل دور البنوك الإسلامية في تمويل مختلف المشروعات الاقتصادية العمومية والخاصة، وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات تعطي أهمية أكبر لطبيعة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي؛ وهذا من شأنه فتح المجال أمام دخول مختلف البنوك التي تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية إلى الساحة المصرفية الجزائرية، مما يعطي دفعة قوية للنشاط المصرفي الوطني ويهيئ المجال لتطوير أساليب تمويلية تنافسية؛

2- العمل على تطوير السوق المصرفي إلى جانب إقامة وتفعيل سوق رأس مال نشط تتداول فيهما حزم متنوعة من الصكوك والأوراق المالية المرتبطة بمختلف صيغ التمويل الإسلامية، بهدف توفير السيولة والحصول على التمويل اللازم لإنجاز المشاريع العامة، وتمويل البنية التحتية؛

3- تعزيز دور بنك الجزائر في مجال الرقابة والإشراف على أعمال البنوك الإسلامية، وذلك من خلال إنشاء هيئات رقابية وإشرافية متخصصة ترافق العمل المصرفي الإسلامي بهدف الوصول إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، خاصة ما تعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

4- العمل على تطوير مختلف الأدوات والأساليب الرقابية والإشرافية وفق صيغ توافقية تتناسب مع مبادئ وأحكام العمل المصرفي الإسلامي وتحقق أهداف الرقابة والإشراف إلى جانب أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب

- **الكتب باللغة العربية**

1. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

2. زياد سليم رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2006.

3. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا، 2010.

4. الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1، 2006.

5. عمر إيهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

6. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.

7. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

8. صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية – مداخل وتطبيقات-، الأردن، 2018.

9. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

10. عبد الله الطاهر، موفق خليل، النقود والمصارف والأسواق المالية، مركز يزيد للنشر، عمان، 2004.

11. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط 1، الدار الجامعية، مصر، 2007.

12. سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، القاهرة، 1994.

13. عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر- ، ط 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

14. عوف الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر، 1983.

15. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000.

16. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، منشورات صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية،أبو ظبي، 2010.

17. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

18. عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.

19. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.

20. صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

21. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.

22. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

23. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية – المفهوم- الأهداف- الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، 2005

24. محمد احمد الرزاز، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط 3، 1995.

25. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008.

26. سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، 2005.

27. حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

28. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، بيروت، لبنان، 1995.

29. احمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الإسكندرية، مصر، 1997.

30. زكريا مطلك الدوري، يسرى مهدي السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.

31. أيمن بن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2015.

32. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية – مدخل تحليلي معاصر-، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

33. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.

34. محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

35. قادري محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.

36. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996.

37. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1997.

38. شهاب احمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2012.

39. احمد النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، المسلم المعاصر، القاهرة، 1980.

40. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 1998.

41. حسن سري، الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1999.

42. عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي، الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة، دار طيبة، الرياض، المجلد الثاني، 2000.

43.عبد الحليم عمار غربي، قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماه، سوريا، 2013.

44.عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، حماه، سوريا، 2014.

45.عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني، Kie University Publications، 2018.

46.احمد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

47.وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002.

48.مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

49.محمد عثمان شبير، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، دار النفائس، عمان، 2010.

50.عثمان بابكر أحمد، التجربة السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1418هـ.

51.مصطفى احمد الزرقا، عقد الإستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1420هـ.

52.عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1420هـ.

53.اشرف محمد دوابه، الاستثمار في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2008.

54.علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، كتاب التنمية العربية "الواقع الراهن والمستقبل"، سلسلة كتاب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، جزء 6، ط2، 1985.

55.محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر.

56.رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2، 2009.

57.عبد المنعم محمد مبارك، ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

58.سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1982.

59.محمد عمر شبرا، نحو نظام مصرفي ونقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة 1987.

60.صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، 2001.

61.محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

62.محمود حسن صوان، أساليب العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

63.دي كوك ، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1987.

64.محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1985.

65.فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.

66.حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

67.سليم رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2003.

68.أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

69.محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازلIII، دار الفكر والقانون، المنصورة ، 2011.

70.إبراهيم المصري، الاقتصاد النقدي – نقود– بنوك– بازل. دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (المجلد 1)، 2014.

71.بوبكر مصطفى، الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2019

- **الكتب باللغة الأجنبية**

1. Adanela Musaraj, la finance islamique, nouveau levier du développement, European university Institute, 30 Novembre 2020.

2. ADAM LEBOR, TOWER OF BASEL, First Edition .(NEW YORK ،USA: PUBLICAFFAIRS, 2013.

3. Mark A. Petersen, Ilse Schoeman, Modeling of Banking Profit via Return-on-Assets and Return-on-Equity, Proceedings of the World Congress on Engineering 2008 Vol II WCE 2008, London, U.K, July 2 - 4, 2008.

4. Basel Committee on Banking Supervision (september2OO8), Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Basel: Bank for International Settlements.

5. Marie Delaplace, "Monnaies et Financement de l'économie", DUNOD, Paris, France, 3e édition, 2009.

ثالثا: الرسائل العلمية

- **المذكرات والأطروحات باللغة العربية**

1. سليمان ناصر بعنوان علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة– مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

2. محمد مصطفى إبراهيم، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة بالقاهرة، قسم الاقتصاد الإسلامي، 2012.

3. بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية– دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، (2014\2015).

4. حياة نجار،إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل،دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف، 2013\2014.

5. ختير فريدة، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة جيلالي اليابس، سيدس بلعباس، الجزائر، ص20، 2018.

6. جمال الدين حسين حجير، أثر رقابة البنك المركزي الأردني على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن للفترة (1998-2010)، رسالة ماجستير في التمويل والمصاريف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة آل البيت، 2011.

7. حمزة الحاج شودار بعنوان – علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية– دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2006\2007.

8. احمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006

- لطف محمد عبد الله السرحي، مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1995.

الأطروحات باللغة الأجنبية

1. Darlena Tartari, De la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire, Thèse présentée à la Faculté des sciences économiques et sociales de l'Université de Fribourg (Suisse), pour l'obtention du grade de docteur en Sciences Économiques et Sociales Acceptée par la Faculté des Sciences Économiques et Sociales, le 5 décembre 2002

رابعا: المقالات والمداخلات

- **المقالات والمداخلات باللغة العربية**

1. محمد علي القري، حسابات الودائع المصرفية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 9، 1997.

2. صلاح الدين محمد أمين الإمام، وصادق راشد الشمري تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام "CRAFTE"، مجلة الإدارة الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 90، 2011.

3. حسن ثابت فرحان، محمد طاهر خليفة، الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، العدد 3، 1997.

4. مداح عبد الباسط وعزوز منير، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر – دراسة حالة بنك السلام بالجزائر، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد 5، 2016

5. هاشم عبد الرحيم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية، دار الشرق، الدوحة، قطر، 2008.

6. عبد الله محمد البدران، مفلح فيصل الجراح، توليد الائتمان في المصارف الإسلامية – المصادر والمحددات– مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المجلد 19، العدد 2، 2017.

7. شوقي بورقبة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد2، 2011.

8. محمد أحمد صقر وبثينة محمد علي المحتسب، تكييف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد2، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، 2013.

9. بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد – المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 24، 29 ماي 2020.

10. احمد محمد سعيد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، العدد3، 1997.

11. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، القاهرة، المجلد 6، 2004.

12. محمد فهيم خان، عناصر الإنتاج وأسواقها في إطار إسلامي، ترجمة فريد بشير طاهر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، المجلد 8، 1996.

13. جمال الدين عطية، في الاقتصاد الإسلامي: البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الأمة، العدد57، 1985.

14. سمير الشاهد، المصارف الإسلامية ومتطلبات بازل II وإدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، أكتوبر، 2005.

15. جمال أنور محمد حنفي، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على السودان، تعليق على رسالة ماجستير، مجلة المال والاقتصاد، عدد 6، ديسمبر 1988.

16. إسماعيل إبراهيم الطراد، سالم رحومة الحوتي، التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي، دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا، مقدمة للمؤتمر الثاني للخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، 27-2010/04/28.

17. لطف محمد عبد الله السرحي، تطوير علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي في اليمن، بحث مقدم إلى مؤتمر "دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية"، الشارقة، 2002.

- **المقالات والمداخلات باللغة الأجنبية**

1. https ://www.zawaya.com/en/islamic-economy/islamic-finance-reports/icd-Iseg-islamic-finance-development-report-2023-navigating-uncertainty-ifu57n9a

2. Ahmed Alharbi, Development of the Islamic Banking System, Journal of Islamic Banking and Finance, 2015.

3. Sheldon, G., M., Maurer, 1998, interbank lending and systemic risk: An empirical analysis for Switzerland, Swiss Journal of Economics and Statistics, 1998.

4. Jean-Paul Betbèze, Christian Bordes, Jézabel Couppey-soubeyran Et Dominique Pilihon, banques centrales et stabilité financière, Direction de l'information légale et administrative. Paris 2011

خامسا. حوليات جامعية ومحاضرات مطبوعة

1. فريجة محمد هشام، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 22، ديسمبر 2017.

2. بوزيدي الياس، القانون البنكي الجزائري محاضرات مطبوعة لطلبة الماستر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

3. احمد زهير شامية ومصطفى حسين، مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية حلب، سوريا، 2008م.

سادسا. القوانين والأنظمة والتعليمات

1. القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023م، المتضمن القانون النقدي والمصرفي الجزائري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 2023/06/27.

2. القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990م، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/04/18.

3. القانون 03-11

4. النظام 2009-02 المؤرخ في 26/ماي/2009 المتعلق بعمليات وأدوات السياسة النقدية، بنك الجزائر.

5. النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 73 الصادرة في 09 ديسمبر 2018م

6. النظام 04-02 المؤرخ في 04/مارس/2004م، الخاص بإعادة تحديد الإطار التنظيمي للاحتياطيات الإجبارية للبنوك العاملة، بنك الجزائر.

7. النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011م، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، بنك الجزائر.

8. النظام رقم 04-04 الصادر بتاريخ 2004/07/19م، الذي يحدد النسبة المسماة " معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة"، بنك الجزائر.

9. النظام رقم 14-01 الصادر بتاريخ 2014/02/16م، الذي يحدد نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر.

10. النظام رقم 14-02 الصادر بتاريخ 2014/02/16م، المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، بنك الجزائر.

11. النظام رقم 14-03 الصادر بتاريخ 2014/02/16م، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، بنك الجزائر.

12. النظام رقم 91-01 الصادر بتاريخ 1991/08/14م، الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، بنك الجزائر.

سابعا. قرارات ومؤتمرات

1. قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، القاهرة، 1965.

2. مجمع الفقه الإسلامي، القرار الثالث، بشأن الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، الدورة السادسة، مكة المكرمة، المنعقد بتاريخ 5-2002/01/10.

ثامنا. التقارير السنوية للبنوك

- **تقارير بنك الجزائر**

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2005.

2. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2006.

3. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2007

4. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2008.

5. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009.

6. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2010.

7. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2011.

8. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012.

9. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

10. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014.

11. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015.

12. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016.

13. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017.

14. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018.

15. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2019.

16. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2020.

17. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2021.

18. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2022.

- **تقارير بنك السلام الجزائر**

1. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2012.

2. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2013.

3. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2014.

4. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2015.

5. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2016.

6. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2017.

7. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2018.

8. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2019.

9. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2020.

10. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2021.

11. التقرير السنوي بنك السلام الجزائر، 2022.

- **تقارير بنك البركة الجزائري**

- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2012.
- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2013.
- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2014.
- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2015.
- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2016.
- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2017.
- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2018.
- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2019.
- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2020.

- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2021.
- التقرير السنوي بنك البركة الجزائري، 2022.

تاسعا. مواقع شبكة الانترنت

1. موقع بنك الجزائر:

http://www.bank-of-algeria.dz

2. محمد عودة العمايدة، المقرض الأخير.. في العلاقة ما بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، شبكة الألوكة الثقافية، 2013، الرابط: https://www.alukah.net/culture/0/64434

3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، 2000، الموقع الالكتروني: http//:www.aaoif.com

4. قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي- دراسة تحليلية مقارنة- بغداد، 2006، موقع شبكة الصيرفة الإسلامية، الرابط:

https://www.iasj.net/iasj/download/d48841db9e1cb9ac

5. تقرير تطوير التمويل الإسلامي 2023، الرابط:

https ://www.zawaya.com/en/islamic-economy/islamic-finance-reports/icd-Iseg-islamic-finance-development-report-2023-navigating-uncertainty-ifu57n9a

6. أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، كتب عربية، القاهرة، 1994، ص141، الموقع الالكتروني: www.kotobarabia.com.

7. صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، سبتمبر 2012، الرابط:

https://www.bis.org/publ/bcbs230_ar.pdf

8.

https://fastercapital.com/fr/contenu/Supervision-bancaire--le-role-essentiel-de-la-FDIC-dans-la-supervision-et-la-reglementation-des-banques

عاشرا. معجم

1. احمد الزيات، ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، المحرر) القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، (المجلد 4)، 2004م.

قائمة الملاحق

الملاحق الخاصة بالدراسة القياسية بنك السلام الجزائر

ملحق رقم: 03-01 (تأثير الاحتياطي الإجباري **RO** في مردودية رأس المال **ROE**)

Dependent Variable: ROES
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 16:33
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	1.30E-08	3.35E-09	3.878914	0.0037
C	0.049789	0.019550	2.546696	0.0314

R-squared	0.625717	Mean dependent var	0.114408
Adjusted R-squared	0.584130	S.D. dependent var	0.052624
S.E. of regression	0.033936	Akaike info criterion	-3.765707
Sum squared resid	0.010365	Schwarz criterion	-3.693363
Log likelihood	22.71139	Hannan-Quinn criter.	-3.811310
F-statistic	15.04597	Durbin-Watson stat	1.121670
Prob(F-statistic)	0.003738		

ملحق رقم: 03-02 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **CL** في **ROE**)

Dependent Variable: ROES
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 17:18
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	-0.153467	0.066315	-2.314217	0.0459
C	0.311183	0.086053	3.616152	0.0056

R-squared	0.373067	Mean dependent var	0.114408
Adjusted R-squared	0.303408	S.D. dependent var	0.052624
S.E. of regression	0.043921	Akaike info criterion	-3.249880
Sum squared resid	0.017362	Schwarz criterion	-3.177535
Log likelihood	19.87434	Hannan-Quinn criter.	-3.295483
F-statistic	5.355600	Durbin-Watson stat	1.250249
Prob(F-statistic)	0.045918		

ملحق رقم: 03-03 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في ROE)

Dependent Variable: ROES
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 11:39
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	-0.038477	0.024767	-1.553551	0.1547
C	0.207457	0.061708	3.361900	0.0084

R-squared	0.211462	Mean dependent var	0.114408
Adjusted R-squared	0.123846	S.D. dependent var	0.052624
S.E. of regression	0.049258	Akaike info criterion	-3.020538
Sum squared resid	0.021837	Schwarz criterion	-2.948194
Log likelihood	18.61296	Hannan-Quinn criter.	-3.066141
F-statistic	2.413521	Durbin-Watson stat	1.395863
Prob(F-statistic)	0.154711		

ملحق رقم: 03-04 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في ROE)

Dependent Variable: ROES
Method: Least Squares
Date: 05/04/24 Time: 17:23
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RS	-0.318041	0.079373	-4.006931	0.0031
C	0.206330	0.025035	8.241639	0.0000

R-squared	0.640797	Mean dependent var	0.114408
Adjusted R-squared	0.600886	S.D. dependent var	0.052624
S.E. of regression	0.033245	Akaike info criterion	-3.806833
Sum squared resid	0.009947	Schwarz criterion	-3.734488
Log likelihood	22.93758	Hannan-Quinn criter.	-3.852436
F-statistic	16.05549	Durbin-Watson stat	1.854559
Prob(F-statistic)	0.003078		

ملحق رقم: 03-05 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **TLRD** في **ROE**)

Dependent Variable: ROES
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 11:51
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TLRD	-0.041568	0.115254	-0.360665	0.7267
C	0.152236	0.106189	1.433626	0.1855

R-squared	0.014247	Mean dependent var	0.114408
Adjusted R-squared	-0.095281	S.D. dependent var	0.052624
S.E. of regression	0.055074	Akaike info criterion	-2.797314
Sum squared resid	0.027298	Schwarz criterion	-2.724969
Log likelihood	17.38523	Hannan-Quinn criter.	-2.842917
F-statistic	0.130079	Durbin-Watson stat	0.990598
Prob(F-statistic)	0.726670		

ملحق رقم: 03-06 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **RO** في **ROA**)

Dependent Variable: ROAS
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 11:59
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	-3.02E-11	1.02E-09	-0.029738	0.9769
C	0.022720	0.005941	3.824163	0.0041

R-squared	0.000098	Mean dependent var	0.022570
Adjusted R-squared	-0.111002	S.D. dependent var	0.009784
S.E. of regression	0.010313	Akaike info criterion	-6.147852
Sum squared resid	0.000957	Schwarz criterion	-6.075508
Log likelihood	35.81319	Hannan-Quinn criter.	-6.193455
F-statistic	0.000884	Durbin-Watson stat	1.572243
Prob(F-statistic)	0.976925		

ملحق رقم: 03-07 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في ROA)

Dependent Variable: ROAS
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 12:59
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	0.011817	0.015066	0.784351	0.4530
C	0.007419	0.019550	0.379470	0.7131

R-squared	0.063983	Mean dependent var	0.022570
Adjusted R-squared	-0.040019	S.D. dependent var	0.009784
S.E. of regression	0.009978	Akaike info criterion	-6.213875
Sum squared resid	0.000896	Schwarz criterion	-6.141531
Log likelihood	36.17631	Hannan-Quinn criter.	-6.259478
F-statistic	0.615206	Durbin-Watson stat	1.733133
Prob(F-statistic)	0.452983		

ملحق رقم: 03-08 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في ROA)

Dependent Variable: ROAS
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 13:02
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	0.005928	0.004794	1.236523	0.2476
C	0.008233	0.011946	0.689226	0.5081

R-squared	0.145217	Mean dependent var	0.022570
Adjusted R-squared	0.050241	S.D. dependent var	0.009784
S.E. of regression	0.009535	Akaike info criterion	-6.304662
Sum squared resid	0.000818	Schwarz criterion	-6.232317
Log likelihood	36.67564	Hannan-Quinn criter.	-6.350265
F-statistic	1.528988	Durbin-Watson stat	1.700306
Prob(F-statistic)	0.247560		

ملحق رقم: 03-09 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في ROA)

Dependent Variable: ROAS
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 13:04
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RS	0.018855	0.023808	0.791964	0.4488
C	0.017120	0.007509	2.279911	0.0486

R-squared	0.065149	Mean dependent var	0.022570
Adjusted R-squared	-0.038723	S.D. dependent var	0.009784
S.E. of regression	0.009972	Akaike info criterion	-6.215123
Sum squared resid	0.000895	Schwarz criterion	-6.142778
Log likelihood	36.18317	Hannan-Quinn criter.	-6.260726
F-statistic	0.627206	Durbin-Watson stat	1.743789
Prob(F-statistic)	0.448751		

ملحق رقم: 03-10 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في ROA)

Dependent Variable: ROAS
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 14:09
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TLRD	0.052586	0.012593	4.175716	0.0024
C	-0.025284	0.011603	-2.179121	0.0573

R-squared	0.659563	Mean dependent var	0.022570
Adjusted R-squared	0.621737	S.D. dependent var	0.009784
S.E. of regression	0.006018	Akaike info criterion	-7.225279
Sum squared resid	0.000326	Schwarz criterion	-7.152934
Log likelihood	41.73903	Hannan-Quinn criter.	-7.270882
F-statistic	17.43660	Durbin-Watson stat	2.127362
Prob(F-statistic)	0.002391		

ملحق رقم: 03-11 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mb)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 14:32
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	4.44E-11	1.03E-09	0.042967	0.9667
C	0.024472	0.006042	4.049906	0.0029

R-squared	0.000205	Mean dependent var	0.024693
Adjusted R-squared	-0.110883	S.D. dependent var	0.009951
S.E. of regression	0.010489	Akaike info criterion	-6.114077
Sum squared resid	0.000990	Schwarz criterion	-6.041732
Log likelihood	35.62742	Hannan-Quinn criter.	-6.159680
F-statistic	0.001846	Durbin-Watson stat	1.409718
Prob(F-statistic)	0.966666		

ملحق رقم: 03-12 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mb)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 14:38
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	0.007367	0.015646	0.470869	0.6489
C	0.015246	0.020304	0.750907	0.4719

R-squared	0.024043	Mean dependent var	0.024693
Adjusted R-squared	-0.084397	S.D. dependent var	0.009951
S.E. of regression	0.010363	Akaike info criterion	-6.138208
Sum squared resid	0.000967	Schwarz criterion	-6.065864
Log likelihood	35.76014	Hannan-Quinn criter.	-6.183811
F-statistic	0.221717	Durbin-Watson stat	1.513869
Prob(F-statistic)	0.648938		

ملحق رقم: 03-13 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mb**)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 14:41
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	0.004798	0.005026	0.954600	0.3647
C	0.013090	0.012523	1.045323	0.3231

R-squared	0.091942	Mean dependent var	0.024693
Adjusted R-squared	-0.008953	S.D. dependent var	0.009951
S.E. of regression	0.009996	Akaike info criterion	-6.210318
Sum squared resid	0.000899	Schwarz criterion	-6.137974
Log likelihood	36.15675	Hannan-Quinn criter.	-6.255922
F-statistic	0.911261	Durbin-Watson stat	1.499550
Prob(F-statistic)	0.364715		

ملحق رقم: 03-14 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mb**)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 15:04
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RS	0.016500	0.024433	0.675334	0.5164
C	0.019924	0.007706	2.585372	0.0294

R-squared	0.048231	Mean dependent var	0.024693
Adjusted R-squared	-0.057521	S.D. dependent var	0.009951
S.E. of regression	0.010234	Akaike info criterion	-6.163304
Sum squared resid	0.000943	Schwarz criterion	-6.090960
Log likelihood	35.89817	Hannan-Quinn criter.	-6.208907
F-statistic	0.456076	Durbin-Watson stat	1.561474
Prob(F-statistic)	0.516437		

ملحق رقم: 03-15 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mb)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 15:07
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TLRD	0.050082	0.014255	3.513362	0.0066
C	-0.020883	0.013134	-1.590031	0.1463

R-squared	0.578330	Mean dependent var	0.024693
Adjusted R-squared	0.531478	S.D. dependent var	0.009951
S.E. of regression	0.006812	Akaike info criterion	-6.977404
Sum squared resid	0.000418	Schwarz criterion	-6.905060
Log likelihood	40.37572	Hannan-Quinn criter.	-7.023007
F-statistic	12.34371	Durbin-Watson stat	1.722895
Prob(F-statistic)	0.006584		

ملحق رقم: 03-16 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mp)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 15:34
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	8.02E-09	8.97E-09	0.894086	0.3946
C	0.317489	0.052384	6.060749	0.0002

R-squared	0.081576	Mean dependent var	0.357399
Adjusted R-squared	-0.020472	S.D. dependent var	0.090013
S.E. of regression	0.090930	Akaike info criterion	-1.794488
Sum squared resid	0.074414	Schwarz criterion	-1.722143
Log likelihood	11.86968	Hannan-Quinn criter.	-1.840091
F-statistic	0.799390	Durbin-Watson stat	3.153643
Prob(F-statistic)	0.394556		

ملحق رقم: 03-17 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mp**)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 15:36
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	-0.081386	0.140667	-0.578571	0.5771
C	0.461751	0.182537	2.529629	0.0323

R-squared	0.035860	Mean dependent var	0.357399
Adjusted R-squared	-0.071267	S.D. dependent var	0.090013
S.E. of regression	0.093166	Akaike info criterion	-1.745911
Sum squared resid	0.078118	Schwarz criterion	-1.673566
Log likelihood	11.60251	Hannan-Quinn criter.	-1.791514
F-statistic	0.334744	Durbin-Watson stat	3.057066
Prob(F-statistic)	0.577068		

ملحق رقم: 03-18 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mp**)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 15:47
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	-0.002962	0.047697	-0.062092	0.9518
C	0.364561	0.118840	3.067656	0.0134

R-squared	0.000428	Mean dependent var	0.357399
Adjusted R-squared	-0.110635	S.D. dependent var	0.090013
S.E. of regression	0.094862	Akaike info criterion	-1.709820
Sum squared resid	0.080989	Schwarz criterion	-1.637476
Log likelihood	11.40401	Hannan-Quinn criter.	-1.755423
F-statistic	0.003855	Durbin-Watson stat	2.976380
Prob(F-statistic)	0.951847		

ملحق رقم: 03-19 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mp)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 15:54
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RS	-0.215034	0.214891	-1.000668	0.3431
C	0.419549	0.067779	6.189954	0.0002

R-squared	0.100120	Mean dependent var	0.357399
Adjusted R-squared	0.000134	S.D. dependent var	0.090013
S.E. of regression	0.090007	Akaike info criterion	-1.814886
Sum squared resid	0.072912	Schwarz criterion	-1.742542
Log likelihood	11.98187	Hannan-Quinn criter.	-1.860489
F-statistic	1.001337	Durbin-Watson stat	3.281955
Prob(F-statistic)	0.343130		

ملحق رقم: 03-20 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mp)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 16:00
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TLRD	0.117824	0.194639	0.605347	0.5599
C	0.250177	0.179331	1.395059	0.1965

R-squared	0.039123	Mean dependent var	0.357399
Adjusted R-squared	-0.067641	S.D. dependent var	0.090013
S.E. of regression	0.093008	Akaike info criterion	-1.749301
Sum squared resid	0.077854	Schwarz criterion	-1.676956
Log likelihood	11.62116	Hannan-Quinn criter.	-1.794904
F-statistic	0.366445	Durbin-Watson stat	2.783455
Prob(F-statistic)	0.559901		

ملحق رقم: 03-21 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROE**)

Dependent Variable: ROES
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 16:03
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	6.46E-09	2.55E-09	2.529865	0.0392
RS	-0.329552	0.071772	-4.591659	0.0025
TLRD	0.178566	0.048141	3.709210	0.0076
C	0.014999	0.042819	0.350280	0.7364

R-squared	0.914206	Mean dependent var	0.114408
Adjusted R-squared	0.877437	S.D. dependent var	0.052624
S.E. of regression	0.018423	Akaike info criterion	-4.875135
Sum squared resid	0.002376	Schwarz criterion	-4.730446
Log likelihood	30.81324	Hannan-Quinn criter.	-4.966341
F-statistic	24.86362	Durbin-Watson stat	2.736580
Prob(F-statistic)	0.000416		

ملحق رقم: 03-22 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROA**)

Dependent Variable: ROAS
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 16:07
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	-0.027181	0.009174	-2.962698	0.0181
TLRD	0.078520	0.012716	6.174888	0.0003
C	-0.014033	0.009308	-1.507634	0.1701

R-squared	0.837670	Mean dependent var	0.022570
Adjusted R-squared	0.797088	S.D. dependent var	0.009784
S.E. of regression	0.004407	Akaike info criterion	-7.784063
Sum squared resid	0.000155	Schwarz criterion	-7.675546
Log likelihood	45.81234	Hannan-Quinn criter.	-7.852467
F-statistic	20.64123	Durbin-Watson stat	3.160840
Prob(F-statistic)	0.000694		

ملحق رقم: 03-23 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في mb**)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 16:11
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	-0.033274	0.009369	-3.551610	0.0075
TLRD	0.081830	0.012986	6.301671	0.0002
C	-0.007110	0.009505	-0.747989	0.4759

R-squared	0.836355	Mean dependent var	0.024693
Adjusted R-squared	0.795444	S.D. dependent var	0.009951
S.E. of regression	0.004501	Akaike info criterion	-7.742112
Sum squared resid	0.000162	Schwarz criterion	-7.633595
Log likelihood	45.58161	Hannan-Quinn criter.	-7.810516
F-statistic	20.44322	Durbin-Watson stat	2.667661
Prob(F-statistic)	0.000717		

الملاحق الخاصة بالدراسة القياسية بنك البركة الجزائري

ملحق رقم: 03-24 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **RO** في **ROE**)

Dependent Variable: ROEB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 16:50
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	3.75E-09	9.30E-10	4.038354	0.0029
C	0.110366	0.014503	7.609665	0.0000

R-squared	0.644385	Mean dependent var	0.164917
Adjusted R-squared	0.604873	S.D. dependent var	0.027861
S.E. of regression	0.017513	Akaike info criterion	-5.088757
Sum squared resid	0.002760	Schwarz criterion	-5.016412
Log likelihood	29.98816	Hannan-Quinn criter.	-5.134360
F-statistic	16.30830	Durbin-Watson stat	1.127252
Prob(F-statistic)	0.002936		

ملحق رقم: 03-25 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **CL في ROE**)

Dependent Variable: ROEB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 16:54
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	0.545636	0.180569	3.021764	0.0144
C	-0.575401	0.245075	-2.347861	0.0435

R-squared	0.503614	Mean dependent var	0.164917
Adjusted R-squared	0.448460	S.D. dependent var	0.027861
S.E. of regression	0.020691	Akaike info criterion	-4.755251
Sum squared resid	0.003853	Schwarz criterion	-4.682906
Log likelihood	28.15388	Hannan-Quinn criter.	-4.800854
F-statistic	9.131061	Durbin-Watson stat	1.712921
Prob(F-statistic)	0.014438		

ملحق رقم: 03-26 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **CF في ROE**)

Dependent Variable: ROEB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 17:35
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	0.023869	0.015109	1.579821	0.1486
C	0.105059	0.038690	2.715371	0.0238

R-squared	0.217108	Mean dependent var	0.164917
Adjusted R-squared	0.130120	S.D. dependent var	0.027861
S.E. of regression	0.025985	Akaike info criterion	-4.299609
Sum squared resid	0.006077	Schwarz criterion	-4.227264
Log likelihood	25.64785	Hannan-Quinn criter.	-4.345212
F-statistic	2.495834	Durbin-Watson stat	1.063544
Prob(F-statistic)	0.148605		

ملحق رقم: 03-27 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **RS** في **ROE**)

Dependent Variable: ROEB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 17:37
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RS	0.065818	0.258488	0.254625	0.8047
C	0.152865	0.048148	3.174859	0.0113

R-squared	0.007152	Mean dependent var	0.164917
Adjusted R-squared	-0.103164	S.D. dependent var	0.027861
S.E. of regression	0.029263	Akaike info criterion	-4.062027
Sum squared resid	0.007707	Schwarz criterion	-3.989682
Log likelihood	24.34115	Hannan-Quinn criter.	-4.107630
F-statistic	0.064834	Durbin-Watson stat	1.065919
Prob(F-statistic)	0.804735		

ملحق رقم: 03-28 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **TLRD** في **ROE**)

Dependent Variable: ROEB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 17:40
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TLRD	0.068697	0.105128	0.653461	0.5298
C	0.121745	0.066631	1.827148	0.1010

R-squared	0.045297	Mean dependent var	0.164917
Adjusted R-squared	-0.060782	S.D. dependent var	0.027861
S.E. of regression	0.028695	Akaike info criterion	-4.101203
Sum squared resid	0.007411	Schwarz criterion	-4.028859
Log likelihood	24.55662	Hannan-Quinn criter.	-4.146807
F-statistic	0.427012	Durbin-Watson stat	0.900899
Prob(F-statistic)	0.529798		

ملحق رقم: 03-29 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **RO** في **ROA**)

Dependent Variable: ROAB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 17:43
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	3.90E-10	2.59E-10	1.508293	0.1658
C	0.014611	0.004034	3.621921	0.0056

R-squared	0.201770	Mean dependent var	0.020278
Adjusted R-squared	0.113078	S.D. dependent var	0.005172
S.E. of regression	0.004871	Akaike info criterion	-7.647993
Sum squared resid	0.000214	Schwarz criterion	-7.575648
Log likelihood	44.06396	Hannan-Quinn criter.	-7.693596
F-statistic	2.274948	Durbin-Watson stat	0.481075
Prob(F-statistic)	0.165753		

ملحق رقم: 03-30 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **CL** في **ROA**)

Dependent Variable: ROAB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 17:46
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	0.104992	0.032235	3.257104	0.0099
C	-0.122175	0.043750	-2.792555	0.0210

R-squared	0.541021	Mean dependent var	0.020278
Adjusted R-squared	0.490023	S.D. dependent var	0.005172
S.E. of regression	0.003694	Akaike info criterion	-8.201384
Sum squared resid	0.000123	Schwarz criterion	-8.129040
Log likelihood	47.10761	Hannan-Quinn criter.	-8.246987
F-statistic	10.60872	Durbin-Watson stat	1.074701
Prob(F-statistic)	0.009884		

ملحق رقم: 03-31 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **CF** في **ROA**)

Dependent Variable: ROAB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 17:55
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	0.002465	0.003062	0.805058	0.4415
C	0.014097	0.007841	1.797900	0.1057

R-squared	0.067176	Mean dependent var	0.020278
Adjusted R-squared	-0.036472	S.D. dependent var	0.005172
S.E. of regression	0.005266	Akaike info criterion	-7.492173
Sum squared resid	0.000250	Schwarz criterion	-7.419828
Log likelihood	43.20695	Hannan-Quinn criter.	-7.537776
F-statistic	0.648118	Durbin-Watson stat	0.630632
Prob(F-statistic)	0.441535		

ملحق رقم: 03-32 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **RS** في **ROA**)

Dependent Variable: ROAB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 17:57
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RS	0.084839	0.038984	2.176256	0.0575
C	0.004743	0.007261	0.653125	0.5300

R-squared	0.344792	Mean dependent var	0.020278
Adjusted R-squared	0.271991	S.D. dependent var	0.005172
S.E. of regression	0.004413	Akaike info criterion	-7.845436
Sum squared resid	0.000175	Schwarz criterion	-7.773092
Log likelihood	45.14990	Hannan-Quinn criter.	-7.891039
F-statistic	4.736090	Durbin-Watson stat	1.031250
Prob(F-statistic)	0.057524		

ملحق رقم: 03-33 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر **TLRD** في **ROA**)

Dependent Variable: ROAB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:05
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TLRD	-0.015046	0.019335	-0.778207	0.4564
C	0.029734	0.012254	2.426351	0.0382

R-squared	0.063047	Mean dependent var	0.020278
Adjusted R-squared	-0.041059	S.D. dependent var	0.005172
S.E. of regression	0.005278	Akaike info criterion	-7.487757
Sum squared resid	0.000251	Schwarz criterion	-7.415412
Log likelihood	43.18266	Hannan-Quinn criter.	-7.533360
F-statistic	0.605606	Durbin-Watson stat	0.969178
Prob(F-statistic)	0.456418		

ملحق رقم: 03-34 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mb**)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:10
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	3.95E-10	2.70E-10	1.461168	0.1780
C	0.015215	0.004214	3.610739	0.0057

R-squared	0.191739	Mean dependent var	0.020950
Adjusted R-squared	0.101932	S.D. dependent var	0.005369
S.E. of regression	0.005088	Akaike info criterion	-7.560757
Sum squared resid	0.000233	Schwarz criterion	-7.488412
Log likelihood	43.58416	Hannan-Quinn criter.	-7.606360
F-statistic	2.135011	Durbin-Watson stat	0.365910
Prob(F-statistic)	0.177985		

ملحق رقم: 03-35 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mb**)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:13
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	0.107041	0.034154	3.134047	0.0120
C	-0.124283	0.046355	-2.681091	0.0252

R-squared	0.521843	Mean dependent var	0.020950
Adjusted R-squared	0.468714	S.D. dependent var	0.005369
S.E. of regression	0.003914	Akaike info criterion	-8.085702
Sum squared resid	0.000138	Schwarz criterion	-8.013357
Log likelihood	46.47136	Hannan-Quinn criter.	-8.131305
F-statistic	9.822251	Durbin-Watson stat	0.976943
Prob(F-statistic)	0.012043		

ملحق رقم: 03-36 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mb**)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:16
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	0.002812	0.003155	0.891443	0.3959
C	0.013898	0.008078	1.720467	0.1195

R-squared	0.081133	Mean dependent var	0.020950
Adjusted R-squared	-0.020963	S.D. dependent var	0.005369
S.E. of regression	0.005425	Akaike info criterion	-7.432501
Sum squared resid	0.000265	Schwarz criterion	-7.360156
Log likelihood	42.87875	Hannan-Quinn criter.	-7.478104
F-statistic	0.794670	Durbin-Watson stat	0.489200
Prob(F-statistic)	0.395899		

ملحق رقم: 03-37 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mb**)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:21
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RS	0.087837	0.040524	2.167502	0.0584
C	0.004866	0.007548	0.644586	0.5353

R-squared	0.342973	Mean dependent var	0.020950
Adjusted R-squared	0.269970	S.D. dependent var	0.005369
S.E. of regression	0.004588	Akaike info criterion	-7.767917
Sum squared resid	0.000189	Schwarz criterion	-7.695572
Log likelihood	44.72354	Hannan-Quinn criter.	-7.813520
F-statistic	4.698064	Durbin-Watson stat	0.844074
Prob(F-statistic)	0.058350		

ملحق رقم: 03-38 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mb**)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:25
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TLRD	-0.018379	0.019810	-0.927807	0.3777
C	0.032500	0.012555	2.588541	0.0293

R-squared	0.087298	Mean dependent var	0.020950
Adjusted R-squared	-0.014114	S.D. dependent var	0.005369
S.E. of regression	0.005407	Akaike info criterion	-7.439232
Sum squared resid	0.000263	Schwarz criterion	-7.366888
Log likelihood	42.91578	Hannan-Quinn criter.	-7.484835
F-statistic	0.860826	Durbin-Watson stat	0.839364
Prob(F-statistic)	0.377719		

ملحق رقم: 03-39 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RO في mp**)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:28
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	-7.06E-10	3.06E-09	-0.230487	0.8229
C	0.492113	0.047762	10.30350	0.0000

R-squared	0.005868	Mean dependent var	0.481860
Adjusted R-squared	-0.104591	S.D. dependent var	0.054875
S.E. of regression	0.057673	Akaike info criterion	-2.705080
Sum squared resid	0.029936	Schwarz criterion	-2.632736
Log likelihood	16.87794	Hannan-Quinn criter.	-2.750683
F-statistic	0.053124	Durbin-Watson stat	1.218377
Prob(F-statistic)	0.822867		

ملحق رقم: 03-40 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CL في mp**)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:31
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	0.808937	0.426734	1.895645	0.0905
C	-0.615705	0.579180	-1.063062	0.3154

R-squared	0.285344	Mean dependent var	0.481860
Adjusted R-squared	0.205938	S.D. dependent var	0.054875
S.E. of regression	0.048899	Akaike info criterion	-3.035149
Sum squared resid	0.021520	Schwarz criterion	-2.962804
Log likelihood	18.69332	Hannan-Quinn criter.	-3.080752
F-statistic	3.593471	Durbin-Watson stat	1.328015
Prob(F-statistic)	0.090516		

ملحق رقم: 03-41 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر CF في mp)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:34
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	0.029070	0.032206	0.902613	0.3902
C	0.408961	0.082473	4.958724	0.0008

R-squared	0.083009	Mean dependent var	0.481860
Adjusted R-squared	-0.018879	S.D. dependent var	0.054875
S.E. of regression	0.055390	Akaike info criterion	-2.785853
Sum squared resid	0.027613	Schwarz criterion	-2.713508
Log likelihood	17.32219	Hannan-Quinn criter.	-2.831456
F-statistic	0.814711	Durbin-Watson stat	1.036929
Prob(F-statistic)	0.390249		

ملحق رقم: 03-42 (مخرجات النموذج الإحصائي لأثر RS في mp)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:39
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RS	1.005295	0.385714	2.606320	0.0284
C	0.297775	0.071847	4.144584	0.0025

R-squared	0.430124	Mean dependent var	0.481860
Adjusted R-squared	0.366804	S.D. dependent var	0.054875
S.E. of regression	0.043666	Akaike info criterion	-3.261531
Sum squared resid	0.017160	Schwarz criterion	-3.189186
Log likelihood	19.93842	Hannan-Quinn criter.	-3.307134
F-statistic	6.792903	Durbin-Watson stat	2.097657
Prob(F-statistic)	0.028442		

ملحق رقم: 03-43 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر TLRD في mp**)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:42
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TLRD	-0.300614	0.186726	-1.609921	0.1419
C	0.670779	0.118349	5.667823	0.0003

R-squared	0.223592	Mean dependent var	0.481860
Adjusted R-squared	0.137325	S.D. dependent var	0.054875
S.E. of regression	0.050968	Akaike info criterion	-2.952272
Sum squared resid	0.023380	Schwarz criterion	-2.879927
Log likelihood	18.23750	Hannan-Quinn criter.	-2.997875
F-statistic	2.591844	Durbin-Watson stat	1.953672
Prob(F-statistic)	0.141876		

ملحق رقم: 03-44 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROE**)

Dependent Variable: ROEB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:50
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	5.43E-09	9.39E-10	5.781519	0.0004
TLRD	-0.176723	0.064830	-2.725918	0.0260
C	0.197065	0.033679	5.851297	0.0004

R-squared	0.815632	Mean dependent var	0.164917
Adjusted R-squared	0.769540	S.D. dependent var	0.027861
S.E. of regression	0.013375	Akaike info criterion	-5.563852
Sum squared resid	0.001431	Schwarz criterion	-5.455335
Log likelihood	33.60118	Hannan-Quinn criter.	-5.632256
F-statistic	17.69572	Durbin-Watson stat	2.669441
Prob(F-statistic)	0.001155		

ملحق رقم: 03-45 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROA**)

Dependent Variable: ROAB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:54
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	7.07E-10	1.05E-10	6.746673	0.0001
RS	0.131929	0.017444	7.563044	0.0001
C	-0.014157	0.004088	-3.462675	0.0085

R-squared	0.902057	Mean dependent var	0.020278
Adjusted R-squared	0.877571	S.D. dependent var	0.005172
S.E. of regression	0.001810	Akaike info criterion	-9.564187
Sum squared resid	2.62E-05	Schwarz criterion	-9.455670
Log likelihood	55.60303	Hannan-Quinn criter.	-9.632592
F-statistic	36.84014	Durbin-Watson stat	3.223305
Prob(F-statistic)	0.000092		

ملحق رقم: 03-46 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في mb**)

Dependent Variable: MB
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 18:58
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	6.70E-10	1.90E-10	3.530943	0.0096
CL	0.064709	0.023948	2.702094	0.0305
TLRD	-0.053469	0.010738	-4.979355	0.0016
C	-0.042975	0.033458	-1.284445	0.2399

R-squared	0.894771	Mean dependent var	0.020950
Adjusted R-squared	0.849672	S.D. dependent var	0.005369
S.E. of regression	0.002082	Akaike info criterion	-9.235863
Sum squared resid	3.03E-05	Schwarz criterion	-9.091174
Log likelihood	54.79725	Hannan-Quinn criter.	-9.327069
F-statistic	19.84044	Durbin-Watson stat	2.268491
Prob(F-statistic)	0.000843		

ملحق رقم: 03-47 (**مخرجات النموذج الإحصائي لأثر الأدوات الرقابية الكمية في mp**)

Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 19:04
Sample: 2012 2022
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	0.057421	0.020080	2.859643	0.0212
RS	1.295347	0.305050	4.246339	0.0028
C	0.100668	0.087308	1.153020	0.2822

R-squared	0.718189	Mean dependent var	0.481860
Adjusted R-squared	0.647737	S.D. dependent var	0.054875
S.E. of regression	0.032569	Akaike info criterion	-3.783896
Sum squared resid	0.008486	Schwarz criterion	-3.675380
Log likelihood	23.81143	Hannan-Quinn criter.	-3.852301
F-statistic	10.19392	Durbin-Watson stat	2.611427
Prob(F-statistic)	0.006307		

ملحق رقم: 03-48 (**مخرجات النموذج المصحح لأثر الأدوات الرقابية الكمية في ROA**)

Dependent Variable: ROAB
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 06/09/24 Time: 18:48
Sample: 2012 2022
Included observations: 11
Convergence achieved after 8 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	7.20E-10	8.40E-11	8.576513	0.0001
RS	0.133432	0.008395	15.89391	0.0000
C	-0.014660	0.002338	-6.269342	0.0008
AR(1)	-0.762969	0.311536	-2.449058	0.0499
SIGMASQ	9.75E-07	9.85E-07	0.989802	0.3605

R-squared	0.959916	Mean dependent var	0.020278
Adjusted R-squared	0.933194	S.D. dependent var	0.005172
S.E. of regression	0.001337	Akaike info criterion	-10.01465
Sum squared resid	1.07E-05	Schwarz criterion	-9.833784
Log likelihood	60.08055	Hannan-Quinn criter.	-10.12865
F-statistic	35.92187	Durbin-Watson stat	2.155285
Prob(F-statistic)	0.000250		

Inverted AR Roots	-.76